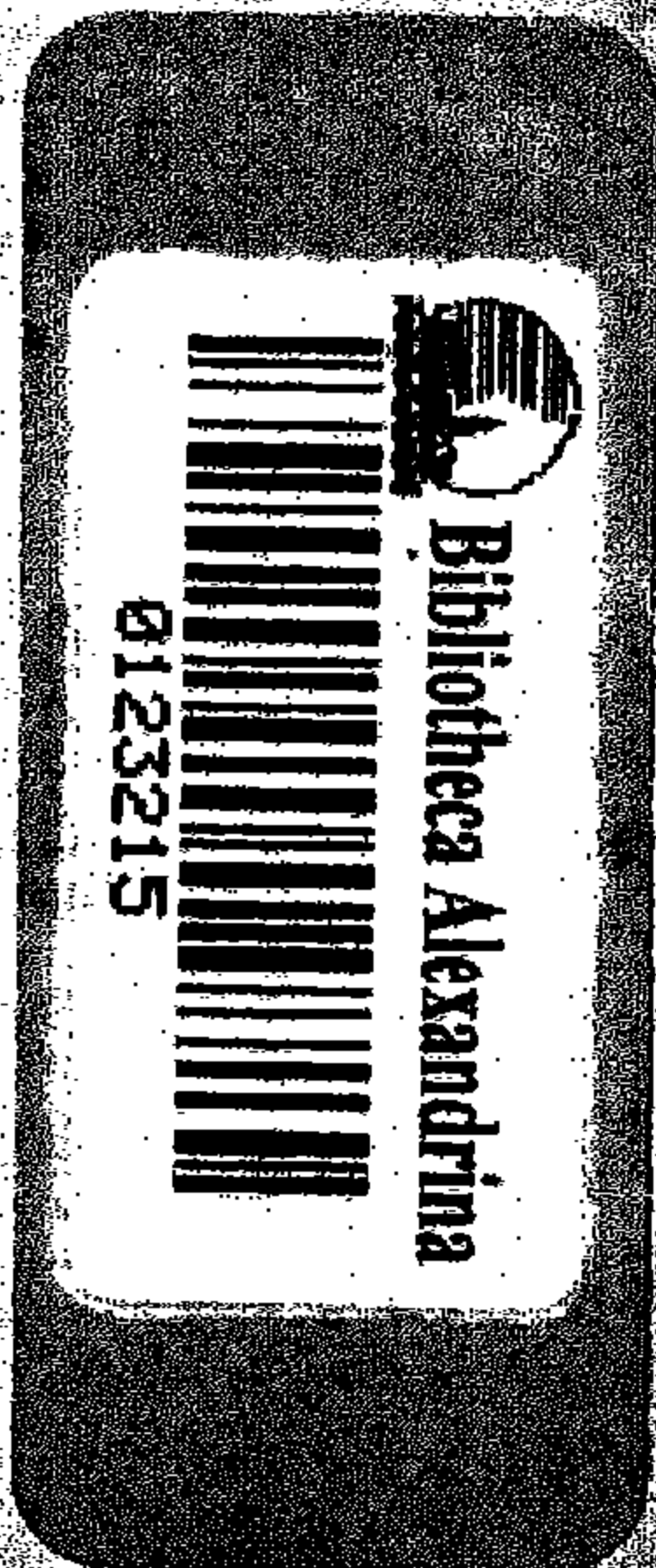


الدكتور
عبد الفتاح محمود إدريس
أستاذ الفقه المقارن المساعد
بجامعة الأزهر

حكم الغناء والمعازف

في الفقه الإسلامي

الطبعة الثانية
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف



حكم الغناء والمعازف

في الله الإسلامي

الدكتور
عبد الفتاح محمود إدريس
أستاذ الفقه المقارن المساعد
بجامعة الأزهر

حكم الغناء والمعازف

في الفقه الإسلامي

الطبعة الثانية
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ،
والصلاة والسلام على رسول الله الذى بلغ شرع ربه ، وبين للبشرية سبل
الهدى والرشاد ، فمن اتبعها فاز فى الدنيا والآخرة ، ومن تنكب عنها واتبع
هواه خسر الدنيا والآخرة ، وذلك هو الخسران المبين ، اللهم صل عليه
وعلى آله وصحبه الذين اهتدوا بهديه ، وترسموا نهجه ، أولئك الذين هداهم
الله وأولئك هم المفلحون .

وبعد :

فقد ثار الخلاف قديما وحديثا فى حكم إتيان الغناء والمعازف
وسماعهما ، ومن أطراف هذا الخلاف من أباح ذلك مطلقا إلا ماورد
نص - صح عنده - يمنع من ذلك ، ومنهم من منع من ذلك إلا فى حالات
خاصة رخص الشارع فيها ، وبقي ما عداها على المنع الذى جاءت به
نصوص صحت عند هذا الفريق .

وقد عمد بعض الفقهاء المحدثين إلى بيان الحكم فى هذا الموضوع
بصورة مجملة ، بعيدة عن البحث العلمى الذى يتناول الموضوع من جميع
جوانبه ، ويستقرىء الآراء فيه وأدلتها ، ويفند هذه الآراء أو تلك ، ويناقشها
مناقشة تبين عن وجه الحقيقة فيها قدر الإستطاعة ، فكان النهج الذى سلكه
هذا البعض ، هو تضعيف الأحاديث والآثار التى تفيد حرمة إتيان الغناء
والعزف وسماعهما جملة ، ثم استند فى القول بالإباحة إلى حكم الأصل
تارة ، وإلى بعض النصوص التى تفيد الترخيص بإتيان ذلك وسماعه
فى حالات خاصة تارة أخرى ، ومن الكاتيب المحدثين من أطلق لنفسه
العنان فى الإفتاء فى هذه المسألة ، فاستند فى قوله بالإباحة إلى وجود مجالس
للغناء فى قصور بعض الخلفاء ، وإلى وجود كتاب يتناول تاريخ الغناء
والمغنيين فى عصر غير من عصور السلف ، وكثير غير هذا وذاك تحدثوا
وكتبوا فى حكم ذلك ، وقد حدا بى هذا إلى تناول البحث فى حكم الغناء
والمعازف ، وأفردت له الكثير من الوقت لاستجلاء الحقيقة فيه ، فأخذت

أنقب في بطون الكتب التي توفرت لدي عن آراء الفقهاء في هذا الموضوع ، وحججهم التي استندوا إليها في تدعيم مذهبوا إليه ، وحاولت جهدي أن أقوم بتخريج الأحاديث والآثار التي استندوا إليها ، وبيان نسبتها من الصحة أو الضعف ، لأنها المعول عليه في القول بالحل أو الحرمة ، وقد وفقني الله سبحانه وتعالى في بيان نسبة أكثرها ، وأعتذر عما لم أوفق في وجود أصله ، وإن كنت قد بذلت جهداً جهيداً في البحث عنه في كتب السنن والآثار الكثيرة وشروحيهما ، وقد قمت بعد تقرير المذاهب الفقهية في المسائل التي تضمنها هذا الموضوع بذكر أدلة الفقهاء والاعتراضات الواردة على بعضها ، ثم أتبعته هذا وذاك بمناقشتي لهذه الأدلة ، واختيار الرأي الذي رجح في نظري وبينت أسباب اختياري له ، غير متعصب لمذهب ، ولا متعنت في تفنييد أدلة غيره ، وإنما كان قصدي الحق وهو أحق أن يتبع .

وقد قسمت هذا البحث إلى فصلين ، تناولت في الأول منهما : بيان حكم الغناء ، وقد تضمن هذا الفصل سبعة مباحث ، تناولت في الأول منها : بيان حكم الحداء ، والنصب ، وإنشاء الشعر ، وإنشاده ، واستنشاده ، وفي المبحث الثاني : بينت حكم النياحة ، والغناء في المناسبات المختلفة : كالأعراس ، والأعياد ، وعند قدوم الغائب ، وشفاء المريض ، وغير ذلك ، وبينت في المبحث الثالث : حكم غناء من لا يحترف الغناء إذا غنى لنفسه أو لغيره رجلاً كان أو امرأة ، وحكم احتراف الغناء والتكسب به ، وتناولت في المبحث الرابع : بيان حكم الغناء المجرد عن الآلات الموسيقية ، وذلك المصحوب بها ، وبينت في المبحث الخامس : حكم غناء المرأة وسماعه منها ، وتناولت في المبحث السادس : بيان حكم التغنى بقراءة القرآن والتطريب في الأذان ، وبينت في المبحث السابع : حكم المعاوضة على الكلمات التي يتغنى بها ، والإجارة على الغناء أو تعليمه ، وبيع الأغاني المسجلة وابتئاعها ، وتعليم الغناء .

وتناولت في الفصل الثاني من هذا البحث بيان حكم المعازف ، وقد تضمن مباحث ثلاثة ، تناولت في الأول منها : بيان حكم الضرب على آلات القرع المختلفة ، كالطبول ، والدفوف ، والصفافيتين ، وحكم التصفيق ،

والضرب على أسطح الأجسام ، وتناولت فى المبحث الثانى : بيان حكم العزف على الآلات الوترية وآلات النفخ المختلفة ، وفى المبحث الثالث تناولت بالبيان : حكم المعاوضة على المعازف أو على العزف بها ، فبينت حكم بيع المعازف ، وضمانها ، وسرقتها ، وحكم الإجارة على العزف بالمعازف ، أو تعليمه ، وبيع المقطوعات الموسيقية المسجلة وابتاعها ، وتعليم العزف .

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن ، وأن يجعله فى صحائف أعمالى يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، وأن ينفع به إنه سميع قريب مجيب الدعاء .

دكتور

عبد الفتاح محمود إدريس

الفصل الأول حكم الغناء

معنى الغناء :

معنى الغناء فى عرف أهل اللغة :

الغناء - بالكسر والمد - السماع ، وقيل : هو رفع الصوت وموالاته ،
وقيل : الغناء من الصوت : ما طرب به ، ويقال : غناه الشعر ، وغنى به
وتغنى به ، بمعنى واحد ، وغنى بالمرأة : تغزل بها ، إذا ذكرها فى شعره ،
وغنى بزيد : مدحه أو هجاه كتغنى به فيهما وقال ابن سيده : وعندى أن
الغزل والمدح والهجاء ، إنما يقال فى كل واحد منها : غنيت وتغنيت بعد أن
يلحن فيغنى به ، وبينهم أغنيته بالتشديد ، ويخفف عن ابن سيده ، وليست
بالقوية : وهو نوع من الغناء يتغنون به ، والجمع الأغاني ، وتقول العامة :
الغنوة : بمعنى النوع من الغناء بالكسر والمد (١) .

معنى الغناء فى عرف الفقهاء :

اختلفت عبارات الفقهاء فى بيان معناه :

فعرفه القهستاني الحنفى بأنه : " ترديد الصوت بالألحان فى الشعر ، مع
انضمام التصفيق المناسب لها " (٢) .
وعرفه النفراوى المالكى بأنه : " الصوت المتقطع الذى فيه ترنم
لتحريك القلب " (٣) .
وعرفه الشريينى الخطيب وابن حجر الهيثمى الشافعيان بأنه : " رفع
الصوت بالشعر " (٤) .
وعرفه الرحيباني الحنبلى بأنه : " رفع صوت بشعر أو ما قاربه من
الرجز على نحو مخصوص " (٥) .

(١) الزبيدى: تاج العروس ٢٧١/١٠، ٢٧٢، الرازى: مختار الصحاح ٥٨٢/٥ غنى' .

(٢) ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار ٣٠٥/٥ .

(٣) النفراوى: الفواكه الدواني ٣٩٢/٢ .

(٤) الشريينى الخطيب : معنى المحتاج ١٢٨/٤ ، ابن حجر: كف الراع/١٧ .

(٥) الرحيباني: مطالب أولى النهى ٦١٨/٦ .

موازنة بين هذه التعريفات :

أولاً : يلاحظ على تعريف القهستاني : أنه لا يعتبر غناء - وفقاً لهذا التعريف - ما كان الصوت فيه غير مصحوب بالألحان ، وإيقاع التصفيق ، ولا يعد رفع الصوت بالرجز أو الكلمات غير الموزونة بميزان الشعر من قبيل الغناء ، فهو تعريف غير جامع لكل أفراد المعرف في المذهب ، إذ الحنفية يرون أن مجرد ترديد الصوت بقصد الغناء - ولو لم يكن مصاحباً للألحان أو التصفيق - هو من قبيل الغناء ويقولون بحرمة (١) .

ثانياً : يلاحظ على تعريف النفراوي أنه خلا من ذكر ما يتغنى به ، أشعر هو أم رجز أم غيرهما ، وأنه إن كان يصدق على الغناء ، فإنه يصدق كذلك على الصوت المتقطع الصادر من الآلات الموسيقية ، لأن مثل هذا الصوت يترنم به ويحرك القلب ، كما يصدق على كل ما يصدر منه هذا الصوت وإن لم يكن آلة موسيقية ، والصوت الصادر من هذه أو تلك لا يسمى غناء ، فهو تعريف غير مانع من دخول غير المعرف في التعريف ، وهو كذلك غير جامع لكل أفراد المعرف ، وذلك لأن تعريفه للغناء بأن يكون في الصوت ترنم لتحريك القلب ، يخرج عن الغناء ما كان فيه ذلك إلا أنه لا يحرك قلب سامعه ، فإن هذا غناء ومع هذا فإنه يخرج عن التعريف.

ثالثاً : ما عرف به الشرييني وابن حجر الغناء ، وأنه رفع الصوت بالشعر ، تعريف غير جامع لكل أفراد المعرف ، وغير مانع من دخول غيره فيه ، أما أنه غير جامع ، فلأنه يخرج عن الغناء رفع الصوت بالرجز أو بالكلمات غير الموزونة بميزان الشعر ، مع أن رفع الصوت بها يعد من قبيل الغناء ، وأما أنه غير مانع فلأنه يدخل في الغناء رفع الصوت بالشعر وإن لم يكن على سبيل الغناء ، مع أن هذا لا يعد غناء .

رابعاً : إن أقرب هذه التعريفات إلى التعبير عن معنى الغناء هو تعريف الرحيباني الحنبلي ، فإنه عمم فيما يتغنى به بحيث شمل الشعر وما قاربه من الرجز مما يتغنى به ، وكذلك لم يغفل في التعريف هذا النسق

(١) الزيلعي: تبين الحقائق ١٣/٦.

المخصوص الذى يكون عليه الغناء ، ليخرج عنه رفع الصوت بالشعر
أو الرجز إذا لم يكن على نحو الغناء .

والبحث عن حكم الغناء يتطرق إلى موضوعات عدة ، إذ يجدر بنا
عند الكلام عن حكم الغناء أن نتناول بالبحث حكم إنشاء الشعر
وإنشاده واستنشاده فى الأغراض المختلفة التى تقتضيه ، سواء فى مقام
الذم أو المدح أو الإشادة بمآثر الخير ، أو فى مقام الحث على العمل
أو الترويح عمن يقومون به ، أو إلهاب العزائم على التفانى فى إنجاز
جلال الأعمال ، أو الدعوة إلى أداء واجب ، أو الترهيد فى الدنيا والترغيب
فى العمل للآخرة .

ورفع الصوت بالشعر أو الرجز قد يصحبه ترخيم وتحسين وتطريب ،
وقد يصحبه بعض الإيقاعات التى تزيد من جرسه وتنغيمه .

ومن المناسبات ما يقتضى إظهار الفرح والسرور ، والتغنى بما يدخل
على النفس ذلك ، كالغناء فى الأعياد والأعراس والختان ، وعند قدوم الغائب
وشفاء المريض ، ومن المناسبات ما يجزع المرء لها كنفد عزيز ، ويظهر
حزنه وجزعه فى بكائه ونياحته ، وقد يفتقر المرء إلى من يأتس به
فى وحدته فلا يجده ، فيلجأ إلى الترنم ببعض أبيات من الشعر أو الرجز
يدفع بها الوحشة عن نفسه ، وقد تعد المرأة إلى الغناء لصغارها لكى
يناموا أو يستقيموا لهذا الصوت فيسكنون .

ومن الغناء ما يؤديه الرجال ومنه ما تؤديه النساء ، ومن هؤلاء وأولئك
من يحترفه فينسب إليه ويشتهر به ، ومنهم من لا ينسب إلى ذلك ، ولا يؤتى
إليه لأجل الغناء .

وفى معرض بيان حكم التغنى بالشعر والرجز ، يثور التساؤل عن
حكم التغنى بالقرآن الكريم ، والتطريب فى تلاوة آياته ، وعن حكم
التغنى بالأذان ، والتطريب به عند الإعلام بدخول وقت الصلاة.

ويقتضى البحث عن حكم الغناء ، بيان حكم بيع الأغاني المسجلة على
أشرطة أو اسطوانات ، وحكم الإجارة على الغناء ، وحكم تعليمه .

- ولذا فإننى أتناول بيان حكم الغناء فى سبعة مباحث على النحو التالى :
- المبحث الأول : حكم الحداء وإنشاد الشعر .
- المبحث الثانى : حكم النياحة وغناء المناسبات .
- المبحث الثالث : حكم غناء من لا يحترف الغناء ومن يحترفه .
- المبحث الرابع : حكم الغناء المجرد عن الآلات الموسيقية
والمصحوب بها .
- المبحث الخامس : حكم غناء المرأة وسماعه منها .
- المبحث السادس : حكم قراءة القرآن والأذان بالألحان .
- المبحث السابع : حكم أخذ العوض على الغناء أو تعليمه .

المبحث الأول

حكم الحداء وإنشاد الشعر

أتناول فى هذا المبحث حكم الأناشيد التى يتغنى بها الأعراب ، تنشيطا
لإبلهم على سرعة السير وقطع المفاوز ، أو للترويح عن النفوس التى أكدها
العمل ، كما أتناول فيه كذلك حكم إنشاء الشعر وإنشاده واستنشاده ، وفى مقام
إنشاد الشعر تتعدد الدواعى لإنشاده ، فقد يكون لذكر المحامد والمفاخر
فى حال المدح أو الرثاء ، وقد يكون لإبراز المساوىء فى حال الهجاء ، وقد
يكون لبث روح الاستبسال فى حال الغزو والقتال ، أو للتشويق إلى أداء
الواجبات أو للترهيد فى العاجلة والترغيب فى الآجلة ، أو غير ذلك من
مقامات يقال فيها وتقتضيه ، وأتناول بيان حكم ذلك فى مطلبين على النحو
التالى :

- المطلب الأول : حكم الحداء والنصب .
- المطلب الثانى : حكم إنشاء الشعر وإنشاده .

المطلب الأول حكم الحداء والنصب

أتناول بحث حكم الحداء والنصب في فرعين على النحو التالي:
الفرع الأول : حكم الحداء.
الفرع الثاني : حكم النصب.

الفرع الأول حكم الحداء

أولاً: معنى الحداء :
معنى الحداء في عرف أهل اللغة :
الحِذاء : بضم الحاء وكسر ها من حدا يحدو حِذاءً وحَدَّوا، والحَدُّو :
هو سَوْق الإبل والغناء لها ، يقال: حدا الإبل وحدا بها : إذا زجرها وساقها،
وتحادثت الإبل : ساق بعضها بعضاً ، ويقال : رجل حادٍ ، وحَدَّاء ، وبينهم
أَحْدِيَّة (١) .

معنى الحداء في عرف الفقهاء :
عرفه بعضهم فقال : " هو ما يقال خلف الإبل من رجز شعر
وغيره " (٢) .

ثانياً : أصل الحداء :
روى في أصل الحداء عن عكرمة أنه قال: " كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يسير إلى الشام ، فسمع حادياً من الليل ، فقال : " أسرعوا
بنا إلى هذا الحادى " ، قال : فأسرعوا حتى أدركوه فسلم ، فقال : " من
القوم ؟ " ، قالوا : مضر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ونحن

(١) الفيروز آبادي: القاموس المحيط / ١٦٤٣، مختار الصحاح / ٥٤٤ " حدا " .
(٢) مغنى المحتاج ٤/ ٤٢٨، الرملی : نهاية المحتاج ٨/ ٢٨٠ .

من مضر " ، قال : فبلغ تلك الليلة بالنسبة إلى مضر، فقال رجل : يا رسول الله أنا أول من حدا الإبل في الجاهلية ، قال : " فكيف ذاك ؟ " ، قال : أغار رجل منا على إبل فاستأقها ، فجعل يقول لغلامه أو لأجيريه : اجمعها فيأبى ، فجعلت الإبل تفرق ، فضربه وكسر يده ، فجعل الغلام يقول : وايداه ، وايداه ، فجعلت الإبل تجتمع ، وهو يقول : قل كذا ، قال ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحك " (١).

ثالثا : أثر الحداء :

إن في الحداء تنشيطا للإبل على السير وقطع المسافات الطويلة ، وحمل الأثقال الكثيرة بدون تعب ولاكل ، يقول الإمام الغزالي : "والجمل مع بلادة طبعه يتأثر بالحداء تأثيرا يستخف معه الأحمال الثقيلة ، ويستقصر لقوة نشاطه في سماعه المسافات الطويلة ، ويبعث فيه من النشاط ما يسكره ويوليه ، فتري الإبل إذا طالت عليها البوادي ، واعتراها الإعياء والكلال تحت المحامل والأحمال ، إذا سمعت منادى الحداء تمد أعناقها وتصغي إلى الحادى ، وربما تتلف أنفسها من شدة السير وتقل الحمل ، وهى لا تشعر به لنشاطها ، وقد روى عن أبى بكر الدينورى " أنه كان فى البادية فأضافه رجل ، فرأى عنده عبدا أسود مقيدا فسأله عنه ، فقال مولاه : إنه ذو صوت طيب ، وكانت له عيس (٢) فحملها أحمالا ثقيلة وحداها ، فقطعت مسيرة ثلاثة أيام فى يوم ، فلما حطت أحمالها ماتت كلها ، قال : فشفت فى فيه فشفتنى ، ثم سألته أن يحدو ، فلما رفع صوته بالحداء وكان ثمة جمل يستقى الماء ، هام ذلك الجمل وقطع حباله ، ووقعت أنا على وجهى ، فما أظن أنى سمعت قط صوتا أطيب منه " (٣).

رابعا : حكم الحداء :

لاخلاف بين الفقهاء على إباحة الحداء وإباحة سماعه واستماعه ، وقد

(١) أخرجه البيهقى فى سننه من حديثه عكرمة ، وسكت عنه ، وأخرجه الهيثمى فى مجمع الزوائد من حديث ابن عباس رضى الله عنهما ، وقال : رواه البزار وفيه ريبه بن صالح وهو صالح . (البيهقى : السنن الكبرى ٢٢٨/١٠ ، الهيثمى : مجمع الزوائد ١٢٩/٨ .

(٢) العيس : هى الإبل البيض الذى يخالط بياضها شىء من الشقرة ، واحدها : أعيس ، والأنثى عيساء ، ويقال : هى كرائم الإبل . (مختار الصحاح/٤٦٥-عيس).

(٣) الغزالي : إحياء علوم الدين ١٤٨/٦ 'بتصرف'.

حكى ابن عبد البر عدم الخلاف فى إباحته ، ومن الشافعية من يرى أنه مندوب (١) .

الدليل على إباحة الحداء :

السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١- روى عن عائشة رضى الله عنها قالت: " كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر، وكان عبد الله بن رواحة جلد الحداء وكان مع الرجال ، وكان أنجشة مع النساء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لابن رواحة : " حرك بالقوم " ، فاندفع يرتجز ، فتبعه أنجشة فأعنت الإبل، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأنجشة : " رويدك رفقا بالقوارير " (٢).

٢- روى عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال : " خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خير فسرنا ليلا ، فقال رجل من القوم لعامر بن الأكوع : ألا تسمعنا من هنيهاتك - وكان عامر رجلا شاعرا- فنزل بحدو بالقوم يقول :

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
فاغفر فداء لك ما اقتفينا وثبت الأقدام إن لاقينا
والقين سكينه علينا إنا إذا صيح بنا أتينا
وبالصياح عولوا علينا

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من هذا السائق ؟ " ، قالوا : عامر بن الأكوع ، فقال : " يرحمه الله " ، فقال رجل من القوم : وجبت يا نبي الله ، لو أمتعتنا به ؟ " (٣) .

(١) الشيرازي: المذهب ٣٢٧/٢، مغنى المحتاج ٤٢٨/٤، كف الرعاع/١٧، ابن قدامة: المغنى ٤٣/١٢، ابن قدامة: الكافي ٥٢٧/٤، ابن الجوزي: تلبيس إبليس/٢١٦، مطالب أولى النهى ٦١٩/٦ .

(٢) أعنت الإبل فى السير: أسرعت ، والعنق: ضرب من السير سريع ، كان الإبل ترفع أعناقها فيه ، والقوارير: كناية عن النساء لضعفهن ووهنهن . (القاموس المحيط/١١٧٨- عنق) ، والحديث أخرجه البخارى مختصرا من حديث أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك أخرجه مسلم فى صحيحه . (صحيح البخارى ٧٣/٤ ، صحيح مسلم بشرح النووي عليه ٨٠/١٥) .

(٣) أخرجه البخارى ومسلم (صحيح البخارى ٤٨/٣ ، ٧٣/٤ ، صحيح مسلم ١٠٨/٢) .

٣- إن من حداة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين كانوا يحدون بين يديه في السفر: عبد الله بن رواحة ، وأنجشة ، وعامر بن الأكوع ، وسلمة بن الأكوع (١).

وجه الدلالة من ذلك :

الذي يفيد ما سبق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اتخذ حداة لليل في أسفاره ، لتستحثها على السير السريع بالحداء ، وأنه صلى الله عليه وسلم كان يخصص حاديا لليل التي تقل الرجال ، وآخر لليل التي تقل الظعائن ، وأنه لم ينكر على عبد الله بن رواحة أو أنجشة تحريكهما لليل بالحداء ، كما لم ينكر على عامر بن الأكوع حداءه ، بل دعا بأن يرحمه الله ، فدل هذا على إباحة الحداء .

الإجماع :

١- قال الغزالي : لم يزل الحداء وراء الجمال من عادة العرب ، في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمان الصحابة رضي الله عنهم ، وما هو إلا أشعار تؤدي بأصوات طيبة ، والحنان موزونة ، ولم ينقل عن أحد من الصحابة إنكاره (٢).

٢- قال ابن عبد البر وغيره : لا خلاف في إباحة الحداء واستماعه - وهو ما يقال خلف نحو الإبل من الشعر ، سوى الرجز وغيره لينشطها على السير - ومن أوهم كلامه نقل خلاف فيه ، فهو شاذ أو مؤول على حالة يخشى منها شيء غير لائق (٣).

(١) ابن القيم: زاد المعاد ٣٢/١ .

(٢) إحياء علوم الدين ١٤٧/٦ .

(٣) كف الرعاع/١٧ .

الفرع الثاني حكم النصب

معنى النصب :

معنى النصب في عرف أهل اللغة :

النَّصَبُ : ضرب من أغاني العرب أرق من الحداء ، وقال أبو عبيد
النهروى : هو ضرب من أغاني الأعراب شبيه بالحداء (١).

معنى النصب في عرف الفقهاء :

عرفه بعضهم بأنه : " تشيد الأعراب " (٢).

ومن قبيل التغنى بالنصب قول نساء المدينة عند قدوم رسول الله
صلى الله عليه وسلم مهاجرا إليها :

من ثنيات الوداع	طلع البدر علينا
ما دعا لله داع (٣).	وجب الشكر علينا

ومنه أيضا غناء الجاريتين عند عائشة رضى الله عنها بغناء
الأعراب ، الذى قيل فى يوم حرب بعاث (٤) ، من ذكر الشجاعة فى الحرب
والإقدام ، ومن هذا الجنس ما كانوا ينشدونه بالمدينة من أشعار ، وربما
ضربوا عليها بالدف عند إنشادها (٥) .

(١) القاموس المحيط/ ١٧٧ "نصب" ، السنن الكبرى ٢٢٤/١٠ .

(٢) المغنى ٤٣/١٢ .

(٣) أخرجه البيهقي فى دلائل النبوة من حديث عائشة معضلا . (الحافظ العراقى : المغنى
عن حمل الأسفار فى الأسفار ١٥١/٦) .

(٤) حرب يوم بعاث : حرب دارت بين الأوس والخزرج ، وكانت آخر الحروب بين
القبيلتين ، وأعرض لذلك بشيء من التفصيل عند ذكر الحديث بعد . (العينى : عمدة
القارى شرح صحيح البخارى ٣٦٦/٥) ، وحديث غناء الجاريتين عند عائشة
رضى الله عنها أخرجه البخارى فى صحيحه عن عروة عن عائشة (صحيح
البخارى ٣٣٨/٢) ، وسأذكره بتمامه فى حينه عند الاستدلال به على حكم الغناء
فى الأعياد .

(٥) محمد أبادى : عون المعبود شرح سنن أبى داود ٢٦٥/٣ ، تلييس إيليس / ٢١٧ .

حكم غناء النصب :

ليس ثمة خلاف بين الفقهاء على إباحة غناء النصب وسماعه ، وقد روى في إباحة غنائه وسماعه أقوال عن عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف ، وأسامة بن زيد وعقبة بن عمرو الأنصاري ، وعبد الله بن الأرقم وبلال وعطاء ، وروى عن عبد الله بن الزبير أنه سمع رجال المهاجرين يتغنونه ، وقد نفى عنه البأس الشافعي وابن قدامة (١) .

استدل لإباحة التغنى بالنصب وسماعه بما يلي :

أثار الصحابة : منها :

١- روى عن الزهري أنه قال : قال السائب بن يزيد : " بينا نحن مع عبد الرحمن بن عوف في طريق الحج ونحن نؤم مكة ، اعتزل عبد الرحمن رضي الله عنه الطريق ، ثم قال لرباح بن المغترف : غننا يا أبا حسان - وكان يحسن النصب - فبينما رباح يغنيه أدركهم عمر بن الخطاب في خلافته ، فقال : ما هذا ؟ ، فقال عبد الرحمن : ما بأس بهذا ، نلهو ونقصر عنا ، فقال عمر : فإن كنت أخذًا فعليك بشعر ضرار بن الخطاب " (٢).

٢- روى عن عمر بن عبد العزيز أن محمد بن عبد الله بن نوفل أخبره " أنه رأى أسامة بن زيد رضي الله عنهما ، في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا رافعا إحدى رجليه على الأخرى يتغنى النصب " (٣).

٣- روى عن سليمان أنه حدثه من لايتهم " أنه سمع أبا مسعود الأنصاري - وكان قد شهد بدرا - قال سليمان : فأخبرني من سمعه وهو على راحلته - وهو أمير الجيش - رافعا عقيرته يتغنى النصب " (٤).

(١) المغنى ٤٣/١٢ ، الكافي ٥٢٧/٤ ، تلبيس إبليس ٢١٧/٢ ، سنن البيهقي ٢٢٤/١٠ - ٢٢٥ ، عمدة القاري ٣٦٦/٥ .

(٢) ضرار بن الخطاب: هو رجل من بني محارب بن فهر، وهذا الأثر أخرجه البيهقي في سننه ٢٢٤/١٠ .

(٣) أخرجه البيهقي في سننه ٢٢٥/١٠ .

(٤) العقيرة: هي صوت المغنى والباكي والقاري. (القاموس المحيط / ٥٦٩ - عقر)، وهذا الأثر أخرجه البيهقي في السنن ٢٢٥/١٠ .

٤- روى عن وهب بن كيسان أنه قال: قال عبد الله بن الزبير - وكان متكئا - " تغنى بلال ، قال : فقال له رجل : تغنى ؟! ، فاستوى جالسا ، ثم قال : وأى رجل من المهاجرين لم أسمعته يتغنى بالنصب " (١).

وجه الدلالة منها :

إن هذه الأخبار وإن كانت تروى عن الصحابة رضوان الله عليهم ، وأنهم أباحوا التغنى بالنصب وسماعه واستماعه ، إلا أن هذا لا يكون منهم إلا عن توقيف ، إذ لا مجال للرأى فيه ، فهذا عبد الرحمن بن عوف الذى صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسمع منه أحاديث النهى عن الغناء ، لم يأمر رباح بن المغترف بما نهى عن فعله وسماعه ، وإنما أمره بغناء من نوع خاص يحسنه هو مما لا يرى حرمة ، ولذا فإن عمر رضى الله عنه لم ينكر عليه ذلك ، بل أرشده إلى التغنى بشعر ضرار بن الخطاب ، وهذا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن حبه لا يرى فى التغنى بالنصب حرمة ، ومثله ممن لا يخفى عليه النهى عن الغناء ، فإنه قد فهم أن ما نهى عنه ضرب آخر غير النصب الذى يتغنى به ، ولذا فإنه لم يجد حرجا فى أن يفعل ذلك فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورد عبد الله بن الزبير إنكار من أخبر بتغنى بلال بن رباح بالنصب فأنكر عليه تغنيه به ، بأن التغنى به ليس قاصرا على بلال ، وإنما سمعه من رجال المهاجرين ، فدل هذا على إباحة التغنى بالنصب وإباحة سماعه واستماعه .

(١) أخرجه البيهقى فى سننه ٢٢٥/١٠.

المطلب الثانى حكم إنشاء الشعر وإنشاده

معنى الشعر:

معنى الشعر فى عرف أهل اللغة :

الشعر: غلب على منظوم القول ، لشرفه بالوزن والقافية، وإن كان كل علم شعرا ، وجمع الشعر: أشعار، يقال شَعَرَ شِعْراً وشَعُرا : أى قال الشعر، وشَعُرَ: أجاد الشعر، وهو شاعر من شعراء ، والشاعر المُفْلِقُ : خِنْدِيز ، ومَنْ دونه: شاعر، ثم شَوَيْعِر، ثم شَعُور، ثم متشاعر، وجمع الشاعر شعراء (١).

معنى الشعر فى عرف الفقهاء :

قال بعض الفقهاء فى معناه : " هو كلام مقفى موزون على سبيل القصد " (٢).

وقيد " القصد " فى التعريف يخرج عن الشعر الكلام الموزون المقفى عن غير قصد ، مثل قول الحق سبحانه وتعالى: " الذى أنقض ظهرك ورفعنا لك ذكرك " (٣) ، فإنه كلام موزون مقفى إلا أنه ليس بشعر ، لأن الإتيان به موزونا ليس على سبيل القصد.

وفى معرض بيان حكم إنشاء الشعر وإنشاده ، أشير إلى أن الشعر قد يتضمن محرما ، فيحرم لتضمنه ذلك ، وقد يتضمن أمرا محمودا أو يدعو إلى فعل طاعة ، أو يساعد على فعلها ، فيباح لأجل ذلك أو يندب ، وقد لا يتضمن هذا أو ذاك ، وأبين حكم إنشاء الشعر وإنشاده فى حالاته الثلاثة ، وذلك فى ثلاثة فروع على النحو التالى :

الفرع الأول : حكم إنشاء الشعر وإنشاده إذا تضمن محرما.

الفرع الثانى : حكم إنشاء الشعر وإنشاده إذا لم يتضمن محرما.

الفرع الثالث : حكم إنشاء الشعر وإنشاده إذا رغب فى طاعة أو ساعد على فعلها .

(١) القاموس المحيط / ٥٣٣، مختار الصحاح/ ١٦٧ "شعر".
(٢) الجرجاني: التعريفات/ ١١٢.
(٣) الأيتان ٤، ٣ من سورة الشرح.

الفرع الأول

حكم إنشاء الشعر وإنشاده

إذا تضمن محرما

ثمة حالات أجمع الفقهاء فى الجملة على حرمة إنشاء الشعر وإنشاده فيها ، وإن كان لبعضهم تفصيل فى خصوص مذهبه فى بعضها ، وأوجز هذه الحالات ، وتفصيلات الفقهاء فيما لهم فيه تفصيل فيما يلى :

١- إذا تضمن الشعر هجو المسلمين ، وإيذاءهم والقذح فى أعراضهم حرم ذلك ، وإلى هذا ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ، فإن كان هجاء لكافر- أى غير معصوم الدم - جاز ذلك ، لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر حسان بن ثابت بهجو الكفار ، ذلك ما رواه البراء رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحسان بن ثابت : " اهجهم " (أى المشركين) ، أو قال : " هاجهم وجبريل معك " (١) ، وقد ألحق بعض الشافعية الذمى بالمسلم فى حرمة هجوه بالشعر ، كما ألحقوا المرتد بالحربى غير المعصوم الدم فى جواز هجوه به ، ويرى ابن قدامة الحنبلى : أن هجو المسلمين محرم على قائله ، ولا تحرم روايته على راويه ، إذ يقول (٢) : " ذكر أصحابنا أنه (أى الشعر) محرم ، وهذا إن أريد به أنه محرم على قائله فهو صحيح ، وأما على راويه فلا يصح ، فإن المغازى تروى فيها قصائد الكفار الذين هاجوا بها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينكر ذلك أحد ، وقد روى أن النبى صلى الله عليه وسلم أذن فى الشعر الذى تناولت به الشعراء فى يوم بدر وأحد وغيرهما ، إلا قصيدة أمية ابن أبى الصلت الحائية " (٣).

٢- إذا كان الشعر تشبيها بامرأة معينة غير زوجة المشيب وأمثه :

(١) أخرجه البخارى ومسلم (صحيح البخارى ٧٤/٤ ، صحيح مسلم ٣٩٤/٢).
(٢) المغنى ٤٥/١٢ .
(٣) المصدر السابق ، رد المحتار ٣٠٦/٥ ، ابن جزى : القوانين الفقهية / ٣٧٠ ، النووى روضة الطالبين ٢٢٩/١١ ، مغنى المحتاج ٤٣٠/٤ ، نهاية المحتاج ٢٨٣/٨ ، إحياء علوم الدين ١٦٠/٦ ، القرطبى : الجامع لأحكام القرآن ٤٨٦٤/٧ .

بأن يذكر صفاتها من طول وقصر وحسن وغيرها ، فإنه يحرم لما فيه من الإيذاء ، ولا يعد ذكر امرأة مجهولة كلياً تعييناً لها ، وأما المرأة المبهمة فلا يحرم التشبيب بها نظماً وإنشاداً ، بصوت أو بغير صوت ، ولو شبيب بزوجه أو أمته فلا يحرم ، إلا إذا شبيب بزوجه أو أمته مما حقه الإخفاء من وصف الأعضاء الباطنة منها فإنه يحرم ، ويرى بعض الشافعية كراهته ، وإن شبيب بـ غلام فذكر أنه يعشقه حرم هذا - وإن كان مبهماً - لأن النظر إلى الذكور بشهوة لا يحل بحال ، ومن الشافعية من شرط لحرمة ذلك التعيين كالمرأة ، وما سبق قوله هو ما ذهب إليه الشافعية ، ويرى الحنفية أن الشعر إن ذكر فيه صفات امرأة معينة حية كان حراماً ، وكذا أمرد معين حي حسن الوجه ، ويرى المالكية أن الشعر إن كان تغزلاً فيمن لا تحل للشاعر فهو حرام ، ويرى الحنابلة حرمة التشبيب بامرأة معينة ، إلا أن ابن قدامة يرى أن هذه الحرمة تتعلق بقائل هذا الشعر ، ولا تتعلق براويه ، فلا تحرم روايته (١).

استدل من قال بجواز التشبيب بامرأة معينة هي حليّة المشبب بما يلي : (٢)

أولاً : السنة النبوية المطهرة :

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع قصيدة كعب بن زهير، والتي يقول في مطلعها :

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول متيم عندها لم يفد مكبول
وقوله في هذه القصيدة يصف سعاد هذه :

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا إلا أغن غضيض الطرف مكحول
تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت كأنه منهل بالراح معلول (٣).

(١) تبين الحقائق ٢٢٢/٤، ابن الهمام: فتح القدير ٣٦/٦، رد المحتار ٣٠٦/٥، قوانين ابن جزى/٣٧٠، روضة الطالبين ٢٢٩/١١، مغنى المحتاج ٤٣١/٤، نهاية المحتاج ٢٨٣/٨، كف الراعي/١٥-١٦، المغنى ٤٥/١٢.

(٢) كف الراعي/١٥، المغنى ٤٥/١٢.

(٣) بانت : فارقت من البين ، وهو يطلق على الفراق كما يطلق على الوصل ، فهو من الأضداد، ومتبول: أى سقيم فاسد، يقال: تبلت المرأة فؤاد الرجل ، أى أصابته بئيل، وتبلة: أسقمه ، والمكبول: المسجون أو المقيد، من الكبل: وهو القيد، ويقال : كُبله يكبله وكبله: حبسه فى سجن أو غيره ، والأغن: هو الذى يتكلم من قبل خياشيمه، وغض طرفه: خفضه، وكل شيء كفّ فقد غُضّ . (القامون المحيط/١٥٢٥ "البين" ، ١٢٥٣ "تبلى" ، ١٣٥٩ "كبل" ، مختار الصحاح/٤٨٣ "غنن" ، ٤٧٦ "غضض" ، -

وجه الدلالة منه :

وصف كعب بن زهير سعاد بهذه الصفات ، وشبب بها في محضر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد سمعها منه ولم ينكر عليه ، ولم يزل الناس يروون هذا ولا ينكر عليهم ، وقد ذكر الرويات في بحر المذهب : أن سعاد هذه كانت زوجة كعب وابنة عمه ، وأنه إنما أنشد فيها هذه القصيدة لطول غيبته عنها بهربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم (١).

ثانيا : الأثر :

روى عن عمران بن طلحة أنه كان في مجلس ، فغناهم رجل بشعر فيه ذكر أمه ، فسكتوه من أجله ، فقال : دعوه فإن قائل هذا الشعر كان زوجها (٢)

وجه الدلالة منه :

أفاد الأثر جواز التشبيب بامرأة معينة بذكر ، أوصافها إذا كانت حليمة للمشبيب .

استدل من قال بجواز التشبيب بامرأة مبهمه هي أجنبية عن المشبيب بما يلي : (٣)

أولا : السنة النبوية المطهرة :

روى أن حسان بن ثابت قال بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم قصيدة مطلعها :

تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقى الضجيع ببارد بسام (٤).

- وسماع رسول الله صلى الله عليه وسلم قصيدة كعب هذه أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق إبراهيم بن المنذر الخزامي عن الحجاج بن ذي الرقية بن عبد الرحمن بن كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني عن أبيه عن جده وصححه وأخرجه البيهقي في سننه (الحاكم: المستدرک ٥٧٩/٣ - ٥٨٠، السنن الكبرى ١٠/٢٤٣-٢٤٤).

(١) كف الرعاع/١٥، المغنى ٤٦/١٢.

(٢) المغنى ٤٦/١٢.

(٣) فتح القدير ٣٦/٦، كف الرعاع/١٥-١٦، نهاية المحتاج ٢٨٣/٨.

(٤) الخريدة: الخريد والخرود: البكر التي لم تمس ، أو الخفرة الطويلة السكوت ، الخافضة الصوت المتسترة ، والجمع خرائد وخرد. (القاموس المحيط/ ٣٥٦-الخريد)، وقول حسان هذا البيت بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم أستشهد به الكمال ابن الهمام في فتح القدير ٣٧/٦، وابن حجر الهيتمي في كف الرعاع/١٥.

وجه الدلالة منه :

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سمع من حسان بن ثابت ، تشبيبه بهذه المرأة المبهمة الأجنبية عنه ولم ينكر عليه ذلك ، ولو كان هذا مما يحرم لأنكر عليه تشبيبه بها .

ثانيا : الأثر :

١- روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه أنشد وهو محرم :
قامت تريك رهبة أن تهضما ساقا بخنداء وكعبا أدما (١).

وجه الدلالة منه :

شيب أبو هريرة رضى الله عنه بامرأة مبهمة فوصفها بهذا الوصف ، ولولا أن إنشاد ما فيه وصف امرأة مبهمة جائز لم تقله الصحابة.

٢- روى أن الإمام الطبراني قد جمع جزءا حافلا فى غزل التابعين وتابعيهم ، وذكر هو وغيره عن جماعة كثيرين من الصحابة أنهم سمعوه ولم ينكروا ، وقد ذكر من الغزل الكثير فى روضتى القاضى شريح والزبير ابن بكار ، ومرثية عبد الله بن المبارك (٢).

ثالثا : الإجماع :

إن تسمية المرأة المبهمة وذكر محاسنها الظاهرة ، والشوق والمحبة من غير فحش ولا ريبة ، لا يقدح فى قائله ولا يتحقق فيه خلاف ، ومن ذلك تعارض الشعراء على ذكر ليلى وسلمى وسعدى والرباب وهند وغيرهن (٣).

رابعا : المعقول :

إن التشبيب صنعة الشاعر ، وغرضه هو تحسين الكلام لاتخصيص

(١) البخنداء من النساء: هي التامة القصب، يقال : ابخندت الجارية: إذا تم قصبها، وكعب أدرم: أى واره اللحم حتى لم يبين له حجم، وامرأة درماء لاتستبين كعوبها ومرافقها ، وكل ما غطاء الشحم واللحم وخفى حجمه فقد درم (القاموس المحيط / ٣٤٠ - بخد ، ١٤٢٨-١٤٢٩- درم) ، وهذا الأثر أخرجه الطبراني من حديث رؤية بن العجاج عن أبيه (مجمع الزوائد ٢٠٤/٦) .
(٢) كف الرعاع/١٥ .
(٣) المصدر السابق/١٦

المذكور ، إذ ليس في التشبيب بالمجهول ما يدل على النظر أو العشق ، بل
الغالب أن القصد به ترقيق الشعر وإظهار الصنعة (١).

استدل من قال بجواز رواية الشعر الذي يتضمن تشبيها بامرأة معينة
هي أجنبية عن المشبيب بما يلي : (٢)
الأثر :

روى " أن النعمان بن بشير دخل مجلسا فيه رجل يغنيهم بقصيدة قيس
بن الحطيم ، وفيها يشيب بعمرة بنت رواحة أخت عبد الله بن رواحة وأم
النعمان بن بشير، فلما دخل النعمان أسكتوه من قبل أن فيها ذكر أمه ، فقال
النعمان : دعوه فإنه لم يقل بأسا ، إنما قال :
وعمرة من سراوات النساء تنفح بالمسك أردانها (٣).

وجه الدلالة منه :

إن من كانوا في هذا المجلس لم ينكروا على هذا الرجل ، روايته الشعر
الذي يشيب فيه قيس بن الحطيم بعمرة بنت رواحة ، وإنما أسكتوه لمقام هذه
المرأة من النعمان بن بشير، فدل هذا على جواز رواية الشعر الذي يتضمن
التشبيب بامرأة معينة هي أجنبية عن المشبيب .

٣- أن يفحش الشاعر في شعره ، بأن يجاوز فيه الحد في المدح
والإطراء ، ولم يمكن حمله على المبالغة ، فإن هذا يحرم عند الحنفية ،
والمالكية ، والشافعية والحنابلة ، وقال ابن عبد السلام من الشافعية : " لا تكاد
تجد مداحا إلا رذلا ، ولا هجاء إلا بذلا " (٤).

(١) المصدر السابق، نهاية المحتاج ٢٨٣/٨.

(٢) المغنى ٤٥/١٢.

(٣) السراوات: جمع السراة : والسراة من النساء : الشريفة الرفيعة القدر، وتنفح بالمسك:
نفوح به ، ويقال : له نفحة طيبة ، الأردن : جمع الردن : وهو أصل الكم ، يقال :
أردن القميص ، وردنه : جعل له ردنا (القاموس المحيط / ١٦٧٠ - السرو ،
١٥٤٨ - ردن ، مختار الصحاح / ٦٧١ - نفح ، ٢٤٠ - ردن) ، وهذا الأثر استشهد به
ابن قدامة في المغنى ٤٥/١٢.

(٤) رد المحتار ٣٠٦/٥ ، قوانين ابن جزى / ٣٧٠ ، نهاية المحتاج ٢٨٣/٨ ، مغنى المحتاج
٤٣١/٤ ، إحياء علوم الدين ١٦٠/٦ ، المغنى ٤٦/١٢ ، تفسير القرطبي ٤٨٦٤/٧ ، ٤٨٦٦.

وقد استدل هؤلاء على حرمة قول الشعر إذا كان فيه ذلك بما يلي :
السنة النبوية المطهرة :

روى عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ما كان
الفحش في شيء إلا شاته ، ولا كان الحياء في شيء إلا زانه " (١).

وجه الدلالة منه :

إن مجاوزة الحد في المدح والإطراء يفضي إلى الكذب وهو محرم
شرعا ، ولهذا فإن مجاوزة الحد في أي شيء تشينه وتوجب ذم فاعله.

٤- إذا تضمن الشعر ذكر صفات الخمر- ولو بالتشبيهات - التي
تقتضي مدحها وتدعو إلى شربها ، فهو مما يحرم قوله أيضا ، إلا أن يكون
المقصود بهذا الوصف أمرا آخر غير الخمر المحرمة ، فلا يحرم حينئذ
لذلك ، ومن ذلك ما حكاه الزركشي عن أبي إسحاق الشيرازي أنه أنشد بعض
الرؤساء شعرا جاء فيه :

ذهب الشتاء وتصرف البرد وأتى الربيع وأقبل البرد
فاشرب على وجه الحبيب به صهباء ليس لمثلها رد (٢).
فقال ذلك الرئيس له : أدام الله أيام الشيخ ، قد أبحت الخمر ، فقال : إنما
أربت خمر الجنة ، ويحرم قول الشعر أيضا إذا تضمن وصف حانات الخمر
والدويرات التي يجتمع فيها للشراب (٣).

٥- إذا كان الشعر مدحا لظالم ، أو افتخارا منهيها عنه ، أو تذكية
للنفس ، فإنه يحرم قوله أيضا، لورود النهي عنه (٤).

(١) أخرجه الترمذي في سننه من حديث عبدالرزاق عن معمر عن ثابت عن أنس ، وقال
فيه: حديث حسن غريب لا تعرفه إلا من حديث عبد الرزاق، وأخرجه ابن ماجه
في سننه، والهيتمي في مجمع الزوائد وقال : رواه البزار وفيه كثير بن حبيب ، وقد
وثقه ابن أبي حاتم وفيه لين وبقيّة رجاله ثقات . (سنن الترمذي ١٩٨/٦ ، سنن
ابن ماجه ١٤٠٠/٢ ، مجمع الزوائد ١٨/٨) .

(٢) الصهباء: الخمر، أو المعصورة من غيب أبيض اسم لها كالعلم . (القاموس
المحيط/١٣٦- صهب) .

(٣) فتح القدير ٣٦/٦ ، رد المحتار ٣٠٦/٥ ، كف الرعا/١٥.

(٤) رد المحتار ٣٠٦/٥ ، كف الرعا/١٦.

٦- إذا تضمن الشعر كذبا على الله سبحانه ، أو على رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو على الصحابة رضوان الله عليهم ، أو تضمن الكذب مطلقا ، حرم كذلك للنهي عنه (١).

٧- إذا كان الشعر تكلما بالباطل بما لم يفعله المرء ، رغبة في تسليّة النفس وتحسين القول ، ومن هذا القبيل ما روى أن النعمان بن على ابن نضلة كان عاملا لعمر بن الخطاب فقال :

ألا هل أتى الحسناء أن خليلها بميسان يسقى في زجاج وحتتم
إذا شئت غنتي دهاقين قرية ورقاصة تجذو على كل منسم
فإن كنت ندماني فبالأكبر اسقني ولا تسقني بالأصغر المتلثم
لعل أمير المؤمنين يسوءه تتادمننا بالجوسق المتهدم (٢)
فبلغ ذلك عمر ، فأرسل إليه بالقدوم عليه ، وقال : إني والله يسوءني ذلك ، فقال له : يا أمير المؤمنين ما فعلت شيئا مما قلت ، وإنما كانت فضلة من القول ، وقد قال الله تعالى : " والشعراء يتبعهم الغاؤون . ألم تر أنهم في كل واد يهيمون . وأنهم يقولون ما لا يفعلون " (٣) ، فقال له عمر : أما عذرك فقد درأ عنك الحد ، ولكن لا تعمل لي عملا أبدا " (٤).

تلك هي الحالات التي يرى الفقهاء حرمة إنشاء الشعر وإنشاده فيها ، وإن كنت أرى أنه يحرم كل قول شعرا كان أورجزا أو نثرا أو غيرها ، إذا تضمن أمرا من الأمور التي يحرم بها قول الشعر في المواضع السابقة ، لأن المعنى الذي حرم به قول الشعر لتضمنه شيئا من ذلك ، يوجد بعينه في غيره ، ولو لم يكن قولا موزونا مقفى ، فلا ينازع أحد في أن هجو المسلمين والنيل من أعراضهم أمر محرم أيا كان قالب اللفظ ، وكذلك التشبيب بامرأة معينة لا تحل للمشبيب ، أو الفحش ومجاوزة الحد في المدح

(١) المصدران السابقان.

(٢) ميسان: اسم محلة بين البصرة وواسط ، والحنتم: هي الجرة الخضراء ، والدهاقين: جمع دهاقان: وهو رئيس القرية ، والمتلثم: هو المكسور حرفه ، والثلمة: هي فرجة المكسور والمهدوم ، والجوسق: هو القصر . (القاموس المحيط ، مواد : ميس ، وحتتم ، ودهقان ، وتلم ، وجوسق) .

(٣) الآيات ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ من سورة الشعراء .

(٤) ابن العربي : أحكام القرآن ٣/١٤٤١-١٤٤٢ .

والإطراء ، وما يتضمنه ذلك من الكذب ، أو التشويق إلى شرب الخمر والدعوة إلى ذلك ، بوصفها ووصف حاناتها وأماكن الاجتماع لشربها ، أو مدح الظالم بما يظن أنه على حق في ارتكابه للظلم ، أو الافتخار المحرم أو تذكية النفس ، أو الكذب والتكلم الباطل ، فإن هذا كله مما يحرم بغض النظر عن الصيغة التي قيل بها ، أن كانت على وزن الشعر أو لم تكن على وزانه ، وسواء ردد قائلها صوته بها على طريقة التغنى أو لم يردد .

الفرع الثاني حكم إنشاء الشعر وإنشاده إذا لم يتضمن محرما

بعد استعراض الحالات التي يحرم فيها قول الشعر ، أيين حكم إنشاء الشعر وإنشاده إذا لم يتضمن محرما من المحرمات السابقة ، وللعلماء في هذا مذهبان :

المذهب الأول :

يرى من ذهب إليه إباحة إنشاء الشعر وإنشاده إذا خلا عن الأمور السابقة التي يحرم بها قوله .

وقد قال به الشعبي وعامر بن سعد البجلي وابن سيرين ، وسعيد ابن المسيب والقاسم بن محمد والثوري ، والأوزاعي وأبو ثور وأبو عبيد وإسحاق ، وإليه ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ، وقال ابن قدامة: ليس في إباحة الشعر خلاف وقد قاله الصحابة والعلماء ، وقال ابن عبد البر: لا ينكر الحسن من الشعر أحد من أهل العلم ولا من أولى النهي ، وليس أحد من كبار الصحابة وأهل العلم وموضع القدوة إلا وقد قال الشعر أو تمثل به ، أو سمعه فرضيه ما كان حكمة أو مباحا ، ولم يكن فيه فحش ولا هجاء ولا أذى لمسلم ، بل قال القرطبي : إن ما تضمن من الشعر ذكر الله تعالى وحمده والثناء عليه ، أو ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مدحه

أو الصلاة عليه ، أو الذب عنه ، أو ذكر أصحابه ومدحهم ، فذلك مندوب إليه (١).

المذهب الثاني :

يرى أصحابه كراهة رواية الشعر وإنشاده .

روى هذا عن إبراهيم النخعي وسالم بن عبد الله ، والحسن البصري ، وعمر بن شعيب ، ومسروق بن الأجدع (٢).

أدلة المذهبين :

استدل أصحاب المذهب الأول على ما ذهبوا إليه من إباحة إنشاء الشعر وإنشاده إذا لم يتضمن أمرا محرما بما يلي : (٣)
أولا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :
١- روى عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الشعر كالكلام حسنه كحسنة ، وقبيحه كقبيحة " (٤).

وجه الدلالة منه :

بين رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث أن الشعر كالكلام غير الموزون المقفى ، ولما كان هذا الكلام لاحرمة في قوله إن كان لا يتضمن محرما ، فكذلك الشعر يباح قوله إن كان حسنا ، ولم يذكر فيه أمر محظور .

(١) رد المحتار ٣٠٦/٥ ، فتح القدير ٣٦/٦ ، الفواكه الدواني ٤٥٨/٢ ، القوانين الفقهية ٣٧٠/ ، مغنى المحتاج ٤٣٠/٤ ، المهذب ٣٢٨/٢ ، القنوجي : زاد المحتاج ٥٨١/٤ ، كف الرعا ١٥/٤ ، إحياء علوم الدين ١٤٤/٦ ، المغنى ٤٤/١٢ ، الكافي ٥٢٨/٤ ، عمدة القارى ٢١٩/٤ ، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ٤٨٦٣/٧ ، ٥٤٩٨/٨ ، ابن العربي : أحكام القرآن ١٤٤٦/٣ .

(٢) عمدة القارى ٢١٩/٤ .

(٣) المصادر السابقة .

(٤) أخرجه البيهقي في سننه من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، وقال : وصله جماعة ، والصحيح عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مرسل ، وأخرجه الدارقطني في سننه والهيثمي في مجمع الزوائد من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ، وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط ، وقال : لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد ، وإسناده حسن (السنن الكبرى ٢٣٩/١٠ ، سنن الدارقطني ١٥٦/٤ ، مجمع الزوائد ١٢٢/٨) .

٢- روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد أهدر دم كعب بن زهير ،فورد إلى المدينة مستخفيا ، وقام إليه بعد صلاة الصبح ممتدحا ، فقال قصيدته التى يقول فى مطلعها : " باتت سعاد فقلبي اليوم متبول " ، إلى آخرها ، فرضى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطاه بردة ابتاعها منه معاوية بعشرة آلاف درهم .

وجه الدلالة منه :

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع هذه القصيدة من كعب ، ولم ينكر عليه قوله الشعر ، ولو كان إنشاء الشعر وإنشاده محرما لأنكر عليه ، فدل هذا على إباحته إذا لم يكن فيه محرم ، وقد قال ابن العربى : لقد جاء فى قصيدة كعب من الإستعارات والتشبيهات بكل بديع ، والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع ولا ينكر عليه ، حتى فى تشبيهه ريق سعاد هذه بالراح فى قوله : تجلو عوارض ذى ظلم إذا ابتسمت كأنه منهل بالراح معلول (١) .

٣- روى عن أبى بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إن من الشعر لحكمة " (٢) ، وروى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لامحالة زائل (٣) " .

وجه الدلالة منه :

يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من الشعر ما يتضمن فى معناه حكمة ، ينبغى أن يتمثل بها المرء ، ولذا فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستمع إلى شعر الشعراء ، ويتمثل بما فيه من حكم ومواعظ ، ولذا فإن مما سمعه شعر لبيد ، وتخير من بين شعره بيتا وصفه بأنه " أصدق كلمة قالها شاعر " ، لما تتضمنه من حكم ومواعظ لا ينبغى أن يغفل عنها كل ذى لب ، فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الشعر وامتدح بعض ما جاء فيه ، فكان ذلك دليلا على إباحة إنشائه وإنشاده.

(١) أحكام القرآن ١٤٤٦/٣ .

(٢) أخرجه البخارى فى صحيحه ٧٣/٤ .

(٣) أخرجه البخارى ومسلم (صحيح البخارى ٧٣/٤ ، صحيح مسلم ٣٠٢/٢) .

٤- روى عن أنس رضى الله عنه قال : " دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة ، فقام أهلها سماطين ينظرون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى أصحابه ، وكان عبد الله بن رواحة يمشى بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال :

خلوا بنى الكفار عن سبيله فالיום نضربكم على تنزيله
ضربا يزيل الهام عن مثيله ويذهل الخليل عن خليله
يا رب إني مؤمن بقبيله

فقال عمر رضى الله عنه: يا ابن رواحة أفى حرم الله وبين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم تقول الشعر؟ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " مه يا عمر فوالذى نفسى بيده لكلامه هذا أشد عليهم من وقع النبل " (١).

وجه الدلالة منه :

لم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على عبدالله بن رواحة رضى الله عنه قوله الشعر ، حتى ولو كان هذا فى حرم الله تعالى ، وإنما أنكر على عمر رضى الله عنه إنكاره قول الشعر فى حرم الله وبين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابن رواحة ، وهذا دليل على إباحة قول الشعر إذا لم يتضمن محرما من المحرمات السابقة.

٥- روى عمرو بن الشريد عن أبيه قال : " أردفنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وراءه ، ثم قال : " أمعك شيء من شعر أمية بن أبى الصلت ؟ " ، فقلت : نعم ، فأنشدته بيتا ، فقال : " هبه " ، فأنشدته آخر فقال : " هبه " ، فأنشدته حتى بلغت مائة بيت " (٢) ، وقوله صلى الله عليه

(١) السمط : هو الصف ، وسماط القوم أى صفهم ، والهام أو الهامة : رأس كل شيء ، ومعنى مه : اكفف (القاموس المحيط ٣٨٠/٢ سمط " ، ١٩٥/٤ همم " ، ٢٩٤/٤ مه ") ، والحديث أخرجه البيهقى والترمذى فى سننهما ، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد وفيه من قول عبدالله بن رواحة : " خلوا بنى الكفار عن سبيله .. قد أنزل الرحمن فى تنزيله ... بأن خير القتل فى سبيله " ، وقد أخرجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن أنس ، وقال البزار : لا أعلم أحدا رواه عن الزهرى عن أنس إلا معمر ولا عنه إلا عبد الرزاق ، وقال الهيثمى : رواه البزار رجاله رجال الصحيح . (السنن الكبرى ٢٢٨/١٠ ، سنن الترمذى ٦٣/٨ - ٦٤ ، مجمع الزوائد ٤٥٥/٢) .
(٢) أخرجه مسلم فى صحيحه ٣٠٢/٢ .

وسلم : " هيه " ، أى يستطعمه فيزيده من ذلك.
وجه الدلالة منه :

أفاد الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استشهد شعر أمية بن أبى الصلت من هذا الصحابى ، ولم يكتف بسماعه لبيت أو بيتين من شعره ، وإنما طلب المزيد من سماعه ، لما تضمنه شعر أمية من حكم ومواعظ حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم على سماعها ، ولذلك فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول عن شعره : " آمن شعره وكفر قلبه " (١).

٦ - روى " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان له شعراء يصغى إليهم فى المسجد وغيره ، منهم : حسان بن ثابت ، وعبدالله ابن رواحة ، وكعب بن مالك ، وكان يضع لحسان بن ثابت منبراً فى المسجد يقوم عليه فيهجو من هجى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين " (٢).

ثانياً : آثار الصحابة :

١- روى عن عبد الله بن أبى مليكة قال : " توفى عبد الرحمن بن أبى بكر بالحبشة ، فحمل إلى مكة فدفن ، فلما قامت عائشة أتت قبره فقالت :
وكنا كندمانى جذيمة حقية من الدهر حتى قيل لن نتصدعا
وعشنا بخير فى الحياة وقبلنا أصاب المنايا رهط كسرى وتبعنا
فلما تفرقتا كأنى ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا (٣).

-
- (١) أخرجه البخارى فى صحيحه من حديث أبى هريرة (صحيح البخارى ٧٣/٤).
(٢) أما أن هؤلاء الشعراء ممن كان يصغى إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد أخرجه البيهقى فى سننه من حديث سعيد بن عبد الرحمن عن ابن سيرين ، وأما أنه كان يضع لحسان منبراً يقوم عليه فيهجو من هجى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين ، فقد أخرجه الحاكم فى المستدرک من حديث ابن أبى الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأخرجه الترمذى وأبوداود فى سننهما بالسند السابق وقال الترمذى : حسن صحيح غريب (السنن الكبرى ٢٤١/١٠ ، المستدرک ٤٨٧/٣ ، سنن الترمذى ٦٣/٨ ، سنن أبى داود ٣٠٤/٤) .
(٣) أخرجه الترمذى فى سننه والهيثمى فى مجمع الزوائد ، وقال : رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله رجال الصحيح . (ابن العربى : عارضة الأحوذى على سنن الترمذى ٢٧٥/٤ ، مجمع الزوائد ٦٠/٣) .

٢- روى عن أبي بكر رضى الله عنه " أنه أنشد فى رثاء النبى صلى الله عليه وسلم :

فقدنا الوحى إذ وليت عنا وودعنا من الله الكلام
سوى ما قد تركت لنا رهينا توارثه القراطيس الكرام
فقد أورثته ميراث صدق عليك به التحية والسلام (١).

٣- روى عن أبي الدرداء رضى الله عنه أنه قيل له : " ما من أهل بيت من الأنصار إلا وقد قال الشعر، قال : وأنا قلت :

يريد المرء أن يعطى مناه ويأبى الله إلا ما أرادا
يقول المرء فاندتى ومالى وتقوى الله أفضل ما استفادا (٢) .

٤- قال ابن عبد البر: " لا ينكر الحسن من الشعر أحد من أهل العلم ولا من أولى النهى ، وليس أحد من كبار الصحابة وأهل العلم وموضع القدوة إلا وقد قال الشعر أو تمثل به، أو سمعه فرضيه ما كان حكمة أو مباحا ، ولم يكن فيه فحش ولا هجاء ولا أذى لمسلم " (٣) .

وجه الدلالة منها :

دلت هذه الآثار على أن أحدا من الصحابة لا يرى بقول الشعر بأسا ، وأنه مباح لاحظر فيه إذا خلا من المحرمات السابقة ، ولهذا فقد قاله الأنصار، وكبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثالثا : الإجماع :

حكى ابن قدامة عدم الخلاف فى إباحة قول الشعر، وقال ابن عبد البر: لا ينكر الحسن من الشعر أحد من أهل العلم ، ولا من أولى النهى (٤).

رابعا : المعقول :

إن الحاجة داعية إلى معرفة الشعر لمعرفة اللغة العربية ، وللإستشهاد

- (١) نكره القرطبي فى الجامع لأحكام القرآن ٤٨٦٣/٧ .
(٢) المغنى ٤٤/١٢ .
(٣) كف للرعاع/١٥ ، الجامع لأحكام القرآن ٤٨٦٣/٧ .
(٤) المصدران السابقان .

به فى التفسير وتعرف معانى كلام الله تعالى ، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، كما يستعان به على معرفة الأنساب والتاريخ وأيام العرب ، فإنه " ديوان العرب " كما يقال (١) .

استدل أصحاب المذهب الثانى على كراهة رواية الشعر وإنشاده بما يلى (٢) :

السنة النبوية المطهرة :

روى عن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لأن يمتلىء جوف أحدكم قبحا خير له من أن يمتلىء شعرا " (٣) .

وجه الدلالة منه :

ينفر الرسول عليه الصلاة والسلام من قول الشعر ، إذ يجعل امتلاء الجوف بالقبح المنتن - وهو مما لاخير فيه - خير من أن يمتلىء بالشعر ، وهذا التنفير لا يكون إلا عن أمر يكره إتيانه.

تأول هذا الحديث بعض العلماء :

أ- قال الشافعى وغيره : إن المراد به التنفير عن خاص من الشعر ، وهو ما كان متضمنا هجاء وفحشا ، فما كان من الشعر يتضمن هجو المسلمين والقدح فى أعراضهم ، أو التشبيب بامرأة معينة والإفراط فى وصفها فهو محرم (٤).

ب- قال أبو عبيد وغيره : معناه أن يغلب عليه الشعر ويمتلىء صدره منه حتى يشغله عن القرآن والفقه ، فيخوض به فى الباطل ويسلك به مسالك لاتحمد ، كالمكثر من اللغط والهذر والغيبة وقبيح القول ، ومن كان الغالب عليه الشعر لزمته هذه الأوصاف المذمومة الدنيئة ، لحكم العادة الأدبية (٥).

(١) المغنى ٤٤/١٢ .

(٢) عمدة القارى ٢١٩/٤ .

(٣) أخرجه البخارى ومسلم (صحيح البخارى ٧٤/٤ ، صحيح مسلم ٣٠٣/٢) .

(٤) مغنى المحتاج ٤٣٠/٤ ، الفواكه الدواني ٤٥٨/٢ ، المغنى ٤٥/١٢ .

(٥) المغنى ٤٥/١٢ ، الجامع لأحكام القرآن ٤٨٦٧/٧ .

ج - روى البيهقي عن الشعبي أنه قال : المراد به الشعر الذي هجى به النبي صلى الله عليه وسلم .

تعقب أبو عبيد قول الشعبي هذا :

قال : الذي فيه عندي غير ذلك ، لأن ما هجى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان شطر بيت لكان كفرا ، ولكن وجهه عندي أن يمتلىء قلبه حتى يغلب عليه فيشغله عن القرآن والذكر .

رد بعض العلماء قول أبي عبيد :

قال : إن قوله فيه نظر ، لأن الذين هجوا رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا كفارا ، وهم في حال هجوهم ، موصوفين بالكفر من غير هجو ، فزاد كفرهم وطغيانهم بهجوهم والذي قاله الشعبي أوجه .

حكى الطحاوى قولاً يوافق قول أبي عبيد فقال : قال قوم : لو كان أريد بذلك ما هجى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشعر ، لم يكن لذكر الإمتلاء معنى ، لأن قليل ذلك وكثيره كفر ، ولكن ذكر الإمتلاء يدل على معنى فى الإمتلاء ليس فيما دونه ، قالوا : فهو يدل عندنا على الشعر الذى يملأ الجوف ، فلا يكون فيه قرآن ولا تسبيح ولا غيره ، فأما من كان فى جوفه القرآن والشعر مع ذلك ، فليس ممن امتلأ جوفه شعرا ، فهو خارج من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث (١) .

المناقشة والترجيح :

إن ما تميل إليه النفس من هذين المذهبين - بعد استعراض أدلتهم ، وما اعترض به على بعضها ، وما أجيب به عن بعض هذه الاعتراضات - هو ما ذهب إليه جمهور العلماء ، من القول بإباحة إنشاء الشعر وإنشاده إذا لم يتضمن هجاء أو فحشا ، أو تشبيها بامرأة معينة ، أو كذبا ، أو غير ذلك من المحرمات التى سبق بيانها ، وذلك لقوة ما استدلوا به على مذهبهم ، ولأنه ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان له شعراء يردون على

(١) عمدة القارى ٢١٩/٤ .

هجو الكفار للمسلمين ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحثهم ويشجعهم على ذلك ، ويرى أن شعرهم أشد فتكا بالمشركين من مقاتلتهم بالسلاح ، كما كان صلى الله عليه وسلم يطلب سماع شعر بعض الشعراء ، ويتمثل ببعض أبيات من الشعر ، فقد روى الشعبي عن عائشة رضي الله عنها قالت: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استراب الخبير ، تمثل فيه بببت طرفة بن العبد : ويأتيك بالأخبار من لم تزود " (١) ، وهو عجز بيت قاله طرفة في معلقته المشهورة :

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
فهذا وغيره يدل على إباحة إنشاء الشعر وإنشاده ، إذا لم يتضمن محرما .

وأما ما استدل به أصحاب المذهب الثاني من السنة ، فقد تأوله بعض العلماء فحملوه على معنى آخر ، لا يعارض ما ذهب إليه الجمهور ، وفي هذا إعمال للأحاديث جميعا ، وهو أولى من إعمال بعضها وإهمال البعض الآخر.

آيات يفيد ظاهرها ذم الشعر والشعراء :

والشعر وإن كان مما يباح قوله وسماعه - على ما ذهب إليه جمهور العلماء - وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سمعه ، وتمثل ببعض أبيات قالها الشعراء تضمنت حكما ومواعظ ، إلا أن ظاهر بعض الآيات القرآنية يفيد حرمة قوله ، وذم الشعراء والتفكير منهم ، ومن هذه الآيات ما يلي

١- قول الحق سبحانه وتعالى : " والشعراء يتبعهم الغاؤون ، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون ، وأنهم يقولون مالا يفعلون " (٢).

إذ قيل في معنى هذه الآيات :

أ- إن الشعراء لا يتبعهم على باطلهم وكذبهم ، وفضول قولهم ، وما هم

(١) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد من حديث ابن عباس وقال : رواه البزار والطبراني في أثناء حديث ورجاله رجال الصحيح ، وأخرجه كذلك من حديث عائشة وقال : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ، وأخرجه البيهقي في سننه من حديث عائشة ، والترمذي في سننه وجعل مكان طرفة عبد الله بن رواحه ، وقال فيه: حديث حسن صحيح (مجمع الزوائد ٨/١٢٨ ، السنن الكبرى ١٠/٢٣٩-٢٤٠ ، سنن الترمذي ٨/٦٥).

(٢) الآيات ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ من سورة الشعراء

عليه من الهجاء وتمزيق الأعراض ، والقذح في الأنساب ، والنسيب بالحُرم ، والغزل ، ومدح من لا يستحق المدح ، ولا يستحسن ذلك منهم ، ولا يطرب على قولهم إلا الغاوون والسفهاء ، وقد قيل في معنى " الغاوون " في الآية أقوال ، إذ قيل : هم الراوون ، وقيل : هم الشياطين ، وقيل : غير ذلك ، وذكر الوادي والهيوم فيه تمثيل لذهابهم في كل شعب من القول ، واعتسافهم وقلة مبالاتهم بالغلو في المنطق ، ومجاوزة حد القصد فيه ، وقال ابن عباس رضى الله عنهما : " في كل لغو يخوضون " (١) .

ب- روى عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى : " وأنهم يقولون ما لا يفعلون " : أكثر قولهم يكذبون فيه ، وأيد ابن كثير قوله هذا فقال : إن ما قاله هو الواقع ، فإن الشعراء يتبجحون بأقوال وأفعال لم تصدر منهم ولا عنهم ، فيتكثرون بما ليس لهم (٢) .

ج- قال ابن قدامة في بيان المراد بالآية : إنه يراد بها من أسرف وكذب ، بدليل وصفه تعالى لهم بقوله : " ألم تر أنهم في كل واد يهيمون . وأنهم يقولون ما لا يفعلون " ، ثم استثنى المؤمنين فقال سبحانه وتعالى : " إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيرا " ، ولأن الغالب على الشعراء قلة الدين ، والكذب ، وقذف المحصنات ، وهجاء الأبرياء ، سيما من كان في ابتداء الإسلام ممن يهجو المسلمين ، ويهجو النبي صلى الله عليه وسلم ، ويعيب الإسلام ، ويمدح الكفار ، فوقع الذم على الأغلب ، واستثنى منهم من لا يفعل الخصال المذمومة ، فالآية دليل على إياحته ومدح أهله المتصفين بالصفات الجميلة (٣) .

فأفادت هذه الآية ذم الشعراء والتنفير منهم ، ولهذا فقد بكى حسان ابن ثابت وعبد الله بن رواحة وكعب بن مالك لما نزلت هذه الآية ، وجاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا له : " قد علم الله حين أنزل هذه الآية أنا شعراء ، فتلا النبي صلى الله عليه وسلم : " إلا الذين آمنوا وعملوا

(١) الزمخشري: الكشاف ١٣٥/٢ .
(٢) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ٣٥٣/٣ .
(٣) المغنى ٤٤/١٢ - ٤٥ .

الصالحات " (١) ، قال : " أنتم " ، وذكروا الله كثيرا " ، قال : " أنتم " ،
" وانتصروا من بعد ما ظلموا " ، قال : " أنتم " (٢) ، وقال ابن عباس
وعكرمة ومجاهد وقتادة وزيد بن أسلم وغير واحد : إن قوله تعالى :
" إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيرا وانتصروا من بعد
ما ظلموا " ، استثناء مما تقدم (٣) .

٢- ومن هذه الآيات أيضا قوله جل شأنه : " وما علمناه الشعر
وما ينبغي له " (٤) .

أخبر الحق سبحانه وتعالى أنه ما علم نبيه الشعر ، وليس من طبعه
قوله ، فلا يحسنه ولا يحبه ولا تقتضيه جبلته ولا يليق به ولا يصلح له ،
وإنما كان هذا لا يليق به - كما قال الفخر الرازي - لأن الشعر يدعو إلى
تغيير المعنى لمراعاة اللفظ والوزن ، فالشارع يكون اللفظ منه تبعا للمعنى ،
والشاعر يكون المعنى منه تبعا للفظ ، لأنه يقصد لفظا به يصح وزن الشعر
أو قافيته ، فيحتاج إلى التحيل لمعنى يأتي به لأجل ذلك اللفظ .

ولهذا فإن الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن
ليحفظ بيتا من الشعر على وزن منتظم ، بل إنه إن أنشد بيتا زحفه (٥) ،
يدل لهذا مايلي :

أ- روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يتمثل بهذا البيت " كفى الشيب
والإسلام للمرء ناهيا " ، فكان صلى الله عليه وسلم يجعل أوله آخره
وآخره أوله ، فيقول : " كفى بالإسلام والشيب للمرء ناهيا " ، فقال أبو بكر

(١) من الآية ٢٢٢ من سورة الشعراء .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک من حديث الوليد بن كثير عن يزيد بن عبد الله بن قسيط
عن أبي الحسن مولى بنى نفيل ، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق
أبي الحسن البراد . (المستدرک ٤٨٨/٣ ، مصنف ابن أبي شيبة ٧٠٦/٨ - ٧٠٧) .

(٣) تفسير ابن كثير ٣٥٤/٣ .

(٤) من الآية ٦٩ من سورة يس .

(٥) الزحاف في الشعر : أن يسقط بين الحرفين حرف فيزحف أحدهما إلى الآخر
(القاموس المحيط/١٠٥٣ زحف)

رضى الله عنه : " يا رسول الله ، كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا " (١).

ب- روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استراب الخبر ، تمثل فيه ببيت طرفة بن العبد " ويأتيك بالأخبار من لم تزود " ، فسمع منه صلى الله عليه وسلم مزاحفا ، إذ يروى أنه كان يقول : " ويأتيك من لم تزود بالأخبار " .

ج - روى عن قتادة أنه قيل لعائشة : " هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتمثل بشيء من الشعر ؟ ، فقالت : كان أبغض الحديث إليه ، غير أنه صلى الله عليه وسلم كان يتمثل ببيت أخى بنى قيس ، فيجعل أوله آخره وآخره أوله ، (وفى رواية كان يقول : ويأتيك من لم تزود بالأخبار) ، فقال له أبو بكر رضى الله عنه : ليس هذا هكذا يا رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إني والله ما أنا بشاعر وما ينبغى لى " (٢) .

أما ما روى " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين : أنا النبى لا كذب أنا ابن عبد المطلب (٣) . وما روى عن جندب بن عبد الله أنه قال : " بينما النبى صلى الله عليه وسلم يمشى إذ أصابه حجر فعثر فدميت أصبعه ، فقال صلى الله عليه وسلم : هل أنت إلا أصبع دميت وفى سبيل الله ما لقيت " (٤) .

فإنه يفيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشعر ، إلا أن العلماء اختلفوا فيه : فمنهم من قال : إن هذين البيتين وأمثالهما ليس من قبيل الشعر ، وإنما هو كلام موزون ، ومنهم من قال : إن هذا وإن كان على وزن الشعر ، إلا أنه وقع اتفاقا من غير قصد إلى الوزن والقافية بل جرى على اللسان ، ولذا فإن هؤلاء يقولون إن الشعر : " هو الكلام الموزون الذى

(١) عمدة القارى ٢١٩/٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) أخرجه البخارى ومسلم (صحيح البخارى ٦٦/٣ ، صحيح مسلم ٩٣/٢) .

(٤) أخرجه البخارى فى صحيحه ٧٢/٤ .

قصد إلى وزنه قصدا أوليا " ، وأما من يقصد المعنى فيصدر اللفظ موزونا مقفى فلا يكون شاعرا ، لعدم قصده اللفظ قصدا أوليا (١) .

إلا أن هذا لا ينفى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتمثل بالشعر المتضمن للحكم والمواعظ وقد ثبت هذا عنه صلى الله عليه وسلم :

أ- فقد كان إذا استتراب الخبر - كما تقول السيدة عائشة رضى الله عنها - يتمثل فيه ببيت طرفة بن العبد " ويأتيك بالأخبار من لم تزود " .

ب- كما كان يتمثل بقول الشاعر: " كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا " .

ج- وتمثل فى يوم حفر الخندق بأبيات عبد الله بن رواحة رضى الله عنه ، ولكن تبعا لقول أصحابه رضوان الله عليهم ، فإبتهم كانوا يرتجزون وهم يحفرون فيقولون :

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
فأنزلن سكينه علينا وثبت الأقدام إن لاقينا
إن الأولى قد بغوا علينا وإن أرادوا فتنة أبينا
فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع صوته بقوله " أبينا " وغيرها (٢) .

(١) المغنى ٤٤/١٢ ، الفخر الرازى : التفسير الكبير ١٠٤/٢٦-١٠٥ ، تفسير ابن كثير ٥٧٩/٣ ، ٨٢-٧٩/٥ .

(٢) أخرجه البخارى ومسلم فى الصحيحين من رواية البراء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح البخارى ٣٢/٣ ، صحيح مسلم ١٠٩/٢) .

الفرع الثالث

حكم إنشاء الشعر وإنشاده إذا رغب في طاعة أو ساعد على فعلها

ثمة مواضع تقتضى قول الشعر ، لما له من أثر فى التنشيط على العمل ، أو التحفيز على إتمامه ، أو التشويق إلى عبادة أو طاعة ، أو الإثارة للغزو والجهاد فى سبيل الله أو غير ذلك ، فإن من الأعمال ما تفر معها العزائم ، وينال من صلابة العاملين فيها قسوة العمل ، وقد تبعث على السأم بين القائمين بها ، لما يفتقر إليه إنجازها من جهد جهيد ، وعزيمة لائتين ، ولذا فقد اعتاد القائمون بمثل هذه الأعمال أن يرددوا أبياتاً من الشعر أو الرجز ، يروحون بها عن أنفسهم المكدودة ، ويدفعون بها مللاً قد يتسرب إلى أنفسهم من رتابة العمل وقسوته ، وقد يترنمون بما يقولون فيجعلون له جرساً معيناً ، وإيقاعاً يناسب ما يقومون به من خطوات هذا العمل ، فمثل هذا وغيره مما يدعو إلى تنشيط الهمم وحفزها إلى القيام بجلائل الأعمال لأحرمة فيه ، إذا سلم من الفحش ، أو ذكر امر محرم ، ولم يكن فيه ما يطرب أو يخرج عن حد الاعتدال ، وقد قال بعض الفقهاء : إن هذا إن نشط على فعل خير فهو مندوب ، كان كان للدعوة إلى الغزو أو الجهاد فى سبيل الله ، أو لتنشيط المقاتلين وتشجيعهم على الاستبسال فى القتال وحسن البلاء فيه ، أو للدعوة إلى الحج إلى بيت الله الحرام واستثارة المسلمين إلى زيارته ، أو لتحفيز المسلمين على بناء بيت من بيوت الله ، أو للترهيد فى الدنيا والترغيب فى العمل للأخرة (١) .

ومن أمثلة ذلك مايلى :

أ- ما يقال فى الغزو لتحفيز المسلمين على البلاء فيه ، واستثارة داعية الغزو فيهم بالتشجيع وتحريك الغضب فيهم على الكفار ، واستنفار همهم ، وذكر كل ما من شأنه التهوين من النفس أو المال ، وذلك مثل قول المتنبي :
فإن لآتمت تحت السيوف مكرماً تمت وتقاسى الذل غير مكرم

(١) كف الرعاع/١٧، ابن تيمية: السماع (ضمن مجموعة رسائل له) ٣٠٩/٢ ، الزبيدي : إتحاف السادة المتقين ٤٧٦/٦ - ٤٧٧ ، تلبس إبليس /٢٢٥ .

وقوله :

يرى الجبناء أن الجبن حزم وتلك خديعة الطبع اللئيم (١)

ب- ما يقوله الشجعان من رجز في وقت اللقاء ، تشجيعا للنفس على الإستبسال في القتال ، من التمدح بالشجاعة والنجدة وقوة البأس .
وقد نقل هذا عن شجعان الصحابة رضوان الله عليهم : كعلی بن أبی طالب، وخالد ، وعامر بن الأكوع وغيرهم ، ومن قول علي رضي الله عنه في لقائه " بمرحب " ملك خيبر :

أنا الذي سمتني أمي حيدر . كليت غابات كرية المنظره

أوفيهم بالصاع كيل السندره

ومن قول عامر بن الأكوع في لقائه " بمرحب " هذا :

قد علمت خيبر أني عامر شاكي السلاح بطل مغامر (٢) .

ج - ما يقال من الشعر أو الرجز في وصف الكعبة والمقام والحطيم وزمزم وسائر المشاعر تشويقا إلى بيت الله تعالى ، أو استثارة الشوق واجتلابه إن لم يكن حاصلا ، وقد يصاحب ذلك طبل ليكون القول أوقع في القلب وأكثر تأثيرا في النفس ، وهو ما يسمى " بغناء الحجج " ، وقد قال فيه ابن الجوزي : " إن أقواما من الأعاجم يقدمون للحج ، فينشدون في الطرقات أشعارا يصفون فيها الكعبة وزمزم ، وربما ضربوا مع إنشادهم بطبل ، فسماع تلك الأشعار مباح " ، وقال الغزالي : " إنهم أولا يدورون في البلاد ، بالطبل والشاهين والغناء ، وذلك مباح ، لأنها أشعار نظمت في وصف الكعبة والمقام والحطيم .. وسائر المشاعر .. وأثر ذلك يهيئ الشوق إلى حج بيت الله تعالى " (٣) .

د- ما يقال من الشعر أو الرجز في بناء مسجد ، أو حفر خندق ، أو القيام بعمل يشق على النفس ، وذلك ترويحاً للنفس وتنشيطاً لها على إتمامه :

(١) إحياء علوم الدين ١٤٩/٦ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ١١٥/٢ .

(٣) تلبیس ایلیس / ٢١٥ ، إحياء علوم الدين ١٤٩/٦ .

من ذلك " قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ينقل اللبن مع القوم في بناء المسجد:

هذا الحمال لأحمال خبير هذا أبر بنا وأظهر" (١) .

ومنه أيضا ما رواه البراء أنه قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب ينقل معنا التراب - ولقد وارى التراب بياض بطنه - وهو يقول :

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
فأنزلن سكينتنا علينا وثبت الأقدام إن لاقينا
إن الأولى قديغوا علينا وإن أرادوا فتنة أبينا (٢) .

ومنه أيضا ما روى عن أنس رضى الله عنه أنه قال : " خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الخندق ، فإذا المهاجرون والأنصار يحفرون في غداة باردة ، فلم يكن لهم عبيد يعملون ذلك لهم ، فلما رأى ما بهم من النصب والجوع قال :

اللهم إن العيش عيش الآخرة فاغفر للأنصار والمهاجرة .

فقالوا مجيبين له :

نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا أبدا (٣) .

هـ - ما يقال من الشعر أو الرجز للترهيد في الدنيا والترغيب في العمل للآخرة :

ومن ذلك " قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ينقل الطوب اللبن مع القوم في بناء المسجد:

-
- (١) أخرجه البخارى في صحيحه من حديث عروة بن الزبير (صحيح البخارى ١٦٠/٥) .
(٢) أخرجه البخارى ومسلم . (صحيح البخارى ٣٢/٣ ، صحيح مسلم ١٠٩/٢) .
(٣) أخرجه البخارى ومسلم (صحيح البخارى ٣١/٣ ، صحيح مسلم ١١٠/٢) .

لاهم إن العيش عيش الآخرة فارحم الأنصار والمهاجرة (١).

ومن هذه الزهديات قول بعضهم :

ياغاديا فى غفلة ورائحا إلى متى تستحسن القبائحا
وكم إلى كم لاتخاف موقفا يستطق الله به الجوارحا
ياعجبا منك وأنت مبصر كيف تجنببت الطريق الواضحا (٢) .

فهذا كله وغيره دليل على إباحة قول الشعر فى هذه المواضع والترنم به ، مالم يقترن بمحرم من المحرمات التى سبق ذكرها ، أو كان مصاحبا لمزمار أو غيره من آلات اللهو المحرمة ، وأنه قد يندب إذا نشط إلى فعل خير مما ذكرت .

(١) فى رواية "الأجر" بدل "العيش" ، وروى "فبارك" بدل "فارحم" ، وفى رواية "فاغفر" ، وفى أخرى "فاكرم" . والحديث أخرجه البخارى ومسلم فى صحيحيهما (صحيح البخارى ٣/٣١ ، صحيح مسلم ٢/١١٠) .
(٢) تلييس إيليس / ٢٢٥-٢٢٦ .

المبحث الثانى حكم النياحة وغناء المناسبات

أتناول فى هذا المبحث بيان حكم أصوات النياحة ونغماتها ، وما تقوله النوائح ليثرن به الأحزان ، كما أتناول فيه بيان حكم الغناء فى الأعياد والأعراس والختان والعقيقة ، وعند قدوم الغائب أو شفاء المريض ، وغيرها من مناسبات تدعو إلى السرور ، وذلك فى مطلبين على النحو التالى :

المطلب الأول : حكم النياحة .

المطلب الثانى : حكم الغناء فى المناسبات التى تدعو إليه.

المطلب الأول حكم النياحة

معنى النياحة :

معنى النياحة فى عرف أهل اللغة :

النياحة : من ناح ينوح نوحاً ونواحاً ونياحاً ومناحاً ونيّاحة ، والإسم : النياحة ، والتناوح : هو التقابل ، ومنه سميت النوائح ، لتقابلهن ، ويقال : نساء نوح وأنواح ونوح ونوح ونوائح ونائحات ، كل ذلك بمعنى ، ويقال : كنا فى مناحة فلان ، واستباح الرجل : بكى واستبكى غيره (١).

معنى النياحة فى عرف الفقهاء :

عرفت بأنها : " رفع الصوت بالبكاء على الميت ، والتلفظ بما يغضب الله من ألقاظ الجاهلية " (٢).

ومن النياحة : قول النائحة : واعضداه ، واناصره ، واكسباه ، واسنداه وغير ذلك من ألقاظ تجرى على السنة النائحات

(١) القاموس المحيط / ٣١٤ ، مختار الصحاح / ٩٠ نوح .
(٢) إحياء علوم الدين ١٥٠/٦ .

والحزن الذى يدعو إلى النوح قسمان - كما يقول الإمام الغزالي -
محمود ومذموم ، وأبين حقيقة كل منهما فيما يلى :
الحزن المحمود :

هو حزن الإنسان على تقصيره فى أمر دينه ، وبكاؤه على خطاياہ ،
والبكاء والتباكى والحزن والتحازن على ذلك محمود ، ومن هذا النوع : بكاء
داود عليه السلام ونياحته ، فقد كان عليه السلام يبكى ويبكى ، حتى كانت
الجنائز ترفع من مجالس نياحته ، وكان يفعل ذلك النوح بالفاظه وألحانه.

الحزن المذموم :

هو الحزن على ما فات من أمور الدنيا ، ومن ذلك : الحزن على
الأموات ، لما فيه من السخط على قضاء الله تعالى ، والأسف على
ما لا تدارك له ، فهو حزن مذموم ، وتحريكه بالنياحة مذموم أيضا (١).

إلا أن اعتبار الغزالي الحزن على الأموات من قبيل الحزن المذموم
محل نظر لما يلى :

١- إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حزن لفراق ابنه إبراهيم
عليه السلام ، وذلك ثابت فيما رواه أنس رضى الله عنه قال : " دخلنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبى سيف القين - وكان ظنرا لإبراهيم
عليه السلام - فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم إبراهيم فقبله وشمه ،
ثم دخلنا عليه بعد ذلك وإبراهيم يجود بنفسه ، فجعلت عينا رسول الله
صلى الله عليه وسلم تذرفان ، فقال عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه :
وأنت يا رسول الله ؟ ، فقال : " يا ابن عوف إنها رحمة " ، ثم أتبعها
بأخرى ، فقال صلى الله عليه وسلم : " إن العين تدمع ، والقلب يحزن ،
ولا نقول إلا ما يرضى ربنا ، وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون " (٢) ، فإن
هذا الحديث صريح فى إباحة الحزن الذى لا يمكن أحد من دفعه ، مالم يجاوز
ذلك إلى الصراخ والعويل والدعاء بدعوى الجاهلية.

(١) إحياء علوم الدين ٦/١٥٠-١٥١.

(٢) أبو سيف القين : هو البراء بن أوس الأنصارى ، والقين : أى الحداد صفة له ،
والظنر : زوج المرضعة . (القسطلانى : إرشاد السارى ٢/٤١٤) ، والحديث أخرجه
البخارى فى صحيحه ٢٢٦/١.

٢- لم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على النساء أن يكن ابنته زينب لما ماتت وحزن لفقدائها ، وذلك فيما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : " ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبكيت النساء ، فجعل عمر يضربهن بسوطه ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ، وقال : " مهلا يا عمر " ، ثم قال : " إياكن ونعيق الشيطان " ، ثم قال : " إنه مهما كان من العين والقلب فمن الله عز وجل ومن الرحمة ، وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان " (١) ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهن البكاء وإظهار الحزن ، وإنما أنكر على عمر منعهن من ذلك ، ثم بين ما يباح من الحزن وما لا يباح ، وأن ما كان منه من القلب : وهو الحزن بالفراق ، وما كان من العين : وهو ذرف الدمع ، فإنه من الله عز وجل ومن الرحمة ، فهو دليل على أن ما استتر من الحزن فى القلب ، وعبرت عنه العين بالبكاء لآدم فيه ، وإنما يذم فعل اليد من لطم الخدود وشق الجيوب ، أو فعل اللسان من الصراخ والعويل والدعاء بالويل والثبور وغيره من دعوى الجاهلية ، فإن هذا هو نعيق الشيطان كما شبهه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو النياحة التى نبين حكمها بعد حين ، ومن ثم فإن حزن القلب إذا عبر عنه الدمع لآدم فيه ، وإنما يذم إذا اقترن به لطم الخد ، أو شق الجيب ، أو نثر الشعر ، أو إهالة التراب على الرأس ، أو النياحة والدعاء بدعوى الجاهلية.

أقوال الفقهاء فى حكم النياحة :

اختلف الفقهاء فى حكم النياحة ، ولهم فى ذلك مذهبان :

المذهب الأول :

يرى أصحابه أن النياحة محرمة ، وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء (٢) .

المذهب الثانى :

يرى من ذهب إليه عدم حرمة النياحة ، وقد قال بهذا بعض المالكية ،

(١) أخرجه أحمد فى مسنده والبيهقى فى سننه وقال الشوكانى : فيه على بن زيد وفيه مقال وهو ثقة ، وقد أشار إلى الحديث ابن حجر فى التلخيص وسكت عنه . (البناء : الفتح الربائى فى ترتيب مسند أحمد ١٢٩/٧ - ١٣٠ ، السنن الكبرى ٧٠/٤ - ٧١ ، نيل الأوطار ٩٨/٤) .

(٢) المرغينانى : الهداية ٩٩/٣ ، المحلى ٢١٦/٥ ، نيل الأوطار ١٠٧/٤ ، تلبيس إبليس ٢١٩ .

وقال أبو بكر عبد العزيز من الحنابلة : إن الغناء والنوح معنى واحد مباح مالم يكن معه منكر، ولم يكن فيه طعن (١) .

أدلة المذهبين :

استدل جمهور الفقهاء على حرمة النياحة بما يلي :

السنة النبوية المطهرة : أحاديث كثيرة منها :

١- روى عن أم عطية رضى الله عنها قالت : " أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم عند البيعة أن لا ننوح ، فما وقت منا غير خمس نسوة : أم سليم وأم العلاء ، وابنة أبي سبرة امرأة معاذ ، وامرأتين ، أو ابنة أبي سبرة ، وامرأة معاذ ، وامرأة أخرى " (٢) .

٢- روى عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة : مزمار عند نعمة ، ورنة عند مصيبة " (٣) .

٣- روى عن جابر " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فأتطلق به إلى ابنه إبراهيم ، فوجده بجود بنفسه ، فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فوضعه في حجره فبكى ، فقال له عبد الرحمن : أتبكي ، أولم تكن نهيت عن البكاء ؟ ، فقال : " لا ، ولكن نهيت عن صوتين أحمرقن فأجرين : صوت عند نعمة لهو ولعب ومزامير الشيطان ، وصوت عند مصيبة وخمش وجه وشق جيب ورنة شيطان " (٤)

٤- روى عن عامر بن سعد البجلي " أنه رأى أبا مسعود البدرى

(١) المغنى ٤١/١٢ ، نيل الأوطار ١٠٧/٤ .

(٢) أخرجه البخارى ومسلم (صحيح البخارى ٢٢٧/١ ، صحيح مسلم ٣٧٣/١) .

(٣) أخرجه الهيثمى فى مجمع الزوائد وقال : رجاله ثقات ، وأخرجه البزار فى زوائده ، وقال : لا نعلمه عن أنس إلا بهذا الإسناد ، وقال الشوكاتى : رواه المقدسى وابن مردويه وأبو نعيم فى مسنده . (مجمع الزوائد ١٣/٣ ، الهيثمى : كشف الأستار عن زوائد البزار ٣٧٧/١ ، نيل الأوطار ١٠٣/٨)

(٤) أخرجه البيهقى والترمذى فى سننهما وسكت عنه البيهقى ، وقال الترمذى : حديث حسن . (السنن الكبرى ٦٩/٤ ، سنن الترمذى ٣٨٤/٣-٣٨٥) .

وقرظة بن كعب وثابت بن زيد ، وهم فى عرس وعندهم جوار يفتنين ، فقال لهم : هذا وانتم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم !؟ ، فقالوا : إنه رخص لنا فى الغناء فى العرس والبكاء على الميت من غير نوح " (١) .

٥- روى عن ابن مسعود أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " ليس منا من ضرب الخدود ، وثشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية " (٢) .

والمقصود بقوله صلى الله عليه وسلم : " ليس منا " : أى من أهل سنتنا ، وليس المراد به إخراجهم من الدين ، وقيل : المعنى ليس على ديننا الكامل ، أى أنه خرج من فرع من فروع الدين وإن كان معه أصله ، وحكى عن سفيان أنه كان يكره الخوض فى تأويل هذه اللفظة ، ويقول : ينبغى أن نمسك عن ذلك ليكون أوقع فى النفس ، وأبلغ فى الزجر ، والمقصود بدعوى الجاهلية : النياحة ونحوها والندبة : كقولهم : واجبلأه ، واعضداه ، وكذا الدعاء بالويل والثبور (٣) .

٦- روى ابن عمر رضى الله عنهما أن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الميت يعذب فى قبره بما نبح عليه " (٤) .

٧- روى عن أبى بردة قال : " وجع أبو موسى الأشعرى وجعا ففشى عليه ورأسه فى حجر امرأة من أهله ، فصاحت امرأة من أهله ، فلم يستطع أن يرد عليها شيئا ، فلما أفاق قال : " أنا برىء ممن برىء منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم برىء من الصالقة والحالقة والشاقة " (٥) .

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرک وقال : صحيح الإسناد ، وأخرجه النسائى والبيهقى فى سننهما وسكتا عنه ، وأخرجه ابن حزم فى المحلى وقال : إسناده صحيح . (المستدرک ١٨٤/٢ ، متن النسائى ١٣٥/٦ ، السنن الكبرى ٢٨٩/٧ ، المحلى ٧١٤/٩) .

(٢) أخرجه البخارى فى صحيحه ٢٢٥/١ .

(٣) نيل الاوطار ١٠٣/٤ .

(٤) أخرجه البخارى ومسلم (صحيح البخارى ٢٢٤/١ ، صحيح مسلم ٣٦٩/١) .

(٥) الصلابة : هى التى ترفع صوتها بالبكاء ، والحالقة : هى التى تحلق شعرها عند المصيبة ، والشاقة : هى التى تشق ثوبها . (القاموس المحيط / ١١٦٤ - صلب ، ١١٣١ - حلق ، ١١٥٩ - شق) ، والحديث أخرجه البخارى فى صحيحه ٢٢٥/١ .

٨- روى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه قال : " اشتكى سعد بن عباد ، فعاده النبي صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود ، فلما دخل عليه وجده فى غاشيته ، فبكى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما رأى القوم بكاء النبي صلى الله عليه وسلم بكوا ، فقال : " ألا تسمعون إن الله لا يعذب بدمع العين ، ولا يحزن القلب ، ولكن يعذب بهذا - وأشار إلى لسانه - أو يرحم وإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه " (١).

٩- روى أبو مالك الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أربع فى أمتى من أمر الجاهلية لا يتركوهن : الفخر بالأحساب ، والطعن فى الأنساب ، والإستسقاء بالنجوم ، والنياحة ، " وقال : " النائحة إذا لم تنب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب " (٢).

وجه الدلالة من الأحاديث السابقة :

إن النياحة من الأمور التى حرمها الشارع ، ولذا فقد شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم على من بايعنه من النساء أن لا ينحن ، فإن ذلك من المعروف الذى جاءت آية الممتحنة ، بعدم عصيان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ممن بايعنه ، فقد روى عن أم عطية قالت : " لما نزلت هذه الآية " يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يعصينك فى معروف " قالت : كان منه النياحة " (٣) ، وقد أشارت الأحاديث إلى أن صوت النياحة صوت أحق فاجر ، ملعون فى الدنيا والآخرة ، فهو كنعيق الشيطان ، يعذب الميت بما جاء فيه ، وقد برىء رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن رفع صوته به لأنه دعا بدعوى أهل الجاهلية ، وهو أمر نكر ينبغى التوبة منه قبل الموت .

(١) أخرجه البخارى ومسلم (صحيح البخارى ٢٢٧/١ ، صحيح مسلم ٣٦٨/١) .
(٢) الإستسقاء بالنجوم : هو قول القائل : مطرنا بنوء كذا ، أو سؤل المطر من الأنواء ، فإن كان ذلك على جهة الاعتقاد بأنها تؤثر فى نزول المطر فهو كفر ، والحديث أخرجه مسلم فى صحيحه ٣٧٢/١ .

(٣) هكذا وردت الآية فى صحيح مسلم ، وإنما هى قول الحق سبحانه : " يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفتريه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك فى معروف فبايعهن واستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم " . (الآية ١٢ من سورة الممتحنة) ، والحديث أخرجه مسلم فى صحيحه ٣٧٣/١ .

أما مجرد البكاء الذي يقتصر على ذرف الدمع من غير نوح ولا صراخ فهو مآذون فيه ، ولا يقتضى أن يعذب به الميت ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعله ، وأقر عليه ، ولذلك فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين عاد سعد بن عبادَةَ في مرضه قال : " إن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ، ولكن يعذب بهذا - وأشار إلى لسانه - أو يرحم ، وإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه " ، ومعنى هذا أنه يعذب بنياحة أهله عليه .

قال ابن حزم في معنى الحديث السابق : " هذا الخبر يبين ما وهل فيه كثير من الناس ، من قوله صلى الله عليه وسلم : " إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه " ، ولا ح بهذا أن هذا البكاء الذي يعذب به الميت ليس هو الذي لا يعذب به من دمع العين وحزن القلب ، فصح أنه البكاء باللسان " (١) .

استدل من ذهب إلى جواز النياحة بما يلي :
السنة النبوية المطهرة :

روى عن أم عطية قالت : " لما نزلت هذه الآية " يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يعصينك في معروف " ، قالت : كان منه النياحة ، قالت : فقلت : يا رسول الله إلا آل فلان ، فاتهم كانوا أسعدوني في الجاهلية فلا بد لي من أن أسعدهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إلا آل فلان " (٢) .

وجه الدلالة منه :

رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لأم عطية في النياحة ، فدل هذا على أنه لا حرمة فيه على غيرها .

اعترض على الاستدلال به :

قال الشوكاني : إن غاية ما في الحديث هو الترخيص لأم عطية في النياحة على آل فلان خاصة ، فما هو الدليل على حل ذلك لغيرها في غير آل فلان (٣) .

(١) المحلى لابن حزم ٢١٩/٥ .
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه . ٣٧٣/١ .
(٣) نيل الأوطار ١٠٧/٤ .

المناقشة والترحيج :

بعد استعراض أدلة هذين المذهبين ، وما اعترض به على دليل من قال بإباحة النياحة ، فإنه يرجح في النظر ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من حرمة النياحة ، وذلك لقوة ما استدلوا به من السنة ، وأما ما استدل به غيرهم فقد ورد عليه اعتراض لم يدفع فقال من حجته ، ولأن ترخيص رسول الله صلى الله عليه وسلم لأم عطية بالنياحة على قوم معينين ، لا يدل على الترخيص لها بالنياحة على غيرهم ، كما لا يدل على إباحة النياحة لغيرها مطلقا ، إذ ليس في الحديث ما يفيد ذلك ، فيبقى حكم النياحة على الحرمة في غير من رخص له بها في حق قوم معينين .

المطلب الثاني

حكم الغناء في المناسبات التي تدعو اليه

قبل أن أتعرض لبيان حكم الغناء في المناسبات أو غيرها ، أنوه إلى أن الفقهاء يرون حرمة الغناء في الأحوال الآتية :

الأولى : المواضع التي يحرم فيها إنشاء الشعر وإنشاده ، وقد مرت آنفا (١) .

الثانية : إذا تضمن كلاما قبيحا ، أو حمل عليه : كتعلقه بامرأة أو أمرد معينين ، قال الإمام الغزالي : " التشبيب بوصف الخدود والأصداغ وحسن القد والقامة ، وسائر أوصاف النساء فيه نظر : والصحيح أنه لا يحرم نظمه وإنشاده بلحن وغير لحن ، وعلى المستمع أن لا ينزله على امرأة معينة ، فإن نزله فلينزله على من يحل له ، من زوجته وجاريته ، فإن نزله على أجنبية فهو العاصي بالتنزيل وإجالة الفكر فيه ، ومن هذا وصفه ينبغي أن يجتنب السماع رأسا ، فإن من غلب عليه عشق ، نزل كل ما يسمعه عليه

(١) ص ١٨-٢٤ .

سواء كان اللفظ مناسبا له أو لم يكن " (١) ، وقال النفراوى المالكى :
" المحرم (من الغناء) ما كان مشوقا لفعل الفواحش ، ومشتملا على تكسر ،
أو فعل شيء مما لا يحل : كالتشبيب بأهل الجمال " (٢) ، وقال ابن الهمام :
" إن التغنى المحرم : هو ما كان فى اللفظ مالا يحل : كصفة الذكر والمرأة
المعينة " (٣) .

**الثالثة : إذا صدر الغناء عن أشهر به ، وكان يحرك الساكن ويهيج
الكامن ، أو يتضمن وصف النساء أو الصبيان أو الخمر ، ونحوها من
الأمر المحرمة (٤) .**

أما فى غير هذه المواضع فإن للعلماء تفصيلا فى حكمه أئنه بعد ،
وأتناول فى هذا المطلب بيان حكم الغناء فى المناسبات التى تدعو إلى إظهار
السرور وتأكيده بالغناء إذا لم يتضمن محرما من المحرمات السابقة ، وذلك
فى ثلاثة فروع على النحو التالى :

- الفرع الأول : حكم الغناء فى الأعياد .**
- الفرع الثانى : حكم الغناء فى الأعراس .**
- الفرع الثالث : حكم الغناء فى المناسبات الأخر .**

(١) فتح القدير ٤٨٢/٦ ، الدسوقى : حاشيته على الشرح الكبير للدردير ٦٦/٤ ، روضة
الطالبين ٢٢٩/١١ ، إحياء علوم الدين ١٦٠/٦ .
(٢) الفواكه الدواني ٣٩٢/٢
(٣) فتح القدير ٤٨٢/٦
(٤) عمدة القارى ٣٦٩/٥ .

الفرع الأول حكم الغناء فى الأعياد

فرض الله سبحانه وتعالى الصوم والحج على عباده فيما فرضه عليهم ، وجعل لإتمام كل من هذين الفرضين عيداً ، فكان عيد الفطر ليفرح المسلمون فيه بإتمام أداء فريضة صيام رمضان ، وكان عيد الأضحى يوم فرح المسلمين الذين أدوا فريضة الحج ، وأتموا مناسكه بأداء ذلك وإتمامه ، وفى مثل هذه المناسبة قد يتغنى بما يدخل على المسلمين السرور والفرح .

وليس ثمة خلاف بين الفقهاء على إباحة الغناء فى الأعياد ، لإظهار سرور المسلمين بإتمام ما افترض الله عليهم من صوم وحج ، وهذا إذا سلم ما يتغنى به من فحش أو ذكر محرم : كالسب والهجاء ووصف امرأة أجنبية أو أمرد ، ولم يبعث ذلك على الإفتتان (١) .

استدل لإباحة الغناء فى أيام العيد بما بلى :
السنة النبوية المطهرة :

روى هشام بن عروة عن أبيه أن عائشة رضى الله عنها قالت : " دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندى جاريتان تغنيان بغناء بعات ، فاضطجع على الفراش وحول وجهه ، فدخل أبو بكر فانتهرنى ، وقال لى : أمزمار الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ! ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " دعهما " ، فلما غفل غمزتهما فخرجتا ، وفى رواية أخرى : " أن أبا بكر دخل عليها والنبي صلى الله عليه وسلم عندها يوم فطر أو أضحى ، وعندها قنيتان تغنيان بما تقاذفت به الأنصار يوم بعات ، فقال أبو بكر : مزمار الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (مرتين) ! ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

(١) البحر الرائق ٢١٥/٨ ، حاشية السوقي ٦٦/٤ ، إحياء علوم الدين ١٥٤/٦ ، تلبس إبليس ٢١٧/٥ ، المحلى ١٣٧/٥ .

"دعهما يا أبا بكر إن لكل قوم عيدا وإن عيدنا هذا اليوم" (١) .

وجه الدلالة منه :

رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغناء في الأعياد ، ولهذا فلم ينكر على هاتين الجاريتين غناءهما في هذا اليوم ، فدل هذا على جواز الغناء في هذه المناسبة متى أمنت الفتنة ، وكان ما يتغنى به مما يجوز قوله : كذكر الملاحم والوقائع التي أبلى المسلمون فيها بلاء حسنا في سبيل نصرته دين الله ، ورفع كلمة الإسلام .

(١) بعث : اسم حصن للأوس ، وقيل : إنه موضع في ديار بني قريظة فيه أموالهم ، وكان موضع الوقعة في مزرعة لهم هناك ، ويوم بعث : يوم مشهود من أيام العرب كانت فيه مقتلة عظيمة للأوس على الخزرج ، وبقيت الحرب مائة وعشرين سنة ، إلى أن أشرق نور الإسلام على هاتين القبيلتين ، وكانت أول حرب وقعت بينهم حرب "سُمَيْر" ، ثم كانت بينهم وقائع أخرى من أشهرها : يوم "السرارة" ويوم "فارغ" ، ويوم "الفجار" الأول والثاني ، وحرب "حصين بن الأسلت" ، وحرب "حاطب بن قيس" إلى أن كان آخر ذلك يوم "بعث" ، وتنازعت : أي ترامت ، من القذف وهو هجاء بعضهم لبعض ، وفي رواية "تعازفت" من العزف ، وهو الصوت الذي له دوى ، وثمة رواية أخرى فيها "تقاوت" : أي قال بعضهم لبعض من فخر أو هجاء ، وقينتان : مثني قينة : وهي الأمة المغنية ، أو المرأة المغنية ، وقيل : هي الجارية التي تغنى للرجال في مجلس الشراب ، وقيل : هي الأمة البيضاء مغنية أو غير مغنية . (عمدة القاري ٣٦٦/٥-٣٦٧ ، القاموس المحيط/١٥٨٢- قين ، إتحاف السادة المتقين ٥١٦/٥) ، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه والبيهقي في السنن وابن حزم في المحلى (صحيح البخاري ٣٣٨/٢ ، السنن الكبرى ٢١٨/١٠ ، المحلى ١٣٦/٥ ، ٧١٢/٩) .

الفرع الثاني حكم الغناء في الأعراس

إن الأعراس تقتضى إظهار الفرح والسرور ، والغناء مما يبعث على ذلك ، ولهذا فليس ثمة خلاف بين الفقهاء على إباحة الغناء في الأعراس إذا لم يقترن به محرم من المحرمات السابقة ، بل إن من الفقهاء من يرى أن الغناء في الأعراس سنة (١) .

استدل لإباحة الغناء في الأعراس بما يلي :
السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١- روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : " أنكحت عائشة رضى الله عنها ذات قرابة لها من الأنصار ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " أهديتم الفتاة ؟ " ، قالت : نعم ، قال : " أرسلتم معها من يغنى ؟ " ، قالت : لا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الأنصار قوم فيهم غزل ، فلو بعثتم معها من يقول : أتيناكم أتيناكم .. فحياتا وحياكم " وفى رواية أخرى عن نهبه عن عائشة رضى الله عنها قالت : " كانت عندنا جارية بتيمة فزوجناها رجلا من الأنصار ، فكنت فيمن أهداها إلى زوجها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا عائشة إن الأنصار فيهم غزل ، فما قلت ؟ " ، قالت : دعونا بالبركة ، قال : " أفلا قلتم :

أتيناكم أتيناكم	فحيونا نحييكم
ولولا الذهب الأحمر	ما حلت بواديكم
ولولا الحبة السمراء	لم تسمن عذارىكم " (٢)

(١) تبين الحقائق ٢٢٢/٤ ، البحر الرائق ٢١٥/٨ ، حاشية الدسوقي ١٦٦/٤ ، كف الرعا/١٣ ، الشيباني: نيل المأرب بشرح دليل الطالب ٢١١/٢ .
(٢) أخرج البخارى بعضه من حديث هشام بن عروة عن أبيه ، وأخرجه ابن حبان فى صحيحه من حديث سهل بن أبى خيثمة عن أبيه ، وأخرجه أحمد فى مسنده ، وابن ماجه فى سننه من حديث الأجلح عن أبى الزبير عن ابن عباس ، وقال فى الزوائد: إسناده مختلف فيه من أجل الأجلح وأبى الزبير ، يقولون : إنه لم يسمع من ابن عباس ، وأثبت أبو حاتم أنه رأى ابن عباس ، وأخرجه الحاكم فى المستدرک من حديث هشام بن عروة عن أبيه وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه -

٢- روى عن عامر بن سعد البجلي قال : " دخلت على قرظة بن كعب وأبى مسعود الأنصاري في عرس وإذا جوار يقنين ، فقلت : أي صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر يفعل هذا عندكم ؟ ! ، فقالا : اجلس إن شئت فاستمع معنا وإن شئت فإذهب ، فإنه قد رخص لنا في اللهو عند العرس " (١) .

وجه الدلالة من الحديثين :

دل الحديثان على أنه يجوز في النكاح رفع الأصوات بشيء من الكلام نحو: أتيناكم أتيناكم ونحوه ، لا بالأغاني المهيجة للشروع ، المشتملة على وصف الجمال والفجور ومعاقرة الخمر ، فإن ذلك يحرم في النكاح كما يحرم في غيره ، وأن رفع الصوت بمثل هذا الكلام في الأعراس إنما هو رخصة مستتاه من تحريم اللهو بالغناء كما يشير إليه الحديث الثاني .

٣- روى عن السائب بن يزيد " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقي جوار يقنين ويقلن : حيونا نحبيكم ، قال : " لاتقولوا هكذا ولكن قولوا : حياتنا وحياكم " ، فقال رجل : يا رسول الله ترحض للناس في هذا ؟ ، قال : " نعم إنه نكاح لا سفاح " (٢) .

٤- روى عن محمد بن حاطب الجمحي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت " (٣) .

- وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد من حديث جابر وقال: رواه البزار وفيه الأجلح الكندي ، وثقه ابن معين وغيره وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات وأخرجه من طريق آخر وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه رواد بن الجراح وثقة ابن معين وأحمد وابن حبان وفيه ضعف (صحيح البخاري ٣٨/٧ ، ابن بلبان : الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٥٤٨/٧ ، الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد ٢١٣/١٦ ، المستدرک ١٨٤/٢ ، سنن ابن ماجه ٦١٢/١-٦١٣ ، مجمع الزوائد ٢٨٩/٤) .

(١) سبق تخريجه ص ٣٧ .

(٢) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد وقال : رواه الطبراني وفيه يزيد بن عبد الملك النوفلي ، وهو ضعيف ووثقه ابن معين في رواية (مجمع الزوائد ٢٩٠/٤) .

(٣) أخرجه الحاكم وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأخرجه الترمذي في سننه وقال فيه حديث حسن ، وأخرجه ابن ماجه في سننه وأحمد في مسنده (المستدرک ١٨٤/٢ ، سنن الترمذي ٤٥/٤ ، سنن ابن ماجه ٦١١/١ ، الفتح الرباني ٢١٣/١٦) .

وجه الدلالة من الحديثين:

رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس الغناء فى الأعراس ، وبين لمن يغنين فيها من الجوارى ما يقال فى ذلك من الغناء ، وإنما كانت هذه الرخصة ليعلن هذا النكاح ، ويتميز عن نكاح السر ، الذى حرمه الشارع والذى لا يكون فيه هذا الإعلان .

٥- روى عمرو بن يحيى المازنى عن جده أبى حسن " أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يكره نكاح السر ، حتى يضرب بـدف ويقال : أتيناكم أتيناكم .. فحيونا نحييكم " (١).

وجه الدلالة منه :

أفاد الحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يكره نكاح السر ، وهو النكاح الذى لا يشتهر بين الناس بنحو الغناء ، فإذا تحقق إشهاره بذلك فلا يتحقق فيه معنى السرية ، ولا يكون ثمة مجال للكراهة حينئذ ، فدل ذلك على جواز الغناء فى النكاح .

٦- روى خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ أنها قالت : " جاء النبى صلى الله عليه وسلم فدخل حين بنى على ، فجلس على فراشى كمجلسك منى ، فجعلت جوهرات لنا يضربن بالدف ويندبن من قتل من آبائى يوم بدر ، حتى قالت إحداهن : " وفينا نبى يعلم ما فى غد " ، فقال صلى الله عليه وسلم : " دعى هذا وقولى بالذى كنت تقولين " (٢).

(١) أخرجه أحمد فى مسنده من حديث عمرو بن يحيى المازنى عن جده أبى حسن المازنى ، وأخرجه الهيثمى فى مجمع الزوائد وقال : فيه حسين بن عبد الله بن ضمير وهو متروك ، وأخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل فى زوائده ، وذكره السيوطى فى الجامع الصغير ورمز له بالحسن . (الفتح الربانى ١٦/ ٢١٢ ، مجمع الزوائد ٤/ ٢٨٨- ٢٨٩ ، السيوطى : الجامع الصغير ٢/ ١٢٥).

(٢) بنى عليها : زفت إلى زوجها ، ونلب الميت : بكاه وعدد محاسنه والاسم : الندبة . (مختار الصحاح / ٥٣٨ - بنى ، القاموس المحيط / ١٧٥ - ندب) والحديث أخرجه البخارى فى صحيحه ٢/ ٢٥١.

وجه الدلالة منه :

أفاد الحديث أن جوهرات الربيع بنت معوذ كن يضربن بالدف عندها ،
ويعدن محاسن ومآثر آبائهن الذين قتلوا يوم بدر ، وكان تغنيهن بذلك عندها
حين زفت إلى زوجها ، فلما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهن ،
لم ينكر عليهن تغنيهن بذلك في عرسها ولم ينكر سماعه ، وإنما أنكر على
من قالت منهن : " وفيما نبي يعلم ما في غد " إذ أمرها أن تترك هذا القول ،
لتقول ما كانت تتغنى به من أشعار تتعلق بالمغازي والشجاعة ونحوها ، لأن
مفاتيح الغيب عند الحق سبحانه لا يعلمها إلا هو ، فدل هذا على جواز الغناء
وسماعه في الأعراس .

الفرع الثالث حكم الغناء في المناسبات الأخر

من المناسبات ما يدعو إلى إظهار السرور فيها بإقامة الولائم (١)
ودعوة الناس إليها ، وقد يصحب الغناء بعض هذه الولائم وهذه المناسبات
تأكيدا للسرور وإظهارا له .

(١) الوليمة : في عرف أهل اللغة : طعام العرس ، أو كل طعام صنع لدعوة
وغيرها . (القاموس المحيط/١٥٠٧- وكم) ، وعرفها بعض الفقهاء بأنها : اسم
يقع على كل طعام لسرور حادث ، إلا أن استعمالها في طعام العرس أكثر .
(الشنقيطي : مواهب الجليل من أدلة خليل ١١٨/٣) ، ويختلف اسم الوليمة
باختلاف المناسبة التي تكون فيها : فما يكون منها عند ولادة المولود يطلق
عليها " الخرس " ، وما يكون عند بلوغه اليوم السابع يسمى " العقيقة " ،
وما يتخذ عند ختانه يسمى " العزيرة أو الإعذار " ، وما يكون عند حذاق الصبي
وإجاءته حفظ القرآن الكريم يسمى " الحذاق " ، وما يكون عند قدوم الغائب يسمى
" النقيعة " ، من النقع وهو الغبار ، وما يتخذ عند الحصول على مسكن جديد يطلق
عليها " الوكيرة " ، من الوكر وهو المأوى ، ووليمة " الإملاك " التي تكون عند
التزويج ، ووليمة الدخول وهو العرس ، وما يكون عند حلول الزائر تسمى
" تحلة الزائر " ، وما يتخذ في أول رجب من كل عام ، من ذبح شاة تعظيما
لهذا الشهر تسمى " العتيرة " ، وما يتخذ عند المصيبة يطلق عليه " المستقر
والوضيمة " ، وما يكون لكل دعوة - سواء كان لسبب أو لغيره - تسمى " المأبة " .

ومن المناسبات التي تدعو إلى إظهار السرور وتأكيد الغناء : قدوم الغائب من سفره ، أو شفاء المريض ، أو ولادة المولود ، أو عند ختانه ، أو حفظه القرآن الكريم ، أو بلوغه اليوم السابع من ولادته (عند العقيقة عنه) وغير ذلك ، والغناء في هذه المناسبات لآحرمه فيه ، إذا لم يقترن بمحرم من المحرمات التي سبق ذكرها (١) .

قال الإمام الغزالي : " السترنم بالكلمات المسجعة الموزونة يعتاد في أوقات السرور ، تأكيداً للسرور وتهيجاً له ، وهو مباح إن كان ذلك السرور مباحاً : كالغناء في أيام العيد ، وفي العرس ، وعند قدوم الغائب ، ووقت الوليمة ، والعقيقة ، وكذلك عند ولادة المولود ، وعند ختانه ، وعند حفظه للقرآن ، وكل ذلك معتاد لإظهار السرور " (٢) .

ومن الأدلة الدالة على جواز الغناء في هذه المناسبات ما يلي :
أولاً : السنة النبوية المطهرة : منها :

١- روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : " إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر من مكة إلى المدينة خرج نساؤها ينشدن بالدف والألحان فرحاً بمقدمه :

طلع البدر علينا	من ثنيات الوداع
وجب الشكر علينا	ما دعا لله داع

- وقد ذكر ابن عابدين أن الولايم أحد عشر نوعاً نظمها بعضهم في قوله :
 إن الولايم عشرة مع واحد
 فالخرس عند نفاسها وعقيقة
 ولحفظ قرآن وآداب لقد
 ثم الملاك لعقده ووليمة
 وكذلك مآدبة بلا سبب يرى
 ونقيعه لقدومه ووضيعة
 ولأول الشهر الأصم عتيرة
 من عدما قد عز في أقرانه
 للطفل والإعذار عند ختانه
 قالوا الحذاق لحنقه وبيانه
 في عرسه فاحرص على إعلانه
 ووكيره لبنائه لمكانه
 لمصيبة وتكون من جيرانه
 بذبيحة جاءت لرفعة شأنه

(رد المحتار على الدر المختار ١٣/٥ - ١٤ ، نيل الأوطار ١٨٦/٦ - ١٨٧) .

(١) البحر الرائق ٢١٥/٨ ، حاشية الدسوقي ٦٦/٤ ، إحياء علوم الدين ١٥١/٦ ، ١٥٤ .

(٢) إحياء علوم الدين ١٥١/٦ .

أيها المبعوث فينا جنت بالأمر المطاع
جنت شرفت المدينة مرحبا يا خير داع "

٢- روى عن أنس رضى الله عنه قال : " لما بركت ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب أبى أيوب الأنصارى ، خرج جوار من بنى النجار بضربين بالدقوف ويغنين فيقتلن :

نحن جوار من بنى النجار يا حبذا محمد من جار
فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "الله يعلم إني لأحبكن " (١) .

وجه الدلالة منهما :

إن نساء المدينة قد أظهرن السرور لمقدمه صلى الله عليه وسلم ، وحلوه بالمدينة مجاورا لأهلها ، وهو سرور محمود وإظهاره بالشعر والغناء والتغنيات وغيرها محمود أيضا ، ولهذا فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهن إظهارهن هذا السرور بالغناء ، فدل هذا على جوازه عند قدوم كل غائب يجوز الفرح به ، وفى كل سبب مباح من أسباب السرور .

٣- روى عن بريدة بن الحصيب رضى الله عنه قال: " خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعض مغازيه فلما انصرف منها جاءته جارية سوداء ، فقالت : يا رسول الله إني كنت نذرت إن رذك الله سالما أن أضرب بين يديك بالدف وأتغنى ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن كنت نذرت فاضربى وإلا فلا " ، فجعلت تضرب ، فدخل أبو بكر وهى تضرب ثم دخل على وهى تضرب ، ثم دخل عثمان وهى تضرب ، ثم دخل عمر فألقت الدف تحت إستانها ثم قعدت عليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الشيطان ليخاف منك يا عمر " (٢) .

(١) أخرجه ابن ماجه فى سننه من حديث أنس ، وقال البوصيرى فى زوائده على ابن ماجه : إسناده صحيح ورجاله ثقات (سنن ابن ماجه ٦١٢/١) .

(٢) أخرجه الترمذى فى سننه من حديث بريدة ، وقال : حسن صحيح غريب من حديث بريدة ، وأخرجه البيهقى وأبو داود فى سننهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وسكتا عنه ، وأخرجه ابن حبان فى صحيحه وأحمد فى مسنده من حديث بريدة. (صحيح ابن حبان ٢٨٦/٦-٢٨٧ ، الفتح الرباى ٢٣١/١٧ ، سنن البيهقى ٧٧/١٠ ، سنن الترمذى ٢٨٤/٩ ، سنن أبى داود ٢٣٧/٣-٢٣٨) .

وجه الدلالة منه :

أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذه الجارية أن تفي بما نذرته ، من غنائها بين يديه إن رده الله سالما من هذه الغزوة ، سرورا وابتهاجا بقدمه منها سالما ، والنذر لا يكون في معصية الله تعالى (١) - كما تفيد الأدلة (٢) - فأذنه لها صلى الله عليه وسلم بأن تفي بنذرها وأن تغنى بين يديه ، دليل على أن ما فعلته ليس معصية في مثل هذا الموضع ، وإلا لم يأمرها بالوفاء به ، فدل هذا على جواز الغناء في كل سرور مباح .

ثانيا : المعقول :

١- إن من الغناء ما يثير الفرح والسرور والطرب ، فكل ما جاز السرور به جاز إثارة السرور فيه بالغناء (٣) .

٢- إن هذه المناسبات تقتضى السرور المباح ، فجاز فيها الغناء لإظهار هذا السرور وتأكيد ، قياسا على الأعياد التي يجوز فيها ذلك (٤) .

(١) فقد انعقد الإجماع على عدم حل الوفاء بنذر المعصية ، وقد حكى هذا الإجماع ابن قدامة وغيره . (فتح القدير ٢٦/٤ ، رد المحتار ٦٨/٣ ، ابن رشد "الجد" : المقدمات الممهدة ٤٠٤/١ ، شرح الزرقاني على خليل ٩٣/٣ ، روضة الطالبين ٣٠٠/٣ ، نهاية المحتاج ٢٢٣/٨ ، المغنى ٣/٩ ، الكافي ٤١٩/٤ ، المحلى ٢/٨) .

(٢) من الأدلة الدالة على ذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه " ، أخرجه البخاري في صحيحه (القنوجي : عون الباري على البخاري ٣١٨/٦) ، وما روى عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا وفاء لنذر في معصية " أخرجه مسلم في صحيحه ١٢٦٢/٣ .

(٣) إحياء علوم الدين ١٥١/٦ .

(٤) المصدر السابق ، حاشية الدسوقي ١٦٦/٤ .

المبحث الثالث حكم غناء من لا يحترف الغناء ومن يحترفه

من الناس من لا يحترف الغناء ولا ينتسب إليه ، وإنما قد يترنم في نفسه ببعض أبيات من الشعر ، يدفع بها الوحشة عن نفسه إن كان في خلوة عن الناس ، وقد تعد المرأة إلى الغناء لتسكين صغارها حتى يناموا ، أو تغنى لزوجها أو لسيدها ، أو لذوات محارمها مما لا يعد احترافا للغناء أو تكسبا به ، ومن الناس من يتخذ صناعته وينسب إليه ، ويتكسب به ، ويؤتى إليه من أجله ، وأتناول بالبيان حكم غناء هذا وذاك في مطلبين على النحو التالي :

المطلب الأول : حكم غناء من لا يحترف الغناء.
المطلب الثاني : حكم احتراف الغناء والتكسب به.

المطلب الأول حكم غناء من لا يحترف الغناء

من لا يحترف الغناء ولا يتخذ صناعة وحرفة يتكسب بها ، قد يكون رجلا وقد تكون امرأة ، وكل منهما قد يغنى لنفسه لدفع الوحشة والسامة عنها إذا كان في خلوة عن الناس ، أو للترويح عن النفس عند محاولة القيام بعمل ، وقد يغنى كل منهما لغيره ، كغناء الرجل بين قوم يقومون بعمل شاق ، بما يبعث فيهم الحمية على إتمامه ، وكغناء المرأة لتسكين صغارها حتى يخلدوا إلى النوم ، وغنائها لزوجها ، وغناء الأمة لسيدها ، وأتناول بيان حكم غناء من لا يحترف الغناء في فرعين على النحو التالي :

الفرع الأول : غناء من لا يحترف الغناء لنفسه.
الفرع الثاني : غناء من لا يحترف الغناء لغيره.

الفرع الأول غناء من لا يحترف الغناء لنفسه

قد تدعو الخلوة عن الناس والنأى عن الإئتساف بهم ، إلى أن يتغنى المرء بما يحضره من أشعار أو أقوال موزونة ، يؤنس بها وحدته ويزيل بها ما يجد في نفسه من وحشة ، وكذلك يفعل عندما يقوم بعمل لا يشاركه فيه غيره ، رغبة في أن يدفع عن نفسه الملل الذي قد يتسرب إليه من رتابة هذا العمل أو كثرتة أو مشقتة ، الرجل والمرأة في هذا سواء ، وقد اختلفت أقوال العلماء في حكم غناء من لا يحترف الغناء ، إذا غنى لنفسه لدفع الوحشة أو للترويح عن النفس على مذهبين:

المذهب الأول :

يرى من ذهب إليه جواز الغناء للائتساف ودفع الوحشة ، أو الترويح عن النفس إذا غنى الشخص لنفسه في خلوة عن الناس ، ولم يكثر منه ، ولم يكن على سبيل اللهو.

روى هذا عن إبراهيم بن سعد ، وعبيد الله العنبري ، وأكثر أهل المدينة ، وإليه ذهب بعض الحنفية ، وجمهور الشافعية ، وبعض الحنابلة ، وابن حزم الظاهري الذي يرى حل الغناء إذا نوى به الشخص الترويح عن نفسه ، ليقوى بذلك على طاعة الله عز وجل ، وينشط نفسه بذلك على البر ، وأنه بذلك يكون مطيعا محسنا بفعله هذا ، وأن فعله يكون من الحق (١) .

المذهب الثاني:

يرى أصحابه حرمة التغنى لدفع الوحشة أو الترويح عن النفس.

إلى هذا ذهب بعض الحنفية ، وبعض أصحاب الشافعي وأحمد (٢) .

(١) تبين الحقائق ٢٢٢/٤ ، ١٣/٦ ، جماعة من علماء الهند : الفتاوى الهندية ٣٥١/٥ ، المهذب ٣٢٦/٢ ، كف الرعاع / ١٨ ، ١٩ ، المغنى ٤٢/١٢ ، تلبيس إبليس / ٢٢٢ ، المحلى ٧١٠/٩ .

(٢) فتح القدير ٣٦/٦ ، الفتاوى الهندية ٣٥١/٥ ، كف الرعاع / ١٨ ، المغنى ٤٢/١٢ - ٤٣ .

أدلة المذهبيين:

استدل أصحاب المذهب الأول على إباحة الغناء لدفع الوحشه أو الترويح عن النفس إذا غنى الشخص لنفسه بما يلي : (١)
أولا : السنة النبوية المطهرة :
روى " أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بجارية لحسان بن ثابت وهي تغنى تقول : " هل علي ويحكما .. إن لهوت من حرج " ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا حرج إن شاء الله " (٢) .

وجه الدلالة منه :

لم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الجارية أن تغنى بهذا البيت ، وقد أجابها على ما سألت بأنه لا حرج عليها إن روحت عن نفسها ، والظاهر من حالها أنها كانت تغنى لنفسها فى خلوة عن الناس ، حتى مر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثانيا : آثار الصحابة :

١- روى أن عمر رضى الله عنه " كان إذا دخل فى داره يرنم بالبيت والبيتين ، وقد استؤذن عليه لعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه - وهو يترنم - فقال: أسمعتنى يا عبد الرحمن ؟ ، قال : نعم ، قال : إنا إذا خلونا فى منازلنا نقول كما يقول الناس " (٣) .

(١) تبين الحقائق ٢٢٢/٤ ، ١٣/٦ ، فتح القدير ٣٦/٦ ، المذهب ٣٢٦/٢ .
(٢) الويح : قال ابن الأبنارى : إن فيه قولين : قال أهل التفسير : الويح الرحمة ، وقالوا : حسن أن يقول الرجل لمن يخاطبه : ويحك ، والثانى : قاله الفراء : الويح والويس كنايةتان عن الويل ، ومعنى ويحك : ويلاك ، بمنزلة قول العرب : قاتعه الله كناية عن قولهم : قاتله الله ، وقال غيره : ويح كلمة رحمة ضد ويل كلمة عذاب ، وقال البريدى هما بمعنى واحد ، واللهو : هو الترويح عن النفس بما لا تقتضيه الحكمة ، وقيل : إنه اللعب . (ابن بطال : النظم المستعذب ٣٢٦/٢ ، القاموس المحيط ٢٦٥/١ - ويح ، ٣٩٠/٤ - لهو) ، وهذا الحديث استشهد به أبو إسحاق الشيرازى فى المذهب ٣٢٦/٢ .
(٣) الرنم : الصوت ، ورنم وترنم : إذا رجَّع صوته ، والترنيم مثله ، وقد قيل : إن البيت الذى ترنم به عمر رضى الله عنه : " وإن ثوائى بالمدينة بعدما... قضى وطرا منها جميل بن معمر " (النظم المستعذب ٣٢٦/٢ ، مختار الصحاح ٤٤٩/٤ - رنم) ، قال ابن حجر فى تلخيص الحبير : ذكر هذا الأثر البيهقى فى المعرفة عن عمر وغيره ، وذكره المبرد فى الكامل ، ورواه النهروانى فى كتاب الجليس والأنيس ، ورواه -

٢- روى عن أبى الدرداء رضى الله عنه - وهو من زهاد الصحابة وفقهائها- أنه قال : " إني لأجم قلبى بشيء من الباطل لأستعين به على الحق " (١) .

٣- روى " أن البراء بن مالك رضى الله عنه - وهو من زهاد الصحابة - دخل عليه أخوه أنس بن مالك وهو يغنى " (٢) .

وجه الدلالة من هذه الآثار :

إن عمر وأبا الدرداء والبراء ، وهم من زهاد الصحابة وفقهائها لم يكونوا ليفعلوا أمرا ثبتت حرمة ، فهذا عمر بن الخطاب يرى أن الترنم بالبيت أو البيتين فى خلوة عن الناس ليس منهيًا عنه ، وأن أبا الدرداء يريح قلبه المتعب بهذا الباطل لكى يستعين به على الحق ، ولا يرى فى ذلك إثما ، مع شدة تحريمه فى أمور الدين ومعرفته بفقده النهى عن الغناء وأن البراء - الحسن الصوت - يتغنى فى بيته فى خلوة عن الناس ، ليزيل عن نفسه الوحشة حتى دخل عليه أخوه أنس ، فهذه الآثار تدل على إباحة غناء الإنسان لنفسه فى خلوة عن الناس ، ليزيل الوحشة أو يروح عن نفسه .

اعتراض على الاستدلال بخبر البراء بن مالك :

قال ابن الهمام : إن الاستدلال به لايفيد من استند إليه فى تعضيد مذهبه فى إباحة الغناء فى هذه الحالة ، فإن البراء إنما كان ينشد الأشعار المباحة التى فيها ذكر الحكم والمواعظ ، إذ الغناء كما يطلق على ما اشتمل على معروف من القول ، فإنه يطلق على غيره ، وإنشاد المباح من الشعر لأبأس به (٣) .

- ابن منذه فى المعرفة ، وروى أبو القاسم الأصبهاني فى الترغيب شيئا من ذلك (ابن حجر : تلخيص الحبير ١٠٠/٤) .

(١) أجم قلبى: أى أريحه ، والجَمَام: الراحة ، يقال : جم الفرس يجم ويجم جمًا وجمامًا: إذا ذهب إعياءه ، وأجم الفرس ، وجم: إذا ترك ركوبه ، ويقال : أجمم نفسك يوما أو يومين (مختار الصحاح/٤٣٨- جم) .

(٢) هذا الأكثر وسابقه استشهد بهما أبو إسحاق الشيرازى فى المهذب ٣٢٦/٢ ، وليس لهما أصل فيما اطلعت عليه من كتب السنن والآثار وشروحيهما .

(٣) فتح القدير ٣٦/٦ .

استدل أصحاب المذهب الثاني على ما ذهبوا إليه من حرمة الغناء
لدفع الوحشة أو الترويح عن النفس بما يلي : (١)
أولا : السنة النبوية المطهرة :

١- روى القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة الباهلي قال : سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يحل تعليم المغنيات ولا شراؤهن
ولا بيعهن ولا اتخاذهن وثمانهن حرام ، وقد أنزل الله ذلك في كتابه " ومن
الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم " ، والذي
نفسى بيده ما رفع رجل عقيرته بالغناء إلا ارتدقه شيطانان يضربان
بأرجلها صدره وظهره حتى يسكت " (٢) .

وجه الدلالة منه :

أقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن من يرفع صوته بالغناء فإن
شيطانين يرتدقانه ، يضربان بأرجلها صدره وظهره حتى يرغمانه على
السكوت ، وما ذلك إلا لأنه فعل أمرا نكرا ، ولهذا فإن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قد بين هيئة المغنى وقد ارتدقه هذان الشيطانان ، لكي ينفر الناس
عن الغناء ، فيقلعوا عنه بادية ذي بدء ، بدلا من إكراه هذين الشيطانين من
يغنى على السكوت عن الغناء - إذا غنى - بضرب صدره وظهره بأرجلها.

اعترض على الاستدلال به:

أ- قال ابن حزم : " إن هذا الحديث روى من طرق ضعيفة " (٣) .

(١) المصدر السابق ، كف الراع / ١٨ ، المغنى ١٢/٤٢-٤٣ .
(٢) الآية التي ذكرت في الحديث هي الآية ٦ من سورة لقمان ، وارتدقه : يقال : ردفه
وأردفه : أركبه خلفه ، وكل شيء تبع شيئا فهو ردفه ، والردف : هو الراكب خلف
الراكب . (القاموس المحيط ١٤٧/٣ ، مختار الصحاح/٣٢٠- ردف) ، والحديث أخرجه
ابن ماجه والبيهقي والترمذي في سننهم وقال الترمذي : إنما نعرف مثل هذا من هذا
الوجه ، وقد تكلم بعض أهل العلم في سنده ، وأخرجه ابن حزم من طرق عدة وقال :
ضعيف الإسناد ، وقال الشوكاني : فيه عبد الله بن زحر وقد ضعفه المحدثون ، وقال
النووي : اتفق الحفاظ على ضعفه ، لأن مداره على علي بن يزيد وهو ضعيف عند
المحدثين . (سنن ابن ماجه ٧٣٣/٢ ، سنن البيهقي ١٥/٦ ، سنن الترمذي ٥٧٠/٣ ،
المحلى ٧٠٦-٧٠٥/٩ ، نيل الأوطار ٩٩/٨-١٠٠ ، النووي : المجموع ٢٥٥/٩) .
(٣) المحلى ٧٠٨/٩

ب- قال النووي : " اتفق الحفاظ على أنه ضعيف ، لأن مداره على عليّ بن يزيد ، وهو ضعيف عند أهل الحديث " (١) .

أجيب عما اعترضوا به من هذا الوجه:
قال الشوكاني: " إن هذا الحديث روى من طرق كثيرة ، وكثرة الطرق في الحديث تقوى بعضها بعضا " (٢) .

ج - قال الغزالي : " إن بعث الشيطانين ليضربا بأرجلها صدر من يغنى وظهره حتى يسكت ، منزل على بعض أنواع الغناء المحرم ، الذي يحرك من القلب ما هو مراد الشيطان من الشهوة وعشق المخلوقين " (٣) .

٢- روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل " (٤) .

وجه الاستدلال به :

قال الشبرايملى الشافعى: " إن معنى أنه ينبت النفاق : أن يكون سببا لحصول النفاق في قلب من يفعله بل ومن يستمعه ، لأن فعله واستماعه يورث منكرا ، واشتغالا بما يفهم ، كمحاسن النساء وغير ذلك ، وهذا قد يورث في فاعله ارتكاب أمور تحمل فاعله على أن يظهر خلاف ما يبطن " (٥) ،

(١) المجموع ٢٥٥/٩

(٢) نيل الأوطار ١٠٣/٨

(٣) إحياء علوم الدين ١٦٥/٦ .

(٤) أخرجه البيهقي في مسنده عن شيخ لم يسم عن أبي وائل من حديث ابن مسعود مرفوعا ، وموقوفا على ابن مسعود من قوله ، وقال : إن وقفة عليه هو الصحيح ، وكذلك قال ابن قدامة ، وقال ابن طاهر: أصح الأسانيد في ذلك أنه من قول إبراهيم (لعله أحد رواة الحديث عن ابن مسعود) وأخرجه ابن حزم من طريق سلام بن مسكين عن شيخ عن أبي وائل يرفعه وقال: عن شيخ عجيب جدا ، وأخرجه أبو داود في سننه مرفوعا من حديث ابن مسعود وأخرجه ابن حجر في التلخيص وابن عدي من حديث أبي هريرة ، وابن أبي الدنيا من حديث ابن مسعود مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكره السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالضعف . (سنن البيهقي ٢٢٣/١٠ ، سنن أبي داود ٢٨٢/٤ ، تلخيص الحبير ١٩٩/٤ ، المحلى ٧٠٤/٩ ، نيل الأوطار ١٠٠/٨ ، المغني ٤٢/١٢ ، كنز العمال ٢١٨/١٥ ، الجامع الصغير ٧٧/٢)

(٥) حاشية الشبرايملى على نهاية المحتاج ٢٨٠/٨ .

فالحديث ظاهر فى تحريم الغناء ، لأنه سبب لحصول النفاق فى القلب ، والنفاق مما يحرم الإتصاف بصفة من صفاته ، فما كان سببا لحصوله يكون كذلك .

اعترض على الإستدلال بهذا الحديث :

أ- قال ابن حزم وغيره : " إن فى هذا الحديث شيئا لم يسم " (١) .

ب- قال البيهقى وابن قدامة وغيرهما : إن هذا الحديث موقوف على ابن مسعود ، وجزم بعضهم فقال : الصحيح أنه موقوف عليه (٢) .

أجيب عن هذا الاعتراض :

أ- قال الهيثمى : إن هذا الحديث قد أخرجه ابن عدى من حديث أبى هريرة ، وابن أبى الدنيا وأبو داود وغيرهما عن ابن مسعود مرفوعا إلى النبى صلى الله عليه وسلم (٣) .

ب- قال ابن حجر: إن هذا وإن كان موقوفا على ابن مسعود ، إلا أن مثله لا يقال من قبل الرأى ، لأنه إخبار عن أمر غيبى ، فإذا صح عن الصحابة فقد صح عن النبى صلى الله عليه وسلم - كما هو مقرر عند أئمة الحديث والأصول - وإن كان قد رواه غير واحد مرفوعا إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فعلم من هذا أن هذا الحديث على أى من التقديرين قد صح عن النبى صلى الله عليه وسلم (٤) .

ثانيا : قول الصحابى :

١- روى عن عثمان رضى الله عنه قال : " ما تمنيت ولا تمنيت ولا مسست ذكرى يمينى مذ بايعت بها رسول الله صلى الله عليه وسلم " (٥) .

(١) المحلى ٧٠٤/٩ ، نيل الأوطار ١٠٠/٨ .

(٢) نيل الأوطار ١٠٠/٨ ، كف الرعاى ٩ ، ٢٠ ، المغنى ٤٢/١٢ .

(٣) سنن أبى داود ٢٨٢/٤ ، نيل الأوطار ١٠٠/٨ ، كف الرعاى ٢٠ .

(٤) كف الرعاى ٢٠ .

(٥) تمنيت : أى زينت ، وهذا الأثر أخرجه ابن ماجه فى سننه عن عقبه بن صبهان (سنن ابن ماجه ١١٣/١) .

وجه الدلالة منه :

أخبر عثمان رضى الله عنه ، أنه لم يرتكب أمرا من الأمور السابقة ، ومن الأمور التى تركها الغناء ، فلم يرفع عقيرته به ، وامتناعه عن ذلك دليل على حرمة الغناء ، إذ لو كان غير محظور لفعله كبقية الأمور التى لم يمنع الشارع منها .

اعتراض على الاستدلال به:

قال الغزالي : فليكن التمنى ومس الذكر باليمنى حراما ، فإن كان هذا دليل تحريم الغناء ، فمن أين يثبت أن عثمان رضى الله عنه كان لا يترك إلا الحرام ، فينبغى أن يحمل هذا على أنه تنزه عنه كما تنزه عن غيره من المباحات (١) .

٢- روى عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما أنه مر بجارية صغيرة تغنى فقال : " لو ترك الشيطان أحدا لترك هذه " (٢) .

وجه الدلالة منه:

إن الغناء مزار الشيطان ، ووسيلة إلى إلهاء القلوب عن الذكر ، وهو لا يفرق فى غوايته الناس وإلهائهم عن ذكر ربهم بين الكبير والصغير ، ولو كان يترك إغواء أحد لترك هذه الجارية الصغيرة التى لم تبلغ حد التكليف بعد ، فهذا القول دليل على أن الغناء محرم .

المناقشة والترجيح:

بعد استعراض أدلة المذهبين ، وماورد على بعضها من اعتراض ، وما أجيب به عن بعضها ، فإننى أميل إلى مذهب القائلين بجواز غناء من لا يحترف الغناء ، إذا غنى لنفسه ليدفع الوحشة عنها ، وذلك لما استدلوا به ، وقياسا على جواز الحداء أو الغناء عند مزاوله عمل ، فقد ثبت أن الصحابة

(١) إحياء علوم الدين ١٦٦/٦ .

(٢) أخرجه البيهقى فى سننه ٢٢٣/١٠ .

رضوان الله عليهم كانوا يرفعون أصواتهم بشيء من الشعر على طريقة الحداء ، لبعث النشاط والعزيمة في نفوسهم لإتمام ما كانوا يقومون به من عمل ، كحفر الخندق حول المدينة ، أو بناء مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بها أو غير ذلك ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم معهم ولم ينكر عليهم ذلك ، بل ربما ردد ما كانوا يقولونه ، والحداء نوع من أنواع الغناء ، وما يتغنى به من لا يحترف الغناء - إذا كان فى خلوة - شبيه بالحداء أو النصب الذى كانت تغنيه الأعراب ، وقد ثبت فى السنة الصحيحة والآثار المروية عن الصحابة جواز هذا وذاك ، فيجوز الغناء ممن لا يحترفه إذا كان يغنى لنفسه قياساً على ذلك .

أما ما استدل به أصحاب المذهب الثانى من أدلة تفيد بعمومها حرمة الغناء مطلقاً ، فقد أورد على بعضها اعتراضات لم تدفع ، وعلى فرض حجيتها بعد هذه الاعتراضات فإن عمومها مخصوص بالغناء الذى رخص فيه الشارع فى الأعراس والأعياد وغيرها ، فيخص من عمومها كذلك غناء من لا يحترف الغناء لنفسه ، وذلك لورود ما يفيد جوازه من السنة وآثار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم .

الفرع الثاني غناء من لا يحترف الغناء لغيره

إن من لا يحترف الغناء من رجل أو امرأة قد يغنى لغيره في موضع يقتضى ذلك ، فيترنم الرجل ببعض أبيات من الشعر أو الرجز ، أثناء قيامه ببعض الأعمال الشاقة مع غيره ، ممن يقومون بهذه الأعمال ، للترويح عن نفوسهم إذا أكدها العمل وأجهدها ما يكتفه من مشاق ، وقد تغنى المرأة لتسكين صغارها ، أو لزوجها أو ذوات محارمها أو سيدها - إن كانت أمة - أو تغنى لغيرها من النساء .

أولا : غناء الرجل الذى لا يحترف الغناء لغيره :

غناء الرجل الذى لا يحترف الغناء لغيره من الناس عند محاولة عمل ، ترويحاً عن نفوسهم وتحفيزاً لهم على إتمامه ، أو فى سفر لبعث العزائم على مواصلة السير ، والتهوين من شأن ما يجده المسافرين من مشاق فى سفره أو ما شابه ذلك فهذا مباح ، إذا خلا عن محرم من الحرمات السابقة ، لأنه فى معنى الحداء الذى أجمع الفقهاء على إباحته (١) .

ويمكن الاستدلال على جواز غناء الرجل الذى لا يحترف الغناء لغيره ، بما يلى :

السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

روى عن سلمة بن الأكوع قال : " خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر فسرنا ليلاً ، فقال رجل من القوم لعامر بن الأكوع : ألا تسمعنا من هنيهاتك - وكان عامر رجلاً شاعراً - فنزل يحدو بالقوم يقول :

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
فاغفر فداء لك ما اقتفينا وثبت الأقدام إن لاقينا
والقين سكيناً علينا إنا إذا صبح بنا أتينا

وبالصباح عولوا علينا

(١) إحياء علوم الدين ٦/١٤٧ ، كف الرعاع/١٧.

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من هذا السائق ؟ " ، قالوا :
عامر بن الأكوع ، فقال : " يرحمه الله " .

وجه الدلالة منه :

أقر رسول الله صلى الله عليه وسلم غناء عامر بن الأكوع ، ودعا له
" بأن يرحمه الله " ، وقد كان عامر يغنى فى أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم حين خروجهم إلى خيبر ، فدل هذا على جواز غناء من لا يحترف
الغناء لغيره .

الأثر :

روى عن الزهرى أنه قال : قال السائب بن يزيد : " بينما نحن مع
عبد الرحمن بن عوف فى طريق الحج ونحن نؤم مكة ، اعتزل عبدالرحمن
رضى الله عنه الطريق ، ثم قال لرباح بن المغترف : غننا يا أبا حسان
- وكان يحسن النصب - فبينما رباح يغنيه أدركهم عمر بن الخطاب رضى
الله عنه ، فقال : ما هذا ؟ ، فقال عبد الرحمن : ما بأس بهذا نلهو ونقصر عنا
فقال عمر رضى الله عنه : فإن كنت أخذنا فعليك بشعر ضرار بن الخطاب " .

وجه الدلالة منه :

إن عمر رضى الله عنه لم ينكر على رباح بن المغترف غناءه
لعبد الرحمن بن عوف ومن كان معه فى طريق الحج ، وإنما أرشده إلى شعر
ضرار بن الخطاب ليتغنى به ، فدل هذا على جواز غناء الرجل الذى
لا يحترف الغناء لغيره من الناس .

ثانيا : غناء المرأة التى لا تحترف الغناء لغيرها :

غناء المرأة التى لا تحترف الغناء لغيرها يختلف حكمه بحسب من
تغنى له :

أ- فإن كانت تغنى لتسكين صغارها حتى يناموا ، فهذا لا خلاف
فى جوازه إذا سلم المغنى به من فحش وذكر محرم (١) ، فللغناء - كما
قال الزبيدى - تأثير على الصبى فى مهده ، فإنه يسكته الصوت الطيب عن

(١) نهاية المحتاج ٢٨١/٨ ، كف الرعاع/ ١٧ .

بكانه ، ويستلذ به ، وتتصرف النفس عما يبيكه إلى الإصغاء إليه (١) .

ب- كذلك لاختلاف بين الفقهاء على جواز غناء المرأة لزوجها أو ذوات محارمها ، إذا لم يتضمن محرما من المحرمات السابقة (٢) .

ج- ومذهب جمهور الفقهاء جواز غناء الجارية لسيدها وسماعه منها أو من غلامه إذا لم يكثر من ذلك ، ولم يجاهر به ، ولم يدخل معه لسماع ذلك من لا يحل له سماعه ، فقد روى عن عبد الله بن جعفر أنه كان يسمع الغناء ملحنا على العود من جواريه ، وأنه كان لا يرى بأسا بذلك ، وكذلك روى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يسمع الغناء من جواريه قبل الخلافة ، وقد رخص في ذلك طاوس ، وروى مثل هذا عن إبراهيم بن سعد والعنبري ، وهو مذهب الشافعية وبعض الحنابلة ، وإليه ذهب ابن حزم الظاهري (٣) .

د- وليس ثمة خلاف بين العلماء على جواز غناء من لا تحترف الغناء بحضرة النساء في موطن يباح فيه الغناء : كالأعراس والأعياد ، ويباح لهن سماعه منها ، إذا لم يكن في سماع صوتها بالغناء خوف افتتان بغيرها من الناس ، فيحرم السماع حينئذ لهذا العارض ، لما فيه من الخبث وتحريك القلب الخرب إلى ما يهواه ولا سيما أهل العشق والشغف (٤) .

يستدل لإباحة الغناء ممن لا تحترفه بحضرة النساء وحل سماعه إذا لم يشتمل على محرم ولم يبعث على الإفتتان بما يلي :

السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١- روى هشام بن عروة عن أبيه أن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : " دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي جاريتان تغنيان

(١) إتحاف السادة المتقين ٤٨٣/٦ .

(٢) كف الرعاع/١٧ .

(٣) المهذب ٣٢٦/٢ ، كف الرعاع / ٢٣ ، المغني ٤٢/١٢ ، تلبيس إبليس / ٢٣٤-٢٣٥ إحياء علوم الدين ١٦٣/٦ ، ١٦٥ ، نيل الأوطار ١٠٠/٨-١٠١ .

(٤) إحياء علوم الدين ١٦٣/٦ ، كف الرعاع / ١٦ .

بغناء بعث ، فاضطجع على الفراش وحول وجهه ، فدخل أبو بكر فانتهرني وقال : أمزمار الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ! ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " دعهما " ، وفي رواية زيادة " فإن لكل قوم عيدا وهذا عيدنا " ، وجاء في بعض روايات هذا الحديث قول عائشة رضي الله عنها : " وليستا بمغنياتين " : أى لستا بمحسنتين الغناء .

وجه الدلالة منه :

لم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على هاتين الجاريتين غناءهما للسيدة عائشة ، كما لم ينكر عليها سماعها لهما ، ولو كان غناء النساء بحضرة النساء محرما ، لأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما ذلك ، ولأنكر على السيدة عائشة سماعها لهما ، فدل هذا على إباحته ، وقول السيدة عائشة : " وليستا بمغنياتين " ، دليل على أنهما لا تحترقان الغناء ، وإنما هما من الجوارى اللاتى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسربهن إليهما فيلعبن معها ، إذ لو كانتا تحترقانه لأجادتا الغناء ، شأنهما فى هذا شأن من يعلم بصناعته ، وهذه الزيادة دليل على جواز الغناء وسماعه ممن لا يحترفه فى الأحوال السابق ذكرها فى هذا الفرع .

٢- روى خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ أنها قالت : " جاء النبى صلى الله عليه وسلم فدخل حين بُنى علي ، فجلس على فراشى كمجلسك منى ، فجعلت جويزيات لنا يضربن بالدف ويندين من قتل من آبائى يوم بدر ، حتى قالت إحداهن : " وفيما نبى يعلم ما فى غد " ، فقال صلى الله عليه وسلم : " دعى هذا وقولى بالذى كنت تقولين " .

وجه الدلالة منه :

لم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على أولئك الجوارى غناءهن للربيع ، ولم ينكر على الربيع سماعها لهن وقد كن يتغنين بمآثر آبائهن وشجاعتهم فى القتال ، فدل هذا على جواز غناء المرأة بحضرة النساء ، وجواز سماعهن غناءها إذا لم يتضمن محرما نهى عنه الشارع.

المطلب الثانى حكم احترام الغناء والتكسب به

احتراف الغناء والتكسب به قد يكون من الرجل ، بأن يغنى فى المحافل والمواضع التى يدعى للغناء فيها ، ويجعل ذلك صناعة وحرفة ، يؤتى له ، ويجتمع عليه الناس من أجل ذلك ، فيكون منسوباً إليه مشهوراً به ، وقد يكون من المرأة ، بأن تفعل ذلك وتشتهر به وتؤتى له ، ويجتمع الناس لأجل سماع ذلك منها ، وقد يتكسب شخص بالغناء بجمع المغنين والمغنيات عنده ، ودعوة الناس إلى سماعهم ليتكسب بغنائهم .

وقد اختلف الفقهاء فى حكم احترام الغناء من الرجل والمرأة ، واتخاذ وسيلة للتكسب والارتزاق به على مذاهب ثلاثة :

المذهب الأول :

يرى أصحابه حرمة احترام الغناء واتخاذ وسيلة لجمع المال من الرجل أو المرأة على السواء .

إلى هذا ذهب الحنفية ، وقال الكمال بن الهمام : إنه لا خلاف فى حرمة احترامه ، وهو مذهب جمهور الشافعية وبعض الحنابلة ، وحكى الزبيدى أن التغنى لجمع المال حرام بلا خلاف ، ومثل هذا حكاه الكمال بن الهمام (١) .

المذهب الثانى :

يرى من ذهب إليه كراهة احترام الغناء والتكسب به .

قال به الشافعية ، إذ قال فى الرجل يتخذ الغناء صناعة : لا تجوز شهادته وذلك لأنه من اللهو المكروه الذى يشبه الباطل ، ومن اتخذه صناعة كان منسوباً إلى السفاهة وسقوط المروءة ، وإن لم يكن محرماً بين التحريم (٢) .

(١) فتح القدير ٣٥/٦ ، الدر المختار ورد المحتار ٣٨١/٤ ، المهذب ٣٢٦/٢-٣٢٧ ، نهاية المحتاج ٢٨٤/٨ ، كف الرعاع ٢٣/٤ ، المغنى ٤٢/١٢ ، الكافي ٥٢٦/٤ ، إتحاف السادة المتقين ٤٦٣/٦ .

(٢) إحياء علوم الدين ١٦٣/٦ ، سنن البيهقي ٢٢٣/١٠ .

المذهب الثالث :

يرى أصحابه إباحة احتراف الغناء واتخاذها صناعة يؤتى من أجله ويتكسب به .

وهو ظاهر كلام الغزالي ، ويرى الرافعي أن احتراف الغناء المباح لا يزرى بمن يليق به فلا يسقط مروءته ، وهذا يقتضى أنه يرى إباحة احترافه ، والقول بالإباحة هو مذهب بعض الحنابلة " (١) .

أدلة هذه المذاهب :

استدل أصحاب المذهب الأول على حرمة احتراف الغناء واتخاذها وسيلة لجمع المال بما يلي : (٢)

أولا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١ - " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصوتين الأحمقين صوت النائحة والمغنية " ، وذلك ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : " دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا ابنه إبراهيم يجود بنفسه ، فأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعه فى حجره ، ففاضت عيناه ، فقلت : يا رسول الله أتبكي وتنهانا عن البكاء ؟ ، فقال : " لست أنهى عن البكاء ، إنما نهيت عن صوتين أحمقين فاجرين ، صوت عند نغمة لعب ولهو ومزامير الشيطان ، وصوت عند مصيبة ضرب وجه وشق جيوب ورنه شيطان " .

وجه الدلالة منه :

إن النهى عن الغناء فى الحديث المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم : " نهيت عن صوتين أحمقين فاجرين ، صوت عند نغمة لعب ولهو ومزامير الشيطان " ، يفيد التحريم لأنه حقيقته ، والأصل فى الإطلاق الحقيقة

(١) نهاية المحتاج ٢٨٤/٨ ، مغنى المحتاج ٤٣٢/٤ ، إحياء علوم الدين ١٦٣/٦ ، المغنى ٤٢/١٢ .

(٢) الهداية وفتح القدير والعناية عليها ٣٥، ٣٤/٦ ، تبيين الحقائق ٢٢٢/٤ ، كف للرعاع ٩/ ، المغنى ٢٤٧/٤ ، تلبيس إبليس / ٢٢٦-٢٢٧ ، السفن الكبرى ١٠/٢٢٣-٢٢٤ ، نيل الأوطار ١٠٠/٨ .

مالم يكن ثمة صارف عنه ، وليس في الحديث ما يصرف النهي إلى غير التحريم ، ولفظ المغنية أو المغنى يطلق في العرف لمن كان الغناء حرفته التي يتكسب بها المال - كما يقول الكمال بن الهمام - فإنه إذا قيل : ما حرفته ، أو صناعته ؟ ، يقال : مغن ، كما يقال خياط أو حداد ، فالنهي عن الصوتين الأحمقين النائحة والمغنية يراد به ذلك ، إلا أنه خص المؤنث به ليوافق لفظ الحديث : " نهى عن صوت النائحة والمغنية " ، ومعلوم أن ذلك لوصف التغنى لا لوصف الأنوثة ، وليس لوصف التغنى مع الأنوثة ، إذ الحكم المترتب على مشتق إنما يفيد أن وصف الاشتقاق هو العلة فقط لا مع زيادة أخرى ، نعم هو من المرأة أفحش لرفع صوتها به ، ورفع الصوت منها محرم ، فمن يحترف الغناء من الرجال أو النساء إنما يرتكب محرما نهى عنه الشارع طمعا في المال ، فيكون محرما .

٢ - روى عن صفوان بن أمية قال : " كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء عمرو بن قرّة ، فقال : يا رسول الله إن الله عز وجل قد كتب عليّ الشقوة ، فما أرايتي أرزق إلا من دفى بكفى ، فأذن لى فى الغناء فى غير فاحشة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا آذن لك ولا كرامة ولا نعمة عين ، كذبت بإعدو الله ، لقد رزقك الله حلال طيبا ، فاخترت ما حرم الله عليك من رزقه ، مكان ما أحل الله لك من حلاله ، ولو كنت تقدمت إليك لفعلت بك وفعلت ، قم عنى وتب إلى الله عز وجل ، أما أنك لو قلت بعد التقديم إليك لضربتك ضربا وجيعا ، وحلقت رأسك مثلة ، ونفيتك من أهلك ، وأحللت سلبك نهبة لفتيان المدينة " ، فقام عمرو وبه من الشر والخزى ما لا يعلمه إلا الله عز وجل ، فلما ولى ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " هؤلاء العصاة من مات منهم بغير توبة ، حشره الله عز وجل عريانا لا يستتر من الناس بهدية ، كلما قام صرع " (١) .

(١) أخرجه الديلمى فى مسند الفردوس ، والطبرانى فى معجمه ، وأخرجه ابن ماجة فى سننه وقال البوصيرى فى الزوائد على ابن ماجة : فى إسناده بشر بن نمير البصرى ، وقد قال فيه يحيى القطان : كان ركنا من أركان الكذب ، وقال أحمد : ترك الناس حديثه ، وكذلك قال غيره ، وفيه يحيى بن العلاء قال فيه أحمد : يضع الحديث ، وقريب منه ما قال غيره (سنن ابن ماجة ٨٧١/٢ - ٨٧٢ ، كف الرعاع / ٩) .

وجه الدلالة منه :

أفاد الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأذن لعمر بن قرة باحتراف الغناء والتكسب به ، وبين له أنه وقد اختار ذلك ، إنما استبدل ما أحله الله له من رزق طيب بما حرمه الله عليه ، فدل هذا على أن احتراف الغناء واتخاذ وسيلة لجمع المال أمر محرم ، وأن من يفعل ذلك يكون عدوا لله تعالى ، عاصيا له بفعله ، فتلزمه التوبة والإقلاع عنه ، وأنه يؤدب - إن ظل على احترافه هذا بعد العلم بحرمة - بالضرب الوجيع ، وحلق الرأس ، والتغريب بعيدا عن الأهل ، وإياحة سلب ماله وانتهابه ، وأنه إن مات قبل توبته من هذا الإثم حشره الله سبحانه وتعالى - كما يحشر العصاة المذنبون - عريانا من كل عمل طيب يثاب عليه .

٣ - روى عن أبي أمامة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يجوز بيع المغنيات ولا أئمتن ولا كسبهن " .

وجه الدلالة منه :

إن اسم المغنيات يطلق في العرف على من يحترف الغناء ويتكسب به ، وقد نفى الحديث الحل عما يتكسبه من غنائهن ، فدل هذا على حرمة اتخاذ الغناء صناعة وحرفة لجمع المال .

٤ - روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " كسب المغنى والمغنية حرام " (١) .

وجه الاستدلال به :

يبين الحديث أن المال الذي يتكسبه المغنى والمغنية - اللذان يحترفان

(١) أخرج الهيثمي في مجمع الزوائد معناه من حديث عائشة رضي الله عنها ، وقال : رواه الطبراني في الأوسط وفيه اثنان لم أجد من ذكرهما ، وفيه ليس بن أبي سليم وهو مدلس ، وأخرج بعضه من حديث عمر وضعفه ، كما أخرج بعضه من حديث علي وقال : رواه أبو يعلى وفيه ابن نبهان وهو متروك ورواه أبو إسحاق النيسابوري من حديث ابن غيلان عن علي (مجمع الزوائد ٩١/٤ ، نيل الأوطار ١٠٠/٨) .

الغناء - بغنائهما لا يحل ، فهو دليل على حرمة سببه ، وهو احترام الغناء واتخاذ صناعة يتكسب بها .

ثانيا : الأثر :

١ - روى عن أم علقمة مولاة عائشة رضى الله عنها قالت :
إن بنات أخى عائشة رضى الله عنها خفضن فآلمهن ذلك ، فقيل لعائشة :
يا أم المؤمنين ألا ندعو لهن من يلهيهن ؟ ، قالت : بلى ، قالت: فأرسل إلى
فلان المغنى ، فأتاهن ، فمرت به عائشة رضى الله عنها فى البيت ، فرأته
يتغنى ويحرك رأسه طربا - وكان ذا شعر كثير - فقالت عائشة : أف ،
شيطان ، أخرجوه أخرجوه ، فأخرجوه " (١) .

وجه الدلالة منه :

إن السيدة عائشة رضى الله عنها - وقد أرسلت إلى هذا المغنى ذى
الشعر الكثير - لم تكن تعلم أنه من الحاذقين فى صناعة الغناء المحترفين له ،
وإنما أشير عليها بدعوة من يلهى بنات أخيها بغنائه ، على يخفف عنهن آلام
الخفاض ، فأرسلت إليه ، فلما رأت منه ما يدل على احترامه الغناء ، من
تحريك رأسه طربا كما يفعل المتقنون فى هذه الصناعة ، من تحريك أيديهم
ورعوسهم وأرجلهم - أحيانا - فى اتساق مع لحن الكلمات وجرسها ، أمرت
بإخراجه ، ونعته بأنه شيطان ، ولا يكون كذلك إلا إذا أتى بأمر نكر ، فدل
هذا على حرمة احترام الغناء .

٢ - روى هاشم بن لاحق عن عاصم قال : جاء رجل إلى الحسن
فقال له : " يا أبا سعيد إن لى جارية حسنة الصوت ، لو علمتها الغناء لعلى
أخذ بها من مال هؤلاء ؟ ، قال الحسن : إن إسماعيل كان يأمر أهله بالصلاة
والزكاة وكان عند ربه مرضيا ، فأعاد عليه الرجل القول ثلاث مرات ، كل
ذلك يقول الحسن : إن إسماعيل كان يأمر أهله بالصلاة والزكاة " (٢) .

(١) خفضت الجارية : خنت كخنت الغلام ، إلا أن الخفاض خاص بالجوارى من النساء
(القاموس المحيط ٣٤١/٢ - خفض) ، وهذا الأثر أخرجه البيهقى فى سننه
٢٢٣/١٠ - ٢٢٤ .

(٢) أخرجه البيهقى فى سننه ٢٢٦/١٠ .

وجه الدلالة منه :

أراد هذا الرجل أن يعلم جاريته الغناء ، لتتخذ حرفة وصناعة تؤتي عليه ، ويأتي الناس لها لأجله ، فيتسبب بغنائها من علمها الغناء ، فسأل الحسن عن حكمه ، فبين له أن إسماعيل عليه السلام كان يأمر أهله بالمعروف (الصلاة والزكاة) ، ومعنى هذا أن هذا الرجل - إذ يعلم هذه الجارية الغناء ليتسبب به - لا يأمرها بمعروف ، فهو دليل على حرمة ذلك .

ثالثا : الإجماع :

حكى الكمال بن الهمام والزيدي إجماع العلماء على حرمة احتراف الغناء والتكسب به (١) .

رابعا : المعقول :

١ - أن من يحترف الغناء يجمع الناس على ارتكاب أمر لا يحل ، وهو استماعهم إلى الغناء المحرم (٢) .

٢ - إنه يترتب على احتراف الغناء جمع الناس على لهو ولعب ، وهذا لا يخلو عادة من ارتكاب كبيرة بالمجازفة والكذب (٣) .

وجه ما ذهب إليه الشافعي من كراهة احتراف الغناء ما يلي : (٤)

المعقول :

إن الغناء من اللهو المكروه الذي يشبه الباطل ، ومن اتخذه صنعة كان منسوبا إلى السفاهة وسقوط المروءة ، ومن رضى هذا لنفسه كان مستخفا .

اعترض الغزالي على هذا التعليل :

قال : أما أن الغناء لهو فهذا صحيح ، إلا أن اللهو من حيث أنه لهو

(١) فتح القدير ٣٥/٦ ، إتحاف السادة المتقين ٤٦٣/٦ .

(٢) تبين الحقائق ٢٢٢/٤ .

(٣) فتح القدير ٣٥/٦ .

(٤) إحياء علوم الدين ١٦٣/٦ ، السنن الكبرى ٢٢٣/١٠ .

ليس بحرام ، فلعب الحبشة ورقصهم لهو ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إليه ولا يكرهه ، (١) بل إن الله واللغو لا يؤاخذ الله تعالى به - إن عني به أنه فعل ما لا فائدة فيه - إذ الإنسان لو وظف على نفسه أن يضع يده على رأسه في اليوم مائة مرة ، فهذا عبث لا فائدة له ولا يحرم ، قال تعالى : " لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم " (٢) ، فإذا كان ذكر اسم الله تعالى على الشيء على طريق القسم من غير عقد عليه ولا تصميم ، والمخالفة فيه - مع أنه لا فائدة فيه - لا يؤاخذ به ، فكيف يؤاخذ بالشعر والرقص ، وأما قوله : يشبه الباطل ، فهذا لا يدل على اعتقاد تحريمه ، بل لو قال : هو باطل صريحا لما دل على التحريم ، وإنما يدل على خلوه عن الفائدة ، فالباطل ما لا فائدة فيه ، وأما قوله : مكروه ، فينزل على بعض المواضع التي يكره فيها الغناء ، لتضمنه لذكر أوصاف النساء والخمر وغيرها ، أو ينزل على التنزيه ، وتعليقه يدل عليه ، إذ قال : ليس ذلك من عادة ذوى المروءة والدين ، فهذا يدل على التنزيه ، ورده الشهادة بالمواظبة عليه لا يدل على تحريمه أيضا ، بل قد ترد الشهادة بالأكل في السوق وما يخرم المروءة ، بل الحياكة مباحة وليست من صنائع ذوى المروءة ، وقد ترد شهادة المحترف بالحرفة الخسيسة ، فتعليقه يدل على أنه أراد بالكراهة التنزيه (٣) .

أما أصحاب المذهب الثالث القائلين بإباحة احترام الغناء ، فلم أقف لهم على دليل في هذا الخصوص يعضد ما ذهبوا إليه ، ولذا فإني أتوقف عن ترجيح مذهب من المذاهب الثلاثة .

(١) ذلك ما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : " جاء حبش يزفنون في يوم عيد في المسجد ، فدعاني النبي صلى الله عليه وسلم ، فوضعت رأسي على منكبه ، فجعلت أنظر إلى لعبهم حتى كنت أنا الذي أنصرف عن النظر إليهم " ، والحبش : جنس من السودان ، والزفن هو الرقص ، والحديث أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين (صحيح البخاري ١/١٦٩ ، صحيح مسلم ١/٣٥٣) .

(٢) من الآية ٢٢٥ من سورة البقرة .

(٣) إحياء علوم الدين ٦/١٦٣ - ١٦٤ " بتصرف " .

المبحث الرابع حكم الغناء المجرد عن الآلات الموسيقية والمصحوب بها

إذا كان الغناء فى غير المواضع التى أبيع فيها إتيانه وسماعه ، فإما أن يكون مجردا عن مصاحبة الآلات الموسيقية له ، وإما أن يكون مصحوبا بها ، وأتناول فى هذا المبحث بيان حكم الغناء فى كل من الحالين فى مطلبين على النحو التالى :

المطلب الأول : حكم مجرد الغناء .

المطلب الثانى : حكم الغناء المصحوب بالآلات الموسيقية .

المطلب الأول حكم مجرد الغناء

اختلفت أقوال العلماء فى حكم الغناء وسماعه إذا تجرد عن مصاحبة الآلات الموسيقية له ، ويمكن حصر خلافهم فيه فى اتجاهات ثلاثة :

الاتجاه الأول :

يرى من ذهب إليه حرمة إتيان الغناء المجرد وسماعه .

وهو مذهب أهل المدينة (غير إبراهيم بن سعد) ، وقد روى عن إبراهيم النخعى والشعبى وحاماد ، وسفيان الثورى وغيرهم من أهل الكوفة القول به ، وإليه ذهب أبو حنيفة وبعض أصحابه ، وهو مذهب مالك وأحد قولي الشافعى ، ورواية عن أحمد اختارها أكثر أصحابه (١) .

(١) تبين الحقائق ١٣/٦ ، الفتاوى الهندية ٣٥١/٥ ، البحر الرائق ٢١٥/٨ ، المواق : التاج والإكليل ٤١٨/٥ ؛ إحياء علوم الدين ١٣٧/٦-١٣٨ ، كف الرعاع ١٨/ ، المغنى ٤٢/١٢ ، الكافى ٥٢٦/٥ ، مطالب أولى النهى ٦١٨/٦ ، تلبس إبليس ٢٢٢/ ، عمدة القارى ٣٦٩/٥ .

الاتجاه الثاني :

يرى أصحاب كراهة إتيان الغناء وسماعه .

وقد حكى هذا عن أبى حنيفة ، وإليه ذهب جمهور المالكية ، وهو القول الأظهر للشافعى وما عليه جمهور أصحابه ، الذين يرون أن استماعه بلا آله من المرأة الأجنبية أشد كراهة ، فإن خيف من استماعه منها أو من أمرد فتنة فحرام قطعا ، وهو رواية عن أحمد اختارها بعض أصحابه ، وهو قول أهل البصرة ، وقال الطبرى : أجمع علماء الأمصار على كراهية الغناء والمنع منه ، وإنما فارق الجماعة إبراهيم بن سعد وعبيد الله العنبرى (١) .

الاتجاه الثالث :

يرى من ذهب إليه إباحة مجرد الغناء وسماعه .

روى هذا عن عمر وعثمان وابن عمر ، وعبدالرحمن بن عوف وأسامة بن زيد ومعاوية ، والمغيرة بن شعبة وعبدالله بن الزبير وعبدالله بن جعفر ، وإبراهيم بن سعد وعبيد الله العنبرى ، وحكاه أبو طالب المكى وابن النحوى عن جماعة من الصحابة والتابعين ، ونقل ابن طاهر إجماع الصحابة والتابعين عليه ، ونقل التاج الفزارى وابن قتيبة إجماع أهل الحرمين عليه ، وقال الماوردى وأبو طالب المكى : لم يزل أهل الحجاز يرخصون فيه فى أفضل أيام السنة ، وهى الأيام المحدودات التى أمر الله سبحانه وتعالى عباده فيها بالعبادة والذكر ، كأيام التشريق الثلاثة ، وقال بعض الحنفية : لا بأس بأن يتغنى الإنسان بما يحضره من الشعر ليستفيد به نظم التوافى والفصاحة ، وإليه ذهب بعض الشافعية وبعض الحنابلة ، وقال ابن حزم : إن نوى باستماع الغناء عونا على معصية فهو فاسق ، وإن نوى به الترويح عن نفسه ليقوى بذلك على البر فهو مطيع محسن وفعله هذا من الحق ، ومن لم ينو طاعة ولا معصية فهو لغو معفو عنه : كخروج الإنسان

(١) الشيخ عليش : شرح منح الجليل ٢١٨/٤ ، حاشية السوقى ١٦٦/٤ - ١٦٧ ، المذهب ٣٢٦/٢ ، مغنى المحتاج ٤٢٨/٤ ، كف الرعاع ١٨/١ ، المغنى ٤٢/١٢ ، الكافى ٥٢٦/٥ ، تلبيس إبليس ٢٢٢/٥ .

إلى بستانه متنزها ، وقعوده على باب داره متفرجا أو غير ذلك ، وإلى هذا الاتجاه ذهب جماعة من الصوفية ، وقد نقل الغزالي الإتفاق على حل الغناء (١) .

أدلة هذه الاتجاهات :

استدل أصحاب الاتجاه الأول على حرمة الغناء المجرد وسماعه بما يلي : (٢)

أولا : الكتاب الكريم :

١- قول الحق سبحانه وتعالى : " ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزا أولئك لهم عذاب مهين " .

وجه الدلالة منها :

إن لهو الحديث الذي ورد في هذه الآية الكريمة فسر بالغناء وأشباهه ، فقد روى سعيد بن جبير عن ابن عباس في هذه الآية : " من يشتري لهو الحديث " ، قال : " نزلت في الغناء وأشباهه " (٣) ، وقال عبدالله بن مسعود وقد سئل عن هذه الآية : " هو الغناء والله الذي لا إله إلا هو ، يرددها ثلاث مرات " (٤) ، وبمثل قولهما قال جابر وعكرمة والنخعي ، وسعيد بن جبير ومجاهد ومكحول ، وعمرو بن شعيب وعلى بن بزيمة وحبيب بن أبي ثابت ، وقال الحسن البصري : " نزلت في الغناء والمزامير " ، وقال قتادة في الآية الكريمة : " والله لعله لا ينفق فيه مالا ، ولكن شراءه استحبابه ، بحسب المرء من الضلالة أن يختار حديث الباطل على حديث الحق ، وما يضر على ما ينفع " (٥) ، وقيل : إن هذه الآية نزلت في النضر بن الحرث وكان يتجر

(١) للبحر الرائق ٢١٥/٨ ، الفتاوى الهندية ٣٥١/٥ ، إحياء علوم الدين ١٣٨/٦ ، كف الرعاع ١٨/٩ ، المحلى ٧١٠/٩ ، ٧١٢ ، تلبيس إبليس / ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، عمدة القارى ٣٦٩/٥ ، نيل الأوطار ١٠١/٨ - ١٠٢ .

(٢) تبين الحقائق ١٣/٦ ، كف الرعاع ٢١/٩ ، إحياء علوم الدين ١٦٤/٦ - ١٦٨ ، المغنى ٤٢/١٢ ، تلبيس إبليس / ٢٢٣ - ٢٢٩ ، نيل الأوطار ٩٦/٨ - ١٠٣ .

(٣) سنن البيهقي ٢٢١/١٠ ، ٢٢٣ .

(٤) تفسير القرآن العظيم ٤٤١/٣ ، السنن الكبرى ٢٢٣/١٠ .

(٥) تفسير القرآن العظيم ٤٤٢/٣ ، السنن الكبرى ٢٢٣/١٠ ، المحلى ٧٠٩/٩ .

إلى فارس ، فيشترى كتب الأعاجم فيحدث بها قريشا ، ويقول : إن كان محمد يحدثكم بحديث عاد وثمود ، فأنا أحدثكم بأحاديث رستم وبهرام والأكاسرة وملوك الحيرة ، فيستمعون حديثه ، ويتركون استماع القرآن ، وقيل : إنه كان يشترى المغنيات فلا يظفر بأحد يريد الإسلام إلا انطلق به إلى قينته ، فيقول : " اطعميه واسقيه وغنيه ، ويقول : هذا خير مما يدعوك إليه محمد من الصلاة والصيام وأن تقاتل بين يديه " (١) .

فمن اشترى لهو الحديث إنما استبدل بالدين بقصد الإضلال عن سبيل الله ، ومن استبدل بدين الله شيئا فقد وقع في الحرام .

اعترض على الاستدلال بالآية :

أ - قال ابن حزم : إن قول هؤلاء في بيان معنى " لهو الحديث " في الآية لا حجة فيه ، إذ لا حجة لأحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأن قولهم هذا قد خالف غيرهم من الصحابة والتابعين ، وأن نص الآية يبطل احتجاجهم بها ، لأن فيها " ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهين " ، وهذه صفة من فعلها كان كافرا بلا خلاف ، إذا اتخذ سبيل الله تعالى هزوا ، ولو أن امرءا اشترى مصحفا ليضل به عن سبيل الله ، ويتخذها هزوا لكان كافرا ، فهذا الذي ذم الله تعالى ، وماذم قط عز وجل من اشترى لهو الحديث ليلتهى به ويروح عن نفسه ، لا ليضل عن سبيل الله تعالى ، فبطل تعلقهم بقول كل من ذكرنا ، وكذا من اشتغل عامدا عن الصلاة بقراءة القرآن ، أو بقراءة السنن أو بحديث يتحدث به ، أو بنظر في ماله أو بغناء أو بغير ذلك ، فهو فاسق عاص لله تعالى ، ومن لم يضيع شيئا من الفرائض اشتغالا بما ذكرنا فهو محسن (٢) .

ب - قال الزبيدي : رويت أقوال في معنى " لهو الحديث " فقيل : هو

(١) الزمخشري : الكشاف ١٩٣/٢ .

(٢) المحلى ٧٠٩/٩ - ٧١٠ .

الطبل ، وقد نقل الطبري هذا المعنى ، وروى عن عطاء أنه قال : هو اللهو واللعب ، وقيل : هو الجدل في الدين ، وقيل : كل ما شغل عن ذكر الله ، وقال ابن العربي : أصبح ما قيل فيه أنه الباطل ، وقال ابن اسحاق وغيره : إنها نزلت في النضر بن الحرث كان يشتري أخبار الأكاسرة فيحدث بها ، وقال ابن قتيبة : إنها نزلت في جماعة من المنافقين كانوا يشترون كتب فارس والروم ويقرءونها للمسلمين ليصدوهم عن ذكر الله ، وأخطأ من فسرهما بالغناء ، وقال : إن الشراء لا يقع على عرض والغناء عرض (١) .

ج - قال الغزالي : " إن شراء لهو الحديث بالدين استبدال به ليضل به عن سبيل الله ، فهو حرام مذموم ، وليس النزاع فيه ، وليس كل غناء بدلا عن الدين ومشتري به ، ومضلا عن سبيل الله تعالى - وهو المراد في الآية - ولو قرأ القرآن ليضل به عن سبيل الله لكان حراما ، فقد حكى عن بعض المنافقين أنه كان يؤم الناس ولا يقرأ إلا سورة " عبس " ، لما فيها من العتاب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهم عمر رضى الله عنه بقتله ، ورأى فعله حراما ، لما فيه من الإضلال ، فالإضلال بالشعر والغناء أولى بالتحريم " (٢) .

٢ - قال تعالى : " أفمن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبكون وأنتم سامدون " (٣) .

وجه الاستدلال بالآية الكريمة :

إن معنى " سمد " في الآية الكريمة بلغة أهل اليمن " غنى " ، وقد روى

(١) إتحاف السادة المتقين ٥١٦/٦ .

(٢) إحياء علوم الدين ١٦٤/٦ .

(٣) الآيات ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ من سورة النجم ، السمود : هو رفع الرأس تكبرا ، ويطلق على العلو ، يقال : سمدت الإبل : إذا جدت في سيرها ، وسمد : إذا دأب في العمل ، أو قام متحيرا ، أولها ، والسمود يكون حزنا وسرورا ، والسامد : اللاهى (القاموس المحيط / ٣٦٩ ، مختار الصحاح / ٣١٢ - سمد) .

عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال فى قوله تعالى : " وأنتم سامدون " ، هو الغناء بالحميرية (اليمانية) ، ويقال : سمد لنا : أى غنى لنا ، وكذلك قال عكرمة ومجاهد ، وقد أنكر الله سبحانه وتعالى على المشركين فى استماعهم القرآن الكريم ، وإعراضهم وتلهيهم عنه فى أحوال عدة ، وهى أنهم يعجبون من أن يكون هذا الوحي صحيحا ، ويضحكون منه استهزاء وسخرية ، ولا يكون كما يفعل الموقنون به ، ويتلهون عنه بالغناء ، والمنكر باطل ، فدل هذا على حرمة الغناء (١) .

اعترض على الاستدلال بالآية الكريمة :

أ - قال الغزالي : إن السمد وإن كان موضوعا للغناء أو استعمل فيه ، إلا أن الآية لا تكون حجة فى حرمة الغناء ، إذ الذم إنما ورد بقوم موصوفين بفعل أشياء معينة ، من كونهم يضحكون من الحديث إذا سمعوه ، ويعجبون منه ولا يكون ويسمدون ، ولو كانت الآية حجة على حرمة الغناء للزم من ذلك حرمة الضحك وعدم البكاء أيضا ، لأن الآية تستعمل عليه ، فإن قيل : إن هذا مخصوص بالضحك على المسلمين لإسلامهم ، فيقال أيضا : إن هذا مخصوص بأشعار هؤلاء القوم وغنائهم فى معرض الإستهزاء بالمسلمين ، كما قال تعالى : " والشعراء يتبعهم الغاؤون " وأراد به شعراء الكفار ، ولم يدل على تحريم نظم الشعر فى نفسه (٢) .

ب - قال الزبيدي : ان الآية محتملة لمعان عدة ، وقد فسرت بغير ما ذكر ، فقد نقل عن ابن عباس أنه فسرهما أيضا : بمعرضين عنه لاهين ، وقال قتادة : غافلون ، وروى أيضا عن ابن عباس أنه قال : كانوا يمرون على رسول الله صلى الله عليه وسلم شامخين ، ألم تر إلى البعير كيف يخطر شامخا ، وقيل : معناه مستكبرون ، وقال المهدوي : المعروف فى اللغة أن السمود : هو اللهو والإعراض ، وقال المبرد : سمد : معناه صمد ، وقال الجوهرى : رفع رأسه تكبرا ، وكل رافع رأسه فهو سامد ، وقال

(١) تفسير القرآن العظيم ٢٦٠/٤ ، تلبيس إبليس / ٢٢٤ .

(٢) إحياء علوم الدين ١٦٥/٦ " بتصرف " .

ابن الأعرابي : سمدت سمودا : أى علوت ، وسمدت الإبل فى سيرها : أى جدت ، والسمود : اللهو ، وسئل ابن عباس رضى الله عنهما عن معنى السمود فى الآية ، فقال : اللهو والباطل ، فإن كان السمود موضوعا لما ذكرناه ، فاستعماله فى الغناء يحتاج إلى دليل ، ولا دليل فانتفى ما قالوه (١) .

٣ - قال تعالى : " وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه " (٢) .

وجه الدلالة من الآية الكريمة :

إن اللغو فى الآية عام ، وهو فى اللغة الباطل من الكلام الذى لا فائدة فيه ، والآية خارجة مخرج المدح لمن يعرض عن اللغو ، ولا يخالط أهله (٣) .

اعتراض على الاستدلال بالآية الكريمة :

قال الفاكهاني : أى دليل فى هذه الآية على تحريم الملامى والغناء ، فإن للمفسرين فيها أربعة أقوال : الأول : أنها نزلت فى قوم من اليهود أسلموا ، فكان اليهود يلقونهم بالسب والشتم فيعرضون عنهم ، والثانى : أن اليهود أسلموا ، فكانوا إذا سمعوا ما غيرهم اليهود من التوراة ، وبدلوا من نعت النبي صلى الله عليه وسلم وصفته ، أعرضوا عنه وذكروا الحق ، والثالث : أن المسلمين إذا سمعوا الباطل لم يلتفتوا إليه ، والرابع : أنهم ناس من أهل الكتاب لم يكونوا يهودا ولا نصارى - وكانوا على دين الله - كانوا ينتظرون بعث محمد صلى الله عليه وسلم ، فلما سمعوا به بمكة أتوه ، فعرض عليهم القرآن فأسلموا ، وكان الكفار من قريش يقولون لهم : أف لكم اتبعتم غلاما كرهه قومه وهم أعلم به منكم ، وليت شعري كيف يقوم الدليل من هذه الآية (٤) .

(١) إتحاف السادة المتقين ٥١٧/٦ " بتصرف " .

(٢) من الآية ٥٥ من سورة القصص .

(٣) نيل الأوطار ١٠٤/٨ .

(٤) المصدر السابق .

أجيب عن هذا الاعتراض :

قال الشوكاني : إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، فإن كان سبب نزول هذه الآية واحدا من هذه الأربعة ، وأن الآية قد امتدحت من أعرض عن اللغو ، فإن اللغو يصدق على كل كلام باطل ، ومنه الغناء ، فيمتدح من يعرض عنه (١) .

٤ - قال سبحانه وتعالى : " واستفزز من استطعت منهم بصوتك وأجلب عليهم بخيلك ورجلك " (٢) .

وجه الدلالة من الآية الكريمة :

إن ما كان من صوت الشيطان وفعله أو ما يستحسنه ، واجب أن ينزله عنه الإنسان ، وفي الآية ما يدل على تحريم الغناء ، إذ الإستفزاز هو الإستدلال والإستخفاف ، يؤيد هذا ما روى عن مجاهد في قوله تعالى : " واستفزز من استطعت منهم بصوتك " ، قال : باللهو والغناء ، أى استخفهم بذلك (٣) .

اعترض على الاستدلال بالآية :

قال الزبيدي : لا نسلم أن صوت الشيطان هو الغناء ، فإنه ليس موضوعا له حتى ينصرف إليه ، ولا دليل يدل عليه من كتاب أو سنة ، وما قاله مجاهد معارض بمثله ، فالمنقول عن ابن عباس أن معنى قوله : " بصوتك " بدعائك إلى معصية الله تعالى ، وقد نقل هذا عن قتادة أيضا (٤) .

٥ - قال جل شأنه : " والذين لا يشهدون الزور " (٥) .

(١) المصدر السابق .

(٢) من الآية ٦٤ من سورة الإسراء .

(٣) تفسير ابن كثير ٤٩/٣ ، تلبيس إبليس / ٢٢٤ .

(٤) إتحاف السادة المتقين ٥١٨/٦ .

(٥) من الآية ٧٢ من سورة الفرقان .

وجه الدلالة من الآية الكريمة :

ذكر الله سبحانه وتعالى صفات عباده المؤمنين وعددها ، ومن بين هذه الصفات : أنهم " لا يشهدون الزور " ، قال محمد بن الحنفية : هو اللغو والغناء ، ومثله قال مجاهد (١) ، ومن ثم فإن من يشهد مواضع الغناء لا يكون من عباد الرحمن المؤمنين به - على تفسير مجاهد ومحمد بن الحنفية للزور في الآية - وهذا يدل على حرمة الغناء وشهود مواضعه .

اعتراض على الاستدلال بالآية :

قال الزبيدي : إنا لا نسلم أن " الزور " في الآية هو الغناء ، فليس لفظ الزور موضوعا له ، ولا دليل نحمله عليه ، وما نقلوه من تفسير مجاهد وابن الحنفية فمعارض بمثله أيضا ، فقد نقل جماعة من المفسرين عن علي وابنه محمد أنه من الشهادة ، وتقديره : والذين لا يشهدون بالزور ، ونقل عن ابن جريج قال : الزور هو الكذب ، وقيل : إنه الشرك ، وقيل : أعياد كانت لأهل الذمة ، وقيل : إنه لعب كان في الجاهلية يسمى بالزور ، وقيل : هو المجلس الذي كان يشتم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا يوهن من قول من فسره بالغناء (٢) .

ثانيا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١- روى القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة الباهلي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يحل تعليم المغنيات ولا شراؤهن ، ولا بيعهن ولا اتخاذهن وثمنهن حرام ، وقد أنزل الله ذلك في كتابه : " ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم " ، والذي نفسى بيده ما رفع رجل عقيرته بالغناء إلا ارتدفه شيطانان يضربان بأرجلهما صدره وظهره حتى يسكت " .

وجه الاستدلال به :

بين رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث حرمة تعليم المغنيات

(١) تفسير ابن كثير ٣/٣٢٨ ، الكشاف ٢/١١٦ ، إتحاف السادة المتقين ٦/٥١٨ .

(٢) إتحاف السادة المتقين ٦/٥١٨ .

واتخاذهم لسماع غنائهم ، وبيعهم وابتئاعهم ، وإن هذه الحرمة ثابتة في كتاب الله تعالى من قوله سبحانه : " ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم " ، فإن لهو الحديث في الآية مقصود به الغناء - على تفسير ابن عباس وابن مسعود وغيرهما - ولكي ينفر الناس عن الغناء صور من يغنى بصورة منكرة ، حتى يقلع عن الغناء بآدى ذى بدء ، بدلا من إكراه هذين الشيطانين له على السكوت عن الغناء ، بضرب صدره وظهره بأرجلها .

اعتراض على الاستدلال بهذا الحديث :

أ - قال النووي : اتفق الحفاظ على ضعف هذا الحديث لأن مداره على عليّ بن يزيد وهو ضعيف عند أهل الحديث (١) .

ب - قال ابن حزم : إن هذا الحديث روى من طرق ضعيفة ، وعلى فرض صحته ، فعلى القول بأنه لا يحل بيعهم ، فإنه يجب أن يحد من وطأهم بالشراء ، وأن لا يلحق به ولده منهم ، ثم إنه ليس فيه تحريم ملكهم ، فقد تكون أشياء يحرم بيعها ، ويحل ملكها وتمليكها : كالماء والهـر والكلب (٢) .

أجيب عن الاعتراض على سنده :

قال الشوكاني : إن هذا الحديث روى من طرق كثيرة ، وكثرة الطرق يقوى بعضها بعضا (٣) .

ج - قال الغزالي : إن غناء الأجنبية للفساق ومن يخاف عليهم الفتنة حرام ، وهم لا يقصدون بالفتنة إلا ما هو محظور ، فأما غناء الجارية لمالكها فلا يفهم تحريمه من هذا الحديث ، بل لغير مالكها سماعها عند عدم الفتنة ، بدليل ما روى في الصحيحين من غناء الجاريتين في بيت عائشة رضي الله

(١) المجموع ٢٥٥/٩ .

(٢) المحلى ٧٠٨/٩ .

(٣) نيل الأوطار ١٠٣/٨ .

عنها ، وأما بعث الشيطانين ليضربا بأرجلهما صدر من يغنى وظهره حتى يسكت ، فهو منزل على بعض أنواع الغناء المحرم ، الذى يحرك من القلب ما هو مراد الشيطان ، من الشهوة وعشق المخلوقين ، فأما ما يحرك الشوق إلى الله تعالى والسرور بالعيد أو حدوث الولد أو قدوم الغائب ، فهذا كله يضاد مراد الشيطان ، بدليل قصة غناء الجاريتين وغيره ، فالتجويز فى موضع واحد نص فى الإباحة ، والمنع فى ألف موضع محتمل للتأويل ومحتمل للتزويل ، أما الفعل فلا تأويل له إذا ما حرم فعله ، إنما يحل بعارض الإكراه فقط ، وما أبيح فعله يحرم بعوارض كثيرة حتى النيات والقصود (١).

٢ - روى عن عبدالرحمن بن غنم قال : حدثني أبو مالك الأشعري أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " ليشربن أناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها ، يعزف على رءوسهم بالمعازف والمغنيات ، يخسف الله بهم الأرض ، ويجعل منهم القردة والخنازير " (٢) .

(١) إحياء علوم الدين ١٦٤/٦ ، ١٦٥ - ١٦٦ .

(٢) المعازف : جمع معزفة ، وهى آلات الملامى ونقل عن الجوهرى أنها الغناء ، والذى فى الصحاح وغيره أنها الملامى ، وقيل : هى صوت الملامى ، وفى حواشى الديماطى : المعازف : هى الدفوف وغيرها مما يضرب به ، ويطلق على الغناء عزف ، وعلى كل لعبة عزف (القاموس المحيط ١٨٠/٣ ، مختار الصحاح ٣٢٩ - عزف ، نيل الأوطار ٩٧/٨) ، والحديث أخرجه البخارى فى صحيحه من حديث هشام ابن عمار عن صدقه بن خالد عن عبدالرحمن بن زيد عن عطية بن قيس عن عبدالرحمن بن غنم عن أبى عامر أو أبى مالك الأشعري (شك من الراوى) أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف " والحر : هو الفرج ، ويقصد باستحلاله استحلال الزنا ، وقال ابن حزم فى الحديث : إنه منقطع لم يتصل ما بين البخارى وصدقه بن خالد ، كما أن فى سنده معاوية بن صالح وهو ضعيف وقد وصله أبو داود والإسماعيلى ، وأخرجه ابن حبان فى صحيحه وقال : صحيح الإسناد ، وأخرجه أحمد فى مسنده وابن ماجه والبيهقى فى منتهى ، وقال البيهقى : لهذا الحديث شواهد من حديث على وعمران بن حصين وعبدالله بن بسر وسهل بن سعد وأنس بن مالك وعائشة رضى الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخرجه الطبرانى فى معجمه الكبير وذكره السيوطى فى الجامع الصغير ورمز له بالصحة . (صحيح البخارى ٣٣٢/٣ ، صحيح ابن حبان ٢٦٦/٨ ، مسند أحمد ٣٤٢/٥ ، سنن أبى داود ٣٢٩/٣ ، السنن الكبرى ٢٢١/١٠ ، سنن ابن ماجه ١٣٣٣/٢ ، الجامع الصغير ١٤٥/٢ ، نيل الأوطار ٩٧/٨ ، المحلى ٧٠٨ ، ٧٠٤/٩) .

وجه الدلالة منه :

أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سيكون في هذه الأمة أقوام يستحلون سماع الغناء وآلات اللهو ، وقد توعد من يفعل ذلك منهم ، بأن الله سبحانه وتعالى سيخسف بهم الأرض ، وأنهم سيتمسخون قردة وخنزير ، وإنما ذلك لاستحللهم ما حرمه الله سبحانه وتعالى من ذلك .

اعترض على الاستدلال بالحديث : من وجوه :

الوجه الأول :

قال ابن حزم : إن في سند هذا الحديث معاوية بن صالح ، وهو ضعيف ، وليس فيه أن الوعيد المذكور إنما هو على المعازف ، كما أنه ليس على اتخاذ القينات ، والظاهر أنه على استحللهم الخمر وتسميتها بغير اسمها ، والديانة لا تؤخذ بالظن (١) .

أجيب عن تضعيف ابن حزم لسنده :

قال البيهقي : إن له شواهد من حديث علي وعمران بن حصين ، وعبدالله بن بسر وسهل بن سعد ، وأنس بن مالك وعائشة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) .

الوجه الثاني :

إن الحديث مضطرب سندا ومتنا ، أما الإسناد : ففي بعض طرقه تردد الراوى في اسم الصحابي الذي روى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهل هو أبو عامر أو أبو مالك ، وأما المتن : فلأن في بعض الألفاظ " يستحلون " وفي بعضها بدونه ، وعند أحمد وابن أبي شيبة بلفظ " ليشرين أناس من أمتي الخمر " وفي رواية " الحر " أي الفرج ، فيستحلون الزنا ، وفي أخرى " الخز " وهو ضرب من الإبريسم .

أجيب عن هذا الوجه :

أما دعوى الإضطراب في السند فلا وجه لها : فقد رواه أحمد

(١) المحلى ٧٠٤/٩

(٢) السنن الكبرى ٢٢١/١٠ .

وابن أبي شيبة من حديث أبي مالك بغير شك ، ورواه أبو داود من حديث أبي عامر وأبي مالك ، وهي رواية ابن داسة عن أبي داود ، ورواية ابن حبان أنه سمع أبا عامر وأبا مالك الأشعرين ، فتبين بذلك أنه من روايتهما جميعا ، وأما الإضطراب في المتن فيجاب عنه : بأن مثل ذلك غير قاذح في الاستدلال ، لأن الراوى قد يترك بعض ألفاظ الحديث تارة ويذكرها أخرى .

الوجه الثالث :

قال بعض المجوزين : إنا لا نسلم دلالة على التحريم ، وذلك لأمر :
أ - إن لفظة " يستحلون " ليست نصا في التحريم ، فقد ذكر أبو بكر ابن العربي لذلك معنيين : أحدهما : أن المعنى : يعتقدون أن ذلك حلال ، والثاني : أن يكون مجازا عن الإسترسال في استعمال تلك الأمور .

أجيب عن ذلك :

إن الوعيد على الاعتقاد يشعر بتحريم الملاسة بفحوى الخطاب (١) ،
وأما دعوى التجوز فالأصل الحقيقة ، ولا ملجئ إلى الخروج عنها .

ب - إنه يحتمل أن يكون التحريم لاقتران هذا السماع بشرب الخمر ،
فإذا لم يقترن كان مباحا .

أجيب عنه :

إن الاقتران لا يدل على أن المحرم هو الجمع فقط ، وإلا لزام أن الزنا
المصرح به في بعض روايات هذا الحديث ، لا يحرم إلا عند شرب الخمر
واستعمال المعازف والقينات ، واللازم باطل بالإجماع ، فبطل المزوم .

(١) فحوى الخطاب : أى معناه ، وقد يسمى لحن الخطاب ومفهوم الموافقة كذلك ، لأن مدلول اللفظ في حكم المسكوت موافق لمدلوله في حكم المنطوق إثباتا ونفيا ، ويقابله مفهوم المخالفة ، وقال الشوكاني : إن كان المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق سمي فحوى الخطاب ، وإن كان مساويا له سمي لحن الخطاب ، وحكى الماوردي والرويانى فروقا بين فحوى الخطاب ولحن الخطاب يضيق المقام عن ذكرها . (صدر الشريعة : التوضيح ، التفاترانى : التلويح فى كشف حقائق التنقيح ١/١٣٣ ، الشوكاني : إرشاد الفحول / ١٢٨) .

ج - يحتمل أن يكون المراد : يستحلون مجموع الأمور المذكورة
فلا يدل على تحريم واحد منها على الأفراد ، وقد تقرر أن النهي عن الأمور
المتعددة أو الوعيد على مجموعها لا يدل على تحريم كل فرد منها .

أجيب عنه بما أجيب به على سابقه (١) .

٣- روى عن أبي أمامة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : " تبیت طائفة من أمتي على لهو ولعب وأكل وشرب ، ثم
يصبحون قردة وخنزير ، وتبعث على أحياء من أحيائهم ريح فتتسلفهم كما
نسف من كان قبلهم ، باستحلهم الخمر ، وضربهم بالدفوف واتخاذهم
القينات " (٢) .

وجه الاستدلال به :

بين رسول الله صلى الله عليه وسلم حال هذه الطائفة التي استحلّت
ما حرم الله سبحانه ، وذلك باتخاذهم المغنيات وسماع آلات اللهو ، وأنهم
يبیتون على لهوهم هذا ثم يصبحون وقد حاق بهم غضب الله سبحانه ، الذي
ينزله على من يستحل حرماته ، فيمسخون وتتسلف وتخسف ديارهم ، شأنهم
في هذا شأن من استحل هذه الحرمات من الأمم السابقة .

اعترض على الاستدلال به :

١ - قال ابن حزم : في سند هذا الحديث الحارث بن نبهان ، وهو
لا يكتب حديثه ، وفرقد السبخي ضعيف ، وعاصم بن عمرو وسليم بن سالم

(١) عمدة القارى ١٢/٣٠٠-٣٠١ ، نيل الأوطار ٨/١٠٢-١٠٣
(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک وقال : صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه ،
وأخرجه أحمد في مسنده ، والهيثمى في مجمع الزوائد ، وأخرجه ابن حزم من طريق
سعيد بن منصور عن الحارث بن نبهان عن فرقد السبخي عن عاصم بن عمرو عن
أبي أمامة ، وقال : الحارث لا يكتب حديثه ، وفرقد ضعيف وعاصم لا أعرفه ، وقال
ابن تيمية : في إسناده فرقد ، قال فيه أحمد : ليس بقوى ، وقال ابن معين هو ثقة ،
وقال الترمذی : تكلم فيه يحيى بن سعيد وقد روى عنه الناس . (المستدرک ٤/٥١٥ ،
مسند أحمد ٥/٢٥٩ ، مجمع الزوائد ٥/٧٥ ، المحلى ٩/٢٠٧ ، نيل الأوطار ٨/٩٨)

وحسان بن أبي سنان لأعرفهم ، فسقط هذا الخبر (١) .

ب - قال ابن تيمية : في إسناده فرقد السبخي ، قال أحمد : ليس بقوي ، وقال ابن معين : هو ثقة ، وقال الترمذي : تكلم فيه يحيى بن سعيد ، وقد روى عنه الناس (٢) .

٤- روى مالك عن محمد بن المنكدر عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من جلس إلى قبينة فسمع منها صب الله في أذنيه الآتك يوم القيامة " (٣) .

وجه الاستدلال به :

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد توعد من يستمع إلى غناء امرأة بصب الرصاص المذاب في أذنيه - اللتين سمعتا هذا الغناء - يوم القيامة ، وهذا الوعيد الشديد لا يكون إلا على ارتكاب محظور نهى عنه الشارع .

اعتراض على الاستدلال به :

قال ابن حزم : هذا الحديث موضوع مركب ، ما عرف قط من طريق أنس ، ولا من رواية ابن المنكدر ، ولا من حديث مالك ، ولا من جهة ابن المبارك ، وكل من دون ابن المبارك إلى بن شعبان مجهولون ، وابن شعبان يكذب في الحديث ويروي الموضوعات (٤) .

٥- روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل " .

(١) المحلي ٧٠٧/٩ .

(٢) نيل الأوطار ٩٨/٨ .

(٣) الآتك : الأترَب ، أو أبيضه ، أو أسوده ، أو خالصه ، أو الرصاص المذاب (القاموس المحيط ١٢٠٣ - الآتك) ، والحديث أخرجه ابن حزم من طريق القاسم بن شعبان عن إبراهيم بن عثمان عن أحمد بن الغمر ويزيد بن عبد الصمد عن عبيد بن هشام بن عبد الله بن المبارك عن مالك ، وقال حديث موضوع مركب وأخرجه محمد بن إسحاق للنيسابوري من حديث أنس . (المحلى ٧٠٤ - ٧٠٥ ، نيل الأوطار ١٠٠/٨)

(٤) المحلي ٧٠٥/٩ .

وجه الاستدلال به :

قال الشيرازي في بيان وجه الاستدلال بالحديث : إن معنى : أنه ينبت النفاق ، أن يكون سببا لحصول النفاق في قلب من فعله ، بل ومن يسمعه ، لأن فعله واستماعه يورث منكرا واشتغالا بما يفهم ، كمحاسن النساء وغير ذلك ، وهذا قد يورث في فاعله ارتكاب أمور تحمل فاعله على أن يظهر خلاف ما يبطن (١) ، والحديث ظاهر في تحريم الغناء ، إذ النفاق مما يحرم الإتصاف بصفه من صفاته ، فما كان سببا لحصوله يكون محرما .

اعترض البيهقي وابن حزم وابن قدامة وغيرهم على هذا الحديث بما اعترض به عليه من قبل ، وأجيب عن هذا الاعتراض بما أجيب به ثمة (٢) .

٦- روى عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إنما نهيت عن صوتين أحمرين فأجرين ، صوت عند نغمة لهو ولعب ومزامير الشيطان ، وصوت عند مصيبة وخمش وجه وشق جيب ورنه شيطان " .

وجه الاستدلال به :

نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصوت الذي يكون في موطن اللهو واللعب وهو الغناء ، وقد فسر هذا الحديث حديث آخر رواه ابن حزم جاء فيه " إن الله تعالى نهى عن صوتين ملعونين صوت نائحة وصوت مقنعة " (٣) والنهي يفيد التحريم ، لأنه حقيقة ، وليس ثمة ما يصرفه عنه إلى غيره ، فدل هذا على حرمة الغناء .

٧- روى عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " كل شيء يلهو به الرجل فهو باطل ، إلا رميه بقوسه وتأديبه

(١) حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج ٨ / ٢٨٠

(٢) ص ٦٦ .

(٣) المحلى ٩ / ٧٠٥ .

فرسه وملاعبته أهله فبأنهن من الحق " (١) .

وجه الاستدلال به :

إن كل ما ينلهى به المؤمن مما لا يفيد في العاجل ولا في الآجل فائدة ، فهو باطل والإعراض عنه أولى ، والغناء ليس من الثلاثة التي استثنيت من اللهو الباطل ، فيكون لهوا ولعبا باطلا ، وذلك محرم .

اعترض على الاستدلال به :

أ- قال ابن حزم : إن في سنده عبدالله بن زيد الأزرق وخالد بن زيد وهما مجهولان (٢) .

أجيب عنه :

قال الزبيدي : لا يلتفت إلى قول ابن حزم هذا ، فإن الحديث رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، وكذلك رواه النسائي والطبراني والبيهقي بسند غير الذي روى به ابن حزم ، من حديث جابر بن عبدالله وجابر بن عمير الأنصاري وأبي هريرة (٣) .

ب- قال الغزالي : إن قوله صلى الله عليه وسلم : " باطل " في هذا الحديث لا يدل على التحريم ، بل يدل على عدم الفائدة ، إذ الباطل مالا فائدة فيه وكذلك أكثر المباحات ، وإذا سلم أنه يدل على التحريم فإن التلهى بالنظر إلى الحبشة خارج عن هذه الثلاثة ، وليس بحرام (٤) ، بل يلحق غير

(١) أخرجه الحاكم وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأخرجه الترمذي في سننه وقال : حديث حسن صحيح ، وأخرجه ابن ماجه وأبو داود والبيهقي ، والدارمي في سننهم ، وسكت عنه البيهقي وأبو داود ، وأخرجه ابن حزم وضعف سنده ، وقال الشوكاني : في إسناده خالد بن زيد وفيه مقال ، وبقية رجاله ثقات . (المستدرک ٢ / ٩٥ ، سنن الترمذي ٤ / ١٧٤ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٩٤٠ ، سنن أبي داود ٣ / ١٣ ، سنن البيهقي ١٠ / ١٣ ، سنن الدارمي ٢ / ١٤٢ ، المحلى ٩ / ٧٠١ ، نيل الأوطار ٨ / ٨٦) .

(٢) المحلى ٩ / ٧٠١ - ٧٠٢ .

(٣) إتحاف السادة المتقين ٦ / ٥١٩ - ٥٢٠ .

(٤) حديث التلهى بالنظر إلى زفن الحبشة ولعبهم بحرابهم روته عائشة رضي الله عنها وقد سبق تخريجه ص ٧٩ ، وفي الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أباح لعائشة رضي الله عنها التلهى بالنظر إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد ، وليس هذا مما نص عليه في حديث عقبة بن عامر من المستثنى من اللهو الباطل .

المحصور بالمحصور قياسا ، كقوله صلى الله عليه وسلم " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة " (١) ، فإنه يلحق به رابع وخامس إلحاقا لغير المحصور بالمحصور ، فكذلك ملاعبة الرجل امرأته لا فائده له إلا التلذذ ، وفي هذا تلذذ فدل على أن التفرج في البساتين وسماع أصوات الطيور ، وأنواع المداعبات مما يلهو به الرجل لا يحرم عليه شيء منها ، وإن جاز وصفه بأنه باطل (٢)

تعقب الشوكاني هذا الإعتراض :

قال : إن مقاله الغزالي جواب صحيح ، لأن ما لافائده فيه من قسم المباح ، على أن التلهي بالنظر إلى الحبشة وهم يرقصون في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ثبت في الصحيح خارج عن الأمور الثلاثة (٣)

٨- روى عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا فعلت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء : إذا اتخذ الفسء دولا ، والأمانة مغنما ، والزكاة مغرما ، وتعلم لغير الدين ، وأطاع الرجل امرأته ، وعق أمه ، وأدنى صديقه ، وأقصى أباه ، وظهرت الأصوات في المساجد ، وساد القبيلة فاسقهم ، وكان زعيم القوم أرذلهم ، وأكرم الرجل مخافة شره وظهرت القينات والمعارف ، وشربت الخمر ، ولبس الحرير ، ولعن آخر هذه الأمة أولها ، فليرتقبوا عند ذلك ريحا حمراء وزلزلة ، وخسفا ومسحا وقذفا ، وآيات تتابع كنظام بال ، قطع سلكه فتتابع بعضه بعضا " (٤) .

(١) أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه (صحيح البخاري ١٨٨/٤ ، صحيح مسلم ٤٠/٢) .

(٢) إحياء علوم الدين ١٦٦/٦ " بتصرف " .

(٣) نيل الأوطار ١٠٤/٨ .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه من حديث الفرّج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن علي ، وقال : غريب لا تعرفه من حديث علي بن أبي طالب إلا من هذا الوجه ولا تعلم أحدا رواه عن يحيى بن سعيد غير الفرّج بن فضالة ، والفرّج بن فضالة قد تكلم فيه بعض أهل الحديث وضعفه من قبل حفظه ، وقد رواه عنه وكيع وغير واحد من الأئمة ، وأخرجه الترمذي كذلك من حديث المستملم ابن سعيد عن رميح الجذامي عن أبي هريرة وقال فيه : غريب لا تعرفه إلا من هذا الوجه ، وأخرجه ابن حزم في المحلى من حديث محمد بن علي بن الحنفية عن أبيه عن علي ، وقال : في سنده لاحق بن الحسين وضرارين علي والحمصي ، وهم -

وجه الاستدلال بالحديث :

إن الحديث عتدَّ خصالا منكراً يستوجب فعلها حلول البلاء ، وما يستتبعه ذلك من ظهور العلامات الدالة على غضب الله سبحانه وتعالى على من يفعلون ذلك ، من بعث الريح المهلكة ، والزلزلة ، والخسف ، والمسخ ، والقذف ، وغير ذلك - نعوذ بالله من غضبه - ومن الخصال التي تستوجب البلاء ، ظهور القينات والمعازف ، وهذا الوعيد الشديد لا يكون إلا على ترك مأمور به أو فعل منهي عنه ، فدل هذا على حرمة الغناء .

اعترض على الاستدلال بالحديث :

أ- قال ابن حزم : إن في سنده مجهولون ، وفيه الفرغ بن فضالة ، وهو متروك الحديث (١) .

ب- قال الزبيدي : إن هذا الحديث على تقدير ثبوته فيه نظر ، فإن فيه ترتيب أمور مذكورة على مجموع أمور ، والترتيب على أمور لا يلزم منه الترتيب على الأفراد ، ثم إن في الخصال المذكورة ما ليس بمحرم : كطاعة الرجل زوجته ، وبر صديقه ، وارتفاع الأصوات في المساجد لا يختلف فيه ، فإن قيل : إن طاعة الرجل زوجته مقيدة بعقوق أمه ، وكذلك بر صديقه مقيد بجفاء أبيه ، قلت : إن جعلنا خصلة واحدة نقص العدد ، ويبقى ارتفاع الأصوات في المساجد ، فإنه ليس بمحرم ولا نعلم فيه خلافاً ، ويقال : وكذلك اتخاذ القينات فإنه مقيد بضرب المعازف ، ولا يتناول إلا الغناء بالآلة ، فإن كان مدلول القينة في اللغة : هي الجارية التي تغنى في مجلس الشراب ، فإن الحديث إنما يكون دليلاً على حرمة الغناء المقترن بالمنكر ونحوه (٢) .

٩- روى عن صفوان بن أمية قال : " كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجاء عمرو بن قرّة فقال : يا رسول الله إن الله عز وجل قد

- مجهولون وفيه الفرغ بن فضالة وهو متروك ، ونكره السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالضعف (سنن الترمذي ٣٦٣/٦ ، الجامع الصغير ٣٢/١ ، المحلى ٧٠٣/٩)
(١) المحلى ٧٠٣/٩ .
(٢) إتحاف السادة المتقين ٥٢٢ / ٦

كتب علي الشقوة ، فما أراى أرزق إلا من دفى بكفى ، فأذن لى فى الغناء من غير فاحشة ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا آذن لك ولا كرامة ولا نعمة عين ، كذبت بإعدو الله ، لقد رزقك الله حلالا طيبا ، فاخترت ما حرم الله عليك من رزقه ، مكان ما أحل الله لك من حلاله ، ولو كنت تقدمت إليك لفعلت بك وفعلت ، قم عنى وتب إلى الله عز وجل ، أما أنك لو قلت بعد المقدمة شيئا لضربتك ضربا وجيعا ، وحلقت رأسك ، ونفيتك عن أهلك ، وأحللت سلبك نهبه لفتيان المدينة " فقام عمرو وبه من الشر والخزى ما لا يعلمه إلا الله عز وجل ، فلما ولى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " هؤلاء العصاة من مات منهم بغير توبة ، حشره الله تعالى يوم القيامة كما كان فى الدنيا ، مختثا عريانا لا يستتر من الناس بهديبة ، كلما قام صرع " .

وجه الدلالة منه :

إن الحديث صريح الدلالة على حرمة الغناء ، ولو كان غير مقترن بفاحشة ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأذن لعمرو بن قرة بالتكسب بالغناء ، إذ قال له : " لقد رزقك الله حلالا طيبا ، فاخترت ما حرم الله عليك من رزق مكان ما أحل الله لك من حلاله " ، فدل هذا على حرمة الغناء والإرتزاق به ، ومما يفيد حرمة الغناء أيضا : أمره بالتوبة إلى الله ، وتوعده - إن أقدم على فعل مانهى عنه - بالضرب الوجيع ، وحلق الرأس ، والنفى عن الأهل ، وإباحة سلبه لفتيان المدينة ، ووصفه بأنه عاص ، وما ذلك إلا لأنه ارتكب أمرا حرمه الشارع ونهى عنه .

١٠- روت عائشة رضي الله عنها عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد " ، وفى رواية : " من أحدث شيئا ليس عليه أمرنا فهو رد " (١) .

وجه الاستدلال به :

بين أبو العباس القرطبى وجه الدليل فيه فقال : إن الغناء المطرب لم

(١) الرد : الباطل ، والردىء (مختار الصحاح / ٢٣٩ - رد) ، والحديث أخرجه البخارى ومسلم فى الصحيحين (صحيح البخارى ٢٦٨/٤ ، صحيح مسلم ١٣٤٣/٣) .

يكن من عادة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا فعل بحضرته ، ولا اتخذ المغنين ، ولا اعتنى بهم ، فليس ذلك من سيرته ، ولا سيرة خلفائه من بعده ، ولا من سيرة أصحابه ولا عترته ، فلا يصح بوجه نسبته إليه ، ولا أنه من شريعته ، وما كان كذلك فهو من المحدثات التي هي بدع وضلالة ، وقد يتعمى عن ذلك من غلب عليه الهوى (١) .

١١- روى عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " كان إبليس أول من ناح ، وأول من تغنى " (٢) .

وجه الاستدلال به :

إن الحديث قد جمع بين أمرين محرمين - النياحة والغناء - كان إبليس أول فاعل لهما ، وهو لا يفعل إلا أمرا نكرا ، فدل هذا على حرمة الغناء .

اعترض على الاستدلال به :

أ- قال العراقي : لم أجد لهذا الحديث أصلا من حديث جابر ، وذكره الديلمي في كتاب الفردوس من حديث علي بن أبي طالب ، ولم يخرج له ولده أبو منصور في مسنده ، وكذلك قال ابن حجر (٣) .

ب- قال الزبيدي : لو صح هذا الحديث لم تكن فيه حجة ، فليس كل ما فعله إبليس يكون حراما ، على أن في بعض ألفاظ هذا الحديث : أن إبليس أول من تغنى وزمر وحدا ، وليس الحداء حراما بالاتفاق ، فإن قيل : إن الدليل قد دل على إباحة الحداء ، فخرج بدليل ، قلنا : وقد دل الدليل على إباحة الغناء ، ولم يثبت من طريق صحيح المنع عنه (٤) .

(١) كف الرعاع / ٢١ .

(٢) قال الحافظ العراقي : حديث جابر هذا لم أجد له أصلا من حديث جابر ، وذكره صاحب الفردوس من حديث علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، ولم يخرج له ولده في مسنده . (المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار ١٦٥/٦) .

(٣) إتحاف السادة المتقين ٥١٨/٦ .

(٤) إتحاف السادة المتقين ٥١٨/٦ .

جـ - قال الغزالي : إن الحديث وإن جمع بين النياحة المحرمة والغناء ، فإنه لا يدل على حرمة الغناء ، لأن النياحة قد استثنى منها ما هو مباح ، وهو نياحة داود عليه السلام ونياحة المذنبين على خطاياهم ، فذلك يستثنى الغناء الذي يراد به تحريك السرور والحزن والشوق حيث يباح تحريكه ، بل كما استثنى غناء الجاريتين يوم العيد في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغناء جوهرات الأنصار عند مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاجرا إلى المدينة بقولهن : " طلع البدر علينا ... من ثنيات الوداع " (١) .

اعترض على استدلال أصحاب هذا المذهب بالسنة على حرمة الغناء بما يلي :

أ- قال ابن حزم : احتج المانعون بأثار لا تصح ، أو يصح بعضها ، ولا حجة لهم فيها ، وقال : إنه لا يصح في هذا الباب حديث أبدا ، وكل ما فيه ملفق موضوع ، والله لو أسند جميعه أو واحد منه فأكثر من طريق الثقات إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لما ترددنا في الأخذ به (٢) .

ب- قال الفاكهاني : لم أعلم في كتاب الله تعالى ولا في السنة حديثا صحيحا صريحا في تحريم الملاهي ، وإنما هي ظواهر وعمومات توهم الحرمة ، لا أدلة قطعية (٣) .

جـ - قال الشوكاني : أجاب المجوزون عما استدل به المانعون من السنة ، بأنه قد ضعفها جماعة من المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية ، وتقدم قول ابن حزم ، ووافقه على قوله هذا أبو بكر بن العربي فقال : لم يصح في التحريم شيء ، وكذلك قال الغزالي وابن النحوي ، وابن طاهر الذي قال : إنه لم يصح منها حرف واحد (٤) .

(١) إحياء علوم الدين ٦/١٦٥ .

(٢) المحلى ٩/٧٠١ ، ٧٠٨ .

(٣) الفواكه الدواني ٢/٣٩٢ .

(٤) إحياء علوم الدين ٦/١٦٥ - ١٦٨ ، نيل الأوطار ٨/١٠٣ - ١٠٤ .

أجيب عما اعترض به على الاستدلال بالسنة بما يلي :

أ- إن هذه الأحاديث تنتهض بمجموعها دليلاً على حرمة مجرد الغناء، لاسيما وقد حسن بعضها ، فأقل أحوالها أن تكون من قسم الحسن لغيره (١) .

ب - إن هذه الأحاديث مشهورة عند المصنفين من المحدثين وغيرهم ، مخرجة في كتبهم ، يحتج بها عند العلماء متداولة بينهم ، فكل من منع الغناء استدلل بها وأسند منعه إليها ، وهم العدد الكثير والجم الغفير ، حتى صارت من الشهرة بحيث لا يحتاج إلى ذكر مسندها ، لشهرتها ومعرفة الناس بها ، فلو كانت تلك العلل موجبة لترك تلك الأحاديث ، لما جاز لهم ولما استجازوه في دينهم ، فإنه كان يكون منهم اقتباس الحكم من غير أصل ، واستدلال بما ليس بدليل ، وكل ذلك بعيد عنهم ومحال عليهم لما يعرف من حالهم .

ج - إن تلك الأحاديث معضدة المتون بالقواعد الشرعية ، لكونها زاجرة عن الخوض في أحوال السفهاء والتشبه بالفجار والسفهاء ، وما كان فيه تشبه وخوض فهو حرام ، شهدت الأدلة به ، فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إذا سمعتم الحديث تعرفه قلوبكم ، وتلين له أشعاركم وأبشاركم ، وترون أنه منكم قريب فأنا أولاكم به ، وإذا سمعتم الحديث تقشعر منه جلودكم ، وتتغير له قلوبكم وأشعاركم ، وترون أنه منكم بعيد فأنا أبعدكم منه " (٢) ، فما اشتملت عليه تلك الأحاديث من ذم الغناء وأهله تعرفه قلوب العلماء ، وتلين لذلك أشعارهم وأبشارهم ، وتتفر ممن ظن إباحته ومشروعيته قلوبهم ، وتتكبره عقولهم (٣) .

(١) نيل الأوطار ٨ / ١٠٣ .

(٢) رواه البزار في زوائده من حديث عبد الملك بن سعيد بن سويد عن أبي حميد أو أبي أسيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : لا تعلمه يروى من وجه أحسن من هذا ، وأخرجه أحمد في مسنده ، والهيثمي في مجمع الزوائد وقال : رجاله رجال الصحيح ، وأخرجه أبو يعلى في مسنده ، وذكره السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالصحة . (كشف الأستار عن زوائد البزار ١ / ١٠٥ ، الفتح الرباني ١ / ١٦٩ ، مجمع الزوائد ١ / ١٤٩ ، الجامع الصغير ١ / ٢٩) .

(٣) إتحاف السادة المتقين ٦ / ٥٢٣ .

ثالثا : آثار الصحابة :

١- روى محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : " الغناء ينبت النفاق فى القلب كما ينبت الماء الزرع ، والذكر ينبت الإيمان فى القلب كما ينبت الماء الزرع " (١) .

وجه الدلالة منه سبق ذكرها (٢) .

اعترض على الاستدلال به :

قال الغزالي : إن قول ابن مسعود " ينبت النفاق " أراد به فى حق المغنى ، فإنه فى حقه ينبت النفاق ، إذ غرضه كله أن يعرض نفسه على غيره ، ويروج صوته عليه ، ولا يزال يتنطق ويتودد إلى الناس ليرغبوا فى غنائه ، وذلك لا يوجب تحريما ، فإن لبس الثياب الجميلة ، وركوب الخيل الممهلجة ، وسائر أنواع الزينة والتفاخر بالحرث والأنعام والزرع وغير ذلك ، ينبت فى القلب النفاق والرياء ، ولا يطلق القول بتحريم ذلك كله ، فليس السبب فى ظهور النفاق فى القلب المعاصى فقط ، بل إن المباحات التى هى مواقع نظر الخلق أكثر تأثيرا ، ولذلك نزل عمر رضى الله عنه عن فرس هملج تحته وقطع ذنبه ، لأنه استشعر فى نفسه الخيلاء لحسن مشيته ، فهذا النفاق من المباحات (٣) .

٢- روى عن عثمان رضى الله عنه أنه قال : " ماتغنيت ولا تمنيت ، ولا مسست ذكرى بيمينى مذ بايعت بها رسول الله صلى الله عليه وسلم " .

وجه الاستدلال به :

أفاد هذا الأثر أن عثمان رضى الله عنه قد ترك الغناء ولم يرفع صوته به ، وامتناعه عن إتيانه دليل على حرمة ، إذ لو كان غير محظور لفعله كبقية الأمور التى لم يمنع منها الشارع .

(١) أخرجه البيهقى فى سننه ١٠ / ٢٢٣ .

(٢) ص ٩٥ .

(٣) إحياء علوم الدين ٦ / ١٦٧ .

اعترض الغزالي على الاستدلال به بما سبق ذكره قبلا (١) .

٣- روى أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما مر بقوم محرمين وفيهم رجل يتغنى ، فقال : " ألا لا أسمع الله لكم ، ألا لا أسمع الله لكم " (٢) .

وجه الاستدلال به :

إن ابن عمر رضى الله عنهما كره ما سمعه من غناء هذا الرجل ، فأنكر عليه وعلى الذين يستمعون إليه وإنكاره عليهم دليل على حرمة الغناء واستماعه ، لأن هذا هو شأن المنكر .

اعترض على الاستدلال به :

قال الغزالي : إن قول ابن عمر هذا لا يدل على التحريم من حيث أنه غناء ، بل كانوا محرمين ولا يليق بهم الرفق ، وقد ظهر من مخايلهم أن سماعهم لم يكن لوجد وشوق إلى زيارة بيت الله تعالى ، بل لمجرد اللهو ، فأنكر ذلك عليهم لكونه منكرا ، بالإضافة إلى حالهم وحال الإحرام ، وحكايات الأحوال تكثر فيها وجوه الإحتمال (٣) .

٤- روى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه مر بجارية صغيرة تغنى فقال : " لو ترك الشيطان أحدا لترك هذه " .

وجه الدلالة منه :

إن الغناء وسيلة الشيطان إلى إلهاء القلوب عن الذكر ، وهو فى هذا لا يفرق بين صغير وكبير ، وبين من بلغ سن التكليف الشرعى والذي لم يبلغه بعد ، فلو كان الشيطان يترك أحدا بدون إغواء لترك هذه الصغيرة ، التى زين لها هذا المنكر فجلست تغنى ، وما ذلك إلا لأنه أمر لا يحل .

(١) ص ٦٧ .

(٢) ذكره الغزالي فى إحيائه ٦ / ١٦٦ .

(٣) إحياء علوم ٦ / ١٦٧ .

٥- تفسير ابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهما "لهو الحديث" في قوله تعالى: "ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله" بأنه الغناء (١).

اعتراض على الاستدلال بهذه الآثار:

قال ابن حزم: إنه لا حجة في هذا كله، إذ لا حجة لأحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم، فضلا عن أن قولهم هذا يخالف غيرهم من الصحابة والتابعين (٢).

رابعاً: المعقول:

١- إن الغناء يخرج الإنسان عن الاعتدال، ويغير العقل، وبيان هذا: أن الإنسان إذا طرب فعل ما يستقبحه في حال صحته من غيره، من تحريك رأسه، وتصفيق يديه، ودق الأرض برجليه، إلى غير ذلك مما يفعله أصحاب العقول السخيفة، والغناء يوجب ذلك، بل يقارب فعله فعل الخمر في تغطية العقل، فينبغي أن يقع المنع منه (٣).

٢- إن الغناء محرم قياساً على المعازف التي يحرم العزف عليها واستماعها (٤).

اعتراض على الاستدلال بهذا الوجه:

قال الغزالي: إنه قياس مع الفارق، فإن الأصوات الطيبة الموزونة إما أن تخرج من جماد: كصوت المزامير وما شابهها، وإما أن تخرج من حنجرة حيوان: كصوت الإنسان أو العنادل، وسماع هذه الأصوات لا يحرم، لكونها طيبة أو موزونة ولا يخالف أحد في إباحة صوت العندليب وسائر الطيور، فلا فرق بين حنجرة وأخرى، ولا بين جماد وحيوان، فيقاس على

(١) سنن البيهقي ٢٢٣/١٠، المحلى ٧٠٩/٩.

(٢) المحلى ٧٠٩/٩ - ٧١٠.

(٣) تلبيس إبليس ٢٢٨.

(٤) إحياء علوم الدين ١٦٨/٦.

صوت العندليب الأصوات التي تخرج من الأجسام باختيار الأدمى ، سواء خرجت من حلقه أو من قبضيب يضربه أوطبل ، ولا يستثنى من ذلك إلا ما حرمه الشارع من الملهى والأوتار والمزامير (١) .

٣- إن الغناء لعب ولهو ، وهو محرم إلا ما أباحه الشارع ، وليس منه الغناء فيحرم (٢) .

اعتراض على الاستدلال بهذا الوجه :

قال الغزالي : أما أن الغناء لعب ولهو فهو كذلك ، ولكن الدنيا كلها لعب ولهو ، وجميع الملاعبة مع النساء لهو إلا ما كان سببا في وجود الولد ، وكذلك المزح الذي لا فحش فيه حلال (٣) .

استدل أصحاب الاتجاه الثانی على ما ذهبوا إليه من كراهة مجرد الغناء وسماعه بما يلي (٤) :

أولا : الكتاب الكريم :

قول الحق سبحانه وتعالى : " ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزا أولئك لهم عذاب مهين " .

وجه الاستدلال بالآية الكريمة :

إن " لهو الحديث " فى الآية الكريمة يراد به الغناء ، على ما فسرہ ابن عباس وابن مسعود وجابر وعكرمة والنخعي وسعيد بن جبیر وغيرهم ، ولذا فإن من اتخذ الغناء سبيلا للتخالف للإسلام وأهله ، واتخذ سبيل الله هزا يستهزئ بها ، استحق العذاب الدائم يوم القيامة ، باستهائته بآيات الله وسبيله (٥) ، إلا أنهم حملوا النكير فى الآية - على من يتخذ الغناء وسيلة للإضلال عن سبيل الله - على الكراهة وليس الحرمة .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المذهب ٣٢٦/٢ ، مغنى المحتاج ٤ / ٤٢٨ ، كف الرعاع / ١٩ .

(٥) تفسير ابن كثير ٤٤٢/٣ .

اعترض على الاستدلال بها :

أ- ما اعترض به ابن حزم والغزالي والزبيدي على الاستدلال بها من قبل (١) .

ب - قال ابن حجر الهيتمي : والعجب استدلال الرافعي للكرامة فقط بقوله تعالى : " ومن الناس من يشتري لهو الحديث " - أى الغناء - وهو ظاهر فى التحريم (٢) .

ثانيا : السنة النبوية المطهرة :

روى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الغناء ينبت النفاق فى القلب كما ينبت الماء البقل " .

وجه الاستدلال به :

إن الغناء يكون سببا لحصول النفاق فى قلب من يغنى ومن يستمع ، وذلك لأنه يورث فاعله المنكر ، كارتكابه أمورا تحمله على أن يظهر خلاف ما يبطن ، والنفاق محرم ، ومقتضى هذا أن يحرم الغناء ، لأنه سبب لحصول النفاق ، إلا أن ماورد فى هذا الحديث من ذم الغناء محمول على الكراهة ، فلا يحرم لورود أخبار تصرفه عن الحرمة إلى الكراهة ومن هذه الأخبار ما يلى :

أ - روى " أن النبى صلى الله عليه وسلم مر بجارية لحسان بن ثابت وهى تغنى فتقول : " هل علي ويحكما .. إن لهوت من حرج " ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم " لا حرج إن شاء الله " .

وجه الدلالة منه :

لم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الجارية ترنمها بهذا البيت ، ولو كان محرما لجرها عن ذلك ، وإنما أجاب عن تساؤلها

(١) ص ٨٣ ، ٨٤ .

(٢) كف الزعاع / ٢١ .

بأنه لا حرج عليها إن لهت .

ب - روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : " دخل أبوبكر رضي الله عنه وعندي جاريتان من جوارى الأنصار ، تغنيان بما تقاولت به الأنصار يوم بعث - قالت : وليستا بمغنيات - فقال أبوبكر رضي الله عنه : أمزور الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ! - وذلك يوم عيد - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا أبا بكر إن لكل قوم عيدا وهذا عيدنا " .

وجه الدلالة منه :

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينكر على هاتين الجاريتين غناءهما ، ولم ينكر على السيدة عائشة رضي الله عنها استماعها لهما ، وإنما أنكر على أبي بكر رضي الله عنه زجره لهما ، فدل على عدم حرمة الغناء .

اعترض على الاستدلال بالسنة بما يلي :

١ - اعترض على الاستدلال بحديث ابن مسعود رضي الله عنه :

أ - ما اعترض به ابن حزم وابن قدامة والبيهقي وغيرهم على الاستدلال به من قبل ، وأجيب عن هذا الاعتراض بما أجيب به ثمة (١) .

ب - قال ابن حجر الهيتمي : والعجب استدلال الرافعي رحمه الله تعالى للكرامه فقط ، بما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل " وهو ظاهر في التحريم (٢) .

٢ - اعترض على الاستدلال بحديث عائشة رضي الله عنها :

أ - قال ابن الجوزي : إن الظاهر من هاتين الجاريتين صغر سنهما ، لأن عائشة كانت صغيرة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسرب إليها

(١) ص ٦٦ .

(٢) كف الرعاع / ٢١ .

الجوارى فيلعبن معها ، وأن هاتين الجاريتين كانتا تتشدان الشعر من نحو :
أتيناكم أتيناكم ، وسمى بذلك غناء لنوع يثبت في الإنشاد وترجيع ، ومثل
هذا لا يخرج الطباع عن الاعتدال ، وكيف يحتج بذلك في الزمان السليم عند
قلوب صافية ، على هذه الأصوات المطربة الواقعة في زمان كدر عند نفوس
قد تملكها الهوى ، ما هذا إلا مغالطة للفهم (١) .

ب - قال ابن تيمية : إن في هذا الحديث بيان أنه لم يكن من عادة
النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الاجتماع على الغناء ، ولهذا سماه
الصديق أبوبكر رضى الله عنه " مزمور الشيطان " ، والنبي صلى الله عليه
وسلم أقر الجوارى عليه ، معللا ذلك بأنه يوم عيد والصغار يرخص لهم
في اللعب في الأعياد كما جاء في الحديث ، ليعلم المشركون أن في ديننا
فسحة ، وقد كان لعائشة لعب تلعب بهن وتجيء صواحباتها من صغار النسوة
يلعبن معها ، وليس في حديث الجاريتين أن النبي صلى الله عليه وسلم
استمع إلى ذلك ، والأمر والنهي إنما يتعلق بالاستماع لا بمجرد السماع ، لأن
الأول يتضمن القصد إلى ذلك دون الثاني ، والأمر والنهي إنما يتعلق بما
للعبد فيه قصد وعمل ، وأما ما يحصل بغير اختياره فلا أمر فيه ولا نهى (٢) .

ج - قال ابن القيم : لم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على
أبى بكر تسمية الغناء " مزمور الشيطان " وأقرهما على الغناء ،
لأنهما جاريتان غير مكلفتين ، تغنيان بغناء الأعراب الذي قيل في يوم
حرب بعاث ، من الشجاعة في الحرب ، وكان اليوم يوم عيد ، فتوسع بعض
الفقهاء في ذلك إلى صور نكر لا يقول بحلها أحد ، ويحتجون لها بغناء
جويريتين غير مكلفتين ويدعون المحكم الصريح لهذا المتشابه ، وهذا
شأن كل مبطل ، فإننا لا نحرم ولا نكره مثل ما كان في بيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم على ذلك الوجه ، وإنما نحرم وأهل العلم السماع
المخالف لذلك (٣) .

(١) تلبس إبليس / ٢١٧ ، ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٢) السماع لابن تيمية - في مجموعة رسائله ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٣) عون المعبود ٢٦٥ / ١٣

د- قال أبو الطيب الطبري : هذا الحديث حجتنا ، لأن أبا بكر سمي ذلك " مزمور الشيطان " ، ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على أبي بكر قوله ، وإنما منعه من التغليب في الإنكار ، لحسن رفقته لاسيما في يوم العيد ، وقد كانت السيدة عائشة رضي الله عنها صغيرة في هذا الوقت ، ولم ينقل عنها بعد بلوغها وتحصيلها إلا ذم الغناء ، وقد كان ابن أخيها القاسم بن محمد يذم الغناء ويمنع من سماعه ، وقد أخذ العلم عنها (١) .

هـ - قال العيني: إن غناء هاتين الجارتين إنما كان في وصف الحرب والشجاعة وما يجري في القتال ، فلذلك رخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما الغناء المعتاد عن المشتهرين به ، الذي يحرك الساكن ويهيج الكامن ، والذي فيه وصف محاسن النساء والصبيان ووصف الخمر، ونحوها من الأمور المحرمة فلا يختلف في تحريمه (٢) .

استدل أصحاب الإتجاه الثالث على ما ذهبوا إليه من إباحة مجرد الغناء وسماعه بما يلي : (٣)
أولا : الكتاب الكريم :
١- قول الحق سبحانه وتعالى : " ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث " (٤) .

وجه الاستدلال بها :

إن الطيبات في الآية الكريمة جمع عرف " بآل " ، فيشمل كل طيب ، والطيب يطلق بإزاء المستنذ (ومنه ما يستنذ سماعه من الأصوات) ، وهذا هو

-
- (١) تلبيس إبليس / ٢٣٠ ، إنكار القاسم بن محمد الغناء أخرجه البيهقي في سننه ٢٢٤/١٠ .
(٢) عمدة القاري ٣٦٩/٥ .
(٣) إحياء علوم الدين ١٤٠/٦ - ١٤٣ ، كف الرعاع / ١٨ - ٢٠ ، المغنى ٤١/١٢ - ٤٢ ، تلبيس إبليس / ٢٢٩ - ٢٣١ ، المحلى ٧١٢/٩ - ٧١٥ ، عون المعبود ٢٦٥/١٣ ، عمدة القاري ٣٦٩ - ٣٦٥/٥ ، نيل الأوطار ١٠٤/٨ - ١٠٥ ، رسالة السماع لابن تيمية من مجموع رسائله ٣١٤/٢ - ٣١٧ .
(٤) من الآية ١٥٧ من سورة الأعراف .

الأكثر المتبادر إلى الفهم عند التجرد عن القرائن ، كما يطلق بإزاء الطاهر والحلال ، وصيغة العموم كلية تتناول كل فرد من أفراد العام، فتدخل في أفراد المعاني الثلاثة كلها، ولو قصر العام على بعض أفراده لكان قصره على المتبادر هو الظاهر، وقد صرح ابن عبد السلام بأن المراد " بالطيبات " في الآية المستلذات (١) .

٢- قوله تعالى: " إنما الحياة الدنيا لعب ولهو " (٢) .

وجه الاستدلال بالآية الكريمة:

إن اللعب واللهو مباح ، إذ الحياة الدنيا إن هي إلا لعب ولهو- كما أرشدت الآية الكريمة - فلو حكم بتحريم اللهو لكونه لهوا ، لكان جميع ما في الدنيا محرما لأنه لهو، يقول الغزالي : إن الدنيا كلها لهو ولعب ، وأى لهو يزيد على لهو الحبشة والزنوج في لعبهم ، وقد ثبت بالنص إباحته ، على أنى أقول : اللهو مروح للقلب ، ومخفف عنه أعباء الفكر ، والقلوب إذا أكرهت عميت ، وترويحها إعانة لها على الجد ، واللهو معين عليه ، ولا يصبر على الجد المحض والحق المر إلا نفوس الأنبياء عليهم السلام ، فاللهو دواء القلوب من داء الإعياء والملل ، فينبغي أن يكون مباحا ، ولكن لا ينبغي أن يستكثر منه كما لا يستكثر من الدواء (٣) .

اعترض على الاستدلال بالآية:

قال الشوكاني : إنه لا يحكم بتحريم جميع ما يصدق عليه مسمى اللهو لكونه لهوا ، بل الحكم بتحريم لهو خاص ، وهو " لهو الحديث " المنصوص عليه في قوله تعالى : " ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم " ، لكنه لما علل في الآية بعبء الإضلال عن سبيل الله لم ينتهز للاستدلال به على المطلوب (٤) .

(١) نيل الأوطار ١٠٥/٨.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٣) إحياء علوم الدين ١٦٨/٦-١٦٩ بتصرف.

(٤) نيل الأوطار ١٠٥/٨.

٣- قال تعالى : " يزيد في الخلق ما يشاء " (١) .

وجه الاستدلال بالآية الكريمة :

قيل في معنى الزيادة في الخلق : إنها حسن الصوت ، فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في قوله تعالى : " يزيد في الخلق ما يشاء " : إنه الوجه الحسن والصوت الحسن والشعر الحسن (٢) وقال الزهري وابن جريج في هذه الآية : إنه حسن الصوت (٣) ، فالآية دليل على إباحة سماع الصوت الحسن الذي امتن الله به على عباده .

٤- قال الحق سبحانه : " إن أنكر الأصوات لصوت الحمير " (٤) .

وجه الاستدلال بالآية الكريمة :

إن الآية تدل بمفهومها (٥) على مدح الصوت الحسن ، ولو جاز أن يقال : إنما أبيح ذلك بشرط أن يكون في القرآن ، للزم منه حرمة سماع صوت العنديل ، لأنه ليس من القرآن ، وإذا جاز سماع صوت غفل لامتحنى له ، فلم لا يجوز سماع صوت يفهم منه الحكمة والمعاني الصحيحة (٦) .

(١) من الآية الأولى من سورة فاطر.

(٢) الكشاف ٢/ ٢٣٧، قال الأوسى في هذه الآية : " الخلق الحسن أو الصوت الحسن أو الخط الحسن ، أو الملاحظة في العينين أو في الأنف أو في الوجه ، أو خفة الروح أو جعودة الشعر وحسنه ، أو العقل أو العلم أو الصنعة ، أو العفة في الفقر أو حلاوة النطق ، وذكروا في بعض ذلك أخبارا مرفوعة " ، وليس في كتب التفسير الأخرى ما يفيد أنه من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (الأوسى : روح المعاني ٢٢/ ١٦٤ ، السيوطي : الدر المنثور ٥ / ٢٤٤ ، الشوكاني : فتح القدير ٤/ ٣٣٨) .

(٣) تفسير القرآن العظيم ٣/ ٥٤٦ ، الشوكاني : فتح القدير ٤/ ٣٣٨ .

(٤) من الآية ١٩ من سورة لقمان.

(٥) المفهوم : هو ما دل عليه اللفظ في غير محل النطق ، أي أن يكون حكما لغير المذكور وحالا من أحواله ، والمفهوم ينقسم إلى مفهوم موافقة : حيث يكون المسكوت عنه موافقا للمفهوم به في الحكم ، ومفهوم مخالفة : حيث يكون المسكوت عنه مخالفا للمذكور في الحكم إثباتا ونفيا ، فيثبت للمسكوت عنه نقيض حكم المنطوق (بحثنا : التصرف في المملوكات قبل قبضها ١/ ٢٠٨-٢١٠ ، الغزالي : المنحول من تعليقات الأصول/ ٢٠٩ ، إرشاد الفحول/ ١٧٨-١٧٩) ، ودلالة هذه الآية على الحكم هو من قبيل دلالة المفهوم المخالف.

(٦) إحياء علوم الدين ٦/ ١٤١-١٤٢ .

ثانيا : السنة النبوية المطهرة :

١- روى عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت: " دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي جاريتان تغنيان بغناء بعات ، فاضطجع على الفراش وحول وجهه ، فدخل أبو بكر فانتهرني ، وقال : أمزمار الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ! ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " دعهما " .

وجه الاستدلال به :

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينكر على هاتين الجاريتين غناءهما ، ولم ينكر على عائشة استماعها لهما ، وإنما أنكر على أبي بكر انتهاره لها ، فصح بهذا أن الغناء مباح مطلق لا كراهة فيه .

اعترض على الاستدلال به بما سبق الإعتراض به عليه (١) .

٢- روى نهيبة عن عائشة رضى الله عنها قالت : " كانت عندنا جارية يتيمة فزوجناها رجلا من الأنصار ، فكنيت فيمن أهداها إلى زوجها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا عائشة إن الأنصار فيهم غزل ، فما قلت ؟ " ، قالت : دعونا بالبركة ، قال : " أفلا قلت :

أتيناكم أتيناكم	فحيونا نحبيكم
ولولا الذهب الأحمر	ما حلت بواديكم
ولولا الحبة السمراء	لم تسمن عذارىكم

وجه الاستدلال به :

رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغناء في الأعراس ، وأرشد عائشة رضى الله عنها إلى ما يتغنى به في مثل هذه المناسبة ، فهو يفيد إباحة الغناء في غيره أيضا- كما يقول ابن حزم - إذ الترخص في الغناء في العرس لا يفيد النهي عن الغناء في غيره (٢) .

(١) ص ١٠٨-١١٠ .

(٢) المحلى ٧١٤/٩ .

اعترض على الاستدلال به :

قال ابن الجوزي : إنهم كانوا ينشدون الشعر ، وإنما سمي غناء لنوع
يثبت في الإتشاد وترجيع ، ومثل هذا لا يطرِب ، ولا يخرج الطباع عن
الإعتدال (١) .

٣- استدلووا بأحاديث تفيد امتداح الصوت الحسن : منها :

أ- روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ما بعث الله نبيا
إلا حسن الصوت " (٢) .

ب- روى عن فضالة بن عبيد الأنصاري أنه قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : " لله أشد أذنا للرجل الحسن الصوت بالقرآن من
صاحب القينة إلى قينته " (٣) .

ج - روى عبد الله بن بريدة بن حصيب عن أبيه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم امتدح صوت أبي موسى الأشعري - وإذا هو يقرأ في جانب
المسجد - فقال : " لقد أعطي هذا زممارا من زمامر آل داود " (٤) .

(١) تلبس إبليس / ٢٢٩، ٢١٨ - ٢٣٠ .

(٢) قال فيه الحافظ العراقي : أخرجه الترمذي في الشمائل عن قتادة ، وزاد قوله : " وكان
نبيكم حسن الوجه حسن الصوت " ، وروناه متصلا في الغيلانيات من رواية قتاده عن
أنس ، والصواب الأول قاله الدارقطني ، ورواه ابن مردويه في التفسير من حديث
علي بن أبي طالب ، وطرقه كلها ضعيفة . (المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار
١٤١/٦) .

(٣) أذن : يقال أذن بالشئ أي أذناه وأذناه : أي علم به ، وأذن له في الشئ أي أذننا .
وأذننا : أي أباحه له ، وأذن إليه وله : استمع معجبا (القاموس المحيط ١٩٧/٤ ، مختار
الصالح/ ٤٨١-أذن) ، والحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک
وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وأخرجه أحمد في مسنده والبيهقي
وابن ماجه في سننهما ، وذكره السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالصحة
(المستدرک ٥٧١/١ ، مسند أحمد ١٩/٦ ، السنن الكبرى ١٠/٢٣٠ ، سنن ابن ماجه
٤٢٥/١ ، الجامع الصغير ١٢٦/٢) .

(٤) المزمار في الحديث : يراد به الصوت الحسن ، وأصله الآلة المعروفة ، وأطلق اسمها
على الصوت الحسن للمشابهة بينهما (عمدة القاري ٢٤١/١٦) ، والحديث أخرجه
البخاري ومسلم في الصحيحين (صحيح البخاري ٢٣٥/٣ ، صحيح مسلم ٣١٧/١) .

د- روى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " ما أذن الله عز وجل لشىء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن بجهر به " (١) .

وجه الاستدلال بهذه الأحاديث :

إن فى هذه الأحاديث دلالة على إباحة استماع الصوت الحسن ، لأنه نعمة امتن الله بها على عباده ، فضلا عما فيها من امتداح الصوت الحسن ، ولا يقال : إن إباحة سماعه مقيدة بأن يكون بالقرآن ، لأنه يلزم منه حرمة سماع تغريد الطيور ، لأنه ليس من القرآن - ولا قائل به - فدل على إباحة استماع الصوت الحسن بالقرآن وغيره ، وقال ابن طاهر فى بيان وجه الحجة فى قوله صلى الله عليه وسلم : " لله أشد أذنا للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته " : إن هذا الحديث أثبت حل استماع الغناء ، إذ لا يجوز أن يكون المقيس عليه فى الحديث محرم (٢) .

اعتراض على الاستدلال بهذه الأحاديث:

قال ابن الجوزى: إن التشبيه بالاستماع إلى القينة لا يمنع أن يكون المشبه به حراما ، فإن الإنسان لو قال : وجدت للعسل لذة أكثر من لذة الخمر ، كان كلاما صحيحا ، وإنما وقع التشبيه بالإصغاء فى الحالتين ، فكون أحدهما حلالا أو حراما لا يمنع التشبيه ، والفقهاء يقولون فى ماء الوضوء: لا تتشف الأعضاء منه ، لأنه أثر عبادة فلا يمس مسحه كدم الشهيد ، فقد جمعوا بينهما من جهة اتفاقهما فى كونهما عبادة ، وإن اختلفا فى الطهارة والنجاسة ، واستدل ابن طاهر بأن القياس لا يكون إلا على مباح هو فقه الصوفية لأعلم الفقهاء ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم : " يتغنى بالقرآن " ، فقد اختلف فى تفسيره ، ففسره سفيان بن عيينة فقال : يستغنى به ، وقال الشافعى: معناه : يتحزن به ويترنم ، وقال غيرهما : يجعله مكان غناء الركبان إذا ساروا (٣) .

(١) أخرجه البخارى ومسلم (صحيح البخارى ٢٣١/٣ ، صحيح مسلم ٣١٧/١) .

(٢) تلبس إبليس / ٢٢٩ .

(٣) المصدر السابق / ٢٣١ .

٤- روى عن عامر بن سعد البجلي " أنه رأى أبا مسعود البدرى وقرظة بن كعب وثابت بن زيد ، وهم فى عرس وعندهم غناء ، فقال لهم : هذا وأنتم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ؟! ، فقالوا : إنه رخص لنا فى الغناء فى العرس والبكاء على الميت من غير نوح " .

وجه الدلالة منه :

إن الحديث قد دل على جواز رفع الصوت بالغناء فى العرس ، وأنه رخصة فيه ، فدل هذا على إباحة الغناء فى غير العرس أيضا - كما يقول ابن حزم - لأنه لم يصرح فيه بالنهاى عنه (١) .

ثالثا : إجماع الصحابة :

١- روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : " الغناء زاد الراكب " (٢) .

وجه الدلالة منه :

إن الغناء مباح ، لأنه زاد للراكب يتلهى به عن مشاق السفر ، ولا يتزود المسافرين بمحرم ، وإلا لما قالها عمر رضى الله عنه ، فدل هذا على إباحة الغناء .

٢- روى عن ابن سيرين أنه قال : " إن رجلا قدم المدينة بجوار ، فنزل على عبد الله بن عمر - وفيهن جارية تضرب - فجاء رجل فساومه ، فلم يهو منهن شيئا ، فقال عبدالله بن عمر : انطلق إلى رجل هو أمثل لك بيعا من هذا ، قال : من هو ؟ ، قال : عبد الله بن جعفر ، فعرضهن عليه ، فأمر جارية منهن بأن تأخذ العود ، فأخذته فغنت حتى ظن ابن عمر أنه قد نظر إلى ذلك ، فقال ابن عمر : حسبك سائر اليوم من مزموور الشيطان ، فساومه ثم جاء الرجل إلى ابن عمر ، فقال : يا أبا عبد الرحمن إنى غبنت بسبعمئة درهم ، فأتى ابن عمر إلى عبد الله بن جعفر فقال له : إنه غبن بسبعمئة درهم ، فأما أن تعطيه إياه وإما أن ترد عليه بيعه ، فقال : بل نعطيها إياه " (٣) .

(١) المحلى ٧١٤/٩ .

(٢) المغنى ٤٢/١٢ .

(٣) أخرجه ابن حزم فى المحلى ٧١٤/٩ .

وجه الاستدلال به :

إن ابن عمر رضی الله عنهما قد سمع الغناء من الجارية ، وسعى في بيع المغنية ، فدل هذا على إباحة الغناء ، إذ لو كان ممنوعا لما سمعه ، لأن المنع من مثل ذلك لا يخفى على مثله .

٣- نقل عن ابن طاهر أنه قال : إن جواز الغناء مجمع عليه من الصحابة والتابعين ، لا خلاف بينهم فيه ، وهم أهل الحل والعقد ، فليس لمن بعدهم إحداث قول يخالفهم ، ونقل عنه وعن ابن قتيبة أن حل الغناء هو إجماع أهل المدينة ، وقال الماوردي : لم يزل أهل الحجاز يرخصون فيه في أفضل أيام السنة المأمور فيها بالعبادة والذكر ، وقد روى الغناء وسماعه عن أربعة وعشرين صحابيا من أكابر الصحابة وفقهائهم ، وعن جماعة لا يحصون من التابعين وتابعيهم ، وعن الأئمة الأربعة وأصحابهم ، وغيرهم قال ابن النحوي : فمن الصحابة : عمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة عامر بن الجراح ، وسعد بن أبي وقاص وأبو مسعود الأنصاري ، وبلال وعبد الله بن الأرقم وأسامة بن زيد ، وحمزة وابن عمر والبراء بن مالك وعبد الله بن جعفر ، وعبد الله بن الزبير ورباح بن المغيرة والمغيرة ابن شعبة وعمرو بن العاص وغيرهم ، ومن التابعين : سعيد بن المسيب وسالم بن عمر وخارجة بن زيد ، وشريح القاضي وسعيد بن جبير وعطاء والزهرى ، وعمر بن عبد العزيز وإبراهيم بن سعد والعنبري ، ومن تابعي التابعين : كثيرون منهم سفيان بن عيينة والأئمة الأربعة (١) .

اعترض على الاستدلال بما نقل عن ابن طاهر وغيره من ترخيص الصحابة في الغناء وسماعه :

قال الأثرعي : إن ابن طاهر وإن كان مكثرا فليس بظاهر النقل ، ودعواه إجماع الصحابة مجازفة منه وتدليس ، فقد روى عن ابن مسعود أنه قال : " الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل " ، وقال المحدثون : إن وقفه عليه هو الصحيح ، وما نسب إلى الصحابة فإن أكثره لم يثبت ،

(١) نيل الأوطار ٨/١٠١-١٠٢، كف الرعاع/ ١٨، ١٩ .

ولو ثبت منه شيء لم يظهر منه أن ذلك الصحابي يبيح الغناء المتنازع فيه ، فالمرؤى عن عمر رضى الله عنه : أن غلاما دخل عليه فوجده يترنم ببيت من الشعر أو نحوه فعجب منه ، فقال : " إنا إذا خلونا فى منازلنا نقول كما يقول الناس " ، فآله أعلم ما كان ذلك البيت وما كان ترنمه وصفته ، وصح عن عثمان رضى الله عنه أنه قال : " ما تغنيت ولا تمنيت " ، فإطلاق القول بنسبة الغناء المتنازع فيه واستماعه إلى أئمة الهدى تجاسر ، ولا يفهم الجاهل منه هذا الغناء الذى يتعاطاه المغنون المخنثون وغيرهم (١) .

٤- حكم إبراهيم المروزي الشافعى " أن عمر وعبد الرحمن بن عوف وأبا عبيدة بن الجراح ، وغيرهم من الصحابة كانوا يترنمون بالأشعار فى الأسفار " (٢) .

اعترض على ما قلته المروزي :

قال الأثرعى : إن الترنم ليس من محل النزاع ، إذ هو من أنواع الغناء المباحة ، ومن ثم فإن الظاهر الذى يتعين القطع به ، أن غالب ما حكى عن الصحابة رضى الله عنهم ومن بعدهم من الأئمة ، إنما هو من نوع الغناء الذى لا يختلف فى إباحته ، وقد قال أبو القاسم الدوقى : إنه لم ينقل عن أحد من الصحابة أنه سمع الغناء - أى المتنازع فيه - ولا جمع له جموعا ، ولادعا الناس إليه ، ولا حضر له فى ملا ولا خلوة ، ولا أثنى عليه ، بل ذمه وقبحه ونم الاجتماع إليه (٣) .

اعترض على ما نقل عن الصحابة وغيرهم من ترخيصهم فى الغناء وسماعه :

قال ابن حجر الهيتمى : إن من نقل عن الصحابة وغيرهم أنهم نصوا على إباحة الغناء المتنازع فيه ، فقد أخطأ خطأ قبيحا ، وغلط غلطا فاحشا ، لأن من أفراد الغناء ما أجمع على حله ، ومنه ما اختلف فى حرمة ،

(١) كف الرعاع/١٩-٢٠.

(٢) المصدر السابق/٢٠.

(٣) المصدر السابق

فتخصيص ما جاء عنهم بالغناء المختلف في حرمة تحكم فاسد ، لا تشهد له قاعدة أصولية ولا حديثة ، بل الذي شهدت به القواعد هو حمل ما جاء عنهم على ما أجمع على إباحته ، لأنهم أنتم الهدى ومصابيح الدجى ، فهم أبعد الناس عن الوقوع في مواطن الخلاف ، وأحق العلماء بتجنب ذلك السفساف رضى الله عنهم (١) .

رابعاً: المعقول :

١- إن الخشوع ورقة القلب، وشوق النفس إلى الأحباب والأوطان ونفع الأبدان ، وإدخال السرور على القلب وجلاء الهموم ، كل ذلك مطلوب ممدوح ، والغناء يحصل منه ذلك ، وهذا أمر محسوس مشاهد، وكم من سمع الغناء فحصل له ما يهيمه من المعرفة ، وربما كان الغناء سبب وفاة بعض العارفين (٢) .

٢- إن الغناء اجتمعت فيه معان ينبغي أن يبحث عن أفرادها ، ثم عن مجموعها ، فإن فيه سماع صوت طيب موزون مفهوم المعنى محرك للقلب، فالوصف الأعم أنه صوت طيب ، وهذا ينقسم إلى موزون وغيره ، والموزون ينقسم إلى مفهوم : كالأشعار ، وغير مفهوم : كأصوات الجمادات وسائر الحيوانات :

أ- فأما سماع الصوت الطيب من حيث أنه طيب فلا ينبغي أن يحرم ، بل هو حلال ، لأن ذلك مرده إلى تليذ حاسة السمع بإدراك ما هو مخصوص به ، وللإنسان عقل وخمس حواس ، ولكل حاسة إدراك ، وفي مدركات تلك الحاسة ما يستلذ به ، فلذة النظر في الألوان الجميلة ، وهي في مقابلة ما يكره من الألوان الكدرية ، ولذة الشم في الروائح الطيبة ، وهي في مقابلة المستكرهة ، وهكذا دواليك ، فكل تلك الأصوات المدركة بالسمع تنقسم إلى مستلذة : كصوت العنادل والمزامير ، ومستكرهة : كصوت الحمير وغيرها، فما أظهر قياس هذه الحاسة ولذتها على سائر الحواس ولذاتها .

(١) المصدر السابق / ١٨، ٢٠، ٢١.

(٢) إتحاف السادة المتقين ٥٢٥/٦.

ب- وأما سماع الصوت الطيب الموزون : فإنه مما يستحيل أن يحرم لأنه طيب موزون إذ الوزن وراء الحسن ، والأصوات الموزونة إما أن تخرج من جماد : كصوت آلات الملامى ، وإما أن تخرج من حنجرة إنسان أو عندليب أو غير ذلك ، وصوت هذه مع طيبه فإنه موزون متناسب المطالع والمقاطع ، فلذا يستلذ سماعها ، وليس ثمة من يقول بتحريم صوت العندليب وسائر الطيور ، إذ لا فرق بين حنجرة وحنجرة ، ولا بين جماد وحيوان ، فينبغى أن يقاس على صوت العندليب ، الأصوات الخارجة من سائر الأجسام باختيار الأدمى ، كالذى يخرج من حلقه أو من غيره باختياره .

ج - وأما سماع الصوت الطيب الموزون المفهوم - وهو الشعر - فيقطع بإباحته ، لأنه لا يخرج إلا من حنجرة الإنسان ، وما زاد إلا كونه مفهوماً ، والكلام المفهوم غير محرم ، والصوت الطيب الموزون كذلك ، فإذا لم يحرم الأحاد فمن أين يحرم المجموع ، إلا أن يكون فيه أمر محظور حرم النطق به ، سواء كان ملحنًا أو غير ملحن (١) .

اعترض على الوجه الثانى من المعقول :

أ- قال ابن تيمية: إن كون الشيء مستلذا للحاسة ملائما لها ، لا يدل على إباحته ولا تحريمه ولا كراهته ولا استحبابه ، فإن هذه اللذة تكون فى أحكام التكليف الخمسة ، فكيف يستدل بها على الإباحة من يعرف شرط الدليل ومواقع الاستدلال ، ما هذا إلا بمنزلة من يستدل على إباحة الفاحشة بما يجد به فاعله من اللذة ، ولذته لا ينكرها ذو طبع سليم ، وهل يستدل بوجود اللذة الملائمة على حل اللذيذ الملائم أحد ، وهل خلت غالب المحرمات من اللذات ، وهل التذاذز الإبل والطفل بالصوت الطيب دليل شرعى من إباحة أو تحريم ، وأعجب من هذا الاستدلال على الإباحة بأن الله تعالى خلق الصوت الطيب ، وهو زيادة نعمة منه لصاحبه ، فيقال رداً على هذا : والصورة الحسنة الجميلة كذلك ، أفيدل هذا على إباحة التمتع بها والالتذاذز بها على الإطلاق ، وهل هذا إلا مذهب أهل الإباحة الجارين على رسوم الطبيعة ،

(١) إحياء علوم الدين ٦/١٤٠-١٤٤ "بتصرف" .

وهل فى ذم الله تعالى لصوت الحمار ما يدل على إباحة الأصوات المطربات ، وكيف يستدل على إباحة الغناء وسماعه بالقياس على إباحة سماع أصوات الطيور اللذيذة ، وأين أصوات الطيور من نغمات النساء والمردان والأوتار والعيدان ، والغناء منهن بما يحدو الأرواح والقلوب إلى مواصلة كل محبوبة ومحبوب ، فضلا عما فى ذلك من الإفتتان بصوتهن مما لا يتوافر مثله فى سماع صوت البلابل والعنادل (١).

ب- قال ابن الجوزى : إنى لأتعجب من مثل هذا الكلام ، فإن الوتر بمفرده ، أو العود وحده من غير وتر ، لو ضرب لم يحرم ولم يطرب ، فإذا اجتمعا وضرب بهما على وجه مخصوص حرم وأزعج ، وذلك مثل ماء العنب فإنه يجوز شربه ، فإذا حدثت فيه شدة مطربة حرم ، فكذلك هذا المجموع يوجب طربا يخرج عن الاعتدال ، فيمنع منه لذلك (٢) .

المناقشة والترجيح :

بعد استعراض أدلة هذه الإتجاهات الثلاثة ، وما اعترض به على بعضها ، وما أجيب به عن بعض هذه الاعتراضات ، فإنى أميل إلى مذهب القائلين بحرمة مجرد الغناء ، وذلك لقوة ما استدلوا به على ما ذهبوا إليه ، ولا ينال من هذه الأدلة ما اعترض به عليها فقد أجيب عن بعضها ، ومالم يدفع من هذه الاعتراضات لا يقدح فى حجية ما اعترض بها عليه وذلك لما يلى:

أ- إن ابن عباس رضى الله عنهما - وهو ترجمان القرآن - قد فسر " لهو الحديث " فى الآية الأولى بأنه الغناء ، وبهذا فسر ابن مسعود رضى الله عنه ، فقول ابن العربى : إن أصح ما قيل فيه أنه الباطل ، وقول ابن قتيبة : أخطأ من فسرهما بالغناء ، قول غير سديد بعد ما ثبت عن هذين الصحابين وغيرهما من الصحابة والتابعين أنه يقصد به الغناء ، وأى ضلال بعد اختيار حديث الباطل على حديث الحق ، حتى يبحث بعد هذا الاختيار

(١) رسالة السماع من مجموع رسائل ابن تيمية ٣١٧/٢ - ٣١٨ ، ٣٢٠ ' بتصرف ' .
(٢) تلييس إيليس / ٢٣٧ .

عن الباعث إليه ، فإن اختيار سماع لهو الحديث يعد قرينة على هذا القصد ،
وإلا فكيف يستدل عليه ، ولذا فإني أرى أن ما اعترض به ابن حزم
والغزالي والزبيدي على الاستدلال بالآية الكريمة ، لاينال من حجيتها على
حرمة الغناء.

ب- إن ما اعترض به الغزالي على الاستدلال بالآية الثانية لاوجه له ،
فإن الآية وإن جاءت في ذم قوم معينين موصوفين بفعل أشياء معينة ، إلا أن
العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، فتدل كذلك على حرمة الغناء ،
ولا يلزم من ذلك حرمة الضحك وعدم البكاء مطلقا ، لأن النكير إنما هو
على إعراض هؤلاء المشركين عن سماع كلام الله سبحانه وتعالى ،
بالضحك استهزاء وسخرية وتلهيهم عنه بالغناء ، والضحك إن كان بهذه
المثابة فإنه يعد محرما وهذا هو محل الإنكار .

ج- أما قول الزبيدي في الاعتراض على الاستدلال بها : إن السمود
فيها فسر بغير الغناء فموضع نظر ، وذلك لأنه روى عن ابن عباس أنه فسر
السمود بالغناء ، وقوله في رواية أخرى : أنه اللهو والباطل فيفسر ذلك ما
ثبت في الرواية الأولى ، وبمثل قوله الأول قال أكثر المفسرين ، وإن كان
هذا لاينفي أن اللفظ يطلق ويراد به معان أخر ، إلا أن قول الزبيدي يناقض
أوله آخره ، فإنه يقول : أولا : إن الآية محتملة لمعان عدة ، وبعد ذكره هذه
المعاني - غير الغناء - يجزم في نهاية قوله ، بأن السمود موضوع لغير
الغناء من المعاني ، وأن استعماله فيه يفتقر إلى دليل ، أفلا يعتبر قول
ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين الذين فسروا السمود بالغناء حجة
في استعمال اللفظ فيه في اللغة .

د- أما ما اعترض به الزبيدي على الاستدلال بالآية الرابعة ، وقوله:
إنه لا دليل يدل على أن صوت الشيطان هو الغناء ، فيندفع بقول أبي بكر
حين دخل على عائشة رضي الله عنهما فوجد عندهما جارتين تغنيان :
" أمزمار الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم " ، فالمزمار
مشتق من الزمير وهو الصوت الذي له صفير، ويطلق على الصوت الحسن ،

وعلى الغناء ، وأضافها إلى الشيطان لأنها تلهي القلب عن ذكر الله سبحانه وتعالى ، وهذا من الشيطان (١) ، فلما كان الغناء مما يلهي القلب عن ذكر الله تعالى ، وكان هذا هو غاية الشيطان ومقصده ، كان الغناء صوته ووسيلته التي يتوصل بها إلى ذلك .

هـ - قول الزبيدي في اعتراضه على الاستدلال بالآية الخامسة : لا نسلم أن " الزور " في الآية هو الغناء ، فليس اللفظ موضوعا له ، ولا دليل يدل عليه ، يندفع بما جاء في كتب اللغة من أن هذا اللفظ يطلق ويراد به " مجلس الغناء " (٢) .

و- أما ما اعترض به على الاستدلال بالسنة، فلا يوهن من حجيتها على حرمة الغناء ، وذلك لأنها معصودة السند متوجهة على ما ذهب إليه أصحاب هذا الإتجاه من ذلك ، وأما الآثار المروية عن بعض الصحابة والتي تفيد حرمة الغناء فلاحجة فيها ، لأنها معارضة بمثلها مما روى عن البعض الآخر - إن قيل بثبوته عنهم - من إباحة الغناء .

ز- ما اعترض به الغزالي على الوجه الثاني من المعقول لاوجه له ، إذ الأولى أن يقاس الغناء على المعازف التي يحرم العزف عليها واستماعها ، لا أن يقاس على صوت العنادل وأصوات الطيور المطربة ، وذلك لأن الحكم في هذه المعازف قد ثبت بالنص واتفق الفقهاء عليه ، وأما الثاني فعلى قول أن حكمه يستفاد من العمومات الدالة على إباحة الإنتفاع بما خلق الله سبحانه ، إلا أنه مما اختلف الفقهاء فيه ، ولهذا يقول إمام الحرمين : لا نسلم الإجماع على جواز سماع أصوات الطيور المطربة (٣) ، ومن ثم فلا يجوز القياس على أصل محل خلاف بين الفقهاء.

ح - قول الغزالي في الوجه الثالث من المعقول : إن الدنيا كلها لعب

(١) عون الباري لحل أدلة البخاري ٣٥٨/٢-٣٥٩.

(٢) القاموس المحيط / ٥١٥ - زور.

(٣) إتحاف السادة المتقين ٤٧٥/٦.

ولهو: مسلم ، إلا أنه باطل يشغل الإنسان به نفسه عن العمل للأخرة ، ولهذا كانت الدنيا في زوالها وسرعة انقضائها كمتاع زائل ينخدع به الغافل ، قال سعيد بن جبيرة: الدنيا متاع الغرور إن ألهتك عن طلب الآخرة ، فأما إن دعيتك إلى طلب رضوان الله تعالى وطلب الآخرة فنعم المتاع ونعم الوسيلة (١) ، والباطل منهى عنه .

أما ما استدل به القائلون بالكراهة فلا ينتهض حجة لمذهبهم ،
لما يلي :

أ- إن الآية الكريمة صريحة في حرمة إتيان الغناء وسماعه ، فقد توعد الله سبحانه وتعالى من يفعل ذلك بالعذاب المهيّن ، وهذا الوعيد لا يكون إلا على فعل أمر محرم ، فحمل هذا النكير على الكراهة لا يساعد عليه سياق الآية الكريمة ، ولهذا فإن ابن حجر قد تعجب ممن استدل بها على الكراهة.

ب- إن ما استدلوا به من السنة قد وردت عليه اعتراضات لم تدفع ، فنالت من حجيتها على مذهبهم ، ولأن حديث ابن مسعود صريح في حرمة الغناء ، وهذه الأخبار التي جعلوها صارفة له عن الحرمة إلى الكراهة إنما ترخص في الغناء في أحوال خاصة ، وذلك لأن حديث جارية حسان ابن ثابت - إن قيل بثبوته - يدل على جواز غناء الصغيرة إن كان تغنى لنفسها أو عند اللعب بلعبها ، ولا يدل على جواز الغناء مطلقا ، ومثله في هذا حديث عائشة رضي الله عنها ، فإنه إنما رخص في غناء الجاريتين لأنه كان يوم عيد ، ومثله يرخص فيه بالغناء على ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر رضي الله عنه ، ولهذا فلا يعتبر وسابقه صارفا عن الحرمة - التي يفيدها حديث ابن مسعود - إلى الكراهة .

أما ما استدل به أصحاب الاتجاه الثالث على ما ذهبوا إليه من إباحة الغناء ، فموضع نظر وذلك لما يلي :

أ- يرى بعض المفسرين أن " الطيبات " في الآية الكريمة يراد بها

(١) الرازي: التفسير الكبير ٢٩/٢٣٤.

البحيرة ونحوها ، ويرى الإمام الشافعي أنه يقصد بها الطيبات من جهة الطعم مما حله الشرع (١) ، ولئن كان يقصد به المستلذات إلا أنه عموم مخصوص بما أحله الله سبحانه وتعالى من هذه الطيبات ، وذلك لأن من المستلذات ما حرمه الشارع ، فالصوت الحسن وإن كان يستلذ سماعه إلا أنه لا يباح بإطلاق ، لورود النهي عنه إن كان صادرا بالغناء ، فالإستناد إلى عموم هذه الآية لا يفيدهم فيما ذهبوا إليه من إباحة الغناء .

ب- إن الإستدلال بالآية الثانية لا يفيد كذلك في تعضيد مذهبهم ، لورود اعتراض عليه لم يستطيعوا دفعه ، فنال من حجته .

ج- أما الإستدلال بقوله سبحانه وتعالى: "يزيد في الخلق ما يشاء" على إباحة الغناء ، فلا وجه له ، وذلك لاختلاف المفسرين في المراد به على أقوال عدة ، ولو سلم أنه يراد به حسن الصوت فلا دلالة فيه على إباحة الغناء ، وإنما يدل على إباحة سماع ما يصدر عنه مما أحله الله سبحانه وتعالى ، وليس الغناء مما أحل الله سبحانه ، فلا يباح سماع الصوت الحسن به .

د- إنه ليس في ذم الله تعالى لصوت الحمير ما يفيد إباحة الصوت المطرب بالغناء ، فليس ثمة تلازم بين هذا وذاك ، وإن سلم أن مفهوم الآية يدل على امتداح الصوت الحسن ، فإنه لا يلزم منه إباحة سماعه بما حرمه الله من الغناء وغيره ، وأى معنى صحيح أو حكمة يمكن أن تفهم من الصوت الصادر بالغناء ، وهل نفذت السبل أمام من يريد فهم المعاني الصحيحة والتزود بالحكم ، فلم يجد إلا الغناء سبيلا يستمد منه ذلك ؟!

هـ - إن ما استدلوا به من السنة قد اعترض عليها باعتراضات لم تدفع فنالت من حجيتها ، وذلك باستثناء حديث عامر بن سعد البجلي ، وعلى فرض بقاء حجيتها فإنها لا تفيدهم في تعضيد ما ذهبوا إليه ، وذلك

(١) ابن عطية : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١٠٤/٦ .

لأن حديث عائشة الأول يفيد الترخص في الغناء في العيد ، وحديثها الثاني يفيد الترخص في الغناء في الأعراس ، ويؤيده حديث عامر البجلي ، وأما الأحاديث الأخر التي تفيد امتداح حسن الصوت فإنها تفيد امتداح حسن الصوت بقراءة القرآن ، ولا يلزم من امتداحه بذلك امتداحه بغيره مما حرم الله سبحانه وتعالى ، ومنه الغناء.

و- إن ما استدلوا به من إجماع الصحابة لا يسلم لهم به ، لوقوع الخلاف بينهم في حكم هذه المسألة ، ومع هذا الخلاف لا يحتج بقولهم فيها ، لأنه لا يحتج بقول صحابي أو فعله على مثله عند التعارض ، فما نقل عن بعضهم ليس أولى بالأخذ مما نقل عن البعض الآخر ، هذا فضلا عن ورود اعتراضات على هذه الآثار لم يستطع أصحاب هذا الاتجاه دفعها .

ز- أما ما استدلوا به من معقول فلم يسلم منه إلا ما قاله الإدفوي من معنى استند إليه في القول بالإباحة ، وهذا الغناء الذي يصفه مما يهيج مكان النفس ويحرك ساكنها ، ومثله اتفق الفقهاء على حرمة (١) وهل صار الغناء وسيلة إلى معرفة الله سبحانه وتعالى - تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا - حتى يهيم من سمعه ، وأي عارف هذا من يكون الغناء سبب وفاته ، وهل كان هذا لشدة إنكاره له وبعده عما حرم الله سبحانه ، وتوعد على إتيانه وسماعه بالعذاب المهيمن ، أو كان ذلك لفرط تأثره وتلذذه بالغناء وانغماسه في الضلال المبين ؟!

(١) عمدة القاري ٣٦٩/٥ .

المطلب الثانى حكم الغناء المصحوب بالآلات الموسيقية

بينت فى المطلب السابق حكم مجرد الغناء غير مصحوب بآله من آلات اللهو ، وأعرض فى هذا المطلب لبيان حكم الغناء إذا كان مصحوبا بآلة من الآلات الموسيقية ، وهذه الآلات كثيرة ومتعددة ، ومنها ما عرف قديما ، ومنها ما استجد استعماله فى العصر الحديث ، وأفراد هذه الآلات يمكن تصنيفها تحت أنواع ثلاثة هى : آلات القرع : كالطبول ، والدفوف ، وآلات النفخ : كالزمار ، والبوق ، والآلات الوترية : كالعود ، والرباب ، وأتناول حكم العزف على هذه الآلات وحكم سماعها فى الفصل الثانى من هذا البحث إن شاء الله ، وإنما أفردت هذا المطلب لبيان حكم الغناء المصحوب بهذه الآلات ، لأن من الفقهاء من فرق فى حكم الغناء بين ما إذا كان غير مصحوب به ، وبين ما إذا كان مصحوبا بها .

وقد اختلفت أقوال الفقهاء فى حكم الغناء المصحوب بالآلات الموسيقية،
وتتخصر أقوالهم فيه فى مذهبين :
المذهب الأول :
يرى من ذهب إليه حرمة الغناء المقترن بهذه الآلات وحرمة سماعه:

إلى هذا ذهب الحنفية والمالكية - على المعتمد فى مذهبهم - ولو كان فى عرس أو صنيع أو غيرهما تكرر أم لا، وهو مذهب جمهور الشافعية ، وقال الزركشى من الشافعية : إن القياس هو تحريم الآله فقط ، وبقاء الغناء على الكراهة، وقال الأذرعى : الذى يقوى فى النفس رجحانه تحريم الغناء الملحن وسماعه على أكثر الناس ، وحرمة الغناء الملحن وسماعه هو مذهب جمهور الحنابلة وأكثر الفقهاء (١) .

(١) تبين الحقائق ١٣/٦ ، البحر الرائق ٢١٤/٨ ، شرح منح الجليل ٢١٨/٤ ، حاشية الدسوقي ١٦٧/٤ ، نهاية المحتاج ٢٨١/٨ ، مغنى المحتاج ٤٢٨/٤ ، المغنى ٤٢/١٢ ، مطالب أولى النهى ٦١٨/٦ ، نيل الأوطار ١٠٠/٨ .

المذهب الثاني :

يرى أصحابه إباحة الغناء وسماعه ولو مع آلة من آلات اللهو .

روى هذا عن أهل المدينة ومنهم ابن عمر وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن جعفر وحسان بن ثابت ، وسعيد بن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن إبراهيم الزهري قاضي المدينة ، وعبد العزيز بن سلمة الماجشون مفتيها ، وقال ابن طاهر : إنه إجماع أهل المدينة ، كما روى عن سعيد بن المسيب وعطاء والزهري ، والشعبي وعمر بن عبد العزيز وطاوس ، وحكى عن مالك وإليه ذهب بعض أصحاب الشافعي ، وبعض الحنابلة وابن حزم الظاهري ، وجماعة من الصوفية (١) .

أدلة المذهبين:

استدل أصحاب المذهب الأول على ما ذهبوا إليه بما يلي : (٢)
السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١- روى عن عبد الرحمن بن غنم قال : حدثني أبو مالك الأشعري أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " ليشرين أناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها ، يعزف على رءوسهم بالمعازف والمغنيات ، يخسف الله بهم الأرض ، و يجعل منهم القردة والخنازير " .

وجه الاستدلال به :

أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أناسا من أمته سيستحلون ما حرم الله تعالى ، من سماع أصوات المعازف وغناء القينات ، وقد توعد من يفعل ذلك منهم بالخسف والمسوخ ، وذلك لاستحللهم ما حرم عليهم من سماع الغناء والمعازف.

اعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما اعترض به عليه من قبل ، وأجيب عن ذلك بما أجيب به ثمة (٣) .

(١) إحياء علوم الدين ١٤٢/٦ ، المغنى ٤١/١٢ ، المحلى ٧١٠/٩ ، ٧١١ ، ٧١٥ ، عمدة القاري ٣٦٩/٥ ، نيل الأوطار ١٠٠/٨ - ١٠١ .

(٢) البحر الرائق ٢١٤/٨ ، نيل الأوطار ٩٦/٨ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، كف الرعاع/ ٢١ .

(٣) ص ٩١ - ٩٣ .

٢- روى عن أبى أمانة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تبئت طائفة من أمتى على أكل وشرب ولهو ولعب ، ثم يصبحون قردة وخنزير ، وتبعث على أحياء من أحيائهم ريح فتتسفهم كما نسف من كان قبلهم ، باستحللهم الخمر ، وضربهم بالدفوف ، واتخاذهم القينات " .

وجه الاستدلال به :

بين رسول الله صلى الله عليه وسلم حال هذه الطائفة من أمته ، وأنها تبئت وقد أحاطت نفسها بكل مظاهر اللهو ودواعيه ، من الطعام والشراب والغناء الملحن بالنغمات الصادر من جوار اتخذن لهذا الغرض ، ثم أصبحت هذه الطائفة وقد حل بها غضب الله عز وجل ، من المسخ والنسف والخسف ، شأنهم فى هذا شأن من كان قبلهم ، لاستحللهم ما حرمه الله سبحانه وتعالى من اتخاذ القينات للغناء وضربهم بالدفوف ، وإذا كان اتخاذ القينات للغناء قد ثبتت حرمة بمثل قوله صلى الله عليه وسلم : " لا يحل تعليم المغنيات ولا شراهن ، ولا بيعهن ولا اتخاذهن وثمانهن حرام " ، فإن انضمام الضرب بالدف المحرم إلى الغناء يجعله أشد حرمة وإثما ، شأن كل محرم انضم إلى مثله .

اعترض ابن حزم وابن تيمية على الاستدلال به بما اعترضوا به عليه قبلا (١) .

٣- روى عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إنما نهيت عن صوتين أحمقين فاجرين ، صوت عند نغمة لهو ولعب ومزامير الشيطان ، وصوت عند مصيبة وخمش وجه وشق جيب ورنه شيطان " .

وجه الاستدلال به :

بين رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث أنه إنما نهى عن

(١) ص ٩٣-٩٤ .

صوتين وصفا بالحمق والفجور، أحدهما صوت الغناء (كما فسرته بعض الروايات) فى موطن من موطن اللهو واللعب ، صاحبتة أنغام آلات اللهو ، والنهى يفيد التحريم لأنه حقيقته ، وليس ثمة ما يصرفه عنه إلى غيره ، والأصل فى الإطلاق الحقيقة ، فأفاد الحديث حرمة الغناء المصحوب بالآلات الموسيقية .

٤- روى عن على رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا فعلت أمتى خمس عشرة خصلة حل بها البلاء : إذا اتخذ الفيء دولا ، والأمانة مغنما والزكاة مغرما ، وتعلم لغير الدين ، وأطاع الرجل امرأته وعق أمه ، وأدنى صديقه وأقصى أباه، وظهرت الأصوات فى المساجد ، وساد القبيلة فاسقهم ، وكان زعيم القوم أرذلهم ، وأكرم الرجل مخافة شره وظهرت القينات والمعازف ، وشربت الخمر ، ولبس الحرير ، ولعن آخر هذه الأمة أولها ، فليرتقبوا عند ذلك ريحا حمراء ، وزلزلة وخسفا ومسحا وقذفا ، وآيات تتابع كنظام بال قطع سلكه فتتابع بعضه بعضا " .

وجه الدلالة منه :

إن هذا الحديث ذكر خمس عشرة خصلة يجمع بينها أنها موضع إنكار الشارع ، فمنها ما يعد مخالفة لأمره ، ومنها ما يعد انتهاكا لحرماته ، وقد حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من فعل أى من هذه الخصال ، وبين الجزاء الذى يترتب على ظهور هذه المنكرات فى هذه الأمة من حلول البلاء الذى فسر ببعث الريح المهلكة ، والمسح ، والزلزلة ، والقذف ، والخسف ، تعبيرا عن غضب الله سبحانه - نعوذ به من غضبه - باقتراف هذه المنكرات ، ومن هذه المنكرات التى نهى عنها الشارع ، والتى يستوجب ظهورها فى هذه الأمة حلول البلاء - السابق بيانه - بها ، ظهور القينات والمعازف ، ولا يكون هذا الوعيد الشديد على ظهورها إلا إذا كانت محرمة ، فدل هذا على حرمة الغناء الذى تصدح به هذه القينات مجردا أو مصحوبا بالمعازف.

اعترض ابن حزم والزيدي على الاستدلال به بما اعترضوا به قبلا (١)

(١) ص ٩٨ .

استدل أصحاب المذهب الثاني على ما ذهبوا إليه بما يلي : (١)
اولا : السنة النبوية المطهرة :

روى عن عروة بن الزبير أن عائشة رضى الله عنها قالت : " إن
أبا بكر دخل عليها وعندها جاريتان تغنيان وتضربان بالدف - ورسول الله
صلى الله عليه وسلم مسجى بثوبه - فانتهرهما أبو بكر، فكشف رسول
الله صلى الله عليه وسلم وجهه ، وقال: " دعهما يا أبا بكر فإنها أيام عيد "

وجه الاستدلال به:

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنكر على أبي بكر رضى الله
عنه زجره لهاتين الجاريتين المغنيتين ، وقد كانتا تغنيان وتضربان بالدف ،
فهو غناء مصحوب بآلة من الآلات الموسيقية ، ولم ينكر عليهما رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذلك ، كما لم ينكر على عائشة سماعها لهما ، فصح أنه
مباح مطلق لاكرامة فيه.

اعترض على الاستدلال به بما سبق أن اعترض به عليه من قبل (٢).

ثانيا : آثار الصحابة :

١- روى عن محمد بن سيرين رضى الله عنه قال : " إن رجلا قدم
المدينة بجوار ، فنزل على عبد الله بن عمر - وفيهين جارية تضرب - فجاء
رجل فساومه فلم يهو منهم شيئا ، فقال : ابن عمر انطلق إلى رجل هو أمثل
لك يبع من هذا ، قال : من هو؟ ، قال : عبد الله بن جعفر ، فعرضهن عليه ،
فأمر جارية منهم فأحدث ، قال أيوب (من رواية هذا الخبر) : بالدف ، وقال
هشام (راو آخر) : بالعود حتى ظن ابن عمر أنه قد نظر الى ذلك ، فقال
ابن عمر : حسبك سائر اليوم من مزمر الشيطان ؟ ، فساومه ثم جاء الرجل
إلى ابن عمر ، فقال : يا أبا عبد الرحمن إنى غبنت بسبعمائه درهم ، فأتى
ابن عمر إلى عبد الله بن جعفر فقال له : إنه غبن بسبعمائه درهم ، فإما
أن تعطيه إياه وإما أن ترد عليه بيعة ؟ ، فقال : بل نعطيها إياه ."

(١) المحلى ٧١٢/٩ - ٧١٥ ، إحياء علوم الدين ١٤٢/٦ - ١٤٣ ، عمدة القارى ٣٦٥/٥ ،
٣٦٩ ، عون المعبود ٢٦٥/١٣ ، نيل الأوطار ١٠٠/٨ - ١٠١ .
(٢) ص ١٠٨ - ١١٠ .

وجه الدلالة منه :

إن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما سمع الغناء من هذه الجارية مصحوبا بالدف ، أو العود (على ما قال بعض رواة هذا الخبر) ، وكذلك فعل عبد الله بن جعفر ، ومع هذا فقد سعى ابن عمر فى بيع هذه الجارية المغنية ، واشتراها عبد الله بن جعفر لهذه الصفة ، فدل هذا على إباحة الغناء ولو كان مصحوبا بآلة من آلات اللهو ، إذ لو كان ممنوعا لما خفى المنع عنهما .

٢- روى أن حسان بن ثابت رضى الله عنه " سمع من عزة الميلاء الغناء بالمزهر بشعر من شعره " (١) .

وجه الاستدلال به :

إن حسان بن ثابت - شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم - قد سمع هذه المغنية وهى تغنى بعض شعره ملحنا على عود ، تداعب أوتاره أناملها ، فلو كان سماع هذا محرما لأتكر عليها غناءها الملحن ولم يسمع له ، والمنع منه مما لا يخفى على صحابى مثله.

٣- روى أن عبد الله بن جعفر " كان لا يرى بالغناء بأسا ، ويصوغ الألحان لجواريه ، ويسمعها منهن على أوتاره ، وكان ذلك فى زمن علي ابن أبى طالب " (٢) .

وجه الدلالة منه :

أفاد الأثر أن عبد الله بن جعفر كان يتخذ القينات ، ويقوم بوضع الألحان لما يغنينه ، كما كان يسمع الغناء ملحنا منهن ، ولا يرى بأسا بذلك ، فدل هذا على إباحة الغناء المصحوب بالآلات الموسيقية وإباحة سماعه أيضا .

(١) نيل الأوطار ١٠١/٨ ، والمزهر: هو العود الذى يضرب به (القاموس المحيط ٥١٢/ - زهر) .
(٢) نيل الأوطار ١٠٠/٨ .

ثالثا : المعقول :

إن الصوت الطيب الموزون بالنغمات مما يستلذ سماعه ، ومصادر الصوت الطيب الموزون تنحصر في مخارج ثلاثة ، فإما أن يخرج من جماد: كالأصوات المنبعثة من المعازف ، وإما أن يخرج من إنسان أو طير، والأصل في الأصوات حناجر الحيوانات ، وإنما وضعت المعازف محاكاة لأصوات هذه الحناجر ، وليس ثمة من يقول بتحريم صوت العنادل وغيرها من الطيور المغردة لمجرد أن صوتها طيب أو موزون ، ومن ثم فلا فرق في هذا بين صوت وآخر ، سواء كان صادرا من جماد أو حيوان، فينبغي أن يقاس على صوت العندليب المباح ، جميع الأصوات الخارجة من الأجسام الأخر باختيار الأدمى كالذى يخرج من حلقه ، أو من الطبل أو الدف أو غيرها ، فلا يستثنى من هذا إلا ما كان محرما ، لأنه من شعار أهل الشرب وهى الأوتار والمزامير وكان تحريمها من قبل الإتياع (١) .

اعترض على الاستدلال بهذا المعقول بما اعترض به عليه من قبل(٢).

المناقشة والترجيح:

إن الذى يترجح فى النظر من هذين المذهبين - بعد استعراض أدلتهمما وما اعترض به على بعضها ، وما أجيب به عن بعض هذه الاعتراضات - هو ما ذهب إليه القائلون بحرمة الغناء المصحوب بالآلات الموسيقية وحرمة سماعه ، وذلك لقوة ما استدلوا به على مذهبهم ، وما اعترض به على بعضها لاينال من حجيتها ، لأن منها ما أجيب عنه، ولم توهن الاعتراضات من حجية ما لم يجب عنه ، وذلك لأن الأحاديث التى استدلوا بها تنتهض بمجموعها دليلا على حرمة الغناء المصحوب بالمعازف ، لاسيما وأن الأول قد أخرجه البخارى وغيره وصحح ابن حبان إسناده ، وأن الثانى أخرجه الحاكم وغيره وصحح إسناده ، وأن الثالث أخرجه الترمذى وغيره وقال فيه : حديث حسن ، فهذه الأحاديث تعضد ما روى عن أبى طالب ،

(١) إحياء علوم الدين ١٤٢/٦ - ١٤٣ . "بتصرف" .

(٢) ص ١٢٠ - ١٢١ .

وقول الزبيدي فيه : " إن فيه ترتيب أمور مذكورة على مجموع أمور ،
والترتيب على أمور لا يلزم منه الترتيب على الأفراد " ، قول مردود ، وذلك
لأنه يلزم منه عدم حلول البلاء بهذه الأمة إذا شربت الخمر ،
أو لبست الحرير إلا إذا فعلت بقية الخصال المنكرة ، واللازم باطل فبطل
الملزوم ، وقوله : " إن في الخصال المذكورة في الحديث ما ليس بمحرم "
فإن سلم هذا فيها فإن فيها ما يعد محرما ، ومنه ظهور القينات والمعازف ،
وذلك لدلالة الأحاديث الأخر عليه .

أما ما استدل به أصحاب المذهب الثاني فلا حجة لهم فيه على إباحة
الغناء المصحوب بالمعازف وذلك لما يلي :

أ- إن حديث عائشة إنما يفيد الترخيص في الغناء في أيام العيد - كما
بين الحديث - ولا يلزم من جوازه فيها جوازه مطلقا .

ب- إنه لا حجة في الاستدلال بآثار الصحابة ، لأنها معارضة بمثلها ،
فقد ثبت إنكار أبي بكر رضي الله عنه على هاتين الجاريتين ، وروى عن
عثمان رضي الله عنه أنه قال : " ماتغنيت " ، وقال ابن مسعود : " الغناء
ينبت النفاق في القلب " ، وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أنكر
سماع الغناء الملحن من الجارية التي سعى في بيعها ، إذ قال : " حسبك سائر
اليوم من مزمور الشيطان " ، وإذا تعارضت هذه الآثار تساقطت فلا يحتج
ببعضها دون البعض الآخر .

ج - أما ما استدلوا به من معقول فقد أوهنه ما اعترض به عليه ،
فنال من حججه على مذهبهم .

المبحث الخامس حكم غناء المرأة وسماعه منها

بينت من قبل آراء العلماء فى حكم الغناء من غير آلة من آلات الموسيقى ، وحكمه مصحوباً بها ، وأبين هنا حكم إتيان الغناء وسماعه إذا كان من امرأة، وحكمه لا يختلف عند القائلين بحرمة مجرد الغناء أو مصحوباً بالآلات الموسيقية ، وإنما يختلف عند من يقول بالكراهة أو الإباحة ، وذلك لاتضمام عارض من عوارض السماع ، وهو صدور الغناء من امرأة - إن كانت أجنبية عن السامع - لايحل النظر إليها ، وقد تخشى الفتنة من سماع صوتها به (١) .

وقد بينت فى المطلب الأول من المبحث الثالث عند الكلام عن حكم غناء من لا يحترف الغناء ، حكم غناء المرأة إذا غنت لنفسها فى خلوة عن الناس ، لتدفع الوحشة عن نفسها ، أو للترويح عن نفسها عند مزاولة عمل من أعمالها المنزلية ، وحكم غنائها إن غنت لغيرها كزوجها ، أو ذوات محارمها ، أو صغارها ، أو سيدها - إن كانت أمة - أو فى مناسبة من المناسبات التى يباح فيها الغناء كالأعراس والأعياد بحضرة نساء ، كما بينت فى المطلب الثانى من هذا المبحث حكم احترافها الغناء ، واتخاذها صنعة وحرفة تتكسب بها ، سواء كان غناؤها بمحضر رجال أو نساء (٢) .

وأتناول فى هذا المبحث حكم غناء المرأة وحكم سماعه منها ، إن كانت تغنى بحضرة الرجال الأجانب ، أو كانوا بحيث يشاهدونها بوسيلة من وسائل نقل الصورة : كالسينما أو التلفاز ، أو يسمعون صوتها بغير حضور عن طريق المذياع أو غيره من وسائل نقل الصوت ، وقبل بيان آراء الفقهاء فى هذه المسألة ، أشير إلى أنهم اتفقوا على أن غناء المرأة إذا كان ملحقاً بالنغمات الموزونة مع التخنت والتغنج - كما هو شأن المغنيات الآن - فهو

(١) فى حكم النظر إلى المرأة وسماع صوتها يراجع بحثنا : أحكام العورة فى الفقه الإسلامى ٣٢٩/١ - ٤٥٠ ، ٥٥٠/٢ - ٥٦٤ .
(٢) ص ٦١ - ٧٩ .

محرم ، ويحرم سماعه على الرجال والنساء ، سواء على القول بأن صوتها بغير الغناء عورة ، أو على القول الذي لا يعده كذلك ، وذلك لأنه - والحال هذه - يحث على الفسوق وتهيج الشهوة ويخاف منه الفتنة ، فسماعه حينئذ كالإطلاع على محاسن جسدها ، بل إن الحاصل بغنائها من المفسدة أسرع من ذلك ، لأن السماع يؤثر في النفس قبل رؤية الشخص ، وفي حكم المرأة الصبي الأمر الذي تخشى فتنته ، إذ يحرم سماع صوته بالغناء أو غيره ، لما فيه من خوف الفتنة (١) .

يعلل الإمام الغزالي ذلك فيقول : " ليس هذا لأجل الغناء ، بل لو كانت المرأة بحديث يفتن صوتها في المحاورة من غير الحان ، فلا يجوز محاورتها ومحادثتها ولا سماع صوتها بالقرآن أيضا ، وكذا الصبي الأمر الذي تخاف فتنته " (٢) .

أقوال الفقهاء في حكم غناء المرأة بحضرة الرجال الأجانب عنها وحكم سماعهم غناءها :

اختلفت أقوال الفقهاء في حكم غناء المرأة بحضرة الرجال الأجانب عنها ، أو إذا كانوا بحديث يرون شخصها عن طريق وسائل نقل الصورة ، أو كانوا يسمعون صوتها بغير حضور عن طريق وسائل نقل الصوت المختلفة ، إذا لم يكن صوتها ملحنا بالنغمات ، ولم يخش الإفتتان بسماعه على مذهبين : المذهب الأول :

يرى أصحابه حرمة غنائها وسماعه على الرجال الأجانب عنها.

إلى هذا ذهب الحنفية والمالكية ، وهو الراجح من مذهب الشافعية ولو كان غناؤها من وراء حجاب ، وسواء كانت حرة أو أمة ، بناء على قول في المذهب يعتبر صوتها عورة ، سواء خيف الإفتتان بها أو لا ، وادعى القاضي حسين من الشافعية نفي الخلاف في حرمة سماع غنائها ، وأما على

(١) الفواكه الدواني ٣٩٢/٢ ، كف الرعا/ ١٧ .

(٢) إحياء علوم الدين ١٥٩/٦ .

القول بأن صوتها لا يعد عورة فيحرم سماع صوتها بالغناء إن خيف الإفتتان بها ، ومثلها الأمر إن خيف الإفتتان به ، وحرمة غنائها وسماعه على الرجال الأجانب عنها هو مذهب الحنابلة ، وقال القرطبي : جمهور من أباحه حكموا بتحريمه من الأجنيبات للرجال (١) .

المذهب الثاني :

يرى من ذهب إليه أن غناء المرأة وسماع غنائها من الرجال الأجانب عنها لا يحرم .

إلى هذا ذهب بعض الشافعية - إن لم يخش من سماع صوتها بالغناء فتنة - بناء على قول في المذهب يقضى بأن صوتها لا يعد عورة ، والأمرد مثلها في ذلك (٢) .

أدلة المذهبين :

استدل أصحاب المذهب الأول على حرمة غناء المرأة بحضرة الرجال الأجانب عنها أو سماعهم غناءها بما يلي : (٣)
أولا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :
١- روى عن أنس بن مالك أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من جلس إلى قينة فسمع منها صلب الله في أذنيه الآتك يوم القيامة " .

وجه الاستدلال به :

إن هذا الوعيد الشديد - وهو صلب الرصاص المذاب في أذن من يسمع غناء مغنية - لا يكون إلا على ارتكاب أمر محرم ، وقد رتب هذا الجزاء على

(١) البحر الرائق ٨٥/٧ ، فتح القدير ٣٥/٦ ، الفواكه الدواني ٣٩٢/٢ ، مغنى المحتاج ٤٢٨/٤ ، إحياء علوم الدين ١٣٧/٦ ، إتحاف السادة المتقين ٥٠١/٦ ، كف الرعاع/ ١٦ ، مطالب أولى النهى ٦١٨/٦ .

(٢) نهاية المحتاج ٢٨١/٨ ، إحياء علوم الدين ١٥٩/٦ ، كف الرعاع/ ١٦ .

(٣) الهداية وفتح القدير والعناية عليه ٣٥-٣٤/٦ ، كف الرعاع/ ١٦ .

على استماع الغناء من المرأة المغنية مطلقا ، سواء خيف من سماع صوتها الإفتتان بها أولا ، فدل هذا على حرمة غنائها وسماعه منها .

اعترض ابن حزم على الاستدلال به بما اعترض به عليه من قبل (١).

٢- روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " نهى عن الصوتين الأحمقين النائحة والمغنية " ، ذلك ما رواه جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: " إنما نهيت عن صوتين أحمقين فاجرين : صوت عند نغمة لهو ولعب ومزامير الشيطان ، وصوت عند مصيبة وخمش وجه وشق جيب ورنة شيطان " .

وجه الاستدلال به :

نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوتين وصفا بالحق والفجور، أحدهما صوت المغنية ، والنهى يفيد التحريم لأنه حقيقة فيه ، وليس ثمة ما يصرفه عنه إلى غيره ، وقد عمم الحديث فى النهى عن صوت المغنية، ولم يفصل فى النهى بين حال وحال ، فأفاد حرمة صوتها وسماعه سواء خيف الإفتتان بها أم لا.

٣- روى عن عبد الرحمن بن غنم أنه قال : حدثنى أبو مالك الأشعرى أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول: " لبشرين أناس من أمتى الخمر يسمونها بغير اسمها ، يعزف على رءوسهم بالمعازف والمغنيات ، يخسف الله بهم الأرض ، ويجعل منهم القردة والخنازير " .

وجه الاستدلال به :

إن فى الحديث تهديدا ووعيدا بالخسف والمسح ، لمن يستحل شرب الخمر وسماع المعازف وغناء القينات من هذه الأمة ، وهذا لا يكون إلا إذا كان هذا محرما ، فدل على حرمة غناء المرأة وسماعه منها ، سواء خيف الإفتتان بها أم لا ، إذ الجزاء ترتب على السماع مطلقا من غير تفصيل.

(١) ص ٩٤ .

اعترض على الاستدلال به بما سبق أن اعترض به عليه ، وأجيب
عن هذه الاعتراضات بما أجيب به عليها من قبل (١) .

٤- روى عن أبي أمامة الباهلي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا تبيعوا القينات ولا تشتروهن ولا تعلموهن ، ولا خير في تجارة فيهن ، وثمانهن حرام ، في مثل هذا أنزلت هذه الآية : " ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا " ، وفي رواية : " لا يحل ثمن المغنية ، ولا بيعها ، ولا شراؤها ، ولا الاستماع إليها " .

وجه الاستدلال به :

تضمن الحديث النهي عن تعليم النساء الغناء ، أو التجارة في المغنيات ، وبين أن هذا النهي ثابت في كتاب الله تعالى ، والنهي يفيد التحريم ، ومن ثم فإن حرمة تعليمهن الغناء دليل على حرمة الغناء وحرمة سماعه منهن ، كما صرحت به الرواية الأخرى ، سواء خيفت الفتنة من سماعهن أولا .

اعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما سبق الاعتراض به عليه ، وأجيب عن بعض ما اعترض به عليه بما أجيب به من قبل (٢) .

ثانيا: المعقول :

إن رفع الصوت من المرأة - ولو كان بغير الغناء - حرام ، فإذا أضيف إليه الغناء كان أولى بالحرمة (٣) .

استدل أصحاب المذهب الثاني على أن غناء المرأة بحضرة الرجال الأجانب عنها وسماعهم غناءها عند أمن الفتنة لا يحرم بما يلي : (٤)

(١) ص ٩١ - ٩٣ .

(٢) ص ٨٩ - ٩٠ .

(٣) كف الرعاع / ١٦ .

(٤) إحياء علوم الدين ٦ / ١٥٩ ، كف الرعاع / ١٦ - ١٧ .

أولا : السنة النبوية المطهرة :

روى عروة بن الزبير أن عائشة رضى الله عنها قالت: " دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي جارتان تغنيان بغناء بعات ، فاضطجع على الفراش وحول وجهه ، فدخل أبو بكر فانتهرني ، وقال لي : أمزمار الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟! ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " دعهما " ، فلما غفل غمزتهما فخرجتا ."

وجه الاستدلال به :

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقد دخل على السيدة عائشة- كان يسمع صوت هاتين الجاريتين بالغناء ، ولم يحترز منه ، لأنه لم تكن الفتنة مخوفة عليه من سماع صوتهما ، لأن الله سبحانه وتعالى قد عصمه من ذلك، فلذلك لم يحترز ، وأما غيره من سائر البشر فقد يخشى عليه الفتنة من سماع صوتهما ، ومن ثم فينبغي أن يتبع مثار الفتن فيقتصر التحريم عليه.

اعترض ابن القيم وابن تيمية وابن الجوزي والعيني وأبو الطيب الطبري على الاستدلال به بما سبق الإعتراض به عليه (١) .

ثانيا : المعقول :

إن هذه المسألة محتمة من حيث الفقه يتجاذبها أصلا : أحدهما : إن الخلوة بالأجنبية والنظر إلى وجهها حرام ، سواء خيفت الفتنة أو لم تخف ، لأنها مظنة الفتنة على الجملة ، فقضى الشارع بحسم الباب من غير التفات إلى الصور ، ثانيهما : إن النظر إلى الصبيان مباح إلا عند خوف الفتنة ، فلا يلحق الصبيان بالنساء في عموم الجسم ، بل يتبع فيه الحال ، وصوت المرأة دائر بين هذين الأصلين ، فإن قسناه على النظر إليها ، وجب حسم الباب ، فيقال بحرمة سماع صوتها بالغناء ، وهو قياس قريب ، إلا أنه قياس مع الفارق ، فإن الشهوة تدعو إلى النظر في أول هيجاتها ، ولا تدعو إلى سماع الصوت ، وليس تحريك النظر لشهوة المماسسة كتحرريك السماع

(١) ص ١٠٨-١١٠ .

بل هو أشد ، وصوت المرأة فى غير الغناء ليس بعورة ، فلم تزل النساء فى زمن الصحابة رضى الله عنهم يكلمن الرجال فى السلام ، والاستفتاء . والسؤال والمشاورة وغير ذلك ، ولكن للغناء مزيد أثر فى تحريك الشهوة ، ولذا فيكون قياسه على النظر إلى الصبيان أولى ، لأنهم لم يؤمروا بالاحتجاب ، كما لم تؤمر النساء بستر الأصوات ، فيتبع مثار الفتن ويقتصر التحريم عليه ، وهذا يختلف باختلاف أحوال المرأة التى تغنى ، وأحوال الرجل فى كونه شابا أو شيخا ، ولا يبعد أن يختلف الأمر فى مثل هذا باختلاف الأحوال ، فإن للشيخ أن يقبل زوجته وهو صائم ، وليس للشاب ذلك لأن القبلة تدعو إلى الوقاع فى الصوم ، وهو محظور ، والسماع يدعو إلى النظر والمقاربة ، وهو حرام ، فيختلف ذلك أيضا باختلاف الأشخاص (١).

المناقشة والترجيح

بعد استعراض أدلة المذهبين ، وما ورد على بعضها من اعتراض وما أجيب به عن بعضها ، فإن النفس تميل إلى ما ذهب إليه جمهور الفقهاء ، من حرمة غناء المرأة بحضرة الرجال الأجانب عنها ، وحرمة سماعهم غناءها وذلك لما يلى :

أ- قوة ما استدلوا به من السنة والمعقول ، وأما ما اعترض به على الاستدلال ببعض الأحاديث على الحرمة ، فلا يوهن من حجيتها ، إذ الأحاديث الدالة على حرمة مجرد الغناء تعضد بعضها بعضا ، هذا فضلا عن اندفاع بعض هذه الاعتراضات بما أجيب به عنها ، وسلامة بعض الأحاديث عن الاعتراض على الاستدلال بها .

ب- إن ما استدل به أصحاب المذهب الثانى من حديث السيدة عائشة رضى الله عنها قد أوهنته الاعتراضات ، فلا يقوم حجة لهم على عدم حرمة غناء المرأة بحضرة الرجال الأجانب ، أو سماعهم ذلك منها عند أمن الفتنة ، ولأن الثابت فى هذا الحديث أن هاتين الجارتين كانتا تغنيان

(١) إحياء علوم الدين ١٥٩/٦ "بتصرف".

فى يوم عيد - كما جاء فى بعض الروايات - وأن مثله مما ىرخص فیه بالغناء وسماعه ، وعدم احتراز رسول الله صلى الله علیه وسلم عن سماع صوت هاتین الجارتین ، لیس مرده إلى خوف الفتنة أو عدمها ، وإلا لما أمر أبابکر رضى الله تعالى عنه بتركهما تغنیان ، فإن كان رسول الله صلى الله علیه وسلم قد عصمه ربه من الإفتتان بمثل ذلك ، فإن أبابکر رضى الله عنه وغيره من سائر البشر قد يخشى علیهم الفتنة ، وإذا كان أمر السماع یتبع مثار الفتن - كما یقول أصحاب هذا المذهب - لما أنکر رسول الله صلى الله علیه وسلم على أبی بکر انتھارهما على الغناء ، لأنه قد یفتن بسماع صوتهما به ، إلا أنه أنکر علیه ذلك ، ویین له وجه الترخص بالغناء یومئذ ، بقوله له : " إن لكل قوم عیدا ، وإن عیدنا هذا الیوم " ، ومن ثم فلا وجه لما تمسکوا به من الإستدلال بهذا الحدیث .

ج- أما ما استدل به أصحاب المذهب الثانی من معقول فلا وجه له ، لأنه ینبنى على أن رفع الصوت بالغناء المجرد لایحرم ، وأن حکم غناء المرأة وسماع الرجال الأجانب لها ، یترتب على حکم سماع صوتها بغير الغناء ، وعما إذا كان يعد بمثابة الخلوة بها والنظر إلى وجهها ، أو بمثابة النظر إلى الأمر ، أما الشق الأول الذى انبنى علیه هذا المعقول فغیر مسلم ، لرجحان القول بحرمة مجرد الغناء لتضافر الأدلة على ذلك ، وأما الشق الثانی فموضع نظر ، فإن غناء المرأة إن كان بحضرة الرجال الأجانب ، أو کاتوا بحیث يشاهدونها وهى تغنى عن طریق وسائل نقل الصورة من سینما وتلفاز ، ینضم إلى سماع صوتها بالغناء النظر إلى وجهها وما یبدو منها لغير ضرورة أو حاجة ، وكلاهما محرم ، وإن کاتوا یسمعون غناءها بغير حضور ، عن طریق وسائل نقل الصوت المختلفة ، فلا یقاس سماع صوتها على الخلوة بها ، أو النظر إلى وجهها أو النظر إلى الأمر ، وذلك لورود النص الصریح الذى یحرم الإستماع إلى صوتها بالغناء ، وهو ما روى عن النبى صلى الله علیه وسلم من قوله : " لایحل ثمن المغنیه ولا بیعها ، ولا شراؤها ، ولا الإستماع إليها " ، والعمل بالنص مقدم على العمل بالقیاس ، وما قالوا إنه الأشبه فى أن یقاس علیه صوت المرأة - وهو النظر إلى الأمر عند أمن الفتنة - فمحل خلاف بین الفقهاء ، فإن كان

جمهور الحنفية وبعض المالكية والشافعية والحنابلة يرون أنه لا بأس بالنظر إليه إذا كان بغير شهوة وأمنت الفتنة ، فإن بعض الحنفية والمالكية وجمهور الشافعية يرون أنه يحرم النظر إليه ولو كان بغير شهوة وأمنت الفتنة (١) ، ولا يجوز قياس فرع على أصل محل خلاف بين الفقهاء ، ولهذا فإن ما ذهب إليه جمهور الفقهاء هو الذى يترجح فى النظر من هذين المذهبين .

(١) أدلة هذين المذهبين مبسوبة فى كتب الفقه الآتية : حاشية ابن عابدين ٣٢٠/٥ ، التاج والإكليل ٤٩٩/١ ، مغنى المحتاج ١٣١/٣ ، المغنى ٥٦٢/٦ ، أحكام العورة فى الفقه الإسلامى ٥٢٦/٢ - ٥٣٤ .

المبحث السادس حكم قراءة القرآن والأذان بالألحان

أتناول في هذا المبحث بيان حكم التغنى والتطريب (١) بقراءة القرآن وبالأذان ، وترجيح الصوت بهما كترجيح الغناء ، وأتناول بيان هذا في مطلبين على النحو التالي :

المطلب الأول : حكم قراءة القرآن بالألحان .

المطلب الثاني : حكم التطريب بالأذان .

المطلب الأول حكم قراءة القرآن بالألحان

أبين في هذا المطلب آراء العلماء في حكم الترنم بالقرآن والتطريب به على وزن الألحان الموضوع للآغاني ، والنغمات المحدثثة المركبة على الأوزان المستمدة من قانون الموسيقى ، وقبل بيان ذلك أعرض لتحرير محل النزاع في هذه المسألة .

أولا : لاختلاف بين العلماء على استحباب تحسين الصوت وترقيقه بقراءة القرآن ، مع ترتيله وتنغيمه وترنيمه على الوجه المشروع ، بحيث لا يخرج بالقراءة عن شرط الأداء المعتبر عند أهل العلم بالقراءات ، وأن تحسين الصوت على هذا النحو يكون أشد تأثيرا في النفس ، وخشوعا في القلب ، واعتبارا في العقل .

قال ابن أبي مليكة : " إن حسن الصوت بالقرآن مطلوب ، فإن لم يكن

(١) الطرب في عرف أهل اللغة : الفرح والحزن ، أو هو خفة تلحق الإنسان فتسره أو تحزنه . (القاموس المحيط ١/١٠١ - طرب) والتطريب في عرف الفقهاء : تقطيع الصوت وترعيده ، وأصله خفة تصيب المرء من شدة الفرح أو من شدة التحزين . (مواهب الجليل ١/٤٣٧) .

حسننا فليحسنه ما استطاع ، ومن جملة تحسينه أن تراعى فيه قواعد النغم ، فإن الحسن الصوت يزداد حسنا بذلك ، وإن خرج أثر ذلك فى حسنه ، وغير الحسن ربما انجبر بمراعاتها مالم يخرج عن شرط الأداء المعتبر عند أهل القراءات ، فإن خرج عنها لم يف تحسين الصوت بقبح الأداء " (١) .

وقال النفراوى المالكي : " وأما قراءة القرآن بالصوت الحسن مع النغمات المعروفة ، مع تجويده على الوجه المشروع فلا حرج فيه ، بل يكسب السامع الخشوع والإعطاء بكلمات القرآن الكريم " (٢) .

وقال القاضى عياض : " أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقراءة وترتيلها " (٣) .

وقال النووى : " أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ، مالم يخرج عن حد القراءة بالتمطيط ، فإن خرج حتى زاد حرفا أو أخفاه حرم " (٤) .

وقال الشربينى الخطيب : " تحسين الصوت بالقراءة مسنون " (٥) ، ومثله قال أبو إسحاق الثيرازى (٦) .

وقال ابن قدامة : " اتفق العلماء على أنه تستحب قراءة القرآن بالتحزين والترتيل والتحسين " (٧) .

استدل لاستحباب تحسين الصوت وتحزينه بقراءة القرآن بما يلى (٨) :

-
- (١) تفسير ابن كثير (فضائل القرآن) ٣٨/٤ .
 - (٢) الفواكه الدواني ٣٩٣/٢ .
 - (٣) شرح النووى على صحيح مسلم ٢٣٥/٢/٣ .
 - (٤) تفسير ابن كثير (فضائل القرآن) ٣٧/٤ .
 - (٥) مغنى المحتاج ٤٢٩/٤ .
 - (٦) المهذب ٣٢٨/٢ .
 - (٧) المغنى ٤٨/١٢ ، والتحزين : ترفيق الصوت بالقراءة .
 - (٨) الفواكه الدواني ٣٩٣/٢ ، المهذب ٣٢٨/٢ ، كف الرعاى ٣٢/٢ ، المغنى ٤٦/١٢-٤٨ ، زاد المعاد ٢٣٤/١ ، تفسير ابن كثير ٤٧،٣٥-٣٤/٤ .

السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١- روى البراء بن عازب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " زينوا القرآن بأصواتكم " (١) .

وجه الدلالة منه :

أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من يقرأ القرآن بتحسين صوته بقراءته ، والأمر يفيد الوجوب عند الإطلاق ، إلا أن ثمة قرينة تصرفه عن اقتضاء الوجوب إلى الندب ، وهى أن تحسين الصوت يتعلق باستطاعة القارئ ، وليس كل أحد يتمكن من تحسين صوته به ، وإنما يتمكن من ذلك من يستطيعه ، فدل هذا على أن الأمر فيه مصروف عن حقيقته إلى الندب.

٢- روى عن أبى هريرة أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول : " ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت بالقرآن يجهر به " .

وجه الاستدلال به :

إن الله سبحانه وتعالى لا يستمع لشيء مثل استماعه لنبي ، إذا قرأ القرآن حسن صوته به مع تحزينه وترقيقه ، واستماع الله سبحانه لمن يحسن صوته بقراءة القرآن ، يراد به إكرام القارئ وإجزال ثوابه ، قال القرطبي : " أصل الإذن : أن المستمع يميل بأذنه إلى جهة من يسمعه ، وهذا المعنى فى حق الله تعالى لا يراد به ظاهره ، وإنما هو على سبيل التوسع على ما جرى به عرف التخاطب ، والمراد به فى حق الله تعالى إكرام القارئ وإجزال ثوابه ، لأن ذلك ثمرة الإصغاء " (٢) ، وإذا كان تحسين الصوت بالقراءة سببا لإكرام الله تعالى للقارئ ، وإجزال الثواب إليه كان أمرا مستحبا ومرغبا فيه .

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرک والبيهقى وأبوداود وابن ماجة والنسائى فى السنن وقال فى مجمع الزوائد: إسناده حسن ، ورمز له السيوطى بالصحة. (المستدرک ٥٧١/١، السنن الكبرى ٢٢٩/١٠ ، سنن أبى داود ١٥٥/٢ ، سنن ابن ماجة ٤٢٧/١ ، سنن النسائى ١٧٩/٢ ، الجامع الصغير ٢٩/٢) .
(٢) عمدة القارى ٢٢٤/١٦ .

٣- روى أبو بردة عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: " لو رأيتني وأنا أستمع لقراءتك البارحة ، لقد أوتيت مزمارة من مزمار آل داود " ، وفى رواية أخرى بزيادة قول أبي موسى الأشعري: " أما والله لو علمت أنك تسمع قراءتى لحبرتها لك تحبيراً " (١).

وجه الاستدلال به :

امتدح رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت أبي موسى الأشعري بعد أن سمعه يقرأ القرآن فى ناحية من المسجد فيحسن صوته بقراءته ، إذ قال له : " لقد أوتيت مزمارة من مزمار آل داود " ، ولفظة " آل " مقحمة - كما يقول العيني - والمراد نفس داود عليه السلام ، لأنه لم يذكر أن أحدا من آل داود قد أعطى من حسن الصوت ما أعطى داود عليه السلام ، وقد روى أن داود عليه السلام كان يسبح الله ويترنم له بزبوره ، على آلات الطرب والمعارف الوترية وغيرها ، وقال عبيد بن عمير: كان لداود عليه السلام معزفة يتغنى عليها فيبكي ويبكى " ، وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " إنه كان يقرأ الزبور بسبعين لحنا، ويقرأ قراءة يطرب منها المحموم ، فإذا أراد أن يبكي نفسه لم تبق دابة فى بر أو بحر إلا أنصتن ، يسمعن ويبكين " (٢) ، وقول أبي موسى الأشعري : " لو علمت أنك تسمع لحبرته لك تحبيراً " ، دليل على جواز الإشتغال بتحسين الصوت وتكلفه ، وامتداح رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا موسى أن حسن صوته بقراءة القرآن ، دليل على استحباب تحسين الصوت بقراءته .

٤- روى عن فضالة بن عبيد الأنصاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لله أشد أذنا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته " .

وجه الاستدلال به :

بين رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث، أن الحق سبحانه (١) التحبير : هو التحسين، والمعنى: حسنت لك القراءة وزينتها بصوتى تزيينا . (مختار الصحاح / ١٤٤ - حبر) .
(٢) تفسير ابن كثير (فضائل القرآن) ٣٧/٤ ، عمدة القارى ٢٢٤/١٦ ، ٢٤١ .

وتعالى أشد استماعاً إلى صاحب الصوت الحسن بالقرآن ، من صاحب القينة إذا جلس لسماع غنائها ، والمراد باستماع الله سبحانه وتعالى إلى صاحب الصوت الحسن بالقرآن ، إجمال المثوبة له وإكرامه - كما سبق - وهذا يقتضى استحباب تحسين الصوت بقراءة القرآن لأنه سبب له .

٥- روى عن بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" اقرءوا القرآن بالحن فإنه نزل بالحن " (١) ، وروى عن سعد بن أبى وقاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن هذا القرآن نزل بحزن ، فإذا قرأتموه فابكوا ، فإن لم تبكوا فتباكوا " (٢) .

وجه الاستدلال بهما :

يرشدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ما ينبغى أن يتبع عند قراءة القرآن الكريم ، وأن على قارئه أن يحسن صوته بقراءته فيرققه ، لأنه يعين على تدبر آيات الكتاب الكريم وتفهمها ، والخشوع والخضوع والإنقياد والطاعة ، وأن لازم هذا التدبر البكاء خوفاً من الله سبحانه وتعالى وشوقاً إليه ، وقد دعا الحديث الثانى إلى جواز تكلف البكاء عند قراءة القرآن ، إذا لم تتأثر به نفوس قارئيه وسامعيه ، فيكون من تلقاء أنفسهم ، وطريق تكلف البكاء - كما يقول الغزالي - " أن يحضر قلبه الحزن ، فمن الحزن ينشأ البكاء ، ووجه إحضار الحزن : أن يتأمل القارئ والسماع مافى الآيات من التهديد والوعيد والمواثيق والعهود ، ثم يتأمل تقصيره فى أوامره وزواجه ، فيحزن لا محالة ويبكى ، فإن لم يحضره حزن ولا بكاء كما يحضر أرباب القلوب الصافية ، فليبك على فقدان الحزن والبكاء ، فإن ذلك أعظم المصائب " (٣) .

(١) أخرجه أبو نعيم فى الحلية والطبرانى فى معجمه الأوسط وأبو يعلى فى مسنده والهيثمى فى مجمع الزوائد من حديث بريدة ، وقال : رواه الطبرانى فى الأوسط وفى مسنده إسماعيل بن سيف وهو ضعيف ورمز له السيوطى بالضعف (مجمع الزوائد ١٦٩/٧ - ١٧٠ ، الجامع الصغير ٥٢/١) .

(٢) أخرج ابن ماجة بعضه فى سننه من طريق ابن أبى مليكة عن عبد الرحمن بن السائب عن سعد بن أبى وقاص (سنن ابن ماجة ١٤٠٣/٢) .

(٣) إحياء علوم الدين ١١٤/٣ .

ثانيا : لاختلاف بين العلماء على المنع من قراءة القرآن بالألحان ، إذا
أفرط القارئ بها في المد والتمطيط وإشباع الحركات ، بحيث جعل من
الضمة واوا والفتحة ألفا والكسرة ياء ، أو أخفى حرفا أو أخرجه من غير
مخرجه الصحيح ، أو ترتب على القراءة بالألحان تغيير المعنى بكثرة
الترجيحات ، أو إخراج لفظ القرآن عن صناعته بإدخال حركات فيه ،
أو إخراج حركات منه يقصد بها قرن الكلام وانتظام اللحن ، أو مد مقصور
أو قصر ممدود ، أو إدغام ما لايجوز إدغامه ، وأنه لاختلاف بينهم على عدم
جواز سماع مثل ذلك ، وقد أفتى النووي الشافعي في قوم يقرءون القرآن
بالتعطيط الفاحش والتغيير الزائد ، بأن ذلك حرام بإجماع العلماء ، كما قاله
غير واحد من العلماء ، وقال سليم الرازي من الشافعية : " إنه يجب على
ولئ الأمر زجر أمثال هؤلاء وتعزيزهم واستتابتهم ، ويجب إنكار ذلك على
كل مكلف تمكن من إنكاره " (١) .

وجه حرمة القراءة حينئذ مايلي :

١- إن القراءة بالألحان إذا كان فيها هذا الإفراط السابق ، وعدم
مراعاة أحكام التلاوة ، فإنه يترتب عليها تغيير القرآن وإخراج الكلمات عن
وضعها ، وجعل الحركات حروفا ، وهذا لايجوز .

٢- إن القرآن الكريم ينبغي أن ينزه عن الزيادة والنقصان ، والقراءة
بالألحان إن أدت إلى ذلك لاتجوز (٢) .

ثالثا : موضع الخلاف بين العلماء في هذه المسألة :

أما اختلف العلماء فيه في هذه المسألة ، فهو في حكم قراءة القرآن
الكريم بالألحان ، إذا لم يترتب على قراءته بها ما سبق ، مما اتفق العلماء

(١) كف الرعاع / ٣١ .

(٢) الدر المختار ٣٥٩/١ ، الإختيار ٢٨٤/٤ ، مواهب الجليل ٦٣/٢ ، التاج والإكليل
٦٢/٢ ، الفواكه الدواني ٣٩٣/٢ ، مغنى المحتاج ٤٢٩/٤ ، نهاية المحتاج ٢٨١/٨ ،
كف الرعاع / ٣٠ ، ٣١ ، المغنى ٤٨/١٢ ، تلبيس إبليس / ١١٠ ، تفسير ابن كثير
(فضائل القرآن) ٣٦/٤ ، ٣٧ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٢٣٥/٢/٣ .

على المنع منه ، وللعلماء فى حكم قراءة القرآن بالألحان فى هذه الحالة اتجاهان :

الاتجاه الأول :

يرى أصحابه أن قراءة القرآن الكريم بالألحان مكروهة كراهة تحريم .

روى القول به عن أنس وسعيد بن المسيب والحسن البصرى ، وابن سيرين وابن عيينة وسعيد بن جبير والنخعى ، وعبد الرحمن بن القاسم وعبد الرحمن بن الأسود وأبى عبيد ، وإليه ذهب بعض الحنفية وجمهور المالكية وبعض الشافعية والحنابلة (١) .

الاتجاه الثانى :

يرى من ذهب إليه جواز قراءة القرآن الكريم بالألحان .

روى هذا عن عمر بن الخطاب وابن عباس وابن مسعود ، كما روى عن عطاء وابن المبارك والنضر بن شميل ، وذكر الطحاوى أن أبا حنيفة وأصحابه كانوا يستمعون القرآن بالألحان ، وقال محمد بن عبد الحكيم : رأيت أبى والشافعى ويوسف بن عمرو يستمعون القرآن بالألحان ، واختار ابن جرير الطبرى القول بالجواز ، وإلى هذا الاتجاه ذهب القاضى عياض من المالكية ، وجمهور الشافعية وبعض الحنابلة ، وقال ابن العربى (من المالكية) ، والغزالى والفورانى والبندنجى والدارمى (من الشافعية) ، والكرمانى إنه مستحب (٢) .

(١) ابن رشد: المقدمات الممهدة ٤٦٣/٣ ، جواهر الإكليل ٧١/١ ، مواهب الجليل ٦٢/٢ ، كف الرعاى ٣١/١٢ ، المغنى ٤٧/١٢ ، تلييس إبليس ١١٠ ، تفسير ابن كثير ٣٧/٤ ، زاد المعاد ١٣٤/١ ، عمدة القارى ٢٢٤/١٦ .

(٢) الاختيار ٢٨٤/٤ ، التاج والإكليل ٦٢/٢ ، المذهب ٣٢٨/٢ ، مغنى المحتاج ٤٢٩/٤ ، إحياء علوم الدين ١١٨/٣ ، كف الرعاى ٣٠/١٢ ، المغنى ٤٧/١٢ ، زاد المعاد ١٣٥/١ ، تفسير ابن كثير (فضائل القرآن) ٣٧/٤ ، ٣٨ ، عمدة القارى ٢٢٤/١٦ ، ٢٢٥ ، شرح النووى على صحيح مسلم ٢٣٥/٢/٣ .

أدلة هذين الإتجاهين :

استدل أصحاب الإتجاه الأول على كراهة قراءة القرآن الكريم بالألحان

بما يلي : (١)

أولاً: الكتاب الكريم :

١- قال تعالى : " إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون " (٢) .

٢- قال تعالى : " وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع " (٣) .

٣- قال جل شأنه : " أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها " (٤) .

وجه الاستدلال بالآيات :

إن قراءة القرآن الكريم بالألحان المطربة تلهي سامعها عن الخشوع والإعتبار بآيات الكتاب الكريم ، والخشية وتجديد التوبة عند سماع مواعظه ، فيجب أن ينزه القرآن عن ذلك ، ولا يقرأ إلا على الوجه الذي يخشع القلب ، ويزيد في الإيمان ويشوق إلى ما عند الله ، وإذا كانت الألحان تكره في الشعر فكيف بالقرآن ، إنه أولى بكراهة قراءته بلحن .

ثانياً : السنة النبوية المطهرة :

١- روى حذيفة بن اليمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها ، وإياكم ولحون أهل الكباير والفسق ، فإنه سيجىء من بعدى أقوام يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء ، والرهباتية والنوح

(١) الاختيار ٢٨٤/٤ ، مواهب الجليل ٦٣/٢ ، التاج والإكليل ٦٢/٢ ، كف الرعاع/٣١ ، المغنى ٤٧/١٢-٤٨ ، تفسير ابن كثير (فضائل القرآن) ٣٦/٤ ، زاد المعاد ١٣٧/١ .

(٢) الآية الثانية من سورة الأنفال .

(٣) من الآية ٨٣ من سورة المائدة .

(٤) الآية ٢٤ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم .

لا يجاوز حناجرهم ، مفتونة قلوبهم ، وقلوب الذين يعجبهم شأنهم " (١).

وجه الاستدلال به :

أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقراءة القرآن الكريم بحسب طريقة العرب في تحسين أصواتهم به ، وحذر من اتباع أهل الفسق في طرائقهم في قراءته ، من مراعاة الأنغام والتطريب المستفاد من فن الموسيقى ، وذلك لأنه يحرم إخضاع ألفاظ القرآن الكريم للنغمات الموسيقية وإيقاعاتها ، وقد ذم هؤلاء الذين يرجعون بالقرآن ويتغنون به ، بأن آياته لم تترك أثرا في نفوسهم وقلوبهم التي فتنت بذلك الترجيع ، وأن من أعجب بهذا التطريب والتلحين شأنه في هذا شأن من يرجع بالقرآن الكريم .

٢- روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " ذكر شرائط الساعة ، وذكر أشياء منها : أن يتخذ القرآن مزامير يقدمون أحدهم ليس بأقرنهم ولا أفضلهم إلا ليتغنيهم غناء " (٢) .

وجه الاستدلال به :

أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من أشرط الساعة أن يتغنى بالقرآن الكريم، حتى أن الجماعة من الناس لتقدم فردا منهم ، لا يتوافر له من الحفظ وجودة الترتيل والفضل ما توافر لأحدهم ، وما ذلك إلا ليسمعهم تغنيهم بالقرآن ، وأن سماعهم لغنائه به هو مقصدهم من تقديمه في القراءة عليهم ،

(١) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد بلفظه من حديث حنيفة ، وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفي سننه راو لم يسم ، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان ، وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه من طرق عدة عن ابن مسعود وابن عباس وجابر وأبي برزة وسكت عنه السيوطي ، وأخرج البخاري ومسلم بعضه في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري . (صحيح البخاري ٢٣٦/٣ ، صحيح مسلم ٤٢٧/١ ، مجمع الزوائد ١٦٩/٧ ، مصنف ابن أبي شيبه ٥٣٥/١٠ ، الجامع الصغير ٥٢/١) .

(٢) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد بعض هذا الحديث من حديث عوف بن مالك الأشجعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال فيه: روى ابن ماجه طرفا منه ، وفيه عبد الحميد بن إبراهيم وثقه ابن حبان وهو ضعيف وفيه جماعة لم أعرفهم . (مجمع الزوائد ٣٢٣/٨ - ٣٢٤) .

وعد هذا من أشرط الساعة دليل على أنه موضع إنكار الشارع ، فكان هذا دليلا على أن التطريب بالقرآن والتغنى به على وزن الألحان أمر منكر .

٣- روى عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه أنه قال: " كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم المد ليس فيه ترجيع " (١) .

وجه الاستدلال به :

يبين هذا الحديث كيفية قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه كان يمد الحروف التي تستحق المد (وهى الألف ، والواو ، والياء) ، ولا يرجع فى القرآن ، بمعنى أنه لا يردد صوته فى حلقه بالقراءة ، كقراءة أصحاب الألحان ، فدل هذا على أن الترجيع والتطريب بالقراءة لا يجوز .

ثانيا: قول الصحابي :

روى أن زياد النهدي جاء إلى أنس رضى الله عنه مع القراء ، فقليل له : اقرأ ، فرفع صوته وطرب ، وكان رفيع الصوت ، فكشف أنس عن وجهه ، وكان على وجهه خرقة سوداء ، وقال: " يا هذا ما هكذا كانوا يفعلون " ، وكان إذا رأى شيئا ينكره رفع الخرقة عن وجهه " (٢) .

وجه الاستدلال به :

إن أنس بن مالك قد أنكر على زياد النهدي تطريبه بالقراءة ، وبين له أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يكونوا يفعلونه فى قراءتهم للقرآن الكريم ، وهذا منهم لا يكون إلا عن توقيف ، إذ لا مجال للرأى فى مثله .

ثالثا : المعقول :

١- إن الترجيع والتطريب يتضمن همز مالىس بمهموز ، ومد ما ليس

(١) أخرجه الهيثمى فى مجمع الزوائد من حديث أبى بريدة، وقال: رواه الطبرانى فى الأوسط. وفى سنده من لم أعرفه . (مجمع الزوائد ١٦٩/٧) .

(٢) أخرجه ابن أبى شيبه فى مصنفه من حديث عبد الله بن أبى بكر ، وفيه أن القارىء هو زياد النمرى . (ابن أبى شيبه : المصنف ٤٦٦/١٠) .

بممدود ، وترجييع الألف الواحد ألفات ، والواو واوات ، والياء ياءات ،
فيؤدي ذلك إلى زيادة في القرآن وذلك غير جائز (١) .

اعترض على الاستدلال بهذا الوجه :

قال ابن القيم : إن القراءة بالتطريب والألحان لا تتضمن زيادة في
الحروف ، وذلك لأنها لا تخرج الكلام عن وضعه ، ولا تحول بين السامع
وبين فهمه ، ولو كانت متضمنة لزيادة الحروف لأخرجت الكلمة عن
موضعها ، وحالت بين السامع وبين فهمها ، ولم يدر المقصود بها والواقع
بخلافه (٢) .

٢- إنه لا أحد لما يجوز من الترجيع والتطريب وما لا يجوز منه، فإن
حد بحد معين كان تحكما في كتاب الله تعالى ودينه ، وإن لم يحد بحد أقصى
إلى أن يطلق لفاعله ترديد الأصوات وكثرة الترجيعات ، والتنوع في أصناف
الإيقاعات والألحان المشبهة للغناء ، كما يفعل أهل الغناء بالآبيات، وكما
يفعله كثير من القراء أمام الجنائز ، ويفعله كثير من قراء الأصوات مما
يتضمن تغيير كتاب الله تعالى والغناء به على نحو الحان الشعر والغناء ،
ويوقعون الإيقاعات عليه مثل الغناء سواء ، اجترأ على الله وكتابه وتلعبا
بالقرآن ، وركونا إلى تزيين الشيطان ، ولا يجيز ذلك أحد من علماء
الإسلام ، والتطريب والتلحين ذريعة مفضية إلى هذا إفضاء قريبا ، فالمنع
منه كالمنع من الذرائع الموصلة إلى الحرام (٣) .

٣- إن قراءة القرآن الكريم بالألحان خروج عما ينبغى اتباعه عند
قراءته أو سماعه ، من الخشوع والتفهم والتدبر لآياته (٤) .

٤- إن قراءة القرآن بالألحان تشبه بفعل أهل الفسوق حال فسقهم من

(١) زاد المعاد ١/١٣٧ .

(٢) المصدر السابق/١٣٦ .

(٣) المصدر السابق/ ١٣٧ .

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ٣/٢٣٥ .

تغنيهم ، ولهذا فقد كره التطريب في الأذان (١) .

استدل أصحاب الاتجاه الثاني على جواز قراءة القرآن الكريم بالألحان بما يلي : (٢)

أولا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١- روى عن عبد الجبار بن الورد قال : سمعت ابن أبي مليكة يقول : قال عبد الله بن أبي يزيد : " مر بنا أبو لبابة فاتبعناه حتى دخل بيته ، فإذا رجل رث الهيئة ، فسمعته يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ليس منا من لم يتغن بالقرآن " ، قال : فقلت لابن أبي مليكة : يا أبا محمد رأيت إذا لم يكن حسن الصوت ؟ ، قال : يحسنه ما استطاع " (٣)

وجه الاستدلال به :

بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من قرأ القرآن الكريم فلم يتغن بقراءته ، فهو خارج عن طريقه المسلمين في قراءتهم لآياته ، والمراد " بالتغنى بالقرآن " تحسين الصوت والترجيع بقراءته ، والتغنى بما شاء من الأصوات واللحن - كما قال الشافعي وآخرون (٤) - ويؤيد هذا المعنى قول

(١) الاختيار ٢٨٤/٤ .

(٢) المصدر السابق، التاج والإكليل ٦٢/٢ ، إحياء علوم الدين ١١٨/٣ ، كف الرعايع/ ٣٢ ، المغنى ٤٧/١٢ - ٤٨ ، زاد المعاد ١٣٥/١ - ١٣٦ ، تفسير ابن كثير ٣٧/٤ - ٣٨ ، عمدة القارى ٢٢٤/١٦ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٢٣٥/٢/٣ .

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك من حديث عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس ، وأخرجه من حديث ابن أبي مليكة عن عبد الله بن أبي نهيك عن سعد بن أبي وقاص وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذا الإسناد ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من هذا الطريق ، وأخرجه أبو داود في سننه ، والبيهقي من طرق عدة عن سعد بن أبي وقاص وأبي لبابة : وقال : حديث مختلف في إسناده على ابن أبي مليكة فروى عنه من وجوه كثيرة ، وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد من حديث ابن عباس وقال : رواه البزار والطبراني ورجال البزار رجال الصحيح ، ورواه من حديث عائشة رضي الله عنها وقال : رواه البزار ، وفيه أبو أمية بن يعلى وهو ضعيف ، ورواه من حديث ابن الزبير وقال : رواه البزار وفيه محمد بن مهران ضعفه الدارقطني وبقية رجاله ثقات (المستدرك ٥٦٩/١ ، صحيح ابن حبان ١٦٥/١ - ١٦٦ ، سنن البيهقي ٢٣٠/١٠ ، سنن أبي داود ١٥٦/٢ ، مجمع الزوائد ١٧٠/٧) .

(٤) عمدة القارى ٢٢٤/١٦ .

ابن أبي مليكة السابق : " إذا لم يكن حسن الصوت يحسنه ما استطاع " .

اعترض على الاستدلال بهذا الحديث :

قال بعض المخالفين : نمنع أن يكون المراد " بالتغنى بالقرآن " حسن الصوت والترجيع بقراءته ، وإنما يراد به معنى آخر ، إلا أنهم اختلفوا في بيان المراد منه على أقوال منها ما يلي :

١ - قال سفيان بن عيينة : إن المراد به : يستغنى به عن غيره (١) .

أجيب عن قول سفيان هذا في بيان المراد " بالتغنى بالقرآن " بما يلي :
أ - قال الشافعي : نحن أعلم بهذا من ابن عيينة ، لو أراد الاستغناء لقال : " من لم يستغن " ، ولكن لما قال : " من لم يتغن بالقرآن " علمنا أنه أراد به التغنى (٢) .

ب - قال الطبري : إن قول سفيان بن عيينة مردود عليه بما روى من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن بجهر به " ، إذ لو كان المراد " بالتغنى بالقرآن " كما قال ابن عيينة ، لم يكن لذكر حسن الصوت والجهر به معنى ، والمعروف في كلام العرب أن التغنى إنما هو الغناء الذي هو حسن الصوت " (٣) .

ج - قال عمر بن أبي شيبه : ذكرت لأبي عاصم النبيل تأويل ابن عيينة هذا ، فقال : ما يصنع ابن عيينة شيئاً ، فقد روى أنه كانت لداود عليه السلام معزفة يتغنى عليها يَبْكِي وَيَبْكِي ، وقال ابن عباس : إنه كان يقرأ الزبور بسبعين لحناً يكون فيهن ، ويقرأ قراءة يطرب منها الجموع (٤) .

(١) السنن الكبرى ٢٣٠/١٠ .

(٢) عمدة القاري ٢٢٤/١٦ .

(٣) زاد المعاد ١٣٥/١ .

(٤) المصدر السابق ١٣٦ .

٢- وقد بين أبو عبيد القاسم بن سلام معنى " التَغْنَى بِالْقُرْآن " فقال :
أى يستغنى به ، إذ لو كان من الغناء بالصوت لكان اللفظ " من لم يغن
بالقرآن ليس من النبي صلى الله عليه وسلم " (١) .

أجيب عن قول أبي عبيد هذا بما يلى :
أ- قال ابن قدامة : إن حمل التغنى على الإستغناء لا يصح ، لأن معنى
" أذن " فى قوله صلى الله عليه وسلم " ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن
الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به " : استمع ، وإنما تستمع القراءة ، وقوله
فى الحديث: " يجهر به " الجهر : صفة القراءة لا صفة الإستغناء (٢) .

ب- قال الغزالي تعقيبا على هذا التأويل : إن تفسير التغنى : بالترنم
وترديد الألحان هو أقرب عند أهل اللغة (٣) .

٣- ثمة أقوال أخر فى بيان معنى " التَغْنَى بِالْقُرْآن " غير ما ذكره
سفيان وأبو عبيد ، إذ قيل : إن المراد به : يستغنى به عن أخبار الأمم
الماضية والكتب المتقدمة ، وقيل : إن معناه التشاغل به والتغنى ، أو هو من
الإستغناء الذى هو ضد الفقر، وقيل : إن معنى الحديث : من لم يغنه
القرآن ، ولم ينفعه فى إيمانه ، ولم يصدق بما جاء فيه من وعد ووعد
فليس منا (٤) .

يجاب عن هذه الأقوال بما أجيب به من قبل على تساويل سفيان
وأبي عبيد " للتغنى بالقرآن " فى الحديث .

٤- قال ابن رشد : إن معناه : ليس منا من لم يلتذ بسماع قراءة
القرآن ، لركة قلبه وشوقه إلى ما عند ربه ، كما يلتذ أهل الغوانى بسماع
غوانيهن (٥) .

(١) المغنى ١٢/٤٧، ٤٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) إحياء علوم الدين ٣/١١٨.

(٤) عمدة القارى ١٦/٢٢٤.

(٥) المقدمات الممهدة ٣/٤٦٣.

٢- روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ما أذن الله لشئء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن بجهر به " ، وفى رواية " ما أذن الله لشئء ما أذن لنبي حسن الترنم بالقرآن " .

وجه الاستدلال به :

أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الله سبحانه وتعالى لا يستمع لشئء ، كاستماعه لنبي حسن الصوت إذا قرأ القرآن حسن صوته بقراءته ، فرجع فى قراءته وتغنى بما شاء له من الأصوات واللىون ، إذ الترنم - كما جاء فى الرواية الثانية - لا يكون إلا بالصوت إذا حسنه المترنم وطرب به ، والقراءة على هذا النحو سبب لإكرام القارى وإجزال المثوبة له ، فكانت مرغبا فيها من قبل الشارع .

اعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما اعترض به على الحديث السابق ، ويجاب عنه بما أجيب به من قبل .

٣- روى عن عبد الله بن مغفل قال : " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ وهو على ناقته وهى تسير به ، وهو يقرأ سورة الفتح ، أو من سورة الفتح قراءة لينة يقرأ ويرجع " (١) ، وفى رواية أخرى عن شعبه عن معاوية بن قره عن عبد الله بن مغفل بين فيها كيفية ترجيعه صلى الله عليه وسلم بالقراءة ، قال شعبه : " ثم قرأ معاوية يحكى قراءة ابن مغفل ، وقال : لولا أن يجتمع الناس عليكم لرجعت كما رجعت ابن مغفل يحكى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت لمعاوية : كيف كان ترجيعه ؟ ، قال : آ آ ثلاث مرات " (٢) .

وجه الاستدلال به :

حكى عبد الله بن مغفل كيفية قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه ٢٣٥/٣ .

(٢) أخرجه البخارى فى صحيحه ٣٠٧/٤ .

وأنه كان يقرأ قراءة لينة يردد صوته في حلقه بها كقراءة أصحاب الألحان ،
إذ ردد حرف الألف ثلاث مرات ، بأن قال : آ آ آ بهمزة مفتوحة بعدها
ألف ساكنه ثلاث مرات - كما قال السندى (١) - وهذا واضح الدلالة على
جواز الترجيع في القراءة ، فإن قراءته بهذه الكيفية هي غاية الترجيع
كما يقولون.

أعترض على الاستدلال بهذا الحديث من وجوه :

أ- إن هذا الترجيع إنما صدر عنه صلى الله عليه وسلم لأنه كان
راكبا ، فجعلت الناقة تحركه ، فحصل به الترجيع (٢) .

أجيب عن هذا الوجه :

إن هذا الترجيع منه صلى الله عليه وسلم كان اختيارا ، لا اضطرارا
لهز الناقة له ، فإن هذا لو كان لأجل هز الناقة لما كان داخلا تحت الاختيار ،
فلم يكن عبد الله بن مغفل يحكيه ويفعله اختيارا ليتأسى به ، وهو يرى هز
الراحلة له حتى ينقطع صوته ، ثم يقول : كان يرجع في قراءته ،
فنسب الترجيع إلى فعله ، ولو كان من هز الراحلة لم يكن منه فعل يسمى
ترجيعا (٣) .

ب- إن هذا الترجيع إنما هو نتيجة إشباع المد في موضعه ، فقد كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم حسن الصوت ، إذا قرأ مد ووقف
على الحروف (٤) .

ج- إن الترجيع هو تحسين التلاوة لترجييع الغناء ، لأن القراءة
بترجييع الغناء يناقئ الخشوع الذي هو المقصود من التلاوة (٥) .

(١) حاشية السندى على صحيح البخارى ٢٣٥/٣

(٢) عمدة القارى ٢٠/١٦ .

(٣) زاد المعاد ١٣٤/١ .

(٤) عمدة القارى ٢٠/١٦ .

(٥) المصدر السابق / ٢٤١ .

٤- روى أبو بردة عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : " لو رأيته وأنا أستمع لقراءتك البارحة ، لقد أوتيت مزمارة من مزامير آل داود " ، فقال أبو موسى : " أما والله لو علمت أنك تسمع قراءتي لحبستها لك تحبيرا " .

وجه الاستدلال به :

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أستمع إلى قراءة أبي موسى ، ثم امتدحه بقوله : " لقد أوتيت مزمارة من مزامير آل داود " ، وقد كان داود عليه السلام يسبح الله سبحانه وتعالى ويترنم له بزبورة على آلات الطرب ، حتى أن الطير لتحشر وتجتمع لصوته ترجع ترنيمه بتسبيح الله تعالى ، كما قال سبحانه : " والطير محشورة كل له أواب " (١) ، فإذا كان أبو موسى قد امتدح بذلك ، فإن معناه أنه كان يترنم في قراءته كترنم أصحاب الألحان ، وأنه لو كان يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستمع إلى قراءته ، لزين صوته بها وحسنه مع هذا الترنم والتغنى ، ومما يؤيد أن أبا موسى كان يتغنى ويترنم بالقراءة قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " من استطاع أن يغنى بالقرآن غناء أبي موسى فليفعل " (٢) .

ثانيا : آثار الصحابة :

١- روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان يقول لأبي موسى الأشعري : " ذكرنا ربنا " ، فيقرأ أبو موسى ويتلحن ، وقال عمر مرة : " من استطاع أن يغنى بالقرآن غناء أبي موسى فليفعل " ، وقال لعقبة بن عامر - وكان من أحسن الناس صوتا بالقرآن - اعرض على سورة كذا ، فقرأ عليه فبكى عمر ، وقال : " ماكنت أظن أنها نزلت " (٣) .

وجه الاستدلال به :

إن أبا موسى الأشعري كان يتغنى بقراءة القرآن ، وقد سمعه رسول الله

(١) الآية ١٩ من سورة ص .
(٢) عمدة القاري ١٦ / ٢٢٤ .
(٣) المصدر السابق .

صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه ذلك ، وكذلك سمعه عمر بن الخطاب وهو يتغنى ويتلحن بها ، فأقره على ذلك ، وجعل قراءته على هذه الكيفية منهجا ينبغي أن يتبعه كل من أراد أن يقرأ القرآن ، وكان قلبه يخشع للصوت الحسن بالقرآن ، إذ بكى من سماع صوت عتبة بن عامر وهو يقرأ عليه سورة من كتاب الله تعالى ، ليقول بعد تدبر آياتها وتأثره بها : "ما كنت أظن أنها نزلت " .

٢- روى عن ابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهما "أنهما أجازا قراءة القرآن بالألحان ، وهما لا يعلانه إلا عن توقيف ، لأن هذا لامجال للرأى فيه (١) .

ثالثا : المعقول :

١- إن تزيين القرآن وتحسين الصوت به والتطريب بقراءته أوقع في النفوس ، وأدعى إلى الاستماع والإصغاء إليه ، ففيه تنفيذ للفظه إلى الأسماع ، ومعانيه إلى القلوب ، وذلك عون على المقصود ، فهو بمنزلة الأكلويه والطيب الذى يجعل فى الطعام لتكون الطبيعة أدعى له قبولا ، وبمنزلة ما يوضع فى الدواء من مواد تجعله مستساغا لينفذ إلى موضع الداء .

٢- إنه لابد للنفس من طرب واشتياق إلى الغناء ، فعوضت عن طرب الغناء بطرب القرآن ، كما عوضت عن كل محرم ومكروه بما هو خير لها منه فقد عوضت عن السفاح بالنكاح ، وعن القمار بالمراهنة فى السباق والنضال ، وعن السماع الشيطاني بالسماع الرحمانى القرآنى .

٣- إن قراءة القرآن بالتطريب والألحان لا تتضمن مفسدة راجحة أو خالصة ، فإنها لا تخرج الكلام عن وضعه ، ولا تحول بين السامع وبين فهمه ، ولو كانت متضمنة لزيادة الحروف لأخرجت الكلمة عن موضعها ، وحالت بين السامع وبين فهمها ، ولم يدر ما معناها ، والواقع بخلاف ذلك .

(١) عمدة القارى ٢٢٤/١٦ .

٤- إن التطريب والتلحين أمر راجع إلى كيفية الأداء ، فتارة يكون سليقة وطبيعة ، وتارة يكون تكلفا ، وكيفيات الأداء لاتخرج الكلام عن وضع مفرداته ، بل هي صفات لصوت المؤدى بمنزلة ترقيقه وتفخيمه وإمالة ، وبمنزلة مدود القراءة الطويلة والمتوسطة ، لكن تلك الكيفيات متعلقة بالحروف ، وكيفيات الألحان والتطريب متعلقة بالأصوات ، والآثار فى هذه الكيفيات لايمكن نقلها ، بخلاف كيفيات أداء الحروف ، فلهذا نقلت تلك بالفاظها ، ولم يمكن نقل هذه بالفاظها ، بل نقل منها ما أمكن نقله : كترجييع النبى صلى الله عليه وسلم بالقراءة فى سورة الفتح ، والتطريب والتلحين راجع إلى أمرين : مد وترجييع ، وقد ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه كان يمد صوته بالقراءة " يمد الرحمن ويمد الرحيم " ، وثبت عنه الترجيع كما تقدم (١) .

٥- إن القلب يخشع للصوت الحسن كما يخضع للوجه الحسن ، وما تتأثر به القلوب فى التقوى فهو أعظم فى الأجر .

٦- إن قراءة القرآن بالألحان يكسب العناصير الخشوع والاعتناظ والخشية ، ويزيده إيمانا بالقرآن وغبطة .

٧- إن للصوت الحسن أثرا عظيما فى النفوس ، فإن كان المنطق رخيمًا رقيق الحواشى أوسع الأذن سماعا ، والنفوس ميلا وقبولا وإن كان منغما (٢) .

المناقشة والترجييع :

بعد استعراض أدلة هذين الإتجاهين ، وما ورد على بعضها من اعتراض ، وما أجيب به عن بعض الاعتراضات ، فإني أرى أن التطريب بقراءة القرآن إن كان مما يقتضيه تحسين الصوت بالقرآن ، ولم يكن صادرا

(١) زاد المعاد ١/١٣٦ .

(٢) التاج والإكليل ٢/٦٢ .

عن تكلف أو تصنع ، وروعى فى القراءة أحكام التلاوة ، ولم يترتب على هذا التطريب إخراج الكلم عن مواضعه ، أو تغيير الكلمات ، أو جعل الحركات حروفا أو ما شابه ذلك فإنه لا كراهة فيه ، وأما إذا كان عن تكلف وتصنع وتأنق واتباع لقواعد ألحان الموسيقى ، وكان هذا هو الشغل الشاغل للقارئ ، بحيث أغفل فى سبيل مراعاة الألحان أحكام التلاوة ، فإن هذا يكره إتيانه وسماعه ، ولهذا فإننى أقول كما قال ابن القيم : إن التطريب والتغنى بقراءة القرآن الكريم على وجهين : أحدهما : ما اقتضته الطبيعة وسمحت به من غير تكلف ولا تمرين ، بحيث إذا خلى القارئ وطبعه واسترسلت طبيعته ، جاءت بذلك التطريب والتلحين فذلك جائز ، وإن أعان طبيعته فضل تزيين وتحسين كما قال أبو موسى الأشعري للنبي صلى الله عليه وسلم : " لو علمت أنك تسمع لحبرته لك تحبيرا " ، ومن هاجه الطرب والشوق لا يملك من نفسه دفع التخزين والتطريب فى القراءة ، ولكن النفوس تقبله لموافقته الطبع ، فهو مطبوع لامتناع ، وهذا هو الذى كان السلف يفعلونه ويستمعونه ، وهو التغنى المحمود الذى يتأثر به السامع والتالى ، وعلى هذا الوجه تحمل أدلة أرباب من قال بجواز القراءة بالألحان ، الوجه الثانى : ما كان من التطريب صناعة ولا يحصل إلا بتكلف وتمرن ، كما يتعلم أصوات الغناء بأنواع الألحان المركبة ، على إيقاعات مخصوصة وأوزان مخترعة ، لا تحصل إلا بالتكلف والتعلم ، فهذه هى التى كرهها السلف وذموها ، ومنعوا القراءة بها ، وأنكروا على من قرأ بها ، وأدلة القائلين بالكراهة تحمل على هذا الوجه (١) ، والمتبوع لأحوال السلف رضوان الله عليهم ، يعلم أنهم أبعد ما يكون عن القراءة بالألحان التى يتبع فيها قواعد الموسيقى ، وأنهم أتقى لله من أن يقرؤوا بها ، وإنما كانت قراءتهم بالتخزين والتطريب ، من غير تكلف ولا تصنع ، ومثل هذا تقتضيه الطباع ، ولم ينه عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، بل أرشد وندب إليه ، وأخبر أن الله سبحانه وتعالى يجزل المثوبة لمن يحسن صوته بالقراءة على هذا النحو ، فقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لله أشد أذنا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته " .

(١) زاد المعاد ١/١٣٧ " بتصرف " .

المطلب الثاني حكم التطريب بالأذان

معنى الأذان :

معنى الأذان في عرف أهل اللغة :

أذن بالشيء : علم به ، وأذنه بالأمر : أعلمه به ، والأذان والأذنين والتأذين : النداء إلى الصلاة ، وقد أذن تأذنيا : أكثر الإعلام ، والأذنين : المؤذن ، والأذن : المكان الذي يأتيه الأذان من كل ناحية (١) .

معنى الأذان في عرف الفقهاء :

عرفه بعضهم فقال : هو " الإعلام بدخول وقت الصلاة بلفظ مخصوص " (٢) .

والتعطيط في الأذان والتطريب والتغني به مما اختلف العلماء في حكمه ، وقبل بيان أقوالهم فيه أحرر محل الخلاف في هذه المسألة .

أ - لاخلاف بين العلماء على استحباب أن يكون المؤذن حسن الصوت (٣) .

وقد استدل على استحباب تحسين الصوت بالأذان بما يلي : (٤)
السنة النبوية المطهرة :

١ - روى عن محمد بن عبدالله بن زيد بن عبد ربه قال : حدثني أبي قال : " لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل ليضرب به لجمع الناس للصلاة ، طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوسا

(١) القاموس المحيط / ١٥١٦ ، مختار الصحاح / ١٢ " أذن " .

(٢) مواهب الجليل للشنقيطي ١/ ١٣٥ .

(٣) مواهب الجليل ١ / ٤٣٨ ، جواهر الإكليل ١/ ٣٦ ، المهذب ١/ ٥٧ ، مغنى المحتاج ١/ ١٣٨ ، المغنى ١/ ٤٢٦ .

(٤) المهذب ١/ ٥٧ ، مغنى المحتاج ١/ ١٣٨ ، المغنى ١/ ٤٢٦ ، نيل الأوطار ٢/ ٣٩ .

فى يده ، فقلت : يا عبدالله أتبيع الناقوس ؟ ، فقال : وما تصنع به ؟ ، قلت : ندعوا به إلى الصلاة ، قال : أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ ، فقلت : بلى ، (فبين له كيفية الأذان والإقامة) ، قال عبدالله بن زيد : فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رأيت فقال : " إنها لرؤيا حق إن شاء الله ، فقم مع بلال فألقى عليه ما رأيت ، فإنه أئدى صوتا منك " (١) .

وجه الاستدلال به :

قص عبد الله بن زيد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رآه فى نومه ، و ما علمه من صيغة الأذان والإقامة ، فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها رؤيا حق ، وكان مقتضى هذا أن يتولى عبدالله بن زيد إعلام الناس بوقت الصلاة ، على الكيفية التى علمها فى نومه ، إلا أن ارتفاع الصوت وحسنه لما كانا معتبرين فى الأذان ومرغبا فيهما ، وكان بلال رضى الله عنه أحسن وأبعد صوتا ، أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدالله أن يلقى على بلال ما رآه فى النوم ليقوم بالأذان بدلا منه .

٢- روى عن أبى محذورة " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بنحو عشرين رجلا فأتوا فأعجبه صوت أبى محذورة فطمه الأذان " (٢)

وجه الاستدلال به :

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رغب فى أن يخول أحد

- (١) أخرجه ابن حبان فى صحيحه ، والبيهقى وأبو داود والدارمى وابن ماجه والترمذى فى سننهم ، وقال الترمذى : حديث حسن صحيح . (صحيح ابن حبان ٩٣/٣-٩٤ ، السنن الكبرى ٣٩٠/١-٣٩١ ، ٤٢٧ ، سنن أبى داود ١٣٥/١-١٣٦ ، سنن الدارمى ٢٦٨/١-٢٦٩ ، سنن ابن ماجه ٢٣٢/١-٢٣٣ ، سنن الترمذى ٢٣٦/١-٢٣٨) .
- (٢) أخرجه ابن حبان فى صحيحه والبيهقى فى سننه من حديث عبدالله بن محيريز عن أبى محذورة ولم يذكر عدة هؤلاء الرجال ، وأخرجه البيهقى وعبد الرزاق من حديث السائب وأم عبد الملك بن أبى محذورة عن أبى محذورة وذكر أن عدة الرجال كانوا عشرة . (صحيح ابن حبان ٩٤/٣-٩٥ ، سنن البيهقى ٣٩٢/١-٣٩٤ ، مصنف عبد الرزاق ٤٥٧/١-٤٥٨) .

المسلمين أمر إعلام الناس بوقت الصلاة ، جمع نحو عشرين رجلا وأمرهم بالأذان ليختار أحسنهم صوتا ، فلما أعجبه صوت أبي محذورة - وكان من أحسن الناس صوتا كما يقول الزبير بن بكار (١) - اختاره من بينهم فعلمه كيفية الأذان .

المعقول :

١- إن حسن الصوت في الأذان يرق قلب السامع ويميل إلى الإجابة ، فلذلك روعى في المؤذن أن يكون حسن الصوت .

٢- إن الداعي ينبغي أن يكون حلو المقال ، والمؤذن يدعو إلى الصلاة ، فينبغي أن يكون حسن الصوت (٢) .

ب- ليس ثمة خلاف بين العلماء أيضا على أن تمطيط الأذان والتطريب به ، إن ترتب عليه تغيير كلماته بزيادة حركة أو حرف أو مد أو غيرها في الأوائل والأواخر ، لا يحل فعله وسماعه (٣) .

أقوال العلماء في محل الخلاف :

إذا لم يترتب على التغنى بالأذان والتطريب به هذا التغيير الذي اتفق العلماء على عدم حل الأذان معه ، فإنهم اختلفوا في حكمه في هذه الحالة على مذهبين :

المذهب الأول :

يرى من ذهب إليه كراهة التطريب في الأذان والتغنى به .

روى عن عمر وابنه عبدالله رضى الله عنهما ، كما روى عن عمر ابن عبدالعزيز والضحاك بن قيس ، وإليه ذهب جمهور الحنفية إلا أن الكراهة

(١) نيل الأوطار ٣٩/٢ .

(٢) المهذب ٥٧/١ ، مغنى المحتاج ١٣٨/١ ، زاد المحتاج ١٤٦/١ .

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٣٥٩/١ ، مواهب الجليل ٤٣٨/١ .

فيه تنزيهية عندهم ، وهو مذهب المالكية والشافعية ، وأحد وجهين في مذهب الحنابلة (١) .

المذهب الثاني :

يرى أصحابه جواز التغنى بالأذان والتطريب فيه .

إلى هذا ذهب بعض الحنفية ، وقال الحلواني من فقهاءهم : إنه لا بأس به في الحيعلتين لأنهما غير ذكر ، والتعبير بلا بأس يدل على أن الأولى عدمه ، والقول بالجواز هو وجه في مذهب الحنابلة (٢) .

أدلة المذهبين :

استدل أصحابه المذهب الأول على ما ذهبوا إليه من كراهة التغنى بالأذان والتطريب فيه بما يلي : (٣)
أولا : السنة النبوية المطهرة :

روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " كان للنبي صلى الله عليه وسلم مؤذن يطرب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الأذان سهل سمح ، فإن كان أذانك سهلا سمحا وإلا فلا تؤذن " (٤) .

وجه الاستدلال به :

أنكر الرسول صلى الله عليه وسلم على المؤذن تطريبه في الأذان وتغنيه به ، وبين له أن الأذان ليس مما يتغنى به ولا يتأتى فيه ذلك ، لأنه

(١) المبسوط ١/١٣٨ ، الاختيار ١/٥٨ ، المهذب ١/٥٨ ، مغنى المحتاج ١/١٣٨ ، المغنى ١/٤٢٥ ، الكافي ١/١٠٢ ، ١٠٤ ، المحلى ٩/٢٥ ، عمدة القارى ٤/٢٧٥ ، مواهب الجليل ١/٤٣٨ .

(٢) رد المحتار ١/٣٥٩ ، المغنى ١/٤٢٥ ، الكافي ١/١٠٢ .

(٣) المبسوط ١/١٣٨ ، الاختيار ١/٥٨ ، مواهب الجليل ١/٤٣٨ ، المهذب ١/٥٨ ، المغنى ١/٤٢٥ ، الكافي ١/١٠٢ ، عمدة القارى ٤/٢٧٥ .

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه من حديث إسحاق بن أبي يحيى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، وقال شمس الحق أبادى : إسحاق هالك يأتى بالمناكير وقد ضعفه الدارقطني وابن حبان وابن عدى ، وقال العيني : ذكره ابن الجوزى في الموضوعات ، وفي إسناده لين (سنن الدارقطني والتعليق المغنى عليه ٢/٨٦ ، عمدة القارى ٤/٢٧٥)

سهل سمح ، أى لا نغمات فيه ولا تطريب ولا تقتضيها طبيعته ، فينبغى أن تراعى فيه هذه الصفة عند القيام به وإلا فلا .

ثانيا : آثار الصحابة :

١- روى " أن رجلا جاء إلى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما فقال له : إني أحبك في الله ، فقال له ابن عمر : إني أبغضك في الله ، فقال : لم ؟ ، قال : لأنه بلغنى أنك تغنى في أذانك " (١) .

٢- روى " أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما سمع رجلا يطرب في أذانه ، فقال له : لو كان عمر حيا لفك لحبيك " (٢) .

وجه الدلالة منهما :

أن هذا النكير من عمر وابنه عبد الله رضى الله عنهما على من يغنى في أذانه ويطرب فيه ، والذي بلغ حد البغض لمن يفعل ذلك ، والتهديد بلكم عظام فكّيه حتى يبطل منفعة العضو الذى ينبعث منه هذا التطريب ، إنما يدل على كراهة التغنى بالأذان ، وهذا النكير منهما لا يكون إلا عن توقيف ، إذ لا مجال للرأى فى مثل هذا .

ثالثا : المعقول :

١- إن التطريب فى الأذان والتغنى به ، يناقى ما ينبغى أن يكون فى الأذان من خشوع ووقار وينحو به إلى الغناء الممنوع .

٢- إن التطريب فى الأذان بدعة مستهجنة قريبة الحدوث ، وهى من البغى والإعتداء (٣) .

استدل أصحاب المذهب الثانى على جواز التطريب فى الأذان والتغنى به بما يلى (٤) :

-
- (١) أخرجه عبدالرزاق فى مصنفه وابن حزم فى المحلى من حديث جعفر عن يحيى البكاء (المصنف ٤٨١/١ ، المحلى ١٩٤/٣) .
(٢) استشهد به ابن قدامة فى المغنى ٤٢٥/١ .
(٣) المغنى ٤٢٥/١ ، عمدة القارى ٢٧٥/٤ .
(٤) مواهب الجليل ٤٣٨/١ ، المغنى ٤٢٥/١ ، الكافى ١٠٢/١ .

المعقول :

١- إن المقصود من الأذان هو إعلام الناس بوقت الصلاة ، وهذا يحصل بالأذان الملحن ، فهو كغير الملحن في ذلك .

٢- إن النفس تخشع عند سماع هذا الأذان المنغم وتميل إليه ، فإن النفوس تخشع للصوت الحسن كما تخشع للوجه الحسن .

٣- إن من يتغنى في أذانه ويتطرب به ، يكون قد أتى به مرتباً على الكيفية التي شرع بها ، فصح كالأذان غير الملحن .

المناقشة والترحيع :

إن الذي يرجح في نظري من هذين المذهبين - بعد استعراض ما استدلل به لهما - هو مذهب القائلين بكراهة التغنى في الأذان والتطريب به ، وذلك لقوة ما استدلوا به من الأثر والمعقول ، ولما في التطريب في الأذان من مجاوزة الحد فيما ينبغي أن يكون عليه الأذان ، ولهذا فإن ابن عمر رضي الله عنهما قد وصف من يتغنى في أذانه ويتطرب به بأنه يبغي فيه ، وقد كان هذا بمحضر من الصحابة فلم ينكر عليه أحد منهم ، فكان هذا إجماعاً سكوتياً منهم على كراهة التغنى في الأذان ، فقد روى ابن حزم عن عبدالرزاق عن جعفر بن سليمان عن يحيى البكاء قال : " رأيت ابن عمر يقول لرجل : إني لأبغضك في الله ، ثم قال لأصحابه إنه يتغنى (وفي رواية المصنف : إنه يبغي) في أذانه ويأخذ عليه أجراً " (١) ، أما ما استدلل به أصحاب المذهب الثاني فهو معقول ، ومعقولهم لوجه له ، فإن الوجه الأول والثالث منه منقوضان بإجماع العلماء على حرمة الأذان الملحن إذا ترتب عليه تغيير كلماته ، مع أنه يتحقق بمثله إعلام الناس بوقت الصلاة ، ويأتي به المؤذن مرتباً على الكيفية التي شرع بها ، وأما قولهم : إن النفس تخشع عند سماع هذا الأذان المنغم وتميل إليه فموضوع نظر ، وذلك لأن النفس إنما تميل إلى الصوت الحسن - وقد أجمع العلماء على أنه يستحب أن يكون المؤذن حسن الصوت - ولا يلزم من حسن الصوت أن يكون منغماً أو ملحناً ، ولذا فلا يفيدهم التمسك بهذا الوجه .

(١) المحلى ٣/١٩٤ ، مصنف عبدالرزاق ١/٤٨١ .

المبحث السابع حكم أخذ. العوض على الغناء أو تعليمه

أتناول في هذا المبحث بيان حكم بيع الشعر أو الكلمات الموزونة لمن يتغنى بها ، وحكم استئجار كاتب لكتابه الغناء لمن يتغنى به ، وحكم الإجارة على الغناء في النوادي والحفلات وفي المناسبات المختلفة ، سواء في هذا إجارة المغنى أو المغنية ، كما أتناول بيان حكم بيع وابتياح الأغاني المسجلة على اسطوانات أو أشرطة ، وحكم تعليم الغناء وأخذ الأجرة عليه ، وهذه الجزئيات يجمع بينهما أن فيها معاوضة على الغناء أو الكلمة التي يتغنى بها ، لذا كان من المناسب أن أتناول بيان حكمها في هذا المبحث ، وأعرض لبيان ذلك في أربعة مطالب على النحو التالي :

المطلب الأول : حكم المعاوضة على كلمات الأغاني .

المطلب الثاني : حكم الإجارة على الغناء .

المطلب الثالث : حكم بيع وابتياح الأغاني المسجلة على اسطوانات أو أشرطة .

المطلب الرابع : حكم تعليم الغناء وأخذ الأجرة عليه .

المطلب الأول حكم المعاوضة على كلمات الأغاني

الكلمات التي يتغنى بها قد تكون في ديوان مكتوب ، لم يقصد صاحبه وقت كتابته أن يكون ما في ديوانه مادة للغناء ، ومجرد إنشاء الشعر وقوله - إن لم يتضمن أمرا محرما مما سبق ذكرها في بداية هذا البحث (١) - لا حظر فيه ، إلا أنه قد يعرض أن يختار بعض محترفي الغناء إحدى قصائد هذا الديوان ليتغنى بها ، وحتى يتمكن من ذلك فلا بد وأن يحصل على تصريح من الكاتب أو الشاعر بأداء هذه القصيدة أو غيرها علنا ، وغالبا

(١) ص ١٨-٢٤ .

ما يكون هذا فى مقابل عوض يؤدى للكاتب أو الشاعر ، وقد لا تكون الكلمات التى يتغنى بها فى ديوان مكتوب ، وإنما يستأجر من يكتبها لمن يتغنى بها ، ولذا فإنى أتناول فى هذا المطلب بيان حكم بيع الشعر أو الكلمات الموزونة لمن يتغنى بها ، وحكم الإستجار على كتابة الغناء لمن يتغنى به وذلك فى فرعين على النحو التالى :

الفرع الاول : حكم بيع الشعر أو الكلمات الموزونة لمن يتغنى بها .

الفرع الثانى : حكم الإجارة على كتابة الغناء .

الفرع الأول حكم بيع الشعر أو الكلمات الموزونة لمن يتغنى بها

يرى بعض الفقهاء جواز بيع كتب الشعر المباح الذى ينتفع بما فيه من حكم ومواعظ ومعرفة تاريخ العرب ، أو يستشهد به فى بعض القضايا اللغوية ، أو يستفاد به فى فهم المعانى والفصاحة ، وذلك لما فيه من منفعة مباحة .

وهو مقتضى قول الحنفية ، ومذهب أصحاب الشافعى ، وظاهر قول ابن قدامة وابن حزم الظاهري ، إلا أن ابن حزم يرى أن المبيع هو الورق أو القرطاس والمداد ، والأديم إن كانت هذه الكتب مجلدة ، وأما العلم أو الشعر فلا يباع (١) .

وروى عن الإمام مالك رضى الله عنه أنه كره بيع كتب الشعر مطلقاً، سواء بيعت لمن يتغنى بها أو لمن ينتفع بها فى مباح (٢) .

وأما بيع كتب الشعر لمن يتغنى بها فإن الإمام مالك - كما سبق - يرى

(١) الفتاوى الهندية ٣٥١/٥، المجموع ٢٤٠/٩، المغنى ٢٤٦/٤، المحلى ٢٨١/٩.

(٢) مواهب الجليل ٤١٨/٥.

كراهة بيع كتب الشعر مطلقا ، فيدخل فيه ما بيع لمن يتغنى به ، ويرى الشافعية والحنابلة حرمة بيع كل ما يقصد به الحرام (١) ، وقد مر آنفا في حكم مجرد الغناء أن جمهور الشافعية يرون كراهته ، وأكثر أصحاب أحمد يرون حرمة (٢) ، إلا أن يكون من يتغنى بهذا الشعر ممن يحترف الغناء ويتكسب به فإنه يحرم عندهم جميعا (٣) ، ولذا فإن حكم بيع كتب الشعر عند هؤلاء وهؤلاء يتبع قصد المبتاع ، فإن كان يقصد بابتئاعها أمرا مباحا فهو مباح ، وإن كان يقصد أمرا مكروها أو محرما فهو كذلك.

هذا باستثناء مذهب ابن حزم الظاهري ، الذي يرى جواز بيع جميع كتب العلم ، دون اعتبار لما تحويه أو لقصد من يبتاعها ، لأن ما يباع فيها هو الورق والمداد والغلاف الخارجي ، إن كانت مجلدة (٤) .

الفرع الثاني حكم الإجارة على كتابة الغناء

كثيرا ما يحدث أن يستأجر مغن أو مغنية كاتباً أو شاعراً ليكتب ما يتغنى به ، متضمنا حادثة أو معنى يريد هذا المغنى أن يضممه أغنية يتغنى بها ، وكذلك تفعل المغنية .

وقد اختلفت أقوال الفقهاء في حكم الإجارة على كتابة الغناء ، وينحصر خلافهم فيه في مذهبين :
المذهب الأول :

يرى أصحابه أنه لا تجوز الإجارة على كتابة الغناء :

إلى هذا ذهب أبو يوسف ومحمد صاحباً أبي حنيفة ، وهو مذهب

(١) المصدر السابق ، زاد المحتاج ١٣/٢ ، المغنى ٢٤٦/٤ .

(٢) ص ٨٠ - ٨١ .

(٣) ص ٧٣ - ٧٤ .

(٤) المحلى ٢٨١/٩ .

المالكية ، ومقتضى قول الشافعية فى ضابط ما يجوز استتجاره (من أن تكون منفعة مباحة) ، وإليه ذهب الحنابلة (١) .

المذهب الثانى :

يرى من ذهب إليه جواز الإجارة على كتابة الغناء .

إلى هذا ذهب أبو حنيفة (٢) .

أدلة المذهبين :

استدل أصحاب المذهب الأول على حرمة الإجارة على كتابة الغناء

بما يلى : (٣)

القياس :

١- إن المنفعة الحاصلة بالإستتجار على كتابة الغناء محرمة ، فلا يجوز قياسا على إجارة الأمة للزنا .

٢- إن المنفعة المتحصلة من الاستتجار على كتابة الغناء محرمة ، وهذه المنفعة المحرمة لا تقابل بعوض فى البيع ، فكذلك فى الإجارة .

وجه قول أبى حنيفة بجواز الإجارة على كتابة الغناء ما يلى : (٤)

المعقول :

إنه لا معصية فى كتابة مثل هذا الغناء ، وإنما المعصية فى قراءته .

المناقشة والترجيح :

إن ما يترجح فى النظر من هذين المذهبين - بعد استعراض ما استدل به لهما - هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب القائل : بعدم جواز الإجارة على

(١) حاشية الشيخ الشلبى على تبیین الحقائق ١٢٥/٥ ، مواهب الجليل ٤١٨/٥ ، مغنى

المحتاج ٣٣٥/٢ ، المغنى ٥٥٠/٥ ، شرح منتهى الإرادات ٣٥٨/٢

(٢) حاشية الشيخ الشلبى على تبیین الحقائق ١٢٥/٥ ، الفتاوى الهندية ٤٥٠/٤ .

(٣) المغنى ٥٥٠/٥ ، شرح منتهى الإرادات ٣٥٨/٢ .

(٤) الفتاوى الهندية ٤٥٠/٤ .

كتابة الغناء ، وذلك لما استدلوا به ، ولأن الغناء معصية ، وكتابة ما يتغنى به كذلك ، وتخصيص المعصية بقراءة مثل هذا الغناء دون كتابته تخصيص بغير مخصص ، فلا وجه له ، ويترتب على القول بجواز الإجارة على كتابة الغناء استحقاق المعصية بمقتضى عقد الإجارة ، والمعصية لا يتصور استحقاقها بالعقد ، لأنها لو استحققت به لكان ما يستحق المرء به العقاب مضافا إلى الشرع ، وهو باطل .

المطلب الثانى حكم الإجارة على الغناء

استتجار المغنى أو المغنية للغناء فى إحدى المنتديات ، أو المناسبات التى تقتضيه لاختلاف بين الفقهاء على حرمة (١) .

استدل لحرمة الاستتجار على الغناء بما بلى : (٢)

أولا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١- روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : " كسب المغنى والمغنية حرام " .

وجه الاستدلال به :

بين الحديث أن ما يتكسبه المغنى والمغنية من غنائهما من أموال لا تحل ، فهو دليل على حرمة استتجارهما على الغناء ، لأنه طريق الحصول على هذا الكسب المحرم .

٢- روى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : " الغناء ينبت النفاق فى القلب كما ينبت الماء البقل " .

(١) العناية على الهداية ١٨٠/٧ ، حاشية ابن عابدين ٤٦،٢٩/٥ ، الفتاوى الهندية

٤٤٩/٤ ، حاشية الدسوقي ٢١،٢٠/٤ ، جواهر الإكليل ١٨٩/٢ ، مغنى المحتاج ٣٣٧/٢ ،

كف الرعا ٢٣/٤ ، المغنى ٢٤٦/٤ ، ٥٥٠/٥ ، شرح منتهى الإرادات ٣٥٨/٢ .

(٢) تبين الحقائق وحاشية الشلبى عليه ١٢٥/٥ ، حاشية ابن عابدين ٤٦،٢٩/٥ ، العناية

على الهداية ١٨٠/٧ ، المغنى ٥٥٠/٥ ، شرح منتهى الإرادات ٣٥٨/٢ .

وجه الاستدلال به :

إن الغناء يكون سببا لحصول النفاق في قلب من فعله ومن يسمعه ، لأن فعله واستماعه يورث منكرا واشتغالا بما يفهم كمحاسن النساء وغيرها ، وهذا قد يورث في فاعله ارتكاب أمور تحمله على أن يظهر خلاف ما يبطن ، والنفاق صفة منكرة لا يليق بمسلم أن يتصف بها ، فما كان سببا لحصوله - وهو الغناء - يكون كذلك ، والاستتجار على الغناء وسيلة يتوصل بها لتحقيق سبب النفاق ، فيكون محرما ، لأن الوسائل تأخذ حكم الغايات .

اعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما سبق أن اعترض به عليه ،
ويجاب عنه بما أجيب به من قبل (١) .

ثانيا : الإجماع :

حكى ابن المنذر إجماع العلماء على عدم صحة الإجارة على الغناء ،
وقال الأبي الأزهري : لا خلاف بين العلماء على حرمة أجر المغنية (٢) .

ثالثا : المعقول :

١- إن الاستتجار على الغناء استتجار على معصية ، والمعصية لا يتصور استحقاقها بالعقد ، فلا يجب على المستأجر الأجر من غير أن يستحق هو على الأجير شيئا ، إذ المبادلة لا تكون إلا باستحقاق كل واحد منهما على الآخر ، ولو استحق عليه للمعصية لكان ذلك مضافا إلى الشارع ، من حيث أنه شرع عقدا موجبا للمعصية ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (٣) .

٢- إن الإجارة على الغناء انتفاع بمحرم ، فلم يجز قياسا على إجارة الشخص أمته للزنا (٤) .

(١) ص ٣٦ .

(٢) جواهر الإكليل ١٨٩/٢ ، شرح منتهى الإرادات ٣٥٨/٢ .

(٣) تبیین الحقائق ١٢٥/٥ ، حاشية ابن عابدين ٤٦/٥ .

(٤) المغنى ٥٥٠/٥ .

٣- إن الأجير والمستأجر في الإجارة على الغناء مشتركان في منفعة ذلك في الدنيا ، فتكون الإجارة واقعة على عمل محرم يكون المستأجر فيه شريكا للأجير (١) .

٤- إن المنفعة المحرمة لا تقابل بعوض في البيع ، فكذلك لا تقابل به في الإجارة ، ولما كانت المنفعة المتحصلة من الإجارة على الغناء محرمة ، فإنها لا تقابل بعوض (٢) .

المطلب الثالث حكم بيع وابتیاع الأغاني المسجلة

إن بيع الأشرطة والإسطوانات التي سجل عليها الغناء لم يرد نص على حكمه في كتب الفقهاء ، وذلك لأن استحداث التسجيل على هذه الإسطوانات والأشرطة ، كان في أزمان تالية لتلك التي عاشوا فيها ودونوا فيها هذه الكتب ، وإن كان بيع هذه الإسطوانات والأشرطة التي سجل عليها الغناء له نظير نص على حكم بيعه وابتیاعه ، وهو بيع الجوارى المغنيات ، إذ نص على حكمه في حديث أبي أمامة الذي يروى فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يحل بيع المغنيات ولا شراؤهن وثمنهن حرام .. " الحديث ، والوجه في أن يبعهن وابتیاعهن نظير لما نحن بصدد بحث حكمه ، هو أن بيع المغنيات يراعى في تقدير العوض فيه مقدار إجادتهن للغناء ، كما يراعى في بيع الإسطوانات والأشرطة التي سجل عليها الغناء ، ما سجل عليها منه عند تقدير الثمن ، وإلا فإن ثمن الجارية أو الإسطوانة بدون مراعاة هذا يكون أقل مما لو روى فيهما .

وأتناول حكم بيع وابتیاع الأغاني المسجلة من خلال بيان حكم بيع

(١) العناية على الهداية ١٨٠/٧ .

(٢) شرح منتهى الإرادات ٣٥٨/٢ .

وابتِباع المغنّيات ، وقد اختلف العلماء فى حكم بيع الجارية المغنّية على مذهبين :

المذهب الأول :

يرى أصحابه أنه لا يجوز بيع الجارية على أنها مغنّية ، فإن بيعت على هذه الصفة بطل البيع ، إلا أن لبعضهم تفصيلاً فى خصوص مذهبه فيه .

إلى هذا ذهب المالكية ، وثمة قول فى مذهبهم يعتبر معرفة الجارية بالغناء - إن بيعت ساذجة - من قبيل العيب الذى يرد به المبيع ، وقال ابن رشد : إذا اشترى جارية للخدمة ولم يزد فى ثمنها من أجل الغناء ، فذلك جائز للبائع والمبتاع ، وإن اشتراها للخدمة بأكثر من ثمنها لأجل الغناء ، فذلك حرام على البائع مكروه للمبتاع ، لأنه أضاع ماله وأعطاه فى الباطل ، فأطعم البائع ما لا يحل له ، فهو بذلك معين له على الإثم ، وإن اشترى جارية للغناء بقيمتها دون غناء ، فذلك حرام على المبتاع جائز للبائع ، وإن كان ظاهر النصوص التى تمنع من بيع المغنّيات يقتضى أن الثمن كله محرم على البائع ، لشيوع مقابل غنائها فى ثمنها جملة ، ويرى الشافعية أنها إن بيعت بثمنها ساذجة صح البيع بلا خلاف بينهم ، فإن بيعت بثمن مساو لمثل ثمنها مغنّية ، فلاصحاب الشافعية ثلاثة أوجه فى المذهب : أحدها : أنه لا يصح البيع ، لأن ما زاد فى ثمنها يصير فى معنى المقابل للغناء ، وثانيها : أنه إن قصد ببيعها الغناء بطل البيع وإلا فلا ، وثالثها : هو الوجه الأصح فى المذهب أنه يجوز بيعها إن بيعت بمثل ثمنها مغنّية ، وحرمة بيع الجارية المغنّية هو مذهب الحنابلة (١) .

المذهب الثانى :

يرى من ذهب إليه جواز بيع الجارية المغنّية وابتِباعها :

فقد روى عن عبدالله بن جعفر أنه ابتاع جارية مغنّية ، وأن ابن عمر قد سعى فى بيعها منه ، وقال ابن رشد - كما سبق - إذا اشتريت الجارية

(١) المقدمات ٤٢١/٣ ، التاج والإكليل ٤١٨/٥ ، المجموع ٢٤٢/٩ ، المغنى ٢٤٦/٤ ، ٢٤٧ .

للخدمة ، ولم يزد في ثمنها من أجل الغناء فذلك جائز للبائع والمبتاع ، وجزم بصحة بيع الجارية المغنية إمام الحرمين من الشافعية ، وهو الوجه الأصح في مذهب الشافعية إن بيعت الجارية بمثل ثمنها مراعى فيه إجادتها الغناء ، والقول بجواز بيعها هو ماذهب إليه ابن حزم الظاهري (١) .

أدلة المذهبين :

استدل أصحاب المذهب الأول على حرمة بيع الجارية المغنية وابتاعها بما يلي (٢) :

أولا : الكتاب الكريم :

قول الحق سبحانه وتعالى : " ومن الناس من يشتري لهو الحديث " .

وجه الاستدلال بالآية :

إن لهو الحديث قد فسرهُ ابن مسعود ومجاهد وعطاء وأكثر أهل التفسير بأنه يراد به الغناء واستماعه ، وقالت طائفة من المفسرين في هذه الآية : إن الإشتراء فيها محمول على الشراء على سبيل الحقيقة بالأثمان ، بدليل حديث " لا يحل بيع المغنيات ولا شراؤهن " ، فمعنى الآية على هذا التفسير : أى من يشتري ذات لهو الحديث ، أو ذا لهو الحديث ، فحذف ذا أو ذات وأقيم الله مقامه ، مثل قوله سبحانه وتعالى : " واسأل القرية " (٣) ، أى واسأل أهل القرية ، فدلّت الآية على حرمة شراء المغنيات .

اعترض على الاستدلال بالآية الكريمة بما سبق أن اعترض به عند الاستدلال بها على حرمة مجرد الغناء (٤) .

ثانيا : السنة النبوية المطهرة :

روى عن أبى أمامة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول :

" لا يحل بيع المغنيات ولا شراؤهن ، وثمنهن حرام ، وقد أنزل الله ذلك "

(١) التكمات الممهدة ٤٢١/٣ ، المجموع ٢٤٢/٩ ، المحلى ٧٠١/٩ ، ٧١٤-٧١٥ .

(٢) المقدمات الممهدة ٤٢٠/٣ ، المغنى ٢٤٧/٤ .

(٣) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٤) ص ٨٣ - ٨٤ .

في كتابه " ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم و يتخذها هزوا " .

وجه الاستدلال به :

إن الحديث قد نفى الحل عن بيع المغنيات وابتياعهن ، وما يتحصل من ذلك من ثمن ، وهذه الحرمة ثابتة في كتاب الله تعالى ، فكل بيع تم بالمخالفة لهذا النهي يكون بيعا باطلا ، إلا أن البطلان إنما يترتب على بيع المغنيات لأجل الغناء - كما يقول ابن قدامة - فأما ما ليتها من الحاصلة بغير الغناء فلا تبطل ، كما أن العصير الذي يصلح للخمر لا يحرم بيعه إن كان من ابتاعه قد قصد به أمرا آخر غير الخمر .

اعترض على الاستدلال بهذا الحديث بما سبق أن اعترض به عليه ، وأجيب عنه بما أجيب به من قبل (١) .

ثالثا : المعقول :

١ - إن بيع المغنيات وابتياعهن إنما هو عقد على عين لمعصية الله تعالى بها ، فلم يصح ، شأنه في هذا شأن كل ما قصد به الحرام (٢) .

٢ - إن من ابتاع جارية مغنية إنما أضاع ماله ، وأنفقه في أمر باطل ، وأطعم البائع مالا يحل له أكله من ثمن هذه الجارية ، فهو بذلك معين له على الإثم (٣) .

استدل أصحاب المذهب الثاني على جواز بيع الجارية المغنية وابتياعها بما يلي : (٤) .

أولا : الكتاب الكريم :

١ - قال تعالى : " خلق لكم ما في الأرض جميعا " (٥) .

(١) ص ٨٩ - ٩٠ .

(٢) المغنى ٢٤٧/٤ .

(٣) المقدمات الممهدة ٢٤١/٣ .

(٤) المجموع ٢٤٢/٩ ، المحلى ٧٠١/٩ ، ٧١٤ - ٧١٥ .

(٥) من الآية ٢٩ من سورة البقرة .

وجه الاستدلال بالآية :

إن الآية الكريمة خطاب من الله سبحانه وتعالى إلى عباده ، يبين لهم فيها أنه خلق لأجلهم ما فى الأرض من الموجودات لينتفعوا بها فى أمور دنياهم بالذات أو بالواسطة ، وأمور دينهم بالاستدلال بها على شئون خالقهم جل شأنه ، والاستشهاد بكل واحد منها على ما يلائمه من لذات الآخرة وآلامها ، وما يعم جميع ما فى الأرض ، وقوله تعالى : " خلق لكم " دليل على أن الأشياء التى يصح أن ينتفع بها ولم تجر مجرى المحظورات فى العقل ، خلقت فى الأصل مباحة مطلقا ، لكل أحد أن يتناولها وينتفع بها (١) ، ومما خلقه الله الجارية التى تجيد الغناء ، فيباح الانتفاع بها وبيعها وابتاعها لاحظر فى ذلك استنادا إلى عموم هذه الآية .

٢- قال تعالى : " وأحل الله البيع " (٢) .

وجه الاستدلال بالآية :

إن الآية بعمومها تفيد حل جميع البيوع إلا ما ورد النص بتحريمه ، فيحرم لهذا الدليل الخاص ، ويبقى ما عداه على حكم الأصل وهو الحل ، وبيع المغنيات لم يرد نص من الشارع - كما يقول ابن حزم - بتحريمه ، فيكون مباحا استنادا إلى عموم الآية الكريمة .

٣- قال الحق سبحانه : " وقد فصل لكم ما حرم عليكم " (٣) .

وجه الاستدلال بالآية :

إن الله سبحانه وتعالى قد بين لعباده ما حرم عليهم ، وليس مما بين لهم تحريمه بيع المغنيات ، إذ لم يرد نص بتحريمه فدل هذا على أن بيعهن ليس مما حرم الله سبحانه .

(١) الكشاف للزمخشري ٢٧٠/١ ، تفسير أبى السعود ٢٤٦/١ .

(٢) من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١١٩ من سورة الأنعام .

ثانيا : آثار الصحابة :

روى ابن حزم بسنده عن محمد بن سيرين قال : " إن رجلا قدم المدينة بجوار ، فنزل على عبد الله بن عمر - وفيهن جارية تضرب - فجاء رجل فساومه ، فلم يهو منهن شيئا ، فقال له ابن عمر : انطلق إلى رجل هو أمثل لك بيعا من هذا ، قال : من هو ؟ ، قال : عبدالله بن جعفر ، فعرضهن عليه ، فأمر جارية منهن فقال لها : خذي العود ، فأخذته فغنت ، فبايعه ثم جاء إلى ابن عمر ، فقال : يا أبا عبد الرحمن إنى غنيت بسبعمئة درهم ، فأتى ابن عمر إلى عبدالله بن جعفر ، فقال له : إنه غبن بسبعمئة درهم ، فإما أن تعطيه إياه وإما أن ترد عليه بيعه ، فقال : بل نعطيها إياه . "

وجه الاستدلال به :

إن عبدالله بن جعفر قد اشترى جارية مغنية ليأخذها لهذا الغرض ، وقد سعى ابن عمر في بيع هذه الجارية منه ، فدل هذا على أن بيع الجارية المغنية وابتاعها لأجل الغناء لا حرمة فيه .

ثالثا : المعقول :

إن الجارية المغنية عين طاهرة منتفع بها ، فجاز بيعها بأكثر من قيمتها كسائر الأعيان (١).

المناقشة والترجيح :

إن بيع الأشرطة والإسطوانات التي سجل عليها الغناء يرد فيه الخلاف الوارد في بيع الجارية المغنية ، فوفقا لما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول ، يحرم بيع هذه الإسطوانات أو الأشرطة مراعى في البيع ما سجل عليها من الغناء ، فإن بيعت والحال هذه بطل البيع ، وإنما ينبغى أن تباع على أنها إسطوانات أو أشرطة (خام) لم يسجل عليها شيء ، فيراعى في تقدير ثمنها قيمتها بدون ما سجل عليها من غناء ، استناد إلى ما روى من حرمة بيع المغنيات ، والأحاديث الأخرى الدالة على حرمة سماع الأغاني مطلقا .

(١) المجموع ٢٤٢/٩ .

وأما على مذهب الفريق الثانی الذی يرى جواز بيع المغنیات وابتیاعهن ، فإنه يجوز بيع الإسطوانات و الأشرطة التی سجل علیها الغناء مراعى فی بیعها ما سجل علیها ، استنادا فی هذا إلى العمومات الدالة على حل جمیع البیوع إلا ما استثنى بنص .

وإن كنت أرى رجحان القول بحرمة بيع هذه الإسطوانات والأشرطة ، مراعى فی بیعها ما سجل علیها من غناء ، وذلك لورود النص الدال على حرمة نظیرها ، وهو بيع الجوارى المغنیات وابتیاعهن بقصد الغناء ولما یلی:

ا - إن ما استدلل به على حل البيع استنادا إلى العمومات لا یفید القائل به ، إذ الاستدلال بها إنما یتأتى إذا لم یکن ثمة نص یحرم بیعها وابتیاعها ، فیستد عند عدم النص المحرم إلى هذه العمومات الدالة على حل جمیع البیوع ، أما وأن هذا البیع قد ورد النهی عنه من قبل الشارع فلا مجال إذ لإعمال هذه العمومات .

ب - إن الاستدلال بقوله تعالى : " وقد فصل لكم ما حرم علیکم " ، استدلال بالآیة فی غیر محل النزاع ، إذ الخلاف إنما هو فی حکم بیع المغنیات (ومثلها بیع الأشرطة والإسطوانات التی سجل علیها الغناء) ، والآیة إنما هی فیما حرم الله على المسلمین تناوله من أنواع الأطعمة ، فإن قیل : إن العبرة بعموم اللفظ ، فیجاب عنه : بأن حرمة بیع الغناء قد فصلها الله سبحانه وتعالى فی کتابه بقوله : " ومن الناس من یشتري لهو الحدیث لیضل عن سبیل الله بغير علم " ، فإن " لهو الحدیث " فی الآیة هو الغناء على تفسیر ابن عباس وابن مسعود وغیرهما ، وبیعه وابتیاعه منهي عنه بها ، وقد روى عن مجاهد أنه قال فی هذه الآیة : " هو اشتراؤه المغنی والمغنیة بالمال الكثير والاستماع إليه وإلى مثله من الباطل " (١) .

(١) السنن الكبرى ٢٢٥/١٠ .

ج - إن هذه الحرمة قد فصلها الله سبحانه وتعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله : " لا يحل بيع المغنيات ولا شراؤهن .. " الحديث ، وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذه الحرمة ثابتة في كتاب الله تعالى بالآية السابقة ، فدل هذا على أن حرمة بيعهن وابتاعهن ثابتة في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما استدلل به ابن حزم من قوله تعالى : " وقد فصل لكم ما حرم عليكم " على إباحة بيع المغنيات وابتاعهن لا يفيد ، وإنما هو حجة عليه لا له .

د - إن ما استدلل به أصحاب المذهب الثاني من آثار الصحابة ، على فرض صحته فإنه يحمل في طياته دليل الحرمة ، فقد جاء في بعض روايات هذا الأثر قول ابن عمر : " حسبك سائر اليوم من مزمور الشيطان " يقصد غناء الجارية التي أمرت بالغناء ، ووصف غنائها بذلك دليل على حرمة ، وحرمة بيع الوسيلة التي يسمع منها هذا ، وأما أن ابن عمر قد سعى في بيع الجارية من عبدالله بن جعفر فإنه فعل صحابي معارض بمثله ، من إنكار أبي بكر على الجاريتين اللتين كانتا تغنيان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقول ابن مسعود : " الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل " ، وما روى عن ابن عمر وقد مر بقوم محرمين وفيهم رجل يتغنى إذ قال : " ألا لا أسمع الله لكم " ، وقوله - وقد مر بجارية صغيرة تغنى - : " لو ترك الشيطان أحدا لترك هذه " ، فهذه الآثار وغيرها دليل على حرمة الغناء وحرمة بيع الوسيلة التي يسمع منها ذلك .

ه - إن القول بأن الجارية المغنية عين طاهرة قول مسلم ، وأما أنها ينتفع بها فهذا محل نظر ، لأن ابتاعها إن كان بقصد الخدمة فهذا لا خلاف في إباحته بين الفقهاء ، وإن كانت المنفعة التي تقصد من ابتاعها هي الغناء كانت منفعة محرمة ، ومثلها لا تجوز المعاوضة عليها .

المطلب الرابع حكم تعليم الغناء وأخذ الأجرة عليه

إن من نكد الدنيا أن يكون للغناء فى أيامنا هذه معاهد تدرس فيها علومه وكيفية اصطناعه والتفنن فيه وإجادته ، وقد نالت هذه المعاهد من الاهتمام والرعاية ما لم تحظ به معاهد آخر ، أخذت على عاتقها تدريس العلوم الشرعية وغيرها من علوم تنفع الناس فى دينهم ودنياهم ، وما كنت لأتناول بيان حكم الغناء دون أن أتعرض لبيان حكم إنشاء مثل هذه المعاهد ، التى أخذت على عاتقها مهمة تلقين روادها صنعة الغناء ليحترفوه ، ويتكسبوا به ، وأعرض فى هذا المقام لبيان حكم استتجار من يقوم بتعليم الغناء فى هذه المعاهد أو غيرها ، واستتجار الملحنين الذين يقومون بتعليم المغنى أو المغنية كيفية الأداء بمصاحبة اللحن ، وأتناول بحث هذا فى فرعين على النحو التالى :

الفرع الأول : حكم إنشاء دور لتعليم الغناء .

الفرع الثانى : حكم الإجارة على تعليم الغناء .

الفرع الأول حكم إنشاء دور لتعليم الغناء

إن تعليم الغناء المباح لمن يتغنى به - بغير احتراف - فى مناسبة تقتضيه مما أباحها الشارع : كالنكاح أو العيد ، أو قدوم الغائب أو شفاء المريض لا حظر فيه .

ويستدل لإباحة تعليم الغناء والحال هذه بما يلى :

١- روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال :
" أتحدث عائشة رضى الله عنها ذات قرابة لها من الأنصار ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " أهديتم الفتاة ؟ " ، قالت : نعم ،

قال : " أرسلتم معها من يغنى ؟ " ، قالت : لا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الأنصار فيهم غزل ، فلو بعثتم معها من يقول : أتيناكم أتيناكم ... فحياتا وحياكم " ، وفي رواية : " فهلا بعثتم معها بجارية تضرب الدف وتغنى ؟ " ، قالت : تقول ماذا ؟ ، قال : " تقول : أتيناكم أتيناكم ... فحياتا وحياكم " .

وجه الاستدلال به :

يفيد هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، علم السيدة عائشة رضي الله عنها ما يتغنى به في مثل هذه المناسبة ، وقد كانت لا تعلم ما يقال فيها ، ولذلك فإنها اقتضرت على الدعاء للعروسين ، فلما علمت ما يتغنى به في هذه المناسبة أرسلت مغنية كانت تغنى بالمدينة تدعى " زينب " ، لتغنى للعروس بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) .

٢- روى عن خالد بن ذكوان أن الربيع بنت معوذ قالت : " جاء النبي صلى الله عليه وسلم فدخل حين بنى علي فجلس علي فراشي كمجلسك مني ، فجعلت جوهرات لنا يضربن بالدف ويندبن من قتل من آبائي يوم بدر ، حتى قالت إحداهن : " وفيما نبي يعلم ما في غد " ، فقال صلى الله عليه وسلم : " دعي هذا وقولي بالذي كنت تقولين " .

وجه الاستدلال به :

إن هذه الجوهرات كن يضربن بالدف ويغنين عند الربيع بنت معوذ حتى دخل عليهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسمع إحداهن تقول : " وفيما نبي يعلم ما في غد " ، فقال لها : " أما هذا فلا تقولان ، لا يعلم ما في غد إلا الله " ، فأرشدها إلى ما ينبغي أن يقال وما لا ينبغي قوله ، وهذا الإرشاد يتضمن معنى التعليم ، فكان هذا دليلا على إباحة تعليم الغناء المباح ليتغنى به في مناسبة أباحها الشارع .

(١) إتحاف السادة المتقين ٦ / ٤٩٣ - ٤٩٤ .

٣- روى عن السائب بن يزيد " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقي جوار يغنين ويقلن : حيونا نحبيكم ، فقال : " لا تقولوا هكذا ، ولكن قولوا : حياتنا وحياكم " ، فقال رجل : يا رسول الله ترخص للناس في هذا ؟ قال : " نعم ، إنه نكاح لا سفاح " .

وجه الاستدلال به :

بين رسول الله صلى الله عليه وسلم لهؤلاء الجوارى اللاتي كن يغنين في نكاح ، ما ينبغي أن يقلنه في هذه المناسبة ، التي رخص الشارع فيها بالغناء وإظهار السرور به ، وهذا الفعل منه عليه الصلاة والسلام يدل على جواز تعليم الغناء المباح ليقال في مناسبة أباحها الشارع .

وأما تعليم الغناء المحرم الذي اشتمل على أمر من الأمور التي حظرها الشارع ونهى عنها ، أو تعليمه لمن يحترفه ويتخذه صنعة يتكسب بها ، فإن جمهور العلماء يرون حرمة ، سواء كان من يتعلمه رجلاً أو امرأة ، ومن ثم فإنه يحرم كذلك إنشاء دور ومعاهد لتعليمه .

وقد روى القول بحرمة تعليم الغناء عن الحسن وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة (١) .

يستدل لحرمة تعليم الغناء وإنشاء دور لتعليمه والحال هذه بما يلي :

أولاً : السنة النبوية المطهرة :

١- روى عن أبي أمامة الباهلي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يحل تعليم المغنيات ولا شراؤهن ، ولا بيعهن ولا اتخاذهن وثمنهن حرام " .

(١) مواهب الجليل ٤ / ١٢٩ ، كف الرعاع ٢٣ / ٢٣ ، المغنى ١٢ / ٤٢ ، سنن البيهقي ١٠ / ٢٢٦ .

وجه الاستدلال به :

إن الحديث قد نفى الحل عن تعليم المغنيات ، ولفظ المغنى أو المغنية - كما سبق ذكره - يطلق فى العرف لمن كان الغناء حرفته التى يتكسب بها ، فكان هذا الحديث دليلا على حرمة تعليم الغناء لمن يحترفه - رجلا كان أو امرأة - وعلى حرمة إنشاء المعاهد أو الأماكن التى تلقن روادها كيفية الغناء .

٢- الأحاديث الكثيرة التى ورد فيها النهى عن الغناء ، فإن هذه تفيد كذلك حرمة تعليمه ، لأنه الوسيلة إليه فيأخذ حكمه .

ثانيا : الأثر :

روى هشام بن لاحق عن عاصم قال جاء رجل إلى الحسن فقال له : " يا أبا سعيد إن لى جارية حسنة الصوت ، فلو علمتها الغناء لعلى أخذ بها من مال هؤلاء ؟؟ قال الحسن : إن إسماعيل كان يأمر أهله بالصلاة والزكاة وكان عند ربه مرضيا ، فأعاد عليه الرجل القول ثلاث مرات ، كل ذلك يقول له الحسن : إن إسماعيل كان يأمر أهله بالصلاة والزكاة " .

وجه الاستدلال به :

إن الحسن قد بين لمن سأله عن حكم تعليم جاريته الغناء أن ذلك من المنكر الذى لا يحل ، فإذا كان إسماعيل مرضيا عند ربه سبحانه وتعالى أن أمر أهله بالصلاة والزكاة ، فإن هذا يدل على أن من يقدم على تعليم جاريته الغناء يكون مقترفا إثما يستوجب غضب الله تعالى وسخطه عليه .

الفرع الثانى حكم الإجارة على تعليم الغناء

ليس ثمة خلاف بين العلماء على عدم جواز الإجارة على تعليم الغناء ، وأنه لا يحل أخذ الأجرة عليه (١) .

استدل لحرمة الإجارة على تعليم الغناء بما يلى : (٢)

المعقول :

١ - إن المنفعة المتحصلة من هذه الإجارة محرمة ، فلم تجز الإجارة لاستيفائها .

٢ - إن الغناء معصية ، فلا يتصور استحقاقها بالعقد ، وذلك لأنها لو استحققت به ، لكان وجوب ما يستحق المرء به عقابا مضافا إلى الشرع وهو باطل .

(١) تبين الحقائق وحاشية الشلبى عليه ١٢٥/٥ ، العناية ١٨٠/٧ ، الفتاوى الهندية ٤٤٩/٤ ، حاشية الدسوقي ٢١/٤ ، جواهر الإكليل ١٨٩/٢ ، التاج والإكليل ٤١٨/٥ ، مغنى المحتاج ٣٣٧/٢ ، المغنى ٥٥٠/٥ .
(٢) تبين الحقائق ١٢٥/٥ ، حاشية الدسوقي ٢٠/٤ ، مغنى المحتاج ٣٣٧/٢ ، المغنى ٥٥٠/٥ .

الفصل الثانى حكم المعازف

المعازف : هى الملامى : كالعود والطنبور ، الواحد عَزَف ، أو مِعَزَف
والعازف : هو اللاعب بها (١) .

المعازف كثيرة ومتنوعة فمنها ما عرف قديما : كالطبل والرباب
واليراع ، ومنها ما عرف حديثا كالكونترباس والترومبيت والقيولا ومنها ما هو
تطوير لآلات عرفت قديما : كالهارب الذى تطور عن آلة الجنك القديمة ،
والأوبوا المأخوذة عن المزمار البلدى ، والتمباني المأخوذ عن الطبلية ، ومن
هذه الآلات ما يعزف به فى المجموعات الآلية (الأوركسترا السيمفونى) :
كالكمان والفلوت والتوبا والباصون ، ومنها ما يعزف به فى غيره : كالبرق
والقانون والناي والأرغن والرباب ، وهذه الآلات قد يتخذ بعضها من النحاس
أو من المعدن : كالصنج والسنبال والساكسوفون والترومبيت والكورنيت ،
ويتخذ بعض آخر منها من الخشب : كالقيولا والأوبوا والكلارنيت
والكونترباس ، ويتخذ البعض الآخر من الغاب : كالأرغن والشبابة والناي .

وهذه الآلات تصنف إلى أصناف ثلاثة هى : آلات القرع أو النقر
(الإيقاعية) ، وآلات النفخ ، والآلات الوترية ، وفى كل منها لابد من وجود
شئ يتحرك ذهابا وإيابا ، أو يتذبذب لإحداث الصوت من الآلة ، وبدون
هذه الذبذبة لا يخرج الصوت منها .

وأتناول بيان حكم استعمال كل صنف منها وحكم سماع الصوت الذى
ينبعث عند العزف عليها ، وحكم بيع هذه الآلات وضمانها ، وأخذ العوض
على العزف عليها أو تعليمه ، فى مباحث ثلاثة على النحو التالى :

- المبحث الأول : حكم الضرب على آلات القرع .
- المبحث الثانى : حكم العزف على الآلات الوترية وآلات النفخ .
- المبحث الثالث : حكم المعاوضة على المعازف أو على العزف بها .

(١) القاموس المحيط ٣/ ١٨٠ ، مختار الصحاح ٢٢٩/ ٢ عزف .

المبحث الأول حكم الضرب على آلات القرع

آلات القرع أو النقر (الإيقاعية) تعدد أشكالها وتباين أنواعها ، فمنها ما يحدث الصوت عند هزها ، ومنها ما يحدثه عند القرع عليها بمطرقة خشبية أو عصا ، ومنها ما يصدر الصوت بحك الواحدة على الأخرى ، ومن آلات القرع أو النقر ما يلي :

١ - الطبل : وهو اسم يطلق على كل مغشى بالجلد من جهة واحدة أو من جهتين - ولا يدخل فيه الدف - ويتنوع الطبل إلى نوعين : نوع على هيئة الإسطوانة وآخر على هيئة حرف (ب) ومن هذه الطبول ما يضرب به فى الحرب ، أو عند التسخير ، أو عند التشويق للحج ، أو غير ذلك ، ومن أنواع الطبل ما يلي :

أ- البازة : وهى طبل من جنس النقارات مغشى بالجلد من جهة واحدة، وقد تسمى طبلية المسحر ، ويسمى الكبير منها طبلية جمال : وهى تشبه إناء أجوف من النحاس مشدود على وجهه جلد رقيق مثبت فى جدار الإناء ، وعن هذه الآلة أخذت النقارات الحديثة : كالتمباتى والنقرزان (١) .

ب- النقارة : هى طبل صغير مغشى بالجلد من جهة واحدة ينقر ، عليها باليد كما فى الدربةكة ، أو طبلتان ينقر عليهما كما فى النقرزان ، والكبير منها يستعمل فى الأوركسترا ويسمى " تمباتى " ، وقد قال بعض الفقهاء: إن " الكبير " من هذا النوع إذ فسره ميارة المالكي : بأنه طبل صغير طويل العنق مجلد من جهة واحدة وهو المعروف الآن بالدربةكة ، وقال غيره : إنه الطبلخان وهو طبلان متلاصقان أحدهما أكبر من الآخر وهو المسمى بالنقرزان ، وقال الدربير وغيره : إن الكبير طبل كبير مستدير مغشى بالجلد من الجهتين (٢) .

(١) مجموعة من العلماء : الموسوعة العربية الميسرة ٣١٠/١ ، ١١٥٤ .
(٢) القاموس المحيط ١٢٩/٢ " كبير " ، حاشية السوقي ٣٣٩/٢ ، الفواكه الدوانى ٤٠٩/٢ ، الموسوعة العربية ١٨٤٣/٢ .

ج - الكوبية : هى طبل طويل متسع الطرفين ضيق الوسط شبيه بالساعة الرملية ، ويسمىها إخوان الصفا طبل المخبثين ، قال ابن حجر : ومقتضى هذا أنه لا فرق بين أن يكون طرفاهما مسدودين أو أحدهما ، ولا بين أن يكون اتساعها على حد واحد أو أن يكون أحدهما أوسع ، وفسرها الجوهري : بأنها الطبل الصغير المخصر ، وقيل : إنها مغطاة بالجلد من الجهتين ، وقيل : غير ذلك (١) .

د - التامبورين (الرق) : وهى طبلية صغيرة تصنع من إطار خشبي مستدير مشدود عليه جلد ، وعلى مسافات متساوية من هذا الإطار توضع أقراص صغيرة من المعدن ، وللعزف عليها طرق مختلفة ، فقد يقرع عليها بالأنامل ، أو يهز طرفها ، أو غير ذلك (٢) .

هـ - التمباتي : هى عبارة عن أنية كبيرة من النحاس مغطاة بالجلد من جهة واحدة ، يقرع عليها بعصى مكسوة بلباد صوفى ، وقد يستعمل فى القرع عليها عصى خشبية بسيطة ذات عقد للحصول على نغمات ضخمة (٣) .

٢ - الدف : هو الغربال أو الطار المعروف ، وهو يتخذ من إطار خشبي يغشى بالجلد من جهة واحدة ، وقد يكون له جلاجل أو صراصر من النحاس أو غيره توضع فى خروق تفتح لها فى جوانب الدف (٤) .

٣ - الإكسيلوفون : تتألف هذه الآلة من عوارض خشبية توضع على حامل ، وترتب مدرجة كترتيب لوحة أصابع البيانو ، وتركب على حبال ممدودة فى برواز ، وتختلف تلك العوارض من حيث الطول والحجم ، فيأخذ كل منها درجة صوتية مختلفة ، ويقرع عليها بمطرقتين صغيرتين

(١) القاموس المحيط ١٣١/١ كوب ، حاشية الشبراملى ٢٨٢/٨ ، كف الرعاع ٣٩/٢ ، نيل الأوطار ٩٧/٨ .

(٢) السابوزيل : هذا هو الأوركسترا ٥٢ ، مجموعة من العلماء : الموسوعة الذهبية ١٢٤/٢ .

(٣) هذا هو الأوركسترا ٤٨ .

(٤) حاشية الدسوقي والشرح الكبير ٣٣٩/٢ ، الفواكه الدوانى ٣٩٢/٢ ، ٤٠٩ ، مغنى المحتاج ٤٢٩/٤ .

فيسمع عنها أصوات مختلفة على هيئة السلم الموسيقى (١) .

٤ - الماريمبا : هي آلة حديثة تشبه الإكسيلوفون كثيرا ، إلا أنه يوجد تحت كل خشبة صندوق ، يوجد في أسفله ثقب مشدود عليه قطعة رقيقة من الجلد ، يحدث دوبا معينة عند القرع عليه بقطعة من الخشب ، وقد تكون الماريمبا صغيرة أو كبيرة ، وهذه كثيرا ما يقرع عليها عدة عازفين (٢) .

٥ - السمبال : هو عبارة عن قرصين أو ما يقتين من النحاس متساويين ، يمسكهما العازف بسيور من الجلد ، ويصدر الصوت عنه بخبط أحد القرصين بالآخر ، وقد يعلق السمبال ويقرع عليه بمطرقة خشبية ، وهذه الآلة شبيهة بالصنج أو الكاسات المعروفة (٣) .

٦ - الصنج : هو قطعتان متساويتان من النحاس يضرب بإحدهما على الأخرى ، وتسمى في عرف العامة بالكاسات ، وقد أطلق بعض الفقهاء على قطعتي الصنج بالصفقتين ، وقيل : إن المراد بالصفقتين شيء آخر غير الصنج ، وقيل : غير ذلك (٤) .

وأتناول حكم الضرب على آلات القرع أو النقر المختلفة في مطالب ثلاثة على النحو التالي :

المطلب الأول : حكم الضرب بالدف .

المطلب الثاني : حكم الضرب بالطبول والصفقتين .

المطلب الثالث : حكم التصفيق والضرب على أسطح الأجسام .

(١) الموسوعة العربية ١٩٠/١ ، هذا هو الأوركسترا ٥٧/ .

(٢) الموسوعة الذهبية ١٢٤/٢ - ١٢٥ .

(٣) هذا هو الأوركسترا ٥٤/١ - ٥٥ ، الموسوعة الذهبية ١٢٤/٢ .

(٤) القاموس المحيط ٢٠٤/١ " صنج " ، مغنى المحتاج ٤٢٩/٤ ، كف الرعاع ٤٠/ .

المطلب الأول حكم الضرب بالدف

الدف : هو الخربال أو الطار المعروف ، وهو المغطى بالجلد من جهة واحدة (١) ، وقد اتفق الفقهاء على جواز ضرب الدف في موضع ، واختلفوا في حكم ضربه في مواضع آخر ، ولذا فإنني أتناول بيان حكم الضرب بالدف في فرعين على النحو التالي :

الفرع الأول : الموضع الذي اتفق على جواز ضرب الدف فيه .

الفرع الثاني : المواضع التي اختلف في جواز ضرب الدف فيها .

الفرع الأول الموضع الذي اتفق على جواز ضرب الدف فيه

لا خلاف بين الفقهاء على جواز الضرب بالدف وسماعه في العرس ، وقد حكى النفراوى " المالكي " اتفاق أهل العلم على جواز الضرب به وسماعه في هذا الموضع بل إن المالكية وبعض الشافعية وأحمد يرون استحباب الضرب به فيه (٢) .

استدل الفقهاء على جواز الضرب بالدف وسماعه في العرس بما يلي : (٣)

-
- (١) الشرح الكبير للدردير ٣٣٩/٢ ، الفواكه الدواني ٤٠٩/٢ .
(٢) البحر الرائق ٢١٥/٨ ، حاشية ابن عابدين ٣٠٧/٥ ، الاختيار ٢٦٢/٤ ، مقدمات ابن رشد ٢٦٢/٣ ، الفواكه الدواني ٣٩٢/٢ ، مواهب الجليل للشنقيطي ١١٦/٣ ، حاشية النسوي ٣٣٩/٢ ، المهذب ٣٢٧/٢ ، مغنى المحتاج ٤٢٩/٤ ، المغنى ٤٠/١٢ ، نيل المأرب ٢١١/٢ ، المحلى ٧١٠/٩ .
(٣) مقدمات ابن رشد ٤٦٢/٣ ، مواهب الجليل ١١٦/٣ ، كف الرعاع ٣٣/٣ ، المغنى ٤٠/١٢ ، نيل الأوطار ١٨٧/٦-١٨٨ .

أولا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١ - روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اعلنوا هذا النكاح ، واجعلوه فى المساجد ، واضربوا عليه بالدف " (١) .

وجه الاستدلال به :

أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإعلان النكاح ، ليظهر أمره ويشتهر بين الناس تمييزا له عن السفاح الذى يخفى ويستتر ، وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وسائل إعلان النكاح بأن يبرم عقده فى المساجد ، وأن يضرب عليه بالدف ليسمع به القاصى والدانى فيشتهر بينهم ، فكان هذا دليلا على جواز الضرب بالدف فى هذا الموضع .

٢ - روى عن محمد بن حاطب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " فصل ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف " .

وجه الاستدلال به :

بين رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث أن الضرب بالدف فى النكاح ، وما يستتبعه هذا من إعلان النكاح من اشهاره بين الناس ، هو الذى يفرق بين النكاح المشروع الذى يتحقق إشهاره بهذه الوسيلة ، وبين السفاح الذى حرمة الشارع لاستتاره وعدم الإعلان عنه .

(١) الإعلان : ضد الإسرار ، وهو إظهار الشيء وترك إخفائه ، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإعلان النكاح ليخالف الزنا الذى عاقبه أن يستتر ويخفى . (النظم المستعجب ٣٢٧/٢) ، والحديث أخرجه الترمذى فى سننه من حديث عيسى ابن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة وقال فيه : حديث غريب حسن فى هذا الباب ، وفيه عيسى بن ميمون الأتصارى وهو يضعف فى الحديث ، وأخرجه ابن ماجة فى سننه وقال البوصيرى فى الزوائد : فى إسناده خالد بن إلياس أبو الهيثم العدوى اتفقوا على ضعفه ، ونسبه ابن حبان والحاكم وأبو سعيد النقاش إلى الوضع ، وذكره السيوطى فى الجامع الصغير ورمز له بالضعف . (سنن الترمذى ٤٦/٤ ، سنن ابن ماجة ٦١١/١ ، الجامع الصغير ٤٨/١) .

٣ - روى عمرو بن يحيى المازنى عن جده أبى حسن " أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يكره نكاح السر حتى يضرب بـدف ويقال : أتيناكم أتيناكم فحيونا نحييكم " .

وجه الاستدلال به :

إن النبى صلى الله عليه وسلم كان يكره نكاح السر ، وهو النكاح الذى لا يشتهر بين الناس بنحو الغناء والضرب بالدف ، فإذا تحقق إشهاره بهما فلا يتحقق فيه معنى السرية ، ولا يكون ثمة مجال للكرهية حينئذ ، فدل على جواز ضرب الدف فى النكاح .

٤ - روى خالد بن ذكوان أن الربيع بنت معوذ قالت : " دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة بنى علي ، فجلس على فراشى كمجلسك منى ، فجعلت جوهرات لنا يضربن بالدف ، ويندبن من قتل من أبائى يوم بدر ، حتى قالت إحداهن : " وفيما نبى يعلم ما فى غد " ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : " لا تقولى هكذا وقولى بالذى كنت تقولين " .

وجه الاستدلال به :

لم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على هؤلاء الجوارى ، أن يضربن بالدف للربيع بنت معوذ فى بكرة اليوم التالى ليوم زفافها ، ولم ينكر عليها سماعها لهن ، فدل هذا على جواز ضرب الدف فى هذه المناسبة .

ثانيا : آثار الصحابة :

روى عن عمر رضى الله عنه " أنه كان إذا سمع صوت دف بعث ، فإن كان فى النكاح أو الختان سكت ، وإن كان فى غيرهما عمد بالدرة " (١)

وجه الدلالة منه :

إن عمر رضى الله عنه يرى أن ضرب الدف فى النكاح لا حظر فيه ، ولهذا فلم يكن ينكر على من يضربه فى هذه المناسبة .

(١) أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه من طريق ابن علية عن أيوب عن ابن سيرين (المصنف ١٩٢/٤) .

وإذا كان ثمة اتفاق بين الفقهاء على جواز الضرب بالدف في هذا الموضع ، فإن من المناسب أن أبين صفة الدف الذي يضرب به فيه ، ومن يجوز له الضرب به ، والوقت الذي يضرب به فيه ، وذلك في مقاصد ثلاثة على النحو التالي :

- المقصد الأول : صفة الدف الذي يضرب به .
- المقصد الثاني : من يجوز له الضرب بالدف .
- المقصد الثالث : الوقت الذي يضرب فيه بالدف .

المقصد الأول صفة الدف الذي يضرب به

أ - اتفق الفقهاء على أن الدف الذي يباح الضرب به في العرس هو مالم يكن فيه جلاجل ، ولم يضرب على هيئة التطريب ، وخلا الضرب عن التصنع والتائق (١) .

وقد اختلف في تفسير الجلاجل : فقليل : إنها حلق من حديد يوضع في داخل الدف ، شبيهة بالسلاسل كدف العرب وأهل القرى ، وقيل : إنها صنوج عراض لطاف من صفر ، توضع في خروق تفتح لها في جوانب الدف ، كدف العجم ، وقد عبر البعض عن هذه الجلاجل بالصراصر (٢) .

ب - فأما إذا كان في الدف هذه الجلاجل ، فقد اختلف الفقهاء في حكم الضرب به في العرس على مذهبين :

-
- (١) حاشية ابن عابدين ٢٠٧/٥ ، حاشية الدسوقي ٣٣٩/٢ ، الفواكه الدواني ٣٩٢/٢ ، ٤٠٩ ، نهاية المحتاج ٢٨٢/٨ ، نيل المأرب ٢١١/٢ .
- (٢) مغنى المحتاج ٤٢٩/٤ ، كف الرعاع ٣٤/٢ ، حاشية الدسوقي ٣٣٩/٢ ، الفواكه الدواني ٣٩٢/٢ .

المذهب الأول :

يرى أصحاب أنه يجوز الضرب به فيه .

إلى هذا ذهب بعض المالكية ، وهو الأصح من مذهب الشافعية (١) .

المذهب الثاني :

يرى أصحابه أنه لا يجوز الضرب بالدف ذي الجلاجل في العرس :

إلى هذا ذهب الحسن بن زياد من الحنفية ، وبعض المالكية والشافعية ، وهو مذهب الحنابلة (٢) .

أدلة المذهبين :

استدل أصحاب المذهب الأول على جواز الضرب بالدف ذي الجلاجل في العرس بما يلي : (٣)

السنة النبوية المطهرة :

إن عموم الأحاديث التي ورد فيها الأمر بضرب الدفوف في النكاح ، لم تخصص لنوع ما يضرب من هذه الدفوف ، أن كان بجلاجل أو بدونها ، فمن ادعى أنها لم تكن بجلاجل فعليه إثبات ذلك .

استدل أصحاب المذهب الثاني على عدم جواز الضرب بالدف ذي الجلاجل في العرس بما يلي (٤) :

(١) الفواكه الدواني ٣٩٢/٢ ، حاشية السوقى ٣٣٩/٢ ، مغنى المحتاج ٤٢٩/٤ ، إحياء علوم الدين ١٤٤/٦ .

(٢) حاشية رد المحتار ٣٠٧/٥ ، حاشية السوقى ٣٣٩/٢ ، نهاية المحتاج ٢٨٢/٨ ، نيل المآرب ٢١١/٢ .

(٣) نهاية المحتاج ٢٨٢/٨ ، مغنى المحتاج ٤٢٩/٤ ، نيل الأوطار ١٨٨/٦ .

(٤) حاشية السوقى ٣٣٩/٢ ، نهاية المحتاج ٢٨٢/٨ .

المعقول :

١ - إن هذه الجلاجل يصنعها أهل الفسوق وأعوان شربة الخمر ،
وهى شعار العواهر ونحوهن من فسقة الرجال ومختئيهم .

٢ - إن هذه الدفوف ذات الجلاجل أشد إطرابا وتهيجا من كثير من
الملاهي المتفق على تحريمها .

المناقشة والترجيح :

إن الذى يترجح فى النظر من هذين المذهبين - بعد استعراض
ما استدل به لهما - هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول ، القائل بجواز
الضرب بالدف ذى الجلاجل فى العرس ، وذلك لقوة ما استدلوا به من عموم
الأحاديث التى ورد فيها الأمر بالضرب به مطلقا فى العرس ، دون
تخصيص لتوع ما يضرب منه ، إذ لم يثبت فى هذه الأحاديث أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد أمر بالضرب بدف معين ، وكذلك لم يثبت
أن الدف الذى كان يضرب به فى الأعراس فى عهده صلى الله عليه وسلم ،
أو فى عهد أصحابه كان خاليا من هذه الجلاجل ، فيبقى الأمر فيه على
العموم ، والاستناد إلى هذا العموم أولى فى العمل من الاستناد إلى المعقول
الذى استدل به أصحاب المذهب الثانى ، القائلين بعدم جواز الضرب بالدف
ذى الجلاجل .

المقصد الثانى من يجوز له الضرب بالدف

لا خلاف بين الفقهاء على أن النساء والجوارى يباح لهن الضرب بالدف فى النكاح (١) ، وإنما الخلاف بينهم فى حكم ضرب الرجال به فى هذا الموضع ، ولهم فى هذا مذهبان :
المذهب الأول :

يرى من ذهب إليه أنه لا يجوز للرجال الضرب بالدف فى النكاح :

وهو قول أصبغ من المالكية ، وإليه ذهب بعض أصحاب الشافعى ، وجمهور الحنابلة (٢) .

المذهب الثانى :

يرى أصحابه أنه يجوز للرجال الضرب بالدف فى النكاح ، شأنهم فى هذا شأن النساء والجوارى .

وإليه ذهب جمهور المالكية ، وأكثر أصحاب الشافعى ، وهو ظاهر كلام أحمد وبعض أصحابه (٣) .

أدلة المذهبين :

أستدل أصحاب المذهب الأول على أنه لا يجوز للرجال ضرب الدف فى النكاح بما يلى (٤) :
السنة النبوية المطهرة :

١ - إن الضرب بالدف فى الأصل إنما هو من أعمال النساء ،

(١) الفتاوى الهندية ٣٥٢/٥ ، حاشية الدسوقي ٣٣٩/٢ ، مغنى المحتاج ٤٣٠/٤ ، نيل المآرب ٢١١/٢ .

(٢) المصادر السابقة ، كف الرعاى ٣٥/ ، المغنى ٤١/١٢ .

(٣) الفواكه الدوانى ٣٩٢/٢ ، ٤٠٩ ، نهاية المحتاج ٢٨٢/٨ ، نيل المآرب ٢١١/٢ .

(٤) المغنى ٤١/١٢ ، كف الرعاى ٣٥/ .

ففى ضرب الرجال به تشبه بالنساء " وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء " (١) ، فيحرم على الرجال التشبه بهن.

اعترض على الاستدلال به :

قال السبكي الشافعي : إن الأصل اشتراك الذكور والإناث فى الأحكام، إلا ماورد الشرع فيه بالفرقة ، ولم يرد هنا ، وليس ضرب الدف مما يختص بالنساء ، حتى يقال : يحرم على الرجال التشبه بهن فيه (٢) .

٢ - إن الأحاديث والآثار إنما وردت فى ضرب النساء والجوارى به ، ولم يؤثر عن أحد من رجال السلف أنه ضرب به .

استدل من قال بجواز ضرب الرجال بالدفوف فى النكاح بما يلى : (٣)
السنة النبوية المطهرة :

عموم قوله صلى الله عليه وسلم : " اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدف " .

وجه الاستدلال به :

إن الخطاب فى الحديث وإن كان موجها إلى الرجال ، إلا أن المقصود به عمومته الشامل للرجال والنساء ، ويشهد لإرادة العموم فيه ما أثر من ضرب النساء والجوارى به ، ولم يتوجه الخطاب فى الحديث إليهن .

المناقشة والترجيح :

بعد استعراض ما استدل به لهذين المذهبين ، وما ورد على بعضها من اعتراض ، فإننى أميل إلى المذهب القائل بأنه لا يجوز للرجال ضرب الدف فى النكاح وذلك لما يلى :

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه من حديث عكرمة عن ابن عباس ، وأخرجه أحمد فى مسنده من حديث عطاء بن أبى رباح عن أبى هريرة . (صحيح البخارى ٢٠٥/٨ ، الفتوح الربانى ٣٢٢/١٩) .

(٢) كف الرعاع ٣٥/ .

(٣) المصدر السابق .

أ - إن ما استدلوا به - من أن الأحاديث والآثار إنما وردت في ضرب النساء والجوارى به ، ولم يؤثر أن ضرب به أحد من رجال السلف - متوجه على مذهبهم .

ب - إنه قد جاء في بعض روايات حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها : " أهديت عروسك ؟ " ، قالت : نعم ، قال : " فأرسلت معها بغاء ، فإن الأنصار يحبونه ؟ " ، قالت : لا ، قال : " فأدركيها يا زينب " ، وزينب هذه امرأة كانت تغنى بالمدينة ، وفي رواية أخرى أنه صلى الله عليه وسلم قال لها : " ما فعلت فلانة ؟ " ، ليتيمة كانت عندها ، فقالت : أهديتها إلى زوجها ، قال : " فهلا بعثتم معها بجارية تضرب الدف وتغنى " ، قالت : نقول ماذا ؟ ، قال : " تقول : أتيناكم أتيناكم فحياتنا وحياكم " ، فلو كان ضرب الدف في العرس مباحا للرجال ، لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا ، أو أمر عائشة رضي الله عنها بإرسال رجل ، ليغنى ويضرب بالدف في عرس هذه اليتيمة ، إلا أنه لم يفعل فدل هذا على عدم جوازه للرجال .

ج - إن حديث " اعلنوا النكاح " الذي استدل به من قال بجواز ضرب الرجال بالدف في العرس يخاطب فيه الرجال ، لأنه بيدهم عقدة النكاح ، فأمرُوا بإظهار ذلك وعدم إخفائه ، ليميز عن نكاح السر الذي حرمه الشارع ، ويكون المقصود بأمرهم بضرب الدف عليه ، أن يأمرُوا النساء والجوارى بالقيام بذلك ، وهذا الفهم هو الذي يقتضيه ما ثبت في الأحاديث والآثار ، من ضرب النساء والجوارى به دون الرجال ، وهذا هو الذي فهمه السلف من هذا الحديث ، ولهذا فلم يؤثر عن أحد منهم أنه ضرب به أو أمر رجلا بذلك ، فكان القول بعدم جواز ضرب الرجال به في العرس هو الأقرب إلى القبول .

المقصد الثالث الوقت الذى يضرب فيه بالدف

اختلف فى الوقت الذى يجوز أن يضرب فيه بالدف فى النكاح ، هل هو وقت العقد أو عند الزفاف ، أو عند الوليمة ، أو بعد ذلك كله أو قبله .

فقال الحنفية : إنه يجوز الضرب به فى العرس ، وقال أصبغ من المالكية : يجوز ضرب الدف فى الملاك (١) والعرس ، وقال الأزرعى الشافعى : لم أر فى ذلك تصريحاً للفقهاء ، بل إن بعضهم يقول : فى العرس والإملاك ، ثم قال : إن المعهود فى العرف أن يضرب به وقت العقد ووقت الزفاف أو بعده بقليل ، وقال البخارى فى شرح السنة : إن الضرب بالدف يستحب فى العرس والوليمة ووقت العقد وعند الزفاف ، وقال فى فتاويه : إنه يضرب به وقت العقد وقريب منه قبله وبعده ، وقال ابن حجر الهيثمى : يجوز الرجوع فيه إلى العادة ، وحديث الربيع بنت معوذ دال على ضربه بعد الزفاف ، ويحتمل ضبطه بأيام الزفاف التى يؤثر بها العروس ، وقال أحمد بن حنبل : إنه يستحب ضرب الدف فى الإملاك (٢) .

والذى أراه أن مرد هذا إلى مقصد الشارع من الضرب به فى هذا الموضع وهو إعلان النكاح وإشهاره بين الناس ليتميز بذلك عن نكاح السر المحرم ، ومن ثم فإنه يضرب به من وقت العقد إلى أن يتحقق هذا الإعلان الذى رغب فيه الشارع ، ولو استمر هذا إلى ما بعد الزفاف كما يدل عليه حديث الربيع بنت معوذ ، إذ ضرب لها به فى اليوم التالى لزفافها ، بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر ذلك ، فكان دليلاً على جواز استمرار ضربه إلى ما بعد الزفاف حتى يتحقق الإعلان الذى حث عليه الشارع .

(١) الملاك أو الإملاك : هو التزويج أو العقد . (القاموس المحيط / ١٢٣٢ - ملك) .
(٢) الفتاوى الهندية ٣٥٢/٥ ، البحر الرائق ٢١٥/٨ ، البيان والتحصيل ١١٥/٥ ، مغنى المحتاج ٤٢٩/٤ ، كف الرعاع / ٣٦ ، نيل المأرب ٢١١/٢ .

الفرع الثاني المواضع التي اختلف في جواز ضرب الدف فيها

ثمة مواضع آخر يقتضى إظهار السرور وتأكيده فيها بالضرب بالدف :
كالختان ، وقدم الغائب ، وشفاء المريض ، والعيد ، وغير ذلك من أسباب
الفرح الذى أباحه الشارع ، وقد اختلف الفقهاء فى حكم الضرب بالدف فيها
على مذهبين :

المذهب الأول :

يرى من ذهب إليه جواز الضرب بالدف وسماعه فى هذه المواضع
على تفصيل بينهم فى بعضها .

فقد روى عن عمر أنه أجاز الضرب به فى النكاح والختان ومنع منه
فى غيرهما ، وقال أبو يوسف صاحب أبى حنيفة : لا يكره الضرب بالدف
فى غير العرس إذا ضربته المرأة للصبي فى غير فسق ، ونفى بعض فقهاء
الحنفية البأس عن ضربه فى الوليمة والأعياد ، وجواز ضربه فى هذه
المواضع هو مقابل المشهور فى مذهب المالكية ، وقطع الشافعية بإباحته فى
الختان ، وأما فى غيره فمختلف فى حكمه بينهم ، والأصح عند أصحاب
الشافعية جوازه فيها ، وادعى الإمام الغزالى الاتفاق على إباحة الضرب
بالدف مطلقا إذا لم يكن فيه جلال ، والقول بجواز الضرب بالدف فى هذه
المواضع هو قول بعض الحنابلة ، وابن حزم الظاهرى (١) .

المذهب الثانى :

يرى أصحابه أنه لا يجوز الضرب بالدف أو سماعه فى هذه المواضع .

فقد روى عن ابن عباس أنه قال : الدف حرام ، وروى أن أصحاب

(١) البحر الرائق ٢١٥/٨ ، الفتاوى الهندية ٣٥٢/٥ ، الاختيار ٢٦٢/٤ ، حاشية الدسوقي
٣٣٩/٢ ، الفواكه الدواني ٤٠٩/٢ ، مغنى المحتاج ٤٢٩/٤ ، إحياء علوم الدين ١٥١/٦ ،
١٥٤ ، كف الرعاع ٣٣/٣ ، المغنى ٤٠/١٢ ، نيل المأرب ٢١١/٢ ، المحلى ٧١٠/٩ .

عبدالله بن مسعود كانوا يستقبلون الجوارى فى المدينة معهن الدفوف فيشتقونها ، وروى عن إبراهيم أنه قال : كان أصحابنا يأخذون بأفواه السكك يخرقون الدفوف ، والقول بعدم جواز الضرب بالدف فى هذه المواضع هو مذهب جمهور الحنفية ، ومشهور مذهب المالكية ، وأحد وجهين لأصحاب الشافعى ، وقول بعض الحنابلة (١) .

أدلة المذهبين :

استدل أصحاب المذهب الأول على جواز ضرب الدف وسماعه فى غير العرس من مواضع يجوز الفرح فيها بما يلى : (٢)
أولا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١ - روى عن بريدة قال : " لما رجع النبی صلى الله عليه وسلم من بعض مغازيه ، جاءتة جارية سوداء فقالت : يا رسول الله إني نذرت إن ردك الله سالما أن أضرب بين يديك بالدف ، فقال لها : " إن كنت نذرت فأوف بنذرك " .

وجه الاستدلال به :

أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذه الجارية أن تفى بما نذرت ، من ضربها بالدف بين يديه صلى الله عليه وسلم ، ابتهاجا بمقدمه سالما من هذه الغزوة ، والنذر لا يكون فى معصية الله سبحانه - كما دلت الأدلة - فالإذن منه صلى الله عليه وسلم لهذه الجارية بالضرب بالدف ، يدل على أن ما فعلته ليس بمعصية فى مثل هذا الموطن ، وإلا لم يأمرها بالوفاء به ، فدل هذا على جواز الضرب بالدف فى غير النكاح من مواضع تقتضى إظهار السرور .

٢ - روى عن عائشة رضى الله تعالى عنها " أن رسول الله صلى

(١) الاختيار ٢٦٢/٤ ، حاشية الدسوقي ٣٣٩/٢ ، الفواكه الدواني ٤٠٩/٢ ، نهاية المحتاج ٢٨٢/٨ ، كف الرعاع ٣٣/٣ ، المغنى ٤٠/١٢ ، السنن الكبرى ٢٢٢/١٠ ، المحلى ٧٠٩/٩ .

(٢) مغنى المحتاج ٤٢٩/٤ ، احياء علوم الدين ١٥١/٦ - ١٥٤ ، المغنى ٤٠/١٢ ، المحلى ٧٠٩/٩ ، سنن البيهقى ٢١٨/١٠ .

الله عليه وسلم لما قدم المدينة أنشدت النساء على السطوح بالدف والألحان فرحا بمقدمه :

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع
وجب الشكر علينا ما دعا لله داع

وجه الدلالة منه :

إن مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاجرا إلى المدينة سبب لإظهار السرور ، وهو سرور محمود ، كان له أثره في نفوس أهلها ، مما حدا بهؤلاء النسوة أن يضربن بالدف ، وأن ينشدن الأشعار إظهارا لسرورهن ، وابتهاجا بمقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنكر عليهن ، فدل هذا على جواز الضرب بالدف في هذه وأمثالها من كل ما يجوز الفرح به شرعا .

٣ - روى عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها " أن أبابكر رضي الله عنه دخل عليها وعندها جاريتان في أيام منى تغنيان وتدلفان ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم متغش بثوبه فاتتهرهن أبوبكر ، فكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن وجهه ، وقال : " دعهما يا أبابكر فاتها أيام عيد " .

وجه الدلالة منه :

أفاد الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة في يوم عيد ، فوجد عندها جاريتين تغنيان وتضربان بالدف ، فلم ينكر عليهن ذلك ، كما لم ينكر على عائشة سماعها لهما ، وإنما أنكر على أبي بكر رضي الله عنه انتهاره لهن ، فدل على جواز الضرب بالدف في أيام العيد وفي غيره من مواضع السرور المباح .

٤ - روى عن عياض الأشعري أنه شهد عيداً بالأنبار ، فقال : " مالى لا أراكم تقلسون ، كانوا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم

بفعلونه " ، وروى من طريق آخر جاء فيه قوله : " فإنه من السنة في العيدين " (١) ، يعنى ضرب الدف عند الاتصراف .

وجه الاستدلال به :

دل هذا الحديث على استحباب التقليل - وهو الضرب بالدف - في العيدين ، وأن هذا كان يفعل في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودل أيضا على جواز الضرب به في كل موضع يقتضى إظهار السرور .

ثانيا : الإجماع :

نقل عن الإمام الغزالي أنه ادعى الاتفاق على إباحة الضرب بالدف مطلقا (٢) .

اعترض على الاستدلال به :

أ - قال ابن حجر : كيف يكون اتفاقا وقد خالف فيه كثير من أصحابنا ، إذ قالوا : بحرمة ضربه في غير العرس والختان .

ب - وقال غيره : إن القول بإباحة الضرب بالدف مطلقا لا دليل يدل عليه (٣) .

ثالثا : المعقول :

إن الدف قد يراد به إظهار السرور بالضرب عليه في هذه المواضع ، ومثل هذا لا منع منه (٤) .

(١) التقليل : الضرب بالدف والغناء ، قال يوسف بن عدي : التقليل : أن تقعد الجوارى والصبيان على أفواه الطرق يلعبون بالطبل وغير ذلك ، (القاموس المحيط ٢٥١/٢ ، " قلنس " ، السنن الكبرى ٢١٨/١٠) ، وهذا الحديث أخرجه البيهقي في سننه ، وأحمد في مسنده من قول قيس بن سعد بن عبادة . (السنن الكبرى ٢١٨/١٠ ، الفتوح الرباني ١٦٤/٦ - ١٦٥ ، ٢٢٨/١٧)

(٢) كف الرعاع / ٣٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) مغنى المحتاج ٤/ ٤٢٩ .

استدل أصحاب المذهب الثأني على عدم جواز الضرب بالدف وسماعه
في غير العرس بما يلي : (١)
آثار الصحابة :

١ - روى أن عمر رضى الله عنه " كان إذا سمع صوت الدف
بعث فنظر ، فإن كان في النكاح والختان سكت ، وإن كان في غيرهما
عمد بالدرة ، وفي رواية : " فإن كان في وليمة سكت ، وإن كان في غيرهما
عمد بالدرة " .

وجه الدلالة منه :

إن عمر رضى الله عنه إنما يضرب بالدرة على فعل المنكر ، وقد
جاء في الأثر أنه كان يفعل ذلك في غير النكاح والختان ، وفي رواية في
غير الوليمة ، فهو دليل على عدم جواز الضرب بالدف في غير
هذه المواضع .

٢ - روى أبو هاشم الكوفي عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه
قال : " الدف حرام ، والمعازف حرام ، والمزمار حرام ، والكوبة
حرام " (٢) .

وجه الدلالة منه :

إن ابن عباس رضى الله عنهما كان يرى حرمة الضرب بالدف ،
ومثله لا يقول في أمر كهذا بالحرمة إلا عن توقيف ، لأنه لا مجال للرأى
فيه ، وقوله هذا يفيد حرمة الضرب بالدف مطلقا ، إلا أن يكون المراد
بحرمة الضرب به في غير المواضع ، التي لم ينكر فيها رسول الله صلى
الله عليه وسلم على من ضرب به فيها : كالنكاح ، وقدم الغائب ، والعيد .

(١) مغنى المحتاج ٤/٤٢٩ ، المغنى ١٢/٤٠ ، المحلى ٩/٧٠٩ ، ٧١٥ ، سنن
البيهقى ١٠/٢٢٢ .

(٢) أخرجه البيهقى في سننه ، وابن حزم في المحلى . (السنن الكبرى ١٠/٢٢٢ ،
المحلى ٩/٧٠٩) ، والكوبة : هي الطبل الصغير المختصر ، وقيل : إنها طبل طويل
متسع الطرفين ضيق الوسط ، وقيل غير ذلك . (القاموس المحيط ١/١٣١ " كوب " ،
النظم المستعذب ٢/٣٢٧) .

٣ - روى عن إبراهيم النخعي " أن أصحاب ابن مسعود كانوا يستقبلون الجوارى فى المدينة معهن الدفوف فيشققونها " (١) .

وجه الدلالة منه :

إن أصحاب ابن مسعود قد أنكروا على الجوارى ضربهن بالدفوف ، وقد تمثل هذا الإنكار فى تمزيق دفوفهن حتى لا يضربن عليها ، وهذا الإنكار دليل على أن ما يفعله من الضرب بالدف محرم .

المناقشة والترحيع :

بعد استعراض أدلة هذين المذهبين ، وما ورد على بعضها من اعتراض فإنه يترجح فى النظر ما ذهب إليه أصحاب المذهب القائل : بجواز ضرب الدف فى غير النكاح من كل موضع سرور مباح ، وذلك لقوة ما استدلوا به من السنة والمعقول ، وما استدلوا به من إجماع لا حجة فيه ، لأنه لا يسلم مع هذا الخلاف الوارد فى هذه المسألة .

أما ما استدل به غيرهم فهو أثر يروى عن الصحابة رضوان الله عليهم ، وهو بظاهره يخالف السنة الصحيحة المروية فى هذا الخصوص ، والتي تفيد جواز الضرب بالدف فى مواضع السرور المباح : كالعدين ، وعند قدوم الغائب ، وغير ذلك ، ومن ثم فإن هذه الآثار لا تقوم حجة على ما ذهبوا إليه ، من عدم جواز ضرب الدف فى مثل هذه المواضع ، على أن الأثر المروى عن عمر رضى الله عنه جاء فيه أنه " إذا سمع صوت الدف بعث فنظر ، فإن كان فى وليمة سكت ، وإن كان فى غيرهما عمد بالدرة " ، وقد سبق أن بينت أن الوليمة تتخذ فى مناسبات عدة ، فمنها ما يكون عند الولادة ، أو عند بلوغ المولود اليوم السابع ، أو عند ختانه ، أو عند حذقه القرآن وإجاءته له ، أو عند قدوم المسافر ، أو عند النكاح أو غير ذلك ، فيكون المعنى على هذا : أنه يعمد بالدرة على ضرب الدف فى غير ما تتخذ

(١) أخرجه ابن حزم فى المحلى وابن أبى شيبة فى مصنفه (المحلى ٧١٥/٩ ، المصنف ١٩٣/٤ ، ٥٧/٩) .

فيه الولاثم من مناسبات ، وهذه المناسبات التي تتخذ فيها الولاثم - باستثناء
الوضيمة - توفرت فيها دواعي السرور المباح فيكون ضرب الدف فيها مما
لا ينكره عمر رضى الله عنه ، ويكون هذا الأثر حجة لمن قال بالجواز من
الفقهاء ، وما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما من حرمة الضرب
بالدف يفيد بظاهره حرمة الضرب به مطلقا ، وهذا يصادم السنة النبوية التي
جاء فيها ما يفيد إباحة الضرب به في بعض المواضع ، ولذا فلا ينبغي حمل
قوله هذا على ما يصادم السنة ، بل يحمل على ما يوافقها ، فيكون قوله :
" الدف حرام " ، مرادا به حرمة ضربه في غير المواضع التي يباح فيها
السرور ، وإنكار أصحاب ابن مسعود رضى الله عنهم ضرب الجوارى
بالدفوف ، ينبغي كذلك حمله على الضرب بها في غير المواضع السابقة ،
التي وردت بها السنة الصحيحة .

المطلب الثاني حكم الضرب بالطبول والصفافتين

أتناول في هذا المطلب بيان حكم الضرب بالطبول بأنواعها المختلفة ، سواء كان هذا بالقرع عليها باليد أو العصا أو غيرهما ، كما أتناول فيه حكم الضرب بالصفافتين ومايجرى مجراهما من آلات تشبههما وذلك في فرعين على النحو التالي :

- الفرع الأول : حكم الضرب بالطبول .
- الفرع الثاني : حكم الضرب بالصفافتين .

الفرع الأول حكم الضرب بالطبول

إن الفقهاء ليسوا على سنن واحد في حكم الضرب بالطبول وسماعها :
أ- فيرى الحنفية وبعض الشافعية حرمة الضرب على الطبل إذا كان للهو ، واتفق أصحاب الشافعي على حرمة الضرب على " الكوبة " سواء قصد بها اللهو أو غيره ، وألحق بعض العراقيين من أصحاب الشافعي " الكبير " بالكوبة في حرمة الضرب به ، ويحرم سماع ذلك كله .

ب - ويرى المالكية حرمة الضرب بالطبول بجميع أنواعها في غير النكاح كما يحرم سماعها .

ج - فأما الضرب على الطبل في غير اللهو فيجوز عند الحنفية فعله وسماعه: كطبل الغزو، والقافلة ، والحرب ، والعرس ، إذ يجوز في ذلك لأنه طاعة، ومثله في ذلك طبل المسحر في شهر رمضان لإيقاظ النائمين للسحور

د - وأما المالكية فإنهم يرون جواز الضرب على الطبول بجميع أنواعها في النكاح ، وإن كان لهم في الضرب على " الكبير " و " المزهر "

فى النكاح أقوال ثلاثة : أحدها - وهو قول ابن حبيب والمعتمد فى المذهب -
الجواز فىهما ، وثانيهما : الكراهة فىهما ، وثالثهما : الجواز فى " الكبير "
والكراهة فى " المزهر " .

هـ - أما الشافعية فيرون أن الضرب على غير " الكوبة " ، أو الضرب
على غير طبول اللهو أو " الكبير " - عند بعضهم - مباح ، سواء كان هذا
فى نكاح أو غيره ، فيباح عندهم الضرب على طبل الحرب ، وطبل
الحجيج ، وطبل المسحر ، وطبل العيد .

و - ويرى الحنابلة حرمة العزف على كل الملهيات ، سوى الدف إذا
خلا من الحلق والصنج ، فعلى مذهبهم يحرم الضرب بالطبول الأخر ،
سواء كان هذا فى نكاح أو غيره (١) .

استدل من قال بحرمة الضرب على الطبل إذا كان للهو بما يلى : (٢)
أولا : السنة النبوية المطهرة :

١- روى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه
وسلم قال : " استماع الملامى معصية ، والجلوس عليها فسق ، والتلذذ
بها كفر " (٣) .

وجه الاستدلال به :

إن المقصود بالملامى فى الحديث آلات اللهو ومنها الطبل ، وقد بين
الحديث أن طلب سماعها معصية ، والجلوس لسماعها فسق ، والتلذذ
بسماعها كفر ، فهذا التشديد وتغليظ الذنب لمن يفعل ذلك ، لا يكون إلا على

(١) حاشية ابن عابدين ٤٦/٥ ، ٣٠٧ ، حاشية الشلبى على تبیین الحقائق ١٢٥/٥ ،
المقدمات الممهّدات ٤٦٢/٣ ، حاشية الدسوقي ٣٣٩/٢ ، الفواكه الدواني ٣٩٢/٢ ،
٤٠٩ ، نهاية المحتاج وحاشية الشبراملى عليه ٢٨٢/٨ ، مغنى المحتاج ٤٣٠/٤ ،
نيل المأرب ٢١١/٢ .

(٢) الاختيار ٢٦٢/٤ ، المقدمات الممهّدات ٤٦٢/٣ ، الفواكه الدواني ٣٩٢/٢ ، كف
الرعاع ٣٧ - ٣٨ .

(٣) أخرجه أبويعقوب محمد بن إسحاق النيسابورى . (نيل الأوطار ٨ / ١٠٠) .

ارتكاب أمر حرمة الشارع ، فدل هذا على حرمة ضرب الطبل وسماعه إذا كان للهو .

٢- روى عن عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
" كل شيء للهو به الرجل فهو باطل إلا تأديبه فرسه ، ورميه بقوسه ، وملاعبته أهله " .

وجه الاستدلال به :

إن هذا الحديث قد أفاد بطلان كل لهو إلا ما استثنى فيه ، والضرب بالطبل إن كان للهو فهو باطل ، لأنه ليس مما استثنى من اللهو الباطل في الحديث ، والباطل خلاف الحق فيكون منهيا عنه ، وإذا فإنه يحرم الضرب بالطبل وسماعه في مواطن اللهو .

استدل الشافعية على حرمة ضرب الكوبة واستماعها بما يلي : (١) أولا : السنة النبوية المطهرة :

روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله حرم الخمر والميسر والكوبة " (٢) .

وجه الاستدلال به :

بين الحديث إثم من يضرب على الطبل المعروفة " بالكوبة " ومن يستمع إلى الضرب عليها ، وأن من يفعل ذلك فإنه يرتكب محرما .

٢- روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله يغفر لكل مذنب إلا صاحب عرطبة أو كوبة " (٣) .

(١) نهاية المحتاج ٨ / ٢٨٢ ، مغنى المحتاج ٤ / ٤٣٠ ، كف الراع / ٣٧ ، ٣٩ .
(٢) الميسر : هو قمار العرب بالأزلام ، أو اللعب بالقداح (القاموس المحيط ٢ / ١٦٩ ، مختار الصحاح / ٢٠٥ - يسر) ، والحديث أخرجه أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه ، وأبو داود والبيهقي في سننهما . (مسند أحمد ١ / ٢٨٩ ، السنن الكبرى ١٠ / ٢١٣ ، ٢٢١ ، سنن أبي داود ٥ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ، نيل الأوطار ٨ / ٩٧) .
(٣) العرطبة : الطنبور ، أو العود ، أو الطبل ، أو طبل الحبشة . (القاموس المحيط / ١٤٦ - عرطبة) ، والحديث استشهد به ابن حجر في كف الراع / ٣٧ .

وجه الاستدلال به :

بين الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث أن صاحب الكوبة قد ارتكب ذنبا لا يرجى له مغفرة ، وما ذلك إلا لأنه اقترف إثما عظيما بضربه عليها ، ويشاركه في الإثم من يستمع إليها ، فالحديث دليل على حرمة كذلك .

اعترض على الاستدلال بالسنة :

قال الزبيدي : إن الكوبة لم يتحقق موضوعها في اللغة ، فثمة من يقول بأنها النرد ، وثمة من يقول : إنها الطبل ، وقيل : إنها البربط ، فلما اختلف أهل اللغة فيها سقط الاحتجاج بالأحاديث التي فيها ذكر الكوبة بالمعنى الذي ذكروه (١) .

ثانيا : آثار الصحابة :

روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : " الدف حرام ، والمعازف حرام ، والكوبة حرام ، والمزمار حرام " .

ثالثا : الإجماع :

نقل سليم الرازي الإجماع على حرمة الكوبة ، وقال القرطبي : لا يختلف في تحريم استماعها ، ولم أسمع من أحد ممن يعتبر قوله من السلف وأئمة الخلف أنه يبيح ذلك (٢) .

رابعا : المعقول :

١ - إن في ضرب الكوبة تشبيها بالمختنئين ، إذ لا يعتاد ضربها والولع بها إلا هم ، والتخنث محرم ، لأنه تشبه بالنساء ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من تشبه بقوم فهو منهم " (٣) ، فالتشبه بالمختنئين محرم كذلك (٤) .

(١) إتحاف السادة المتقين ٦ / ٤٧٣ - ٤٧٤

(٢) كف الرعاع / ٣٧ ، ٣٩

(٣) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد من حديث حذيفة ، وقال : رواه الطبراني في الأوسط وفيه على بن غراب ، وقد وثقه غير واحد وضعفه بعضهم وبقية رجاله ثقات ورواه أبوداود من حديث ابن رسلان عن ابن عمر ، وذكره السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالحسن (٥) مجمع الزوائد ١٠ / ٢٧١ ، الجامع الصغير ٢ / ١٧٥ .

(٤) مغنى المحتاج ٤ / ٤٣٠ .

اعترض على الاستدلال بهذا الوجه :

قال الإمام الجويني : لو رددنا إلى مسلك المعنى ، فالكوبة في معنى الدف ، ولست أرى فيها ما يقتضي تحريما ، إلا أن المختنين يولعون ويعتادون ضربها ، والذي يقتضيه الرأي أن ما يصدر منه الحان مستلذة تبيح الإنسان ، وتستحثه على الطرب ومجالسة أحداثه فهو المحرم ، والمعازف والمزامير كذلك ، وما ليس له صوت مستلذ ، وإنما يفعل لنغمات قد تطرب وإن كانت لاتستلذ ، فجميعها في معنى الدف ، والكوبة في هذا المسلك كالدف ، فإن صح فيها تحريم حرمانها وإلا توقفنا فيها (١) .

أجيب عن هذا الاعتراض :

قال الهيثمي : إن الظاهر من قوله هذا أن الأخبار الواردة بحرمة الكوبة لم تصح عنده ، وإن كان قوله هذا مخالف لما ثبت من إجماع على حرمة الكوبة فلا يعول عليه ، وأنه حيث وجد في المسألة إجماع ، فلا نظر إلى صحة الحديث وضعفه ، إذ الإجماع حجة وإن صح الحديث بخلافه ، إذ لا يكون الإجماع إلا عن دليل سالم من الطعن والمعارض فكان أقوى (٢) .

٢- إن الكوبة شعار المختنين ، فيمنع من التشبه بهم ، لأن من تشبه يقوم فهو منهم ، ولهذا حرم ضربه ، ولولا ما فيه من التشبه لكان مثل طبل الحجيج والغزو ، فبهذا المعنى حرم ، وما عداه فليس في معناه كطبل الحجيج والغزو وغيرهما ، لأن ضرب ذلك لا يوجب التشبه بأربابها ، فلم يكن في معناها ، فبقى على أصل الإباحة قياسا على أصوات الطيور وغيرها (٣) .

اعترض على الاستدلال بهذا الوجه :

قال الزبيدي : إن القول بأن الكوبة شعار المختنين غير مسلم ، فإن كان هذا في بعض الأقاليم فيختص به ، ولا يسلم أن كل شيء يفعله المختنون يكون حراما ، ولو كان ذلك كذلك لحرم على الرجال غسل الثياب حرفة ،

(١) كف الرعاع / ٣٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) إحياء علوم الدين ٦ / ١٤٢ ، ١٤٣ - ١٤٤ " بتصرف " .

فإن المخنثين اعتادوه وأكثرهم غسالون ، وإنما يمنع من التشبيه بهم في الأفعال المخصوصة لهم إن سلم وإلا فلا (١) .

٣- إن الكوبة شعار أهل الخمر والفسوق ، ومهيج للشهوات والفساد والمجون ، وما كان كذلك فلا يشك في تحريمه ، وتفيق فاعله وتأثيره (٢) .

الفرع الثاني حكم الضرب بالصفقتين

الصفقتان : هما دائرتان من صفر تضرب إحداها على الأخرى ، ويسمى في عرف العامة " بالكاسات " ، وقد فسرت الصفقتان بالصنج ، التي تتخذ من نحاس وتضرب مع الطبول والرياب وغيرها من آلات ، وقيل في تفسيرهما غير ذلك (٣) .

وقد اختلف الفقهاء في حكم الضرب بالصفقتين وسماع الصوت الصادر من العزف بهما على مذاهب :

المذهب الأول :

يرى من ذهب إليه حرمة الضرب بهما وسماعه مطلقا .

وهو الظاهر من تعميم الحنفية في حرمة سماع آلات اللهو ، وهو المعتمد من مذهب الشافعية ، ومقتضى مذهب الحنابلة الذين يحرمون كل الملهيّات سوى الدف (٤) .

(١) إتحاف السادة المتقين ٦ / ٤٧٣ .

(٢) كف الرعاع / ٥٠ .

(٣) نهاية المحتاج ٨ / ٢٨١ ، كف الرعاع / ٣٩ ، ٤٠ .

(٤) البحر الرائق ٨ / ٢١٥ ، الاختيار ٤ / ٢٦٢ ، كف الرعاع / ٣٩ - ٤٠ ، مغنى

المحتاج ٤ / ٤٢٩ ، نيل المأرب ٢ / ٢١١ - ٢١٢ .

المذهب الثاني :
يرى أصحابه إباحة الضرب بهما وسماعه مطلقا .

وإليه ذهب بعض الشافعية ، وابن حزم الظاهري الذي يبيح الضرب بجميع آلات اللهو ، وهذان منها (١) .

المذهب الثالث :
يرى أصحابه إباحة الضرب بهما وسماعه في بعض المواضع دون غيرها .

وهو مقتضى مذهب المالكية الذين يحرمون الضرب بالمعازف إلا في النكاح، فعلى مذهبهم هذا يجوز الضرب بالصفقتين في النكاح دون غيره (٢) .

المذهب الرابع :
توقف أصحابه في حكم الضرب بالصفقتين وسماعه فلم يحكموا فيه بحل أو حرمة .

وهو مذهب بعض أصحاب الشافعي (٣) .

أدلة المذاهب :
استدل أصحاب المذهب الأول على حرمة الضرب بالصفقتين وسماعه بما يلي : (٤)

أولا : السنة النبوية المطهرة :

١- روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " استماع صوت الملامى معصية ، والجلوس عليها فسق ، والتلذذ بها كفر " .

-
- (١) إتحاف السادة المتقين ٦ / ٥٠٥ ، المحلى ٩ / ٧١٢ .
(٢) الفواكه الدواني ٢ / ٣٩٢ ، حاشية الدسوقي ٢ / ٣٣٩ .
(٣) إتحاف السادة المتقين ٦ / ٥٠٥ ، كف الرعاع ٤٠ / ٤٠ .
(٤) البحر الرائق ٨ / ٢١٥ ، كف الرعاع ٤٠ / ٤٠ ، إتحاف السادة المتقين ٦ / ٥٠٥ .

وجه الاستدلال به :

بين هذا الحديث أن استماع صوت الملامى - ومنها صوت الضرب بالصفقتين - يعد من المعاصى ، وأن الجلوس لسماعها فسق ، والتلذذ بسماعها كفر ، وليس أدل على حرمة الضرب بهذين وسماعه من ذلك .

٢- روى عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
" كل شيء يلهو به الرجل فهو باطل ، إلا تأديبه فرسه ، ورميه بقوسه ، وملاعبته أهله " .

وجه الدلالة منه :

أفاد الحديث بطلان كل لهو إلا ما استثنى فيه ، وليس مما استثنى فيه الضرب بالصفقتين فيكون لهوا باطلا ، والباطل منهي عنه ، فأفاد الحديث حرمة الضرب بهما .

ثانيا : المعقول :

إن الضرب بالصفقتين من عادة المختئين ، إذ لا يضرب بهما إلا هُم ، ففى الضرب بهما تشبه بمن لا خلاق لهم ولا دين ، ومن تشبه بقوم فهو منهم ، فحرم الضرب بهما لأجل ذلك (١) .

استدل أصحاب المذهب الثانى على إباحة الضرب بالصفقتين وسماعه بما يلى : (٢)

أولا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

روى عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها " أن أبا بكر دخل عليها وعندها جاريتان تغنيان وتضربان ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم مسجى بثوبه ، فاتنهرهما أبو بكر ، فكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه ، وقال : " دعهما يا أبا بكر فاتنهما أيام عيد " .

(١) البحر الرائق ٨ / ٢١٥ .

(٢) إتحاف السادة المتقين ٦ / ٥٠٥ ، كف الرعاع / ٤٠ ، المحلى ٩ / ٧١٢ .

وجه الاستدلال به :

لم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على هاتين الجاريتين ، أنهما كانتا تغنيان وتضربان بالدف وهو إحدى آلات اللهو ، فدل هذا على إباحة الضرب بغيره من هذه الآلات بما فيها الصفاقتين .

اعترض على الاستدلال به بما سبق أن اعترض به عليه من قبل (١) .

ثانيا : المعقول :

إن الضرب بالصفاقتين لا يطرب مفردا أو مضافا إلى غيره من آلات اللهو ، ولا يحدث بسماعه لذة لذى لب سليم وعقل صحيح ، فلا يحرم (٢) .

اعترض على الاستدلال بالمعقول :

قال بعض المحرمين : ليس المأخذ في التحريم اللذة ، وإنما المأخذ الأعظم في ذلك أنهما من دأب المختئين وأهل الفسوق ، ففي الضرب بهما تشبه بهؤلاء الذين لاخلاق لهم ، فحرم لأجل ذلك (٣) .

أما أصحاب المذهب الثالث الذى حرموا الضرب بآلات اللهو فى غير النكاح ، وأباحوا الضرب بها فيه ، فلم أعثر على دليل لهم يفصل فى حكم الضرب بهذه الآلات ، بين ضربها فى النكاح أو غيره ، إلا أن يكون القياس على الدف الذى وردت النصوص بجواز الضرب عليه فى هذا الموضع ، لأنه يتحقق بها إعلان النكاح كما يتحقق بالدف ، وبقاء العزف على هذه الآلات فى غير النكاح على الحرمة التى وردت بها النصوص .

وجه من توقف فى حكم الضرب بالصفاقتين ما يلى : (٤)

إنه لم يرد فى حرمة الضرب بالصفاقتين خبر كالخبر الوارد فى حرمة

(١) ص ١٠٨ - ١١٠

(٢) إتحاف السادة المتقين ٦ / ٥٠٥ .

(٣) كف الرعاع / ٤٠ .

(٤) المصدر السابق .

"الكوبة" ومن ثم فلا يقضى فيه بشيء .

أجيب عن هذا القول :

إن الضرب بالصفقتين إنما حرم قياسا على "الكوبة" ، بجامع أن كلا منهما يضرب عليه ويولع به المختنون ، وشأن القياس أن يكون المقيس عليه منصوبا عليه ، بخلاف المقيس ، وهذا كذلك ، إذ "الكوبة" منصوب عليها بخلاف "الصفقتين" ، فالحقنا بها لهذا المعنى الجامع بينهما (١) .

المناقشة والترجيح :

إن الذى أميل إلى رجحانه من هذه المذاهب — بعد النظر فيما استدل به لها ، وما اعترض به على بعضها — هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول القائلين بحرمة الضرب بالصفقتين وسماع الصوت الصادر عنهما ، وذلك لما استدلوا به على مذهبهم ، ولأنه لهو ، وكل لهو باطل ، إلا ما استثناه الشارع وليس منه الضرب بالصفقتين أو سماع الصوت الصادر عنهما ، ولم يرد فى النصوص الشرعية جواز العزف على غير الدف فى أحوال خاصة ، فيبقى ما عدا العزف على غير هذه الآلة على أصل الحرمة ، التى جاءت بها النصوص الشرعية السابق ذكرها .

(١) المصدر السابق .

المطلب الثالث حكم التصفيق والضرب على أسطح الأجسام

أتناول في هذا المطلب بيان حكم التصفيق ، بضرب باطن إحدى الكفين على الأخرى على نسق يطرب ، وحكم الضرب بالقضيب أو اليد على الوسائد ، أو أسطح الأجسام الصلبة لإحداث نغمة تزيد الغناء طربا ، وأتناول حكم هذا وذاك في فرعين على النحو التالي :

الفرع الأول : حكم التصفيق .

الفرع الثاني : حكم الضرب على أسطح الأجسام .

الفرع الأول حكم التصفيق

ضرب إحدى راحتي الكف على الأخرى بطريقة موزونة على نسق خاص يطرب سماعه ، اختلف الفقهاء في حكمه على مذهبين :

المذهب الأول :

يرى أصحابه حرمة التصفيق على الرجال .

إلى هذا ذهب الخراسانيون من الشافعية ، وذمه ابن عبد السلام فقال : إنه خفة ورعونة مشابهة لرعونة الإناث لا يفعلها إلا أرعن أو متصنع جاهل ، وإليه ذهب ابن تيمية وابن الجوزي ، وحكاها الهيتمي مذهباً لبعض العلماء (١).

المذهب الثاني :

يرى من ذهب إليه كراهة التصفيق للرجال .

وإليه ذهب العراقيون من أصحاب الشافعي (٢) .

(١) كف الرعاع / ٤١ ، تلبيس إبليس / ٢٥٧ ، رسالة السماع لابن تيمية ٢ / ٢٩٩ .
(٢) كف الرعاع / ٤١ .

أدلة المذهبين :

استدل من قال بحرمة التصفيق على الرجال على مذهبه بما يلي : (١)
أولاً: الكتاب الكريم :

قال الله تعالى : " وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديّة " (٢).

وجه الاستدلال به :

إن في التصفيق تشبه بأفعال المشركين ، التي كانوا يقومون بها عند البيت الحرام ، والتي ذمهم الله عز وجل بها في هذه الآية ، فأخبر سبحانه وتعالى أنهم كانوا يتخذون الصفيق والتصفيق باليد قرينةً ودينًا ، وقد ذهب أكثر المفسرين إلى أن المكاء والتصديع إنما أحدثها الكفار عند مبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لتقطع عليه وعلى المؤمنين قراءتهم ، ويخلط عليهم ، فكان المصلي إذا قام يقرأ اكتنفه من الكفار عن يمينه وشماله من يكو ويصدي حتى تختلط عليه قراءته (٣) .

ثانياً : السنة النبوية المطهرة :

روى عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إنما التصفيق للنساء " (٤) .

وجه الاستدلال به :

إن التصفيق يختص به النساء ، فلا يحل للرجال ، لما فيه من التشبه بالنساء ، وقد منعوا من التشبه بهن كما منعوا من لبس المزعفر وغيره لذلك .

(١) تلبس إبليس / ٢٥٧ ، كف الرعاع / ٤١ ، السماع من مجموعة رسائل ابن تيمية ٢٩٩/٢ .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة الأنفال ، والمكاء : الصفيق بالقم ، والتصديع : التصفيق (القاموس المحيط / ١٦٧٩ - صدى ، ١٧٢١ - مكا) ، وتفسير المكاء بالصفيق ، قاله ابن عباس وجمهور المفسرين ، وتفسير التصديع بأنها التصفيق هو قول أكثر المفسرين . (ابن عطية : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٦ / ٢٨٨ ، ٢٩٠) .

(٣) المصدر السابق / ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٤) أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين . (صحيح البخاري ١٤١/٢ ، صحيح مسلم ٣١٨/١)

اعترض على الاستدلال به :

قال ابن حجر : لا دلالة في هذا الخبر على حرمة التصفيق على الرجال ، فإن " أل " في التصفيق الوارد فيه ليست لعموم التصفيق ، وإنما يقصد به نوع خاص منه ، وهو ذلك الذي يكون في الصلاة للتببيه أو الإنذار ، وما نحن بصدد بحث حكمه ليس منه ، وأن التشبه بالنساء إنما يحرم فيما يختص به النساء ، والتصفيق ليس خاصا بالنساء (١) .

ثالثا المعقول :

— إن التصفيق خفة ورعونة مشابهة لرعونة الإثاث ، لا يفعله إلا أرعن أو متصنع جاهل ، والعاقل يأنف من أن يخرج عن الوفاق إلى أفعال النساء والسفهاء (٢) .

استدل أصحاب المذهب الثاني على كراهة التصفيق للرجال بما يلي : (٣)
المعقول :

إن في التصفيق تشبه بالنساء ، والتشبه بهن إنما يحرم فيما يختص به النساء ، والتصفيق بضرب إحدى راحتي الكف على الأخرى على نسق يطرب ، ليس مما يختص به النساء ، فلا يكون محرما وإنما يكون مكروها.

المناقشة والترجيح :

بعد استعراض أدلة المذهبين ، وما اعترض به على بعضها ، فإنه يترجح في النظر مذهب القائلين بحرمة تصفيق الرجال على نحو يطرب ، وذلك لما استدلوا به من الكتاب الكريم والمعقول ، وليس القول بتحريمه على الرجال لاختصاص النساء به دونهم ، وإنما لما في التصفيق من خفة ورعونة ، مشابهة لرعونة النساء وخفتن ، والتشبه بالنساء في رعونتتهن وخفتن محرم فيحرم ما يؤدي إليه وهو التصفيق .

(١) كف الراع / ٤١ .

(٢) تلبيس إبليس / ٢٥٨ .

(٣) كف الراع / ٤١ .

الفرع الثاني حكم الضرب على أسطح الأجسام

الضرب على أسطح الأجسام المختلفة لإحداث نغمة تزيد الغناء طربا ، قد يكون باليد أو غيرها من كل ما يطرق به ، ومن الأجسام التي يطرق عليها لإحداث هذه النغمة : الوسائد ، والمناضد ، والأرائك ، والأواني ، وما مائلها ، ومن المسائل التي تعرض الفقهاء لبحث حكمها : الضرب بالقضيب على الوسائد ضربا موافقا للأوزان الشعرية عند التغنى بالشعر ، ومن الشعر ما يقال للترهيد في الدنيا ، فكان إذا غنى المغنى به ضرب الحاضرون بقضيب على وسادة أو نحوها ضربا يوافق وزن ما يتغنى به من شعر ، وقد أطلق الفقهاء على هذا " التغبير " : وهو ترغيب الناس في الغابة أى الباقية ، ويقال لمن يفعل ذلك " المغبرة " ، وهم قوم يغبرون بذكر الله : أى يهللون ويرددون الصوت بالقراءة وغيرها (١) .

وقد اختلف الفقهاء في حكم الضرب بالقضيب وغيره على أسطح الأجسام على مذاهب ثلاثة :

المذهب الأول :

يرى أصحابه أن الضرب بهذا محرم .

وإليه ذهب الحنفية ، وهو مقتضى تعميم المالكية في حرمة الضرب إذا لم يكن في نكاح ، وإليه ذهب الخراسانيون من أصحاب الشافعي ، وهو أحد وجهين في مذهب الحنابلة (٢) .

المذهب الثاني :

يرى من ذهب إليه كراهة الضرب بذلك .

وإليه ذهب العراقيون من أصحاب الشافعي ، وقد روى عن الشافعي

(١) إتحاف السادة المتقين ٤٥٨/٦ ، القاموس المحيط ٥٧٥-٥٧٦ " غير " .
(٢) البحر الرائق ٢١٥/٨ ، حاشية السوقي ٣٣٩/٢ ، كف الرعاع ٤٠/٤٠ ، إتحاف السادة المتقين ٥٠٣/٦ ، تلبيس إبليس ٢٤٥/٠ .

أنه قال لأصحابه بمصر: خلقت ببغداد شيئاً أحدثته الزنادقة يسمونه " التغبير"،
يصدون به الناس عن القرآن والذكر ، وقد قال بعض أصحابه : إن قوله هذا
يقتضى أن ذلك مكروه ، وهو الوجه الثانى فى مذهب الحنابلة (١) .

المذهب الثالث :

يرى من ذهب إليه إباحة الضرب به :

وإليه ذهب الغزالى من الشافعية ، وابن طاهر ، وهو ما يقتضيه مذهب
ابن حزم الظاهرى (٢) .

أدلة المذاهب الثلاثة :

استدل أصحاب المذهب الأول على حرمة الضرب بالقضيب وما مثله
على أسطح الأجسام بما يلى : (٣)
السنة النبوية المطهرة :

روى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : " استماع الملاهى معصية ، والجلوس عليها فسق ، والتلذذ
بها كفر " .

وجه الاستدلال به :

إن الضرب بالقضيب وما مثله على أسطح الأجسام يعد عزفاً بآلة من
آلات اللهو ، وقد بين الحديث أن استماع صوت هذه يعد معصية ، والجلوس
لسماعها فسق ، والتلذذ بسماعها كفر ، فدل هذا على حرمة الضرب
بالقضيب وماشابهه على أسطح الأجسام .

استدل أصحاب المذهب الثانى على كراهة الضرب بذلك بما يلى : (٤)

-
- (١) كف الرعاع / ٤٠ ، إتحاف السادة المتقين ٦ / ٥٠٤ ، تلبس إيليس / ٢٤٥ .
(٢) إتحاف السادة المتقين ٦ / ٥٠٤ ، المحلى ٩ / ٧١٢ .
(٣) البحر الرائق ٨ / ٢١٥ .
(٤) كف الرعاع / ٤٠ ، تلبس إيليس / ٢٤٥ .

المعقول :

إن الضرب بالقضيب وماشابهه لايفرد عن الغناء ولايطرب وحده، وإنما يزيد الغناء طربا ، لأنه ليس بآلة مطربة وإنما هو تابع للغناء فلا يسمع منفردا عنه .

استدل القائلون بالإباحة على ما ذهبوا إليه بما يلي : (١)

المعقول :

إنه لم يرد نص عن الشارع يحرم الضرب بالقضيب وغيره على أسطح الأجسام ، ولأنه لايتعلق بالخمير ولايذكر بها ، ولايدعو إلى شربها ، ولايوجب التشبه بأربابها ، فبقى على أصل الإباحة ، قياسا على أصوات الطيور وغيرها .

المناقشة والترجيح :

إن الذى أميل إليه من هذه المذاهب - بعد استعراض أدلتها - هو مذهب القائلين بحرمة الضرب على أسطح الأجسام ، وذلك لأنه يعتبر من قبيل اللهو ، وكل لهو باطل إلا ما استثناه الشارع ، وليس ذلك منه فيحرم ، وليست العلة فى تحريم آلات اللهو أنها يمكن العزف عليها منفردا عن الغناء، حتى يقال بجواز ماكان تابعا للغناء ولايطرب وحده ، وإنما كان تحريمها لورود النصوص الدالة على ذلك ، ولذا فلا معنى لما تمسك به أصحاب المذهب الثانى من معقول ، والضرب بالقضيب وغيره على أسطح الأجسام وإن لم يرد نص عن الشارع بحرمة ، إلا أنه فى معنى مانص على تحريمه من آلات اللهو ، إذ يصدق عليه أنه لهو ، ولهذا فلا ينبغى أن يقال : إن حكمه باق على أصل الإباحة ، كما يقول أصحاب المذهب الثالث ، وسماع أصوات الطيور غير مجمع على جوازه ، إذ يقول إمام الحرمين : " إن سماع أصوات الطيور المطربة جائز ولا تسلم الإجماع عليه " (٢) ، ولهذا فإن القياس عليه قياس باطل ، لأنه قياس على أصل مختلف فيه فيبطل التعلق به .

(١) إتحاف السادة المتقين ٤٧٤/٦، ٥٠٤ .

(٢) المصدر السابق ٤٧٥/٦ .

المبحث الثانى حكم العزف على الآلات الوترية وآلات النفخ

تتنوع الآلات الوترية وتتعدد أشكالها وأحجامها وكيفية العزف عليها :
فمنها ما تشد أوتاره بالأتامل عند العزف عليه ، ومنها ما يمرر على أوتاره
قوس من خيوط النايلون أو غيره ، ومنها ما يوضع مرتكزا على الأرض
ومنها ما يحمل .

كما تختلف آلات النفخ اختلافا بينا فى أشكالها وأحجامها وكيفية العزف
عليها : فمنها ما يعزف عليه بالنفخ فى أنبوبة أو ريشة ، ويتم تنويع نغماته
بتمرير الأتامل على فتحاته ، ومنها ماله صمامات تتحكم فى إخراج النغم منه ،
ومنها ما يكون لإطالة حجم الأنبوبة أو تقصيرها أثر فى النغم الخارج عنها
إلى غير ذلك ، ولهذا فإنى أعرض فى عجلة لبعض أنواع هذه وتلك .

أولا : بعض الآلات الوترية :

١ - العود : هو آلة قديمة ، يتخذ شكله هيئة نصف بيضاوى ، كان
يشد عليه أربعة أوتار ، ثم أصبح يشد عليه خمسة أوتار مزدوجة أو ستة أو
سبعة ، ويعزف عليه بشد أوتاره بأنملة الإبهام ، وكان يطلق عليه أسماء عدة
منها : البربط ، المزهر ، الكران ، الموتر ، العرطبة ، الكبارة ، القنين (١) .

٢ - الرباب : هى آلة وترية قديمة ، يستخرج منها النغم بإمرار قوس
على أوتارها مشدود عليه خصلة من شعر الخيل ، وقد طورها الغرب إلى آلة
الفيولين أو الكمان (٢) .

٣ - الهارب (الجنك) : هو من أقدم الآلات الموسيقية ، يتركب من

(١) إتخاف السادة المتقين ٥٠٤/٦ ، الموسوعة العربية ١٢٤٦/٢ .
(٢) القاموس المحيط ٧٣/١ " رباب " ، الموسوعة العربية ٨٦٠/١ .

صندوق من الخشب على هيئة نصف بيضاوى مستطيل ، تتصل بالصندوق رقبة طويلة مقوسة بها ملاو لعدة أوتار مثبتة بجانب رأس الآلة ، وتنتهى هذه الرقبة إلى عمود قائم يصلها بالصندوق ، وتشد الأوتار المثبتة فى جانب الصندوق من ملاويها فى العنق ، ويستخرج منه النغم بجذب أوتاره بالأثامل ، والهارب الحديثة تحتوى على سبع وأربعين وترا وسبع بيدال (دواسات) (١) .

٤ - الطنبور : آلة وترية قديمة العهد ، لها عنق طويل ذو صندوق كروى أو نصف بيضاوى يشد فيه وتران أو ثلاثة ، وكيفية العزف عليها كما فى العود ، والصغير من أصناف الطنبور يسميه أهل الصناعة " البزق " ، وقد عرف بعض الفقهاء الطنبور بأنه : آلة مجوفة عليها سلوك من نحاس يمر عليها بقضيب من نحاس فيحصل لها صوت مطرب ، ومن الآلات الشبيهة بالطنبور : القره دوزان ، واليونكار ، واليلتمه ، والجوكور ، والجشدة ، والسوندر (٢) .

٥ - البزق : من أشهر أنواعه نوعان : بزق شامى ، وآخر عجمى : فاما الأول فهو كالطنبور إلا أنه أصغر حجما ، له صندوق بيضاوى سطحه من الخشب ، ويشد عليه وتران ، وأما الآخر فهو ذو ساعد طويل يشد عليه ثلاثة أوتار ، وله صندوق مجوف على هيئة صندوقين ملتصقين أحدهما أكبر من الآخر ، و سطح من الجلد المشدود ، وأوتاره من السلك (٣) .

٦ - القبولينه (الكمان أو الكمنجه) : آلة صغيرة الحجم ، يشد على صندوقها الخشبى أربعة أوتار ، تمر على حاملة تسمى " القنطره " ، ثم تمد على أنف الآلة إلى بيت الملوى ، ويعزف عليها بقسمة أوتارها بأصابع اليد اليسرى ، والآلة مستندة إلى ما تحت الذقن بينما يمرر عليها قوس مشدود

(١) هذا هو الأوركسترا / ٢٣ ، الموسوعة العربية ٦٥٠/١ ، ١٧٧٨/٢ .
(٢) جواهر الإكليل ٢٩٠/٢ ، دائرة المعارف الإسلامية ٢٦٧/١٥ ، ٢٧١-٢٧٢ ، الموسوعة العربية ١١٦٤/٢ .
(٣) الموسوعة العربية ٣٧٠/١ .

عليه خصلة من الشعر باليد اليمنى (١) .

٧ - القانون : آلة على هيئة شبه المنحرف القائم الزاوية ، يشد عليه ثمان وعشرون وترا ، وقد توضع فيه روافع صغيرة للأوتار تسمى " العرب " ، لتغيير نغمات الأوتار عند الحاجة إلى ذلك ، ويعزف عليه بتحريك أوتاره بأطراف مديبة توضع في أصبعي السبابة (٢) .

٨ - السنطير : هو آلة شبيهة بالقانون ، على هيئة شبه المنحرف ، أوتاره مصنوعة من السلك مشدودة بملاو من الصلب ، مثبت في الجانب الأيسر من الآلة ، وتستخرج منه النغمات بالطرق على أوتاره بمطرتين (٣) .

٩ - الكونترباس : آلة الكمان الكبير وأكبر الآلات الوترية حجما ، يضعها العازف أمامه مرتكزة على الأرض ، ويجذب أوتارها بأصبعه وهو واقف ، وربما مرر على أوتارها القوس ، ويشد عليها أربعة أوتار غليظة ، فتعزف أغلظ نغمات الآلات الوترية (٤) .

١٠ - القيثارة أو الجيتار : هي صندوق من الخشب مسطح الوجهين ، جانباه ينحنيان إلى الداخل فيشبه إلى حد ما صندوق آلة الكمان أو الفيولا ، ويشد به أربعة أوتار وقد تزيد إلى سبعة ، ويعزف عليه بجذب أوتاره بالأصابع ، فتؤدي وظيفة آلة إيقاعية (٥) .

ثانيا : بعض آلات النفخ :

١ - الناي : هو قصبة مجوفة من ذوات العقد على ظهرها ستة ثقب

(١) هذا هو الأوركسترا / ١٥-١٦ .

(٢) الموسوعة العربية ١٣٦٣/٢ .

(٣) المصدر السابق ١٠٢٣/١ .

(٤) الموسوعة العربية ١٤٨٢/٢ ، هذا هو الأوركسترا / ٢٠ ، ٢٢ .

(٥) الموسوعة العربية ١٣٦٣ / ٢ .

يستخرج منها النغم بالنفخ فيها مع تبديل الأصابع على الثقوب ، وتغيير
العمود الهوائي النازل على جدار القصبة (١) .

٢ - اليراع (الشبابة) : هي آلة تصنع من قصب الغاب على هيئة
الناي وشكله وثقوبه ، ولكنها تختلف عنه فى أن طرفها عند فم الزامر
مسدود ، ويستعاض عنه بثقب قريب من نهايته ينفخ منه ، والنغم الخارج
منه شبيه بما يخرج من آلة الناي (٢) .

٣ - الأوبوا : هي آلة خشبية ذات ريشة مزدوجة ، وشكلها كالأنبوبة
حتى آخرها تقريبا ، وتأخذ فى الإتساع التدريجى إلى أن تصبح على
هيئة الجرس ، وفى الطرف الضيق منها توجد أنبوبة صغيرة من المعدن
يرتكز اليها مبسم ذو ريشة مزدوجة ، ينفخ العازف فى مبسمها
لإصدار الصوت منها (٣) .

٤ - الفلوت : هي آلة تتكون من ثلاثة أنابيب مجوفة ، ترتكز الواحدة
على الأخرى لتكون أنبوبة واحدة طويلة ، ويسمى الجزء الأول منها " الرأس "
ويحتوى على الفتحة التى ينفخ فيها العازف ، بينما الجزآن الآخران يحتويان
على مجموعة الثقوب والمفاتيح التى يستعملها العازف بأصابعه ، والنفخ
فيها يكون من ثقب جانبي فى رأسها ، ويتنوع نغمها بتغيير العمود الهوائي
فيها ، وبسد ثقوبها أو بعضها بالأنامل ، وثمة آلة تأخذ شكل الفلوت إلا أنها
أصغر منها بمقدار النصف ، وتتكون من جزئين تسمى " اليكولو " (٤) .

٥ - البوق : هو آلة تصنع من النحاس ، يستخدم بعضها فى فرق
الموسيقى العسكرية وبعضها يستخدم فى الأوركسترا ، ومن أنواع هذه
الأخيرة آلة: الكورنو ، والترومبيت ، والترومبون ، والتيوبو ، والكورنيت (٥) .

(١) المصدر السابق ١٨١٩/٢ .

(٢) المصدر السابق / ١٠٧٢ .

(٣) الموسوعة الذهبية ١٢٣/٢ ، هذا هو الأوركسترا / ٢٩ .

(٤) الموسوعة الذهبية ١٢٤/٢ ، هذا هو الأوركسترا / ٢٦ - ٢٩ .

(٥) الموسوعة العربية ١ / ٤٣٧ .

٦ - الكلارينت : آلة ذات ريشة واحدة لها أنبوبة من الأبنوس ، تتسع تدريجيا إلى أن تنتهى بما يشبه الجرس ، ونغمات مناطقها المختلفة تعطى تنوعا كبيرا فى الصوت (١) .

٧ - الساكسوفون : آلة ذات ريشة واحدة ، آخرها متسع كالأوبرا لكنه منح إلى أعلا ، وأكثر استعمالها فى الفرق العسكرية ومصاحبة الآلات الإيقاعية (٢) .

٨ - الأرغول : هو عبارة عن قصبتين مفتوحتين من الغاب ملتصقتين بخيوط ، وبكل منهما لسان مزمارى ذى ريشة متذبذبة ، وإحدى القصبتين مزمار ذو ستة ثقوب ، والأخرى قصبة طويلة غير مثقوبة ذات نغمة واحدة ثقيلة ، وقد يتغير تمديدها عند الإرادة بتغيير طول القصبة ، فهى موصولة من أكثر من جزء لهذا الغرض ولهذا فإنها تسمى " الموصولة " ويستخرج النغم منها بأن يدخل الزامر لسانى القصبة فى الفم وينفخ فيها دفعة واحدة ، فتسمع من القصبة الأطول نغمة ثقيلة ، تستمر مصاحبة للنغم المختلف الذى يحدث بالتبديل بالأنامل على ثقوب المزمار (٣) .

٩ - الباصون (الفاجوتو) : هو عبارة عن أنبوبة خشبية طويلة وعند مضاعفتها لتصبح أكثر ملائمة تشبه حزمة العصى ، ويلف حبل حول رقبة العازف ليسند به الآلة ، وليعطيه حرية أكثر فى استعمال المفاتيح ، ويوجد فى أحد أطراف الآلة أنبوبة معدنية مقوسة ، فيها مبسم ذو ريشة مزدوجة ينفخ فيها لإحداث النغم منها (٤) .

١٠ - الترومبيت : هى آلة تصنع من أنبوبة نحاسية مستديرة ضيقة ملفوفة ومطوية ، مع اتساع عند المؤخرة لتأخذ شكل الجرس ، وتركيب

(١) المصدر السابق ٢ / ١٤٦٧ ، هذا هو الأوركسترا / ٣٢ .

(٢) هذا هو الأوركسترا / ٣٧ .

(٣) الموسوعة العربية ١ / ١٢٠ .

(٤) الموسوعة الذهبية ٢ / ١٢٣ ، هذا هو الأوركسترا / ٣٦ .

الترومبيت معتقد ويتكون من أجزاء كثيرة العدد ، لها ثلاث صمامات تحركها يد العازف اليمنى ، ولها مبسم كالكاس يكون عادة قليل الغور ، وصوتها جهورى (١) .

١١ - الترومبون : هى آلة تصنع من أنبوتين من النحاس الأصفر تركز الواحدة داخل الأخرى ، وتسمى " الترومبون الإنزلاقى " لأن إحداهما تنزلق داخل الأخرى وخارجها ، وتلك الحركة هى التى تطيل أو تقصر العمود الهوائى داخل الآلة فتغير الدرجة الصوتية ، إذ ليس لها أصابع أو صمامات ، وهناك نوع من هذه الآلة ذو صمام فلا يعمل بانزلاق الأنابيب ، ولكن له مفاتيح كالترومبيت (٢) .

وبعد هذه العجالة فى بيان بعض أنواع الآلات الوترية وآلات النفخ ، أتعرض لبيان حكم العزف على هذه الآلات ، وأتناول حكم هذا فى مطلبين على النحو التالى :

المطلب الأول : حكم العزف على الآلات الوترية .
المطلب الثانى : حكم العزف على آلات النفخ .

(١) الموسوعة العربية ٥٠٩/١ ، هذا هو الأوركسترا ٣٩ - ٤٠ .
(٢) الموسوعة الذهبية ١٢٣/٢ ، هذا هو الأوركسترا ٤٣ - ٤٤ .

المطلب الأول حكم العزف على الآلات الوترية

اختلف العلماء فى حكم العزف على هذه الآلات وسماعها على مذهبين:
المذهب الأول :
يرى أصحابه حرمة العزف على الآلات الوترية وسماعها ، سواء كان
هذا فى نكاح أو غيره :

فقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه حرم المعازف - وهى
آلات اللهو - أعم من أن تكون وترية أو غيرها ، وإلى هذا المذهب ذهب
الحنفية ، وهو الراجح من مذهب المالكية ، وإليه ذهب الشافعية والحنابلة ،
وقد نفى الخلاف فى حرمتها ابن حجر ، وحكى أبو العباس القرطبى وسليم
الرازى الإجماع على حرمتها (١) .

المذهب الثانى :

يرى أصحاب جواز العزف على هذه الآلات وسماعها على تفصيل بين
بعضهم فيه :

فقد حكى أن سعيد بن عبدالرحمن بن عوف كان يغنى بالعود ، وممن
روى عنه جواز الضرب عليها وسماعه : عبدالله بن جعفر وعبدالله
ابن الزبير ، وعبدالله بن عمر ومعاوية ، وعمرو بن العاص وحسان بن
ثابت ، كما روى عن عبدالرحمن بن حسان وخارجة بن زيد ، والزهرى
وسعيد بن المسيب ، وعطاء والشعبى ، وأكثر فقهاء المدينة ، وأباح ذلك
ابن طاهر وقال : إنه إجماع أهل المدينة ، وإلى هذا ذهب بعض المالكية إلا
أنهم قيدوا جواز ذلك بما كان فى النكاح خاصة ، وحكى الماوردى عن بعض

(١) تبين الحقائق ١٣/٦ ، البحر الرائق ٢١٥/٨ ، الاختيار ٢٦٢/٤ ، الفواكه الدوانى
٣٩٢/٢ ، ٤٠٩ ، حاشية السوقى ٣٣٩/٢ ، نهاية المحتاج ٢٨١/٨ ، مغنى
المحتاج ٤ / ٤٢٩ ، إتحاف السادة المتقين ٦ / ٥٠٢ ، المغنى ١٢ / ٣٩ ، نيل
المأرب ٢ / ٢١٢ ، السنن الكبرى ١٠ / ٢٢٢ .

الشافعية أنهم يبيحون العود خاصة من بين الوترية لنفعه في بعض الأمراض ولأنه يزيد من النشاط ، والقول بجواز العزف على هذه الآلات وسماعها هو مذهب ابن حزم الظاهري (١) .

أدلة المذهبين :

استدل أصحاب المذهب الأول على حرمة العزف على الآلات الوترية وسماعها بما يلي : (٢)

أولا : الكتاب الكريم :

قال تعالى : " ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا " .

وجه الاستدلال بالآية :

روى عن ابن عباس والحسن رضي الله عنهم أنهما فسرا " لهو الحديث " في الآية بالملاهي ، واشترء لهو الحديث إما من الشراء على سبيل الحقيقة على ما روى من فعل النضر بن الحارث السابق (٣) ، وإما من قوله سبحانه : " اشترءوا الكفر بالإيمان " (٤) ، أي استبدلوه به واختاروه عليه ، وقد روى عن قتاده أنه قال : اشترأوه استحبابه ، فيختار حديث الباطل على حديث الحق (٥) ، واشترء لهو الحديث - إذا كان مرادا به آلات اللهو على تفسير ابن عباس - محرم ، سواء أريد بالاشترء حقيقة ، أو أريد به استبدال اللهو من الحديث بغيره ، أو قصد به استحباب حديث الباطل على حديث الحق ، فثبت بهذا أن آلات اللهو ومنها الآلات الوترية محرمة بالآية الكريمة .

(١) حاشية السوقي ٢ / ٣٣٩ ، إتحاف السادة المتقين ٦ / ٥٠٢ ، ٥٠٥ ، كف الرعاع

٥٠ / ، المحلى ٩ / ٧١٢ ، ٧١٥ ، نيل الأوطار ٨ / ١٠٠ - ١٠١ .

(٢) المهذب ٢ / ٣٢٧ ، مغنى المحتاج ٤ / ٤٢٩ ، إحياء علوم الدين ٦ / ١٤٢ - ١٤٤ ،

كف الرعاع ٢٧ / ٣٧ ، ٥٥ ، المغنى ١٢ / ٣٩ .

(٣) ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٤) من الآية ١٧٧ من سورة آل عمران .

(٥) الكشف للزمخشري ٢ / ١٩٤ .

اعترض ابن حزم والغزالي والزبيدي على الاستدلال بهذه الآية بما سبق الاعتراض به من قبل (١) .

ثانيا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١ - روى عن عبدالرحمن بن غنم قال : حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف " .

وجه الاستدلال به :

أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سيكون في أمته من يستحل ما حرمه الله سبحانه وتعالى ، فذكر من هذه المحرمات المعازف ، وقد فسرت هذه بتفسيرات عدة ، فقليل : إنها آلات الملاهي كالعود والطنبور ، وقيل : هي صوت آلات الملاهي ، وقيل : كل ما يضرب عليه من الدف أو غيره ، وقيل : الغناء ، وقيل غير ذلك (٢) ، فإذا أخذ بقول من يفسرها بأنها آلات اللهو أو صوتها ، كان هذا الحديث دليلا على حرمة الضرب على هذه الآلات وحرمة سماع صوتها .

اعترض على الاستدلال بهذا الحديث من وجوه عدة ، سبق بيان بعضها عند الاستدلال به على حرمة مجرد الغناء (٣) ، وأسوق في هذا المقام ما اعترض به على الاستدلال بهذا الحديث على حرمة آلات اللهو ومنها الوترية ، وقد اعترض عليه من وجوه :

الوجه الأول :

إن صورة هذا الحديث عند البخاري صورة التعليق ، إذ قال : قال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد ، ولهذا فقد قال ابن حزم : إنه منقطع ، لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد (٤) .

(١) ص ٨٣ ، ٨٤ .

(٢) القاموس المحيط ٣ / ١٨٠ ، مختار الصحاح / ٣٢٩ - عزف ، نيل الأوطار ٨ / ٩٧ .

(٣) ص ٩١ - ٩٣ .

(٤) المحلى ٩ / ٧٠٨ .

أجيب عن دعوى الإنقطاع هذه بما يلي :

أ - قال ابن حجر الهيتمي : أخطأ ابن حزم في دعواه انقطاع هذا الحديث ، ولو فرض أن غير البخارى لم يذكره ، لأن ذكره له حجة ، لما تقرر عند الأئمة أن تعليقاته المجزوم بها صحيحة ، على أن بعض الحفاظ قال : طريقه المذكورة كلها صحيحة لا مطعن فيها ، وقد صححه جماعة آخرون من الأئمة الحفاظ ، على أن ابن حزم ذكر في موضع آخر : أن قول العدل الراوى إذا روى عن أدركه من العدول فهو على اللقاء والسماع ، سواء قال : أنبأنا ، أو حدثنا ، أو عن فلان ، أو قال فلان ، فكل ذلك منه محمول على السماع - (إلى أن قال) - وقد حملته تعصبه لمذهبه الفاسد الباطل في إباحة الأوتار وغيرها إلى أن حكم على هذا الحديث وكل ما ورد في الملامى بالوضع ، وقد كذب في ذلك وافترى على الله وعلى نبيه وشريعته الغراء (١) .

ب - وقال ابن حجر العسقلاني : إن الحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح ، والبخارى قد يفعل مثل ذلك لكونه قد ذكر الحديث في موضع آخر من كتابه ، وأطال الكلام على ذلك بما يشفى (٢) .

ج - وقال العيني : إن الظاهر أن البخارى قد أخذ الحديث عن هشام هذا مذاكرة ، والحديث صحيح وإن كانت صورته صورة التعليق ، وقد تقرر عند الحفاظ أن الذى يأتى به البخارى من التعليقات كلها بصيغة الجزم ، يكون صحيحا إلى من علقه عنه ولو لم يكن من شيوخه (٣) .

الوجه الثانى :

إن فى إسناد هذا الحديث صدقة بن خالد ، وقد ضعفه أحمد ويحيى بن معين وغيرهما (٤) .

(١) كف الرعاع / ٥٠ .

(٢) فتح البارى ١٠ / ٥٢ ، ٥٣ .

(٣) عمدة القارى ٣ / ٣٠٠ .

(٤) نيل الأوطار ٨ / ١٠٢ .

أجيب عن هذا الوجه :

قال العيني : إن صدقة بن خالد من رجال الصحيح ، وهو غير من ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، فإن من ضعفه هو صدقة بن عبد السمين ، وهو أقدم من صدقة بن خالد ، وأما هذا فقد وثقه أحمد ورحيم والعجلي وابن سعد وأبو زرعه وأبو حاتم ويحيى وغيرهم (١) .

الوجه الثالث :

إن لفظة " المعازف " التي هي محل الاستدلال ، لم يذكرها أبو داود في الحديث عند روايته له .

أجيب عن هذا الوجه :

قال الشوكاني : إن هذه اللفظة وإن لم يذكرها أبو داود فقد ذكرها غيره ، وثبتت في الصحيح ، والزيادة من العدل مقبولة (٢) .

الوجه الرابع :

إن لفظة " المعازف " مختلف في مدلولها ، وإذا كان اللفظ محتملاً لأن يكون للآلة ولغيرها لم ينتهض للاستدلال ، لأنه إما أن يكون مشتركاً لفظياً ، فيكون الراجح فيه التوقف ، وإما أن يكون حقيقة ومجازاً ، ولا يتعين المعنى الحقيقي منهما .

أجيب عن هذا الوجه :

قال الشوكاني : إن الحديث يدل على تحريم استعمال ما صدق عليه الاسم ، والظاهر الحقيقة في الكل من المعاني المنصوص عليها من أهل اللغة ، وليس هذا من قبيل المشترك ، لأن اللفظ لم يوضع لكل واحد على حدة ، بل وضع للجميع ، على أن الراجح جواز استعمال المشترك في جميع معانيه ، مع عدم التضاد كما تقرر في الأصول (٣) .

(١) عمدة القارى ١٧/٣٠٠ .

(٢) نيل الأوطار ٨/١٠٢ .

(٣) المصدر السابق ١٠٣ .

الوجه الخامس :

إن " المعازف " المنصوص على تحريمها ، يحتمل أن تكون هي المقتزنة بشرب الخمر ، كما ثبت في رواية بلفظ " ليشربن أناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها ، يعزف على رءوسهم بالمعازف والمغنيات " .

أجيب عن هذا الوجه :

قال الشوكاني : إن الاقتران لا يدل على أن المحرم هو الجمع فقط ، والا لزم أن الزنا المصرح به في الحديث لا يحرم إلا عند شرب الخمر واستعمال المعازف ، واللازم باطل بالإجماع ، فالملزوم مثله ، وأيضا يلزم في مثل قول الله تعالى : " إنه كان لا يؤمن بالله العظيم ولا يحض على طعام المسكين " (١) ، أنه لا يحرم عدم الإيمان بالله إلا عند عدم الحض على طعام المسكين (٢) .

٢ - روى عن أبي أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله بعثني رحمة للعالمين ، وأمرني بحق المعازف والمزامير ، لا يحل بيعهن ولا شراءهن ولا تعطيهم ، ولا التجارة فيهن وثمنهن حرام " (٣) ، يعني الضاربات بذلك .

وجه الاستدلال به :

أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى قد بعثه لإبطال ومحو المعازف والمزامير ، وآلات العزف الوثرية من هذه الآلات ، فيكون مأمورا بمحوها وإبطالها كذلك ، ولا يكون هذا إلا لحرمتها ، فدل على حرمة العزف عليها واستماعها .

(١) الآيتان ٣٣ ، ٣٤ من سورة الحاقة .

(٢) نيل الأوطار ١٠٣/٨ .

(٣) أخرجه ابن حزم في المحلى وسعيد بن منصور في سننه من حديث الفرج بن فضالة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة ، وقال ابن حزم : القاسم ضعيف ، وأخرجه أحمد في مسنده من حديث عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم ، وقال البخاري : عبد الله بن زحر ثقة ، وعلي بن يزيد ضعيف والقاسم ثقة ، وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد وقال : رواه الطبراني وفيه علي بن يزيد وهو ضعيف (الفتح الرباني ٢٣٢/١٧ ، مجمع الزوائد ٦٩/٥ ، المحلى ٧٠٧/٩ ، نيل الأوطار ٩٩/٨) .

٣ - روى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " إذا ظهرت فى أمتى خمس عشرة خصلة حل بها البلاء .. " وذكر من هذه الخصال " إظهار المعازف " (١) .

وجه الدلالة منه :

إن الحديث قد تضمن الوعيد الشديد على ظهور هذه الخصال - ومنها ظهور المعازف - ومن الوعيد الذى جاء فى الحديث حلول البلاء ، وغضب الله سبحانه لظهور هذه الخصال ، والذى يتمثل فى إرسال الرياح المهلكة والزلزلة والخسف والمسح ، والقذف لهؤلاء القوم الذين ظهرت فيهم هذه الخصال المنكرة ، وهذا الوعيد الشديد لا يكون إلا على ارتكاب أمر محرم ، فدل الحديث على حرمة الضرب على المعازف وسماعها ، ومنها الآلات الوترية .

اعتراض على الاستدلال بهذا الحديث بما سبق أن اعترض به عليه (٢)

٤ - روى عبدالله بن عمرو بن العاص أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله حرم على أمتى الخمر والميسر والمزور والكوبة والقنين " ، وفى رواية عن عبدالله بن عمرو أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله حرم الخمر والميسر والكوبة والغبيراء وكل مسكر حرام " (٣) .

(١) الحديث سبق تخريجه وذكر ما اشتمل عليه من الخصال ص ٩٧ .

(٢) ص ٩٨

(٣) المزور : هو نبيذ الشعير والذرة ، والغبيراء : هى الشُّكْرُكة : وهى شراب يتخذ من الذرة (القاموس المحيط ١٢٨/٢ - مزر ، مختار الصحاح ١٨٣ - غبر) ، والحديث أخرجه ابن حبان فى صحيحه والبيهقى فى سننه من حديث قيس بن حبت عن ابن عباس ، وأخرجه أحمد فى مسنده من حديث قيس بن سعد بن عبادة ، وأخرجه أبو داود فى سننه من حديث عبدالله بن عمرو ، وفى سننه ضعف ، وقال الشوكانى : سكت عنه ابن حجر فى التلخيص ، وفى إسناده الوليد بن عتبة الراوى له عن ابن عمرو ، وقال أبو حاتم الرازى : هو مجهول ، وقال المنذرى : إن الحديث معلول ولكن يشهد له ما أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقى وابن حبان من حديث ابن عباس بنحوه (وحديث ابن عباس هذا سبق تخريجه ص ٢١٢) . (الفتح الربائى ١٣٢/١٧ ، صحيح ابن حبان ٣٧٣/٧ ، السنن الكبرى ٣٠٣/٨ ، سنن أبى داود ٣٢٨/٣ ، نيل الأوطار ٩٧/٨)

وجه الاستدلال به :

إن الحديث صريح في حرمة العزف على آلة العود وسماعها ، ومثلها في الحرمة كل آلة وترية .

٥ - روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله يغفر لكل مذنّب إلا صاحب عرطبة أو كوبة " .

وجه الدلالة منه :

إن العرطبة في الحديث قد فسرت بالعود ، وقد بين الحديث حرمة الضرب بها ، وأن فاعل ذلك قد ارتكب إثما عظيما ، وأن الله لا يغفر له ما اقترفه من إثم ، ويشاركه في هذا الإثم من يستمع إليها ، ومثل العود غيره من الآلات الوترية فيكون حكمها كحكمه .

ثالثا : قول الصحابي :

روى هاشم الكوفي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : " الدف حرام ، والمعازف حرام ، والكوبة حرام ، والمزمار حرام " .

وجه الدلالة منه :

صرح ابن عباس رضي الله عنهما في هذا الأثر بحرمة المعازف - ومنها الآلات الوترية - وهو لا يقوله إلا عن توقيف ، لأنه لا مدخل للرأي فيه ، فدل قوله هذا على حرمة الآلات الوترية .

رابعا : الإجماع :

قال ابن حجر الهيتمي : إن الآلات الوترية وغيرها من الآلات المشهورة عند أهل اللهو والسفاهة والفسوق ، وهذه كلها محرمة بلا خلاف ، ومن حكى فيها خلافا فقد غلط ، أو غلب عليه هواه حتى أصمه وأعماه ، ومنعه هداه وزل به عن سنن تقواه ، ومن حكى الإجماع على تحريم ذلك سليم الرازي ، وأبو العباس القرطبي الذي قال : أما المزامير والأوتار والكوبة فلا يختلف في تحريم سماعها ، ولم أسمع عن أحد ممن يعتبر قوله

من السلف وأئمة الخلف من يبيح ذلك (١) .

خامسا : المعقول :

١ - إن هذه الآلات مما يطرب ويدعو إلى الصد عن ذكر الله وعن الصلاة وإلى إتلاف المال ، فتحرم قياسا على الخمر (٢) .

٢ - إن هذه الآلات هي شعار أهل الخمر ، وفيها تشبه بأهلها وهو حرام ، فلو رتب جماعة مجلسا وأحضروا له آلة الشرب وأقداحه ، وصبوا فيها شرابا مباحا ونصبوا ساقيا يدور عليهم ويسقيهم ، ويجيب بعضهم بعضا بكلماتهم المعتادة بينهم ، حرم عليهم ذلك - ولو كان المشروب مباحا - لما فيه من التشبه بأهل المعصية (٣) .

٣ - إن اللذة الحاصلة من سماع هذه الآلات تدعو إلى فساد ، كشرب الخمر لاسيما من قرب عهده بها ، كما تهيج الشهوات والفساد والمجون ، وما كان كذلك لم يشك في تحريمه ، ولا تفسيق فاعله وتأثيره (٤) .

استدل أصحاب المذهب الثاني على جواز العزف على الآلات الوترية وسماعها بما يلي (٥) :

أولا : آثار الصحابة : منها :

١ - روى أبو منصور البغدادي " أن عبدالله بن جعفر كان يصوغ الألحان لجواريه ويسمعها منهن على أوتاره " (٦) .

٢ - روى " أن عبدالله بن عمر دخل على أبي جعفر فوجد عنده

(١) كف الرعاع / ٥٠ .

(٢) المهذب ٣٢٧/٢ .

(٣) إحياء علوم الدين ١٤٣/٦ - ١٤٤ .

(٤) المصدر السابق ، مغنى المحتاج ٤ / ٤٢٩ .

(٥) نهاية المحتاج ٢٨١/٨ ، كف الرعاع / ٥٠ ، إتحاف السادة المتقين ٥٠٢/٦ ، ٥٠٥ ،

المحلى ٧١٤/٩ - ٧١٥ ، نيل الأوطار ٨ / ١٠٠ - ١٠١ .

(٦) نيل الأوطار ٨ / ١٠٠ .

جارية فى حجرها عود ، ثم قال لابن عمر : هل ترى بذلك بأسا ؟ ، قال : لا بأس بهذا " (١) .

٣ - حكى الماوردى " أن معاوية وعمرو بن العاص قد سمعا العود عند عبدالله بن جعفر " (٢) .

٤ - قال إمام الحرمين وابن أبى الدم : نقل الأثبات من المؤرخين " أن عبدالله بن الزبير كان له جوار عوادات ، وأن ابن عمر دخل عليه وإلى جنبه عود ، فقال : ما هذا يا صاحب رسول الله ؟ ! ، فناوله إياه ، فتأمله ابن عمر ، فقال : هذا ميزان شامى ، قال ابن الزبير : يوزن به العقول " (٣)

٥ - روى ابن حزم بسنده إلى محمد بن سيرين " أن رجلا قدم المدينة بجوار فنزل على عبدالله بن عمر ، وفيهن جارية تضرب ، فجاء رجل فساومه فلم يهو منهم شيئا ، فقال له ابن عمر : انطلق إلى رجل هو أمثل لك بيعا من هذا ، قال : من هو ؟ ، قال : عبدالله بن جعفر ، فعرضهن عليه فأمر جارية منهم ، فقال لها خذى العود ، فأخذته فغنت حتى ظن ابن عمر أنه قد نظر إلى ذلك ، فقال ابن عمر : حسبك سائر اليوم من مزمر الشيطان ، فساومه ثم جاء الرجل إلى ابن عمر ، فقال : يا أبا عبد الرحمن إني غبنت بسبعمئة درهم ، فأتى ابن عمر إلى عبدالله بن جعفر ، فقال : إنه غبن بسبعمئة درهم ، فإما أن تعطيه إياه وإما أن ترد عليه بيعه ، فقال : بل نعطيها إياه " (٤) .

وجه الدلالة من هذه الآثار :

ثبت بها أن بعض الصحابة قد سمع صوت العود، ومنهم من نفى البأس

(١) المصدر السابق / ١٠١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المحلى ٧١٤/٩ - ٧١٥ .

عنه ، فهذا عبدالله بن جعفر يبتاع الجوارى العوادات ويصوغ لهن الألحان ، فيتغنين بها على العود، ليسمعها هو ومن يحضر معه مجالس السماع ، وقد أثبتت هذه الآثار أنه كان يحضر لسماع الجوارى عنده وهن يعزفن على العود : عبدالله بن عمر ومعاوية بن أبى سفيان وعمرو بن العاص ، وأن عبدالله بن الزبير قد اتخذ لنفسه جوار عوادات كذلك ، ليسمع عزفهن على آلة العود ، وأن ابن عمر لم ينكر عليه ذلك كما لم ينكر على عبدالله بن جعفر وقد صرح بنفى البأس عن ضرب العود أو سماعه .

اعترض على الاستدلال بالآثار من وجهين :

أ - إن زعم ابن حزم أن عبدالله بن عمر وابن جعفر قد سمعا ، هو زعم باطل ، وقد دفعه إليه مجازفته وتعصبه لمذهبه الفاسد فى إباحة الأوتار وغيرها ، ولذا فقد قال الأئمة فى الرد عليه : لم يثبت ما زعمه عن هذين الإمامين ، وحاشا أن يكون ابن عمر قد فعل ذلك ، مع شدة ورعه وتحريه واتباعه وبعده عن اللهو (١) .

ب - إن ما جاء فى هذه الآثار من سماع الصحابة للعود لم يثبت ، وهذا كله نقل باطل لا حجة فيه (٢) .

ثانيا : إجماع أهل المدينة :

حكى ابن طاهر إجماع أهل المدينة على إباحة العود (٣) .

اعترض على الاستدلال به من وجوه :

أ - قال ابن حجر : إن ما حكاه ابن طاهر من إجماع أهل المدينة هو من كذبه وخرافته ، فهو يروى الأحاديث الموضوعة ويتكلم عليها بما يوهم العامة صحتها ، وأيضا فهو مبتدع إباحى ، ومن هذا حاله لا يلتفت إليه ولا يعول عليه (٤) .

(١) كف الرعاع / ٥٦ .

(٢) المصدر السابق / ٥٢ .

(٣) نيل الأوطار ١٠١/٨ .

(٤) كف الرعاع / ٥١ .

ب - قال الرملى : إن ما سمعناه من بعض الصوفية من القول بحل العود ، تبع فيه كلام ابن حزم وأباطيل ابن طاهر وكذبه الشنيع فى تحليل الأوتار وغيرها ، ولم ينظر إلى أنه مردود القول عند الأئمة ، وقد بالغ بعضهم فى تسفيهه وتضليله ، وكل ذلك مما يجب الكف عنه ، واتباع ما عليه أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم ، لا ما افتراه أولئك (١) .

ج - قال الأثرعى : إن قول ابن طاهر : إن إياحة العود هو إجماع أهل المدينة من قبيل المجازفة ، وإنما فعل ذلك بالمدينة أهل المجون والباطل (٢) .

ثالثا : المعقول :

١ - إن العود موضوع على حركات تبقى العزم وتزيد فى النشاط (٣)

اعترض على الاستدلال بهذا الوجه :

قال الماوردى : إن العود أكثر الملهى طربا ، وأشغلها عن ذكر الله وعن الصلاة ، وإن تميز به الأماثل عن الأرازل (٤) .

٢ - إن سماع العود ينفع فى بعض الأمراض فيباح سماعه (٥) .

اعترض على الاستدلال به من وجهين :

أ - إن هذا القول باطل ، لأن إياحة سماع العود إن كان معللا بنفعه لبعض الأمراض ، فينبغى أن يقيد إياحة سماعه لمن له ذلك المرض دون غيره .

ب - إن العود إن أبيح سماعه لحاجة المرض ، فلا ينبغى أن يقتصر

(١) نهاية المحتاج ٢٨١/٨ .

(٢) كف الرعاع ٥١/ .

(٣) المصدر السابق / ٥٠ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق ، نهاية المحتاج ٢٨١/٨ .

على حكايته وجها ، بل ينبغي أن يجزم بجواز سماعه وكذا غيره من آلات اللهو ، إن كانت تنفع من بعض الأمراض ، كما يجوز التداوى بالنجس ، فإن شهد طبيبان عدلان أن هذا المرض بخصوصه ينفع فيه سماع العود ، وانحصر النفع في ذلك ، بأن لم يوجد دواء حلال ينفع فيه غيره ، جاز استماعه مادام ذلك المرض باقيا ، وإنما أبيح سماعه في هذه الحالة للضرورة الداعية إليه ، كما أبيح أكل الميتة للمضطر ، وحينئذ فلم يتحقق وجه من قال بجواز العود على إطلاقه (١) .

٣ - إن القياس يقتضى تحليل العود وسائر الملامى ، وذلك اعتبارا بإباحة سماع صوت العنديل وسائر الطيور ، إلا أنه يستثنى من ذلك ما ورد الشرع بالمنع منه لا لذاته ، وإنما لأنه شعار أهل الشرب ، وكان تحريمه من قبل الاتباع (٢) .

اعتراض على الاستدلال بهذا الوجه :

إن ثمة أمور مقدمة على القياس توجب حرمة هذه الآلات ، منها ورود الأحاديث الصحيحة القائلة بالحرمة ، وقيام الإجماع على حرمتها ، فهذه تلغى القياس السابق لو فرضت صحته ، فكيف وهو لم يصح ، وإنما القياس فيها الحرمة ، وذلك لما علم واستقر فى الشرع من أن وسائل المعاصى معاصى مثلها ، وهذه الآلات وسيلة إلى معصية الله سبحانه وتعالى ، فيكون ضربها وسماعها معصية (٣) .

المناقشة والترجيح :

إن ما يترجح عندى من هذين المذهبين - بعد استعراض أدلتهم ، وما ورد على بعضها من اعتراض - هو ما ذهب إليه القائلون بحرمة العزف على الآلات الوترية وحرمة سماعها مطلقا ، وذلك لقوة ما استدلوا به على مذهبهم ، وهى أدلة متوجهة على ما ذهبوا إليه ، وما اعترض به على بعضها

(١) المصدران السابقان .

(٢) إحياء علوم الدين ١٤٢/٦ - ١٤٣ .

(٣) كف الرعاع ٥٦/ .

لا ينال من حجية الأدلة الآخر في تعضيد مذهبهم ، وأما ما استدل به أصحاب المذهب الثاني من الأثر وإجماع أهل المدينة والمعقول ، فلم يسلم منها دليل واحد بعد أن أوهنتها الاعتراضات التي أوردت عليها ، والتي لم يستطيع أصحاب هذا المذهب دفعها ، فنالت من حجيتها على مذهبهم ، فضلا عن استدلال أصحاب المذهب الأول بالكتاب والسنة الصحيحة وقد خلت أدلة أصحاب المذهب الثاني منهما ، والعمل بالكتاب والسنة الصحيحة مقدم على غيرهما .

المطلب الثاني حكم العزف على آلات النفخ

اختلف العلماء في حكم العزف على آلات النفخ المختلفة وسماعها على مذهبين :

المذهب الأول :

يرى من ذهب إليه حرمة العزف على آلات النفخ المختلفة ، المزمار وغيرها ، وحرمة سماعها ، على تفصيل بين بعضهم في حكمها .

فقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : المزمار حرام ، وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سمع زممارا فوضع أصبعيه في أذنيه ونأى عن الطريق الذي سمع فيه هذا المزمار ، والقول بحرمة العزف على هذه الآلات هو مذهب الحنفية ، إلا أنهم استثنوا من ذلك ضرب النوبة للتببيه فإنه لا بأس به عندهم ، وذلك كضرب النوبة بالنفخ في البوق في ثلاث أوقات ، للتذكير بنفخات الصور الثلاث ، كما استثنوا كذلك البوق الذي ينفخ فيه للحمام ، فإنه جائز عندهم كذلك ، ويرى المالكية أن العزف على المزمار والبوق حرام في غير النكاح ، ومذهب الشافعية حرمة استعمال المزمار وسماعها إلا الشبابة (اليراع) فإنهم اختلفوا في حكمها وإن كان النووي يرى أن الأصح في المذهب تحريمها ، وصححه البغوي وهو

ما عليه جمهور الشافعية وحرمة العزف على هذه الآلات وسماعها هو مذهب الحنابلة (١) .

المذهب الثاني :

يرى أصحابه جواز العزف على آلات النفخ وسماعها على تفصيل بين بعضهم في حكمها .

إذ يرى الحنفية جواز ضرب النوبة للتنبيه ، والنفخ في بوق الحمام كما سبق ، ويرى ابن كنانة من المالكية جواز المزمار والبوق ، وظاهر كلام بعض فقهاء المالكية أن الإباحة مقيدة بما إذا كان هذا في عرس ، وقيد ابن كنانة الجواز بما إذا كان العزف عليهما يسيرا وإلا حرم ، ويرى بعض الشافعية جواز العزف على الشبابة وسماعها ، وإلى هذا المذهب ذهب ابن طاهر وابن حزم الظاهري (٢) .

أدلة المذهبين :

استدل أصحاب المذهب الأول على حرمة استعمال المزمار وغيره من آلات النفخ وحرمة سماعها بما يلي : (٣)
أولا : الكتاب الكريم :
قال تعالى : " ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا " .

(١) البحر الرائق ٢١٥/٨ ، رد المحتار ٤٦/٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، الاختيار ٢٦٢/٤ ، حاشية الدسوقي ٣٣٩/٢ ، المقدمات الممهدة ٤٦٢/٣ ، الفواكه الدواني ٣٩٢/٢ ، نهاية المحتاج ٢٨١/٨ ، مغنى المحتاج ٤٢٩/٤ ، إتحاف السادة المتقين ٥٠٤/٦ ، المغنى ٣٩/١٢ ، نيل المأرب ٢١٢/٢ ، المحلى ٧١٣/٩ ، سنن البيهقي ٢٢٢/١٠ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٠٦/٥ ، ٣٠٧ ، الفواكه الدواني ٣٩٢/٢ ، ٤٠٩ ، حاشية الدسوقي ٣٣٩/٢ ، نهاية المحتاج ٢٨١/٨ ، مغنى المحتاج ٤٢٩/٤ ، إتحاف السادة المتقين ٥٠٢/٦ ، ٥٠٤ ، المحلى ٧١٣/٩ - ٧١٤ .

(٣) الدر المختار ٣٠٦/٥ ، الاختيار ٢٦٢/٤ ، الفواكه الدواني ٣٩٢/٢ ، نهاية المحتاج ٢٨١/٨ ، كف الراع ٤٢/٤٢ - ٤٩ ، المهذب ٣٢٧/٢ ، المغنى ٣٩/١٢ .

وجه الاستدلال بالآية :

إن " لهو الحديث " فى الآية الكريمة فسرہ ابن عباس والحسن رضى الله عنهم بالملاهى ، فيكون شاملا للمزمار وآلات النفخ المختلفة ، و" الاشتراء " فى الآية سواء كان مرادا به حقيقته ، أو كان مرادا به استحباب لهو الحديث واختيار حديث الباطل على حديث الحق ، أو كان مرادا به استبدال اللهو من الحديث بغيره ، فانه يعد دليلا على بطلان هذه الملاهى وتحريمها ، على الوجه الذى بين من قبل عند الاستدلال بالآية على تحريم الآلات الوترية (١) .

اعترض ابن حزم والغزالي والزبيدي على الاستدلال بهذه الآية بما سبق أن اعترض به (٢) .

ثانيا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١ - روى عن نافع مولى ابن عمر أنه قال " سمع ابن عمر زممارا فوضع أصبعيه فى أذنيه ونأى عن الطريق ، وقال لى : يا نافع هل تسمع شيئا ؟ ، قلت : لا ، فرفع أصبعيه من أذنيه ، وقال : كنت مع النبى صلى الله عليه وسلم فسمع مثل هذا فصنع مثل هذا " (٣) .

(١) ص ٢٣٣ .

(٢) ص ٨٣ ، ٨٤ .

(٣) أخرجه ابن ماجة فى سننه من حديث ليث بن أبى سليم عن مجاهد ، وقال : إن ابن عمر سمع صوت طبل وليس زممارا ، وقال البوصيرى فى الزوائد : ليث بن أبى سليم ضعفه الجمهور ، وأخرجه ابن حزم فى المحلى وأبو داود فى سننه من حديث سليمان بن موسى عن نافع ، وقال أبو داود : هذا حديث منكر ، وقال الخطابى : إنه لا يعلم وجه النكاره فيه فإن رواه كلهم ثقات وليس مخالفا لرواية أوثق الناس ، وقد حكى عن ابن طاهر أنه ضعفه وتعلق على سليمان بن موسى راوى الحديث عن نافع وقد تفرد به ، ورد الخطابى هذا التضعيف بأن سليمان هذا ثقة حسن الحديث ، وقد تابعه فى روايته عن نافع ميمون بن مهران فى مسند أبى يعلى ومطعم بن المقدم فى معجم الطبرانى ، وأخرجه البيهقى من الطرق الثلاث السابقة وأخرجه أحمد فى مسنده من حديث سليمان عن نافع أيضا وفى رواياتهم جميعا : أن ابن عمر سمع صوت زمارة راع (سنن ابن ماجة ١/٦١٣ ، سنن أبى داود ٥/٢٢٢ ، عون المعبود ١٣/٢٦٧ ، السنن الكبرى ١٠/٢٢٢ ، الفتح الرباى ١٧/٢٣١ ، المحلى ٩/٧١٣) .

وجه الاستدلال به :

إن ابن عمر رضى الله عنهما سد أذنيه عند سماع هذا المزمار ، ونأى عن الطريق الذى سمع فيه صوته ، اقتداء بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما تعرض لمثل ذلك ، وقد سأل نافع عما إذا كان يسمع صوت هذا المزمار فيستديم سد أذنيه أم لا ، حتى إذا ما أخبره بأنه لم يعد يسمعه ترك سد أذنيه ، فدل هذا الحديث على حرمة النفخ فى مثل هذه الآلات وحرمة سماعها عن قصد لذلك .

اعتراض على الاستدلال بهذا الحديث من وجهين : الوجه الأول :

هذا الحديث ضعفه أبو داود وغيره ، فقال أبو داود وبعض المحدثين : إنه حديث منكر ، وقال شمس الدين بن عبد الهادى : هذا حديث ضعفه محمد ابن طاهر وتعلق على سليمان بن موسى ، وقد تفرد به عن نافع (١) .

أجيب عن هذا الوجه :

قال الخطابى : إنه لا يعلم وجه النكارة فى هذا الحديث ، فإن رواه كلهم ثقة ، وليس مخالفا لرواية أوثق الناس ، وقال ابن قدامة : رواه الخلال فى جامعه من طريقين ، فعمل أبا داود ضعفه ، لأنه لم يقع له إلا من إحدى الطريقين ، وأجاب الخطابى عن تضعيف ابن طاهر : بأن سليمان بن موسى حسن الحديث ، وقد وثقه غير واحد من الأئمة ، وتابعه فى رواية الحديث عن نافع ميمون بن مهران وروايته فى مسند أبى يعلى ، ومطعم بن المقدم وروايته عند الطبرانى (٢) .

الوجه الثانى :

قال ابن حزم وابن طاهر وغيرهما : إن الحديث ليس فيه دليل على حرمة المزمار ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقر الراعى على

(١) سنن أبى داود ٢٢٢/٥ ، عون المعبود ٢٦٧/١٣ ، نهاية المحتاج ٢٨١/٨ ، المغنى ٤٠/١٢ .

(٢) عون المعبود ٢٦٧/١٣ ، للمغنى ٤٠/١٢ .

الزمر بها ولم ينكر عليه ، ولم يمنع ابن عمر من سماعه ، وكذلك لم يمنع ابن عمر نافعا من سماعه ، ولو كان المزممار مما يحرم سماعه لما أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن عمر سماعه ، ولو كان عند ابن عمر حراما لما أباح لنافع سماعه ، ولأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكسره لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، وإنما سكّت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفعل شيئا من ذلك ، وقد تجنب سماعه كتجنّبه أكثر المباح من أمور الدنيا مثل تجنبه الأكل متكئا ، وأن يبيت عنده دينار أو درهم ، وأن يعلق الستر في البيت ، أو لأنه كان في حالة ذكر أو تفكير وكان السماع يشغله فسد أذنيه لذلك (١) .

أجيب عن هذا الوجه بطرق عدة :

أ - إن هذا المزممار الذي سمعه ابن عمر هو صفارة الرعاة ، وقد جاء هذا مذكورا في بعض روايات هذا الحديث ، وأين هذه من تلك المزامير التي يستعملها أهل الخلاعة والمجون ، الذين تفتنوا في كيفية استعمالها وأتقنوها ، وتحتها أنواع كلها تطرب ، ومعلوم أن زمر الراعي في قصبة ليس كزمر غيره ، ممن جعله صنعة وتأنق فيه وفي طرائقه ، التي اخترعوا فيها نغمات تحرك إلى الشهوات .

ب - إن عدم المنع من السماع لا يدل على إباحة المزممار ، لأن المحظور هو قصد الاستماع لا مجرد إدراك الصوت بالسماع ، والاستماع غير السماع ، إذ المستمع هو الذي يقصد السماع ، ولم يوجد هذا من ابن عمر ، وإنما وجد منه السماع ، وهذا لا يدخل تحت التكليف ، فهو كشتم مخرم طيبا جاءت به الريح ولم يقصد هو إلى شمه ، وكنظر فجأة ، بخلاف تتابع النظر فمحرم .

ج - إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر ابن عمر بسد أذنيه ، لأنه تقرر عندهم أن أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم كأقواله ، فحين

(١) المغنى ٣٩/١٢ ، المحلى ٧١٣/٩ - ٧١٤ ، عون المعبود ٢٦٧/١٣ ، نيل الأوطار ١٠٤/٨ .

وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبعيه في أذنيه بإذن ابن عمر إلى التأسى به ، وقوله صلى الله عليه وسلم لابن عمر " يا عبد الله هل تسمع ؟ " ، معناه : " تسمع هل تسمع ؟ " ، وإنما أسقط " تسمع " لدلالة الكلام عليه ، فإن من وضع أصبعيه في أذنيه لا يسمع ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في حاجة إلى معرفة انقطاع الصوت عنه ، لأنه عدل عن الطريق وسد أذنيه ، فلم يكن ليرجع إلى الطريق ولا يرفع أصبعيه عن أذنيه حتى ينقطع الصوت ، فأذن لابن عمر في هذا القدر لموضع الحاجة .

د- إن تقرير الراعى على النفخ في مزمارة لا يدل على إباحته ، لأنها قضية عين ، فلعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سمعه بلا رؤية ، أو كان بعيدا عنه ، كأن كان على رأس جبل ، أو في مكان لا يمكن الوصول إليه ، أو لعل الراعى لم يكن مكلفا فلم يتعين الإنكار عليه ، أو لعل هذا كان في أول الهجرة حين لم يكن الإنكار واجبا ، أو قبل إمكان الإنكار لكثرة الكفار وقلة أهل الإسلام (١) .

تعقب بعض أصحاب المذهب الثاني القول بهذا الجواب :

قال : إن ابن عمر رضى الله عنهما إنما صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالمدينة ، بعد ظهور الإسلام وقوته ، فترك الإنكار على الراعى يدل على عدم الحرمة (٢) .

٢- روى عن أبي أمامة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله بعثني رحمة للعالمين ، وأمرني بمحق المعازف والمزامير " .

وجه الاستدلال به :

بين هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر بمحو

(١) المغنى ٣٩/١٢ - ٤٠ ، كف الرعاع ٤٧ ، عون المعبود ٢٦٧/١٣ .

(٢) نيل الأوطار ١٠٤/٨ .

المزامير وإبطالها ، ولا يكون مأمورا بذلك إلا إذا كانت محرمة ، فدل ذلك على حرمة استعمالها وسماعها .

٣- روى عن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا كان يوم القيامة قال الله عز وجل : أين الذين كانوا ينزهون أسماعهم وأبصارهم عن مزامير الشيطان ، ميزوهم ، فيميزونهم في كتب المسك والعنبر ، ثم يقول لملائكته : اسمعوا تسبيحي وتمجيدى ، فيسمعون بأصوات لم يسمع السامعون مثلها " (١) .

وجه الدلالة منه :

بين هذا الحديث أن تنزيه الأسماع والأبصار عن مزامير الشيطان ، يستوجب تكريم الله سبحانه وتعالى ومثوبته لمن ينزه سمعه وبصره عن ذلك ، وهذا التنزيه لا يستوجب التكريم والمثوبة ، إلا إذا كان المنزه عنه منكرا قد حظره الشارع ونهى عنه ، فكان هذا الحديث دليلا على حرمة آلات النفخ ،

٤- روى عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة : مزمار عند نغمة ورنة عند مصيبة " .

وجه الاستدلال به :

وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث صوت المزمар بأنه صوت ملعون في الدنيا والآخرة ، وهى صفة تقتضى أن يكون موصوفها أمر قد أنكره الشارع ونهى عنه ، وقد جاء هذا النهى صريحا فى حديث قريب المعنى مما نحن بصدد ، رواه ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : " إنما نهيت عن صوتين أحمرين فاجرين ، صوت عند نغمة لعب ولهو ومزامير الشيطان ، وصوت عند مصيبة ضرب وجه وشق جيوب ورنة شيطان " ، والنهى يفيد التحريم ،

(١) أخرجه الديلمى فى مسند الفردوس عن جابر وابن عباس رضى الله عنهم (الديلمى : الفردوس ٣٤١/٥) .

لأنه حقيقته ، وليس ثمة ما يصرفه عنه إلى غيره ، فكان دليلا على حرمة العزف على آلات النفخ وسماعها .

ثالثا: آثار الصحابة :

١- روى عن نافع " أن ابن عمر سمع صوت زمارة راع ، فوضع أصبعيه في أذنيه وعدل راحلته عن الطريق وهو يقول : يانافع أسمع ؟ ، فأقول : نعم ، فيمضى ، حتى قلت : لا ، فرفع يده وعدل راحلته إلى الطريق ، وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع زمارة راع فصنع مثل هذا " .

سبق بيان وجه الاستدلال به ، وما اعترض به على الاستدلال به وما أجيب به عنه (١) .

٢- روى هاشم الكوفي عن ابن عباس أنه قال : " الدف حرام ، والمعازف حرام ، والكوبة حرام ، والمزمار حرام " .

وجه الاستدلال به :

إن ابن عباس صرح بحرمة المزمار ، ولا يقول هذا إلا عن توقيف ، لأن مثل هذا لامجال للرأى فيه ، فكان قوله هذا دليلا على حرمة آلات النفخ الآخر كذلك ، لأنه ليس ثمة فارق بينها وبين المزمار .

رابعا : المعقول : من وجوه :

١- إن المزمار من شعار شرية الخمر وأهل الفسوق ، ومهيج للشهوات والفساد والمجون ، وما كان كذلك لم يشك في تحريمه ولا تفسيق فاعله وتأثيره ، لأنه تشبه بأهل الفسوق والفجور ، فيمنع من ذلك ، لأن من تشبه بقوم فهو منهم (٢) .

(١) ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢) كف الرعاع / ٤٩ .

اعترض على الاستدلال به :

قال الزبيدي : إن الغالب أن شربة الخمر لا يحضرون المواضع التي يسمع فيها صوت المزمارة ، لأن فيه إظهارا لحالهم المنكرة (١) .

أجيب عن هذا الاعتراض :

قال الأذرعى : إن هذا القول باطل ، فإن شربة الخمر يحضرون المزمارة في مكانهم الذي لا يظهر فيه أصوات المعازف ، ويظهره أرباب الولايات المتجاهرون بالفسق (٢) .

٢- إن المزمارة يدعو إلى شرب الخمر ، لأن اللذة الحاصلة به إنما تتم بالخمر ، ولأنها في حق قريب العهد بشرب الخمر تذكر مجالس الأتس بالشرب ، فهي سبب الذكر ، والذكر سبب اتباع الشوق ، فإذا قوى هذا الاتبعات كان سببا للإقدام ، فإذا كان السماع يذكر الشرب تذكر يشوق إلى الخمر عند من ألف ذلك مع الشرب فهو منهي عنه لخصوص هذه العلة فيه (٣) .

٣- إن المزمارة يصد سماعه عن ذكر الله وعن الصلاة ، ومفارقة التقوى ، والميل إلى الهوى ، والاتغماس في المعاصي ، وكل ما كان كذلك فهو محرم (٤) .

استدل بعض الشافعية على تحريم الشبابة (البراع) بما يلي :

أ - قال ابن حجر الهيثمي وابن أبي عصرون : إن الوجه التحريم فيها مطلقا ، بل هي أجدر بالتحريم من سائر المزامير المتفق على تحريمها ، لأنها أشد إطرابا ، وهي شعار الشربة وأهل الفسوق ، وقد قال بعض أهل هذه الصناعة (الموسيقى) الشبابة آلة كاملة وافية بجميع النغمات ،

(١) إتحاف السادة المتقين ٥٠٢/٦ .

(٢) كف الرعاع / ٤٩ .

(٣) إحياء علوم الدين ١٤٣/٦ .

(٤) كف الرعاع / ٤٤ .

ب - وقال القرطبي : الشبابة أعلى المزامير ، وكل ما لأجله حرمت المزامير موجود فيها وزيادة ، فتكون أولى بالتحريم .

ج - وقال جمال الإسلام بن البري : الشبابة زمر لامحالة ، وهو محرم بالنص فيجب إنكارها ، ويحرم استعمالها ، ولم يقل العلماء المتقدمون ولا أحد منهم بحلها وجواز استعمالها ، ومن ذهب إلى حلها وسماعها فهو مخطيء .

د - وقال الدولقي : إن الشبابة من جملة الزمر وأحد أنواعه ، بل هي أحق بالتحريم من غيرها ، لما فيها من تأثير فوق مافى الناي والصوناني ، وما حرمت هذه الأشياء لأسمائها وألقابها ، بل لما فيها من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، والميل إلى الهوى والاتغماس في المعاصي ومفارقة التقوى .

هـ - وقال شمس الدين الجوجري : يمكن أن يستدل لتحريم الشبابة بالقياس على الآلات المحرمة ، لاشتراكها معها في كونه مطربا ، بل ربما كان الطرب الذي فيها أشد من الطرب الذي في نحو الكمنجة والرباب ، فهو إما قياس الأولى أو المساواة بالنسبة إلى المذكورين ، ولا خلاف في حرمتها (١) .

استدل أصحاب المذهب الثاني على ما ذهبوا إليه من جواز العزف على المزمار وغيره من آلات النفخ وسماعها بما يلي : (٢)
أولا : السنة النبوية المطهرة :

روى عن نافع أنه قال : " سمع ابن عمر مزمارا فوضع أصبعيه في أذنيه ونأى عن الطريق ، وقال لي : يا نافع هل تسمع شيئا ؟ قلت : لا ،

(١) نهاية المحتاج ٢٨١/٨ ، كف الرعاع / ٤٣ - ٤٦ ، إتحاف السادة المتقين ٥٠٤/٦ .
(٢) حاشية ابن عابدين ٣٠٧/٥ ، نهاية المحتاج ٢٨١/٨ ، مغنى المحتاج ٤٣٩/٤ ، كف الرعاع ٤٧/٤ ، إتحاف السادة المتقين ٥٠٢/٦ ، المغنى ٣٩/١٢ ، المحلى ٧١٣/٩ ، ٧١٤ ، عون المعبود ٢٦٧/١٣ .

فرفع أصبعيه من أذنيه ، وقال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم
فسمع مثل هذا فصنع مثل هذا " .

وجه الاستدلال به :

إن سماع المزمار لو كان حراما لمنع النبي صلى الله عليه وسلم
ابن عمر من سماعه ، ولمنع ابن عمر نافعا من سماعه ، ولأنكر على
الزمر بها ، ولما لم يكن منع منهما أو إنكار فإنه يدل على إباحة الزمر به
وسماعه ، وما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من وضع أصبعيه في
أذنيه ونأيه عن الطريق الذي سمع منه صوت المزمار ، إنما كان تنزيها منه
صلى الله عليه وسلم عن سماع مثل ذلك ، أو أنه كان في حالة ذكر أو تفكير
وكان السماع يشغله فسد أذنيه لذلك ، أو أنه تجنبه كتجنبه أكثر المباح
من أمور الدنيا .

اعتراض على الاستدلال به من وجوه : منها :

الوجه الأول :

قال ابن قدامة : إن ثمة فارقا بين السماع والاستماع ، والمحرم منهما
هو الاستماع دون السماع ، إذ الاستماع غيره ، ولهذا فرق الفقهاء في سجود
التلاوة بين السامع والمستمع ، ولم يوجبوا على من سمع شيئا محرما سد
أذنيه ، وقال الحق سبحانه : " وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه " (١) ،
ولم يقل سدوا آذانهم ، والمستمع هو الذي يقصد السماع ، ولم يوجد هذا
من ابن عمر وإنما وجد منه السماع ، ولأن بالنبي صلى الله عليه وسلم
حاجة إلى معرفة انقطاع الصوت عنه ، لأنه عدل عن الطريق وسد
أذنيه ، فلم يكن ليرجع إلى الطريق ولا يرفع أصبعيه عن أذنيه حتى
ينقطع الصوت عنه فأبيح للحاجة ، وأما عدم الإنكار فلعل هذا كان في أول
الهجرة حين لم يكن الإنكار واجبا ، أو قبل إمكان الإنكار لكثرة الكفار
وقلة أهل الإسلام (٢) .

(١) من الآية ٥٥ من سورة القصص .

(٢) المغنى ٣٩/١٢ - ٤٠ .

الوجه الثاني :

قال الخطابي : المزمار الذي سمعه ابن عمر رضی الله عنهما هو صفارة الرعاة كما جاء في بعض الروايات ، وهذا المزمار وإن كان مكروهاً ، إلا أن الإمتناع عن سماعه بالكيفية الواردة في الحديث ، دليل على أنه ليس في غلظ الحرمة كسائر المزامير ، وغيرها من الملهى التي يستعملها أهل الخلاعة والمجون ، ولو كان كذلك لأشبهه أن لا يقتصر في ذلك على سد المسامع فقط ، دون أن يبلغ النكير مبلغ الردع والتكيل (١) .

تعقب الأثر على قول الخطابي هذا :

قال : إن كانت هذه المزمار يصفر بها كالأطفال والرعاة ، على غير قانون الموسيقى بل صغيراً مجرداً على نمط واحد ، فالأقرب عدم الحرمة فيها ، وإن كان الراعي يصفر بها على القانون المعروف ، من الإطراب فهي حرام مطلقاً ، بل هي أجدر بالتحريم من سائر المزامير المتفق على تحريمها ، لأنها أشد إطراباً وهي شعار الشربة وأهل الفسوق (٢) .

الوجه الثالث :

قال السيوطي : إن الحديث لا يدل على إباحة المزمار ، لأن المحظور هو قصد الاستماع لا مجرد إدراك الصوت - وهذا ما كان من ابن عمر ونافع - ومثله لا يدخل تحت التكليف ، لأنه لا يتحقق فيه القصد إلى ذلك ، وعدم الإنكار على الراعي لا يدل على الإباحة ، لأن الإنكار قضية عين ، فله سمعه بلا رؤية ، أو كان الراعي في موضع يتعذر الوصول إليه ، أو لعله لم يكن مكلفاً فلم يتعين الإنكار عليه (٣) .

الوجه الرابع :

قال ابن حجر : إن الاستدلال بالحديث على إباحة المزمار رده الأئمة بأمور منها :

-
- (١) عون المعبود ٢٦٧/١٣ .
 - (٢) كف الرعاع / ٤٧ .
 - (٣) عون المعبود ٢٦٧/١٣ .

أ - إن تلك الزمارة لم تكن مما يتخذها أهل هذا الفن ، من المزامير التي تطرب ويجيد أربابها العزف عليها ، ومعلوم أن زمر الراعي في قصبة ليس كزمر غيره ، ممن جعله صنعة وتأنق فيه وفي طرائقه التي اخترعوا فيها نغمات تحرك الشهوات .

ب - إن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما لم يأمر ابن عمر بسد أذنيه ، لأنه تقرر عندهم أن أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم كأقواله ، ولهذا فإنه حين فعل ذلك بادر ابن عمر إلى التأسى به (١) .

الوجه الخامس :

قال الرملي : إن هذا الحديث - على تقدير صحته - فإنه يدل على التحريم ، لأن ابن عمر سد أذنيه عن سماع هذا المزار ، ناقلًا له عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم استخبر من نافع هل يسمعها فيستدبر سد أذنيه أم لا ، فلما لم يسمعها أخبره فترك سدها ، فهو لم يأمره بالإصغاء إليها بدليل قوله له : " أسمع " ، ولم يقل له " استمع " (٢) .

ثانيا : المعقول :

إن آلة الله ليست محرمة لعينها ، بل لقصد الله منها إما من سامعها أو من المشتغل بها ، فإن ضرب هذه الآلة بعينها قد حل تارة وحرم أخرى باختلاف النية ، والأمور بمقاصدها ، فإذا قصد بالنفخ في المزار أمر مباح فلا بأس به (٣) .

استدل بعض أصحاب الشافعي لإباحة الشبابة (اليراع) بما يلي : (٤)

أولا : السنة النبوية المطهرة :

الحديث الذي رواه نافع عن ابن عمر من قبل .

(١) كف الرعاع / ٤٧ .

(٢) نهاية المحتاج / ٨ / ٢٨١ .

(٣) حاشية ابن عابدين / ٥ / ٣٠٧ .

(٤) نهاية المحتاج / ٨ / ٢٨١ ، مغنى المحتاج / ٤ / ٤٣٩ ، إتحاف السادة المتقين / ٦ / ٥٠٤ ،

كف الرعاع / ٤٥ ، ٤٧ .

وجه الاستدلال به :

إن الحديث قد دل على إباحة زمارة الراعى ، على الوجه الذى بينت من قبل عند الاستدلال به على إباحة المزمارة مطلقا ، وقالوا : إن مزمارة الراعى هو الشبابة ، فأفاد الحديث إباحة النفخ فى الشبابة وسماعها .

اعترض على الاستدلال بالحديث على إباحة الشبابة من وجوه آخر ، غير تلك التى سبق ذكرها عند الاستدلال به على إباحة المزامير ، ومن هذه الوجوه ما يلى :

أ - قال الأثرعى : إن مزمارة الراعى فى الحديث لا يتعين أن تكون هى الشبابة ، حتى يستدل به على إباحتها ، وذلك لأن الرعاة يضربون بمزامير عدة ، كالشعبية وغيرها ، فأوهم هذا أن يكون ما يسمى بالشعبية مباح ، وليس كذلك ، ولذلك لأنها يتعاطاها بعض السفهاء ، وتطرب بحسب حذق متعاطيها ، وهى شبابة أو مزمارة لامحالة (١) .

ب - قال الخطابى : الذى سمعه ابن عمر هو صفارة الرعاة ، وهذا محمول على غير الشبابة ، وهذا يدل على أنه وإن كان مكروها إلا أنه ليس كسائر الملامى ، لأنه لو كان مثلها لما اقتصر على سد المسامع فقط دون الزجر والتكيل (٢) .

ج - قال ابن حجر : لا يخفى أن الراعى ونحوه إنما يصفر فى هذا المزمارة صفرا مجردا على غير قانون الموسيقى ، والأقرب فى هذا عدم الحرمة ، وإنما الكلام فيما يصفر فيها على القانون المعروف ، ويتبع فى ذلك مواضع الإطراب ، والوجه فى هذا التحريم ، شأنه فى هذا شأن ما يطرب من المزامير التى اتفق على تحريمها (٣) .

(١) كف الرعاع / ٤٧ .
(٢) المصدر السابق / ٤٦ .
(٣) المصدر السابق .

ثانيا : دليل الأصل :

قال بعض أصحاب الشافعى : إنه ليس ثمة دليل ثابت على حرمة اليراع ، وإذا لم يَقم مثل هذا الدليل فإن الحكم هو الحل ، إذ قال البلقيني : إن تحريم اليراع لا يثبت إلا بدليل معبر ، ولم يَقم النووي - القائل بالحرمة - دليلا على ذلك ، وقال تاج الدين السبكي : لم يَقم عندي دليل على تحريم اليراع مع كثرة التتبع ، والذي أراه الحل ، ثم إن الأولى عندي لمن ليس من أهل الذوق الإعراض عنه مطلقا ، لأنه قد يجره إلى مالا ينبغي ، وأدناه صرف الوقت فيما هو أهم منه ، وأما أهل الذوق فحالهم مسلم إليهم ، وهم على حسب ما يجدون في أنفسهم (١) .

اعتراض على الاستدلال به :

إن حديث نافع صحيح ، ودلالته على التحريم واضحة ، وتوقفهما عن القول بالحرمة لاوجه له ، وبفرض عدم دلالة وعدم صحته فالقياس حجة ، وقد ثبت أن الشبهة تطرب كالألات الأخر التي لا يختلف في حرمتها ، بل ربما كان الطرب الذي فيها أشد من الطرب في غيرها ، وقول السبكي هذا إنما يتأتى على ما زعم أنه الذي يظهر له وهو الحل ، أما على الحرمة التي هي منقول المذهب ومعتد أكثر أئمتة ، فلا يفترق الحال فيها بين أهل الذوق وغيرهم ، بل إن أهل الذوق أشد الناس تقصيا عن مواطن الشبهات فضلا عن المحرمات (٢) .

ثالثا: المعقول: من وجوه :

١ - إن الشبهة تحث على السير في الأسفار ، وتجمع ما تفرق من البهائم (٣) .

٢ - إنها تجرى الدمع وترقق القلب ، وليس هذا في غيرها من المزامير (٤) .

(١) مغنى المحتاج ٤/٤٢٩ ، كف الرعاع ٤٧-٤٨ .

(٢) كف الرعاع / ٤٨ .

(٣) إتحاف السادة المتقين ٦ / ٥٠٤ .

(٤) المصدر السابق .

اعترض على الاستدلال بهذا الوجه :

قال الهيثمي : إن القول بأن الشباب ترقق القلب دعوى كاذبة باطلة ، وإلا لم يحرمها أكثر العلماء ، بل الحق أنها تحرك عند سامعها من حظوظ نفسه وشهواتها ما يحمله على ما لا ينبغي ، ويفرض أنها لاتحمله فهي شعار الفسقة فوجب اجتنابها ، لأن التشبه بهم حرام ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : " من تشبه بقوم فهو منهم " ، ويفرض أن لاتشبه فيها بالفسقة فهي من الشبهات ، لأنها حرام عند أكثر العلماء ، فعلم من هذا أنه لايحضرها إلا من غلب عليه هواه حتى أصمه وأعماه وأرداه (١) .

٣ - إن العلماء والصالحين لم يزالوا يسمعونها وتجري على أيديهم الكرامات الظاهرة ، ومرتكب المحرم يفسق به ، ولاتجري الكرامة على يد فاسق كما قال الأئمة (٢) .

اعترض على الاستدلال بهذا الوجه :

قال ابن حجر : إن القول بأن العلماء والصالحين الذين يسمعونها ، تجرى على أيديهم الكرامات الظاهرة ، هو قول كذب لاحقيقة له ، ويفرض وقوع مثل ذلك فهي أباطيل أو فتن واستدراج ، والكرامة الظاهرة تخالف تلك التي في الباطن ، فإن هذه لاتظهر على يد فاسق ، وليس كل من ظهر على يديه أمر خارق حكم بأنه صالح ، فإن ظهور الكرامات لايدل على العصمة ، بل على قرب من ظهرت عليه في حال ظهورها عليه ، مع جواز تلبسه بعد ذلك بكبيرة يتوب الله عليه منها (٣) .

المناقشة والترجيح :

إن مايبدو لي رجحانه من هذين المذهبين - بعد استعراض أدلتهم ، وما ورد على بعضها من اعتراض - هو ماذهب إليه القائلون بحرمة العزف على آلات النفخ المختلفة ، سواء في ذلك المزامير أو اليراع أو غيرها

(١) كف الرعاع / ٤٧ .

(٢) إتحاف السادة المتقين ٦ / ٥٠٤ .

(٣) كف الرعاع / ٢٦ ، ٢٨ .

وحرمة سماع ذلك ، وإن كنت أرى رجحان مذهب إليه الحنفية في خصوص استثناء ضرب النوبة للتبئير فإنه جائز ، وذلك لما فيه من مصلحة المسلمين إذا كان ثمة أمر ذي بال ينبغي تبئيرهم إليه : كالنفخ في البوق عند حدوث إغارة على سكن الأمنين ، ليأخذوا الحيطة لأنفسهم ، ولأن مثل هذا لالهو فيه ولا إطراب ، ولا يتبع في النفخ فيه قواعد العزف المستمدة من قانون الموسيقى ، وإنما كان رجحان هذا المذهب لقوة أدلته واندفاع ما توجه إلى بعضها من اعتراض ، فقويت حجيتها على هذا المذهب ،

أما أدلة أصحاب المذهب الثاني فقد أوهنتها الاعتراضات التي لم يمكنهم دفعها ، فنالت من حجيتها على مذهبهم ، باستثناء دليل المعقول الذي استدل به الحنفية على جواز النفخ في المزمار في مواضع معينة ، وإن كانت مقدمة دليلهم هذا محل نظر : وذلك لأن آلة اللهو وإن لم تكن محرمة لعينها إلا أنها وسيلة إلى محرم وهو اللهو ، والوسائل تأخذ حكم الغايات ، إلا أن يكون استعمال هذه الآلة في مباح رخص الشارع باستعمالها فيه ، فيقتصر على موضع الرخصة ولو كان استعمالها فيه على سبيل اللهو ، فيكون حل استعمال هذه الآلة واستماعها في هذه الحالة مرده إلى ترخيص الشارع في ذلك ، والنفخ في المزمار إنما يتبع فيه قواعد العزف المستمدة من قانون الموسيقى ، بقصد الإطراب وهذا في الأغلب الأعم ، ولهذا فإنه ينفخ فيه لإحداث الطرب والنشوة لمن يشربون الخمر حتى صار شعارا لهم ، ولذا فإنني أرى إباحة النفخ في المزمار إن لم يكن على سبيل اللهو ، بل كان بقصد تبئير المسلمين إلى أمر قد ينزل بهم ، كإخلاء مكان يتعرض لإغارة طائرات مقاتلة أو زلزال أو نحوهما ، أو اتخاذ الاحتياطات اللازمة قبل وقوع خطر محقق ، أو الإعلام بوقوع حريق ، أو التأهب لعمل لا يحتمل الإبطاء ، ولم يكن النفخ فيه على سبيل الإطراب ، لأنه والحال هذه لا يهيج الشهوات ، ولا يدعو إلى المجون أو شرب الخمر ، ولا يلهي سماعه عن ذكر الله وعن الصلاة .

المبحث الثالث **حكم المعاوضة على المعارف** **أو على العزف بها**

أتناول في هذا المبحث بيان حكم المعاوضة على آلات العزف المختلفة ، وذلك ببيعها وحكم ضمانتها إن هلكت في يد غير المالك ، وحكم سرقتها وعما إذا كانت سرقتها توجب القطع إن بلغ المسروق منها نصاباً أم لا ، كما أتناول في هذا المبحث بيان حكم المعاوضة على العزف بها أو تعليمه ، فأبين حكم الإجارة على العزف بها ، أو تعليم من يعزف بها ، وحكم بيع وابتياح المقطوعات الموسيقية المسجلة على أشرطة أو اسطوانات ، وأعرض لبيان هذا كله في مطلبين على النحو التالي :

- المطلب الأول : حكم المعاوضة على المعارف .
- المطلب الثاني : حكم المعاوضة على العزف بالمعارف أو تعلمه .

المطلب الأول **حكم المعاوضة على المعارف**

أبين في هذا المطلب حكم بيع وابتياح آلات العزف المختلفة ، وحكم ضمانتها إن تلفت أو أتلقت في يد غير مالكيها ، وحكم القطع بسرقة ما بلغ نصاباً منها ، وأتناول بيان حكم ذلك في فروع ثلاثة على النحو التالي :

- الفرع الأول : حكم بيع المعارف .
- الفرع الثاني : حكم ضمان المعارف .
- الفرع الثالث : حكم سرقة المعارف .

الفرع الأول حكم بيع المعازف

اختلف العلماء فى حكم بيع آلات العزف المختلفة على مذهبين :
المذهب الأول :
يرى من ذهب إليه حرمة بيع المعازف .

فقد روى عن ابن القاسم المالكي حرمة بيع العود والبوق والكبر ،
وأن البيع يفسخ فيها ، ونفى ابن رشد خلاف فقهاء المذهب على ذلك ،
وحرمة بيع المعازف هو المقطوع به من مذهب الشافعية إن كان رضاها
لا يعد مالا ، وهو الأصح المقطوع به عند أكثر أصحاب الشافعي
إن عد رضاها مالا ، وإلى هذا ذهب الحنابلة (١) .

المذهب الثانى :
يرى أصحابه جواز بيع هذه الآلات .

وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي إن عد رضا هذه الآلات مالا ،
وإليه ذهب ابن حزم الظاهري (٢) .

أدلة المذهبين :
استدل أصحاب المذهب الأول على حرمة بيع آلات اللهو بما يلى : (٣)
أولا : الكتاب الكريم :
قال تعالى : " ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل
الله بغير علم ويتخذها هزا " .

(١) ابن رشد : البيان والتحصيل ٤٧٢/٧ ، المجموع ٢٤٤/٩ ، مغنى المحتاج ١٢/٢ ،
زاد المحتاج ١٢/٢ ، شرح منتهى الإرادات ١٤٣/٢ .
(٢) المجموع ٢٤٤/٩ ، مغنى المحتاج ١٢/٢ ، المحلى ٧٠١/٩ .
(٣) المجموع ٢٤٤/٩ ، مغنى المحتاج ١٢/٢ ، المغنى ٣٩/١٢ ، شرح منتهى
الإرادات ١٤٣/٢ ، المحلى ٧٠٧/٩ .

وجه الاستدلال بالآية :

إن " لهو الحديث " فى الآية الكريمة فسرہ ابن عباس والحسن " بالملاهى " ، والاشتراء فى الآية سواء كان مرادا به حقيقته ، أو كان مرادا به استحباب لهو الحديث واختيار حديث الباطل على حديث الحق ، أو كان مرادا به استبدال لهو الحديث بغيره ، فإنه يعد دليلا على حرمة هذه الملاهى وحرمة بيعها .

اعترض على الاستدلال بالآية فى هذا المقام بما اعترض به عليه من قبل (١) .

ثانيا : السنة النبوية المطهرة :

روى عن أبى أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله يعثنى رحمة للعالمين ، وأمرنى بمحو المعازف والمزامير ، لا يحل بيعهن ، ولا شراؤهن ، ولا تعليمهن ، ولا تجارة فيهن ، وثمنهن حرام " ، يعنى بذلك الضاربات بهن .

وجه الاستدلال به :

بين الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمره ربه عز وجل بمحو المزامير والمعارف وإزالتها ، وإبطال استعمالها ، وهذا يقتضى أن لا يجوز بيعها ، لأنها يجب أن تزال وتمحى بحديث لا تستعمل ، وفى القول بجواز بيعها إبقاء لها وهذا يناقض ما جاء به الحديث .

ثانيا:المعقول :

إن هذه الآلات ليس فيها منفعة مشروعة ، وما لامنفعة فيه شرعا لايجوز بيعه ، فلا يجوز بيع هذه الآلات (٢) .

(١) ص ٨٣-٨٤ .

(٢) المجموع ٢٤٤/٩ ، شرح منتهى الإرادات ١٤٣/٢ .

استدل أصحاب المذهب الثاني على جواز بيع المعازف بما يلي : (١)
أولا : الكتاب الكريم :

١ - قال تعالى : " خلق لكم مافى الأرض جميعا " .

وجه الاستدلال بالآية :

إن الآية الكريمة خطاب من الله سبحانه وتعالى إلى عباده ، لبيان أنه خلق لهم مافى الأرض من الموجودات لينتفعوا بها فى أمور دينهم ودنياهم ، وقوله سبحانه : " خلق لكم " دليل على أن الأشياء التى يصح أن ينتفع بها ، ولم تجر مجرى المحظورات فى العقل ، خلقت فى الأصل مباحة مطلقا لكل أحد أن يتناولها وينتفع بها (٢) ، ومن الأشياء التى يصح أن ينتفع بها ولم تجر مجرى الأمور المحظورة فى العقل آلات اللهو ، فيصح بيعها ، لأنها خلقت فى الأصل مباحة مطلقا .

٢ - قال تعالى : " وأحل الله البيع " .

وجه الاستدلال بالآية :

إن الآية الكريمة دلت بعمومها على إباحة جميع البيوع ، إلا ما نص على تحريمه وجاء به دليل خاص فيعمل به ، ولم يأت نص يحرم بيع آلات اللهو ، فيكون بيعها مباحا استنادا إلى عموم هذه الآية .

٣ - قال سبحانه وتعالى : " وقد فصل لكم ما حرم عليكم " .

وجه الاستدلال بالآية :

بينت الآية الكريمة أن الحق سبحانه قد فصل لعباده ما حرمه عليهم وبينه لهم ، وليس مما فصل تحريمه بيع المعازف ، إذ لم يرد نص بتحريمه فدللت الآية على جواز بيع هذه الآلات .

(١) مغنى المحتاج ١٢/٢ ، المحلى ٩ / ٧٠١ .

(٢) تفسير أبى السعود ١ / ٢٤٦ .

ثانيا : القياس :

استدل بعض الشافعية على جواز بيع هذه المعازف إن عد رضاؤها مالا : بأن في هذه الآلات نفعا متوقعا ، فيجوز بيعها نظرا لهذه المنفعة المتوقعة ، قياسا على جواز بيع الجحش الصغير الذي لا ينتفع به في الحال وإن كان ينتفع به في المال (١) .

اعترض على الاستدلال به :

قال الكوهجي : إن هذه الآلات على هيئتها هذه قبل الكسر لا يقصد منها غير المعصية ، ولا يجوز بيع ما قصد منه ذلك (٢) .

المناقشة والترجيح :

بعد استعراض أدلة المذهبين ، وماورد على بعضها من اعتراض ، فإنه يترجح عندي مذهب القائلين بحرمة بيع المعازف ، وذلك لقوة ما استدلوا به ، ولأن المنفعة التي تقصد من ابتياع هذه الآلات محرمة ، فضلا عن أن هذه الآلات وسيلة إلى محرم وهو اللهو فيحرم بيعها ، ككل ما يتذرع به إلى محرم .

وأما ما استدل به أصحاب المذهب الثاني ، فلم يسلم منه إلا الاستدلال بآيات الكتاب الكريم ، والاستدلال بها لا يفيدهم فيما ذهبوا إليه من جواز بيع المعازف ، لأن الاستدلال بعموم الآية الأولى على حل الإنتفاع بجميع الأشياء التي خلقها الله سبحانه وتعالى ، إنما ينتج أثره إذا لم يكن نص يحرم هذه الأشياء ، أما وقد وردت النصوص الكثيرة على حرمة العزف على هذه الآلات ، فلا مجال لإعمال عموم هذه الآية ، وأما الآية الثانية وإن كانت تدل بعمومها على حل جميع البيوع ، إلا أن عمومها مخصوص بما حرم بيعه من كل ما يؤدي إلى الربا أو الغرر ونحوهما فيخص عمومها كذلك بحرمة بيع المعازف ، وذلك لورود الحديث الشريف الذي يأمر بمحوها وإزالتها ،

(١) مغنى المحتاج ١٢/٢ .

(٢) زاد المحتاج ١٣/٢ .

ينفى الحل عن بيع الجوارى العازفات بها ، ومن ثم فلا يفيد التمسك
بعمومها على حل بيع المعازف ، وأما الاستدلال بالآية الثالثة فإنه لا يفيد فى
نعضيد مذهبهم ، وذلك لأن الله سبحانه وتعالى قد حرم العزف على هذه
الآلات ، وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم بمحوها وإبطالها ، فلا يدعى بعد
هذا أن الله سبحانه وتعالى لم يفصل تحريمها لعباده .

الفرع الثانى حكم ضمان المعازف

اختلف الفقهاء فى حكم ضمان آلات العزف إذا أتلها غير المالك على
مذهبين :

المذهب الأول :

يرى أصحابه أنه لاضمان على من أتل هذه الآلات على تفصيل
فى ذلك عند بعضهم .

إلى هذا ذهب أبو يوسف ومحمد صاحباً أبى حنيفة ، وهو مذهب
الشافعية الذين يرون أنه لا يجب فى إبطال هذه الآلات شيء لأنه لا منفعة
فيها ، وقال الأسنوى : إن قضية التعليل بذلك أن ماجاز من آلات اللهو
كالدف يجب الأرش على كاسره ، والأصح من مذهب الشافعية أن هذه
الآلات لا ينبغى أن تكسر الكسر الفاحش ، بل تفصل لتكون كما كانت قبل
التأليف ، لإمكان إزالة الهيئة المحرمة مع بقاء بعض المالية ، وثمة وجه
فى مذهبهم أنه لا يجب فصل الجميع بل بمقدار لا يصلح معه استعمال الآلة ،
وثمة وجه ثالث فى المذهب أن تكسر هذه الآلات حتى تنتهى إلى حد ،
لا يمكن معه اتخاذ آلة محرمة ليست الأولى ولا غيرها ، فلو زاد فى الكسر
عن الحد المشروع ، غرم قيمة التفاوت بين هذه الزيادة وبين الكسر
المشروع ، وناط الشيرازى الضمان بالمنفعة التى تبقى بعد الكسر ، فإن كسر
المزمار مثلاً ، وكان ثمة منفعة مباحة يصلح لها بعد فصله ، ولا يصلح لها
بعد كسره ، لزم المتلف ما بين قيمته مفصلاً ومكسوراً ، لأنه أتل مالاً قيمة ،

وإن كان لا يصلح لمنفعة مباحة بعد الفصل فلا شيء في كسره ، لأنه لم يتلف ماله قيمة ، ومن ذهب إلى أنه لا ضمان في كسر هذه الآلات الحنابلة (١) .

المذهب الثاني :

يرى من ذهب إليه أنه يجب الضمان على من أتلف هذه الآلات .

إلى هذا ذهب أبو حنيفة ، وابن حزم الظاهري إلا أن تكون هذه الآلات صورة مصورة فلا ضمان على كاسرها عنده (٢) .

أدلة المذهبين :

استدل أصحاب المذهب الأول على عدم ضمان ما أتلف من المعازف بما يلي : (٣)

أولا : السنة النبوية المطهرة :

روى عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله بعثني رحمة للعالمين ، وأمرني بمحو المعازف والمزامير ، لا يحل بيعهن ولا شراؤهن ، ولا تعليمهن ولا التجارة فيهن ، وثمانهن حرام " .

وجه الاستدلال به :

بين الحديث أن هذه الآلات قد أمر الشارع بمحوها وإزالتها وإبطالها ، والأمر بمحوها وإبطالها يتنافى والقول بتضمين متلفها ، فدل الحديث على أنه لا يجب الضمان بإتلافها .

ثانيا : المعقول :

١- إن هذه الآلات لا يحل بيعها - بدلالة الحديث السابق - فلا يضمن متلفها قياسا على الميتة التي لا يجوز بيعها (٤) .

(١) رد المحتار ١٥٦/٥ ، المهذب ٣٧٤/١ ، مغنى المحتاج ٢٨٥/٢ ، المغنى ٣٠١/٥ .

(٢) حاشية ابن عابدين ١٥٦/٥ ، المحلى ٧٠١/٩ .

(٣) المهذب ٣٧٤/١ ، مغنى المحتاج ٢٨٥/٢ ، المغنى ٣٠١/٥ .

(٤) المغنى ٣٠١/٥ .

٢- إن المنفعة التي تستفاد من هذه الآلات محرمة لانقابل بشيء ،
فلا يجب الضمان بإتلافها ، لأن ما أتلّف منها لا قيمة له (١) .

**استدل أصحاب المذهب الثاني على وجوب تضمين من أتلّف شيئا
من هذه الآلات بما يلي : (٢)
القياس :**

إن ما أتلّف من هذه الآلات يعد مالا من أموال مالِكها ، فيجب ضمانها
على من أتلّفها قياسا على إتلاف غيرها من سائر أموال المالك .

المناقشة والترجيح :

إن هذه الآلات قد أمر الشارع بمحوها ، والقول بتضمين من
أتلّفها يتناقض مع أمره بذلك ، لأنه ما فعل ذلك إلا امتثالا لما أمر به ،
وإذا كان الشارع قد أمر بإتلاف هذه الآلات ، فإن هذا يعني أنها تختلف
في حكم الضمان عن غيرها ، من الأموال التي أمر الشارع بالحفاظ عليها ،
وعدم إضاعتها ، وجرم الإعتداء عليها ، ومن ثم فلا ينبغي أن نقيس
على غيرها من الأموال في وجوب الضمان بإتلافها ، لأنه يكون قياسا
مع الفارق ، ولما كانت المنفعة التي تبتغي من هذه الآلات قد حرّمها
الشارع ، فينبغي أن يراعى في إتلافها - كما يقول بعض أصحاب بعض
الشافعي - أن لا يمكن اتخاذ آلة محرمة منها بعد الإتلاف ، وذلك لأنها
لو فصلت كما يقول بعض الأصحاب ، لأمكن تركيبها مرة أخرى وإعادة
استعمالها ، فسد الباب الاستعمال المحرم لها ينبغي أن تكسر ، بحيث لا يتخذ
منها آلة محرمة للهو بعد ، ولذا فإني أرى رجحان ما ذهب إليه أصحاب
المذهب الأول ، القائل بعدم تضمين من أتلّف شيئا من هذه الآلات ،
وذلك لقوة ما استدلوا به وتوجهه على مذهبهم ، كما أرجح الوجه الثالث
في مذهب الشافعي في خصوص الحد الذي ينبغي أن يصل إليه أمر
إتلاف هذه الآلات .

(١) مغنى المحتاج ٢/٢٨٥ .

(٢) المحلى ٩/٧٠١ .

الفرع الثالث حكم سرقة المعازف

اختلف الفقهاء فى حكم سرقة آلات العزف ، وعما إذا كان يقطع سارقها إن بلغت قيمة المسروق نصاباً أم لا ، وذلك على مذهبين :
المذهب الأول :

يرى من ذهب إليه أنه لا يقطع فى سرقة هذه الآلات ، ولو بلغت قيمة رضايتها نصاب القطع فى السرقة .

إلى هذا ذهب الحنفية ، وهو قول للشافعى تبعه فيه بعض أصحابه ، وقال الشيرازى من الشافعية : إن كانت هذه بحيث إذا فصلت لا تصلح لغير معصية لم يقطع سارقها ، وإن كانت تصلح لمنفعة مباحة إن فصلت ففى القطع بسرقتها ثلاثة أوجه فى المذهب : أحدها : القطع بسرقتها ، ثانيها : لا يقطع فى سرقتها ، ثالثها : قال به أبو على بن أبى هريرة : إن أخرج السارق الآلة مفصلة قطع لزوال المعصية ، وإن أخرجها غير مفصلة لم يقطع لبقاء المعصية ، وقال الشريبنى الخطيب : إن محل هذا الخلاف إذا لم يقصد بذلك تغيير المنكر ، فإن قصد بإخراجها تغيير فلا قطع قطعاً ، هذا إذا كانت لمسلم ، فإن كانت لذمى قطع ، وإلى هذا المذهب ذهب الحنابلة (١) .

المذهب الثانى :

يرى أصحابه أن يقطع يد سارق هذه الآلات ، إن كانت قيمة ما سرق منها بعد كسره يبلغ نصاباً وإلا فلا .

إلى هذا ذهب المالكية ، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعى ، وقال النووى : إنه الأصح عند أكثر الأصحاب ، وثمة وجه آخر لبعض الشافعية

(١) الاختيار ١٦٩/٤ ، المذهب ٢٨١/٢ ، مغنى المحتاج ١٦٠/٤ ، ١٦١ ، كف الرعاع ٤٦/ ، المغنى ٢٨٣/١٠ .

أنه يقطع في سرقتها إن كانت تصلح لمنفعة مباحة إن فككت أجزاؤها (١) .

أدلة المذهبين :

استدل أصحاب المذهب الأول على أنه لا يقطع في سرقة المعازف ولو بلغت قيمة رضاها بعد الكسر نصابا بما يلي : (٢)

المعقول : من وجوه :

١- إن الشارع قد سلط على كسر هذه الآلات ، لأنها معصية بالإجماع ، وما يتوصل به إلى إزالة المعصية مندوب إليه ، وسرقة هذه الآلات مما يتوصل بها إلى إزالة المعصية ، فكان هذا شبهة دائرة للحد قياسا على إراقة الخمر (٣) .

٢- إن هذه الآلات إن لم تكن فيها منفعة مباحة - إن فككت أجزاؤها - فلا قيمة لما فيها من التآليف ، لأنه لا ينتفع بها منفعة يعتبرها الشارع ، ومثل هذا لا يقطع في سرقة (٤) .

٣- إن هذه الآلات مما يتأول فيها الإنكار ، فيصدق دعوى سارقها في تأويله الإنكار ، لأنه ظاهر حال المسلم ، بل يجب عليه إنكار المنكر (٥) .

٤- إن للسارق حقا في أخذها لكسرها ، فكان ذلك شبهة مانعة من القطع ، كاستحقاقه مال ولده إذ لا يقطع بسرقة منه (٦) .

(١) البيان والتحصيل ٤٧٢/٧ ، جواهر الإكليل ٢/٢٩٠ - ٢٩١ ، الشرح الكبير للدردير ٤/٣٣٦ ، المذهب ٢/٢٨١ ، مغنى المحتاج ٤/١٦٠ .
(٢) الاختيار ٤/١٦٩ ، المذهب ٢/٢٨١ ، مغنى المحتاج ٤/١٦٠ ، المغنى ١٠/٢٨٣ .
(٣) مغنى المحتاج ٤/١٦٠ ، المغنى ١٠/٢٨٣ .
(٤) المذهب ٢/٢٨١ .
(٥) الاختيار ٤/١٦٩ .
(٦) المغنى ١٠/٢٨٣ .

استدل أصحاب المذهب الثناني على أنه لا قطع بسرقة هذه الآلات
إلا إذا بلغت قيمة رضا الضام المسروق نصابا بما يلي :
المعقول :

١- إن سارق هذه الآلات يصدق عليه أنه سرق نصابا من حرز
مثله ، ولا شبهة له فيه ، وهو من أهل القطع ، فوجب قطعه كما لو كان
ذهبا مكسورا (١) .

٢- إن هذه الآلات مال يُقوّم على مثله فيجب قطع سارقة (٢) .

المناقشة والترحيع :

إن الشارع قد أمر بإتلاف آلات اللهو ، وجعل العزف عليها من المنكر
الذي أمر بتغييره ، وفي سرقتها ممن يعزف عليها - إن كان بقصد تغيير
المنكر ، أو تيسير تغييره - إزالة للمنكر فلا ينبغي أن يقطع سارقها ، لأنه
فعل ما أمر به من تغيير المنكر أو الإعاقة عليه ، ولهذا فإن قصده هذا يعتبر
شبهة دارئة للحد عنه ، سواء كانت هذه الآلة لمسلم أو ذمي يقيم في دار
الإسلام ، لأن الإثم ليس قاصدا على العزف بها حتى يفرق في هذا بين
المسلم والذمي ، وإنما الإثم يتعدى ذلك لمن يستمع إلى هذا العزف المنبعث
منها ، والذي قد يصل إلى سمع المسلم كما يصل إلى سمع غيره ، وأما إذا
لم يقصد السارق بسرقة هذه الآلات تغيير المنكر أو الإعاقة على تغييره ،
فإن كانت الآلة بحيث لو فككت أجزاؤها لاستعمل إلا في معصية فلا يقطع
سارقها ، لأن سرقتها والحال هذه يتوصل بها إلى إزالة المعصية ، فكان هذا
شبهة دارئة للحد ، وإن كانت تصلح لمنفعة مباحة لو فصلت أجزاؤها ينظر :
فإن أخرجها من حرزها مفككة الأجزاء قطع بسرقتها لزوال المعصية قبل
سرقتها ، وإن أخرجها غير مفككة فلا يقطع لبقاء المعصية .

وهذا التفصيل الذي ذهب إليه بعض الشافعية هو الذي يترجح

(١) مغنى المحتاج ٤/ ١٦٠ .

(٢) المذهب ٢/ ٢٨١ .

فى نظرى من مذاهب الفقهاء فى هذه المسألة ، إذ القول بقطع المارق مطلقا إن بلغت قيمة رضاى المسروق نصابا يغفل قصد السارق من سرقة هذه الآلات ، فربما قصد بسرقتها تغيير المنكر الذى أمره الشارع به أو الإعاثة على التغيير ، فكان فى القول بقطع يده فى جميع الأحوال إجحاف وظلم ، بمن أراد تغيير المنكر أو الإعاثة على تغييره بهذه الطريقة ، وفى القول بعدم قطعه مطلقا ولو بلغت قيمة رضاى المسروق نصاب القطع فى السرقة ، تعطيل لحد من حدود الله أمر الله بتوقيعه على من أتى بموجبه ، ومن سرق النصاب الذى يقطع به من هذه الآلات - إن لم يقصد تغيير المنكر أو الإعاثة على تغييره - يصدق عليه أنه سرق نصابا من حرز مثله ولا شبهة له فيه ، فتوافرت شروط الحد فى حقه ، ولهذا كان رأى هذا البعض من الشافعية وسطا بين هذين .

المطلب الثانى حكم المعاوضة على العزف بالمعازف أو تعلمه

أتناول فى هذا المطلب بيان حكم المعاوضة على العزف بآلات العزف المختلفة ، فأبين حكم الإجارة على العزف بها ، والإجارة على تعليم العزف ، كما أعرض لبيان حكم بيع وابتىاع المقطوعات الموسيقية المسجلة على أشرطة أو اسطوانات ، وذلك فى فروع ثلاثة على النحو التالى :

- الفرع الأول : حكم الإجارة على العزف بالمعازف .
- الفرع الثانى : حكم بيع وابتىاع المقطوعات الموسيقية المسجلة .
- الفرع الثالث : حكم تعليم العزف وأخذ الأجرة عليه .

الفرع الأول حكم الإجارة على العزف بالمعازف

مذهب جمهور الفقهاء (أبى ثور ، والحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة) ، عدم جواز الإجارة على العزف بالمعازف فى المناسبات المختلفة ، وإن كان الحنفية يرون أن الإجارة على العزف إنما تمنع إذا كان ذلك بقصد اللهو ، فإن لم يكن بقصد اللهو كاستتجار من يضرب الدف أو الطبل فى العرس أو فى حال الغزو جاز ذلك لأنه طاعة (١) .

استدل جمهور الفقهاء على عدم جواز الإجارة على العزف بهذه الآلات بما يلى : (٢)
أولا : السنة النبوية المطهرة :

روى عن أبى أمامة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله بعثنى رحمة للعالمين ، وأمرنى بمحو المعازف والمزامير ، لا يحل بيعهن ، ولا شراءهن ، ولا تعليمهن ، ولا التجارة فيهن ، وثمنهن حرام " .

وجه الدلالة منه :

إن الشارع الحكيم قد أمر بمحو هذه المعازف وإزالتها وإبطال منفعتها ، وهذا يقتضى أن لا تجوز الإجارة على العزف بها ، لأنها واجبة المحو والإزالة ، وفى القول بجواز الإجارة على العزف بها يناقض ما جاء فى هذا الحديث ، لاقتضائه إبقاءها وتحصيل منفعتها بهذا العقد ، ومن ثم فإن هذا الحديث دليل على عدم جواز الإجارة على العزف بها .

(١) تبين الحقائق وحاشية الشلبى عليه ١٢٥/٥ ، حاشية ابن عابدين ٤٦/٥ ، الفتاوى الهندية ٤٤٩/٤ ، ٤٥٠ جواهر الإكليل ١٨٨/٢ ، التاج والإكليل ٤١٨/٥ ، مواهب الجليل ١٢٩/٤ ، المذهب ٣٩٤/١ ، مغنى المحتاج ٣٣٧/٢ ، المغنى ٥٥٠/٥ ، شرح منتهى الإرادات ٣٥٨/٢ .

(٢) تبين الحقائق وحاشية الشلبى عليه ١٢٥/٥ ، العناية على الهداية ١٨٠/٧ ، مغنى المحتاج ٣٣٧/٢ ، المغنى ٥٥٠/٥ ، شرح منتهى الإرادات ٣٥٨/٢ :

ثانيا : المعقول :

١- إن العزف على هذه الآلات معصية ، والمعصية لا يتصور استحقاقها بالعقد ، لأن الأجر لا يجب على المستأجر من غير أن يستحق هو على الأجير مقابلها ، ولو استحق عليه للمعصية لكان ذلك مضافا إلى الشارع ، من حيث أنه شرع عقدا موجبا للمعصية ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (١) .

٢- إن الأجير والمستأجر مشتركان في تحصيل منفعة ذلك في الدنيا ، فتكون الإجارة واقعة على عمل يكون المستأجر فيه شريكا ، فإن كان هذا العمل معصية فهما شريكان فيه (٢) .

٣- إن منفعة هذه الآلات محرمة ، فلا يجوز الإستئجار لاستيفائها قياسا على إجارة السيد أمتة للزنا ، حيث لا يجوز ذلك لحرمة المنفعة التي يراد استيفؤها بالإجارة (٣) .

الفرع الثاني حكم بيع وابتياح المقطوعات الموسيقية

بيع المقطوعات الموسيقية المسجلة على أشرطة أو اسطوانات ، لم يرد النص على حكمه في كتب الفقهاء ، وإن كان له نظير نص على حكم بيعه وابتياحه ، وهو من تقوم بالعزف على المعازف ، فقد ورد النص المبين لحكم ذلك في حديث أبي أمامة السابق ، والوجه في أن بيع وابتياح العازفات نظير لما نحن بصدد بحث حكمه ، أن يبيع العازفات يراعى في تقدير العوض فيه مقدار ما يجنده من العزف على هذه الآلات ، كما يراعى

(١) تبين الحقائق ١٢٥/٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المغنى ٥٥٠/٥ .

فى بيع الإسطوانات أو الأشرطة التى سجلت عليها المقطوعات الموسيقية ،
ما سجل عليها من عزف عند تقدير الثمن ، وإلا فإن ثمن هذه أو تلك بدون
مراعاة هذا يكون أقل مما لو روى فيها .

ولذا فأتى أتناول فى هذا الفرع حكم بيع وابتياح المقطوعات الموسيقية
المسجلة ، من خلال بيان حكم بيع وابتياح العازفات على المعازف .

اختلف الفقهاء فى حكم بيع وابتياح العازفات على المعازف
إلى مذهبين :

المذهب الأول :

يرى أصحابه أنه لايجوز بيع وابتياح العازفات على آلات اللهو .

وهذا هو قياس قول المالكية فى بيع الجارية المغنية ، إذا زيد
فى ثمنها من أجل إجادتها العزف ، أو كان شراؤها للعزف لالشيء آخر حتى
ولو اشتراها بمثل ثمنها ساذجة ، وهو قياس قول بعض الشافعية
إن بيعت بمثل ثمنها عازفة ، إلا أن بعضهم يقيد بطلان البيع فى هذه الحالة
بما إذا قصد من ابتياحها العزف ، وعدم جواز ذلك هو مذهب الحنابلة (١) .

المذهب الثانى :

يرى من ذهب إليه جواز بيع وابتياح العازفات على المعازف .

فقد روى أن عبدالله ابن عمر سعى فى بيع جارية تجيد ضرب العود
أو الدف من عبدالله بن جعفر ، وهو قياس مذهب المالكية إن بيعت للخدمة
ولم يزد فى ثمنها لأجل عزفها ، وقياس مذهب الشافعية إن بيعت بثمنها
ساذجة ، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعية إن بيعت بمثل ثمنها عازفة ،
وإلى هذا ذهب ابن حزم الظاهرى (٢) .

(١) المقدمات الممهدة ٤٢١/٣ ، التاج والإكليل ٤١٨/٥ ، المجموع ٢٤٢/٩ ، المغنى
٢٤٦/٤ ، ٢٤٧ .

(٢) المقدمات الممهدة ٤٢١/٣ ، مغنى المحتاج ١٢/٢ ، المحلى ٧٠١/٩ ، ٧١٤ - ٧١٥ ،
نيل الأوطار ١٠١/٨ .

استدل اصحاب المذهب الأول على حرمة بيع وابتياح العازقات على
معارف بما يلي : (١)

أولا : الكتاب الكريم :

قول الحق سبحانه وتعالى : " ومن الناس من يشتري لهو الحديث
يضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا " .

وجه الاستدلال بالآية :

إن لهو الحديث فى الآية الكريمة قد فسرہ ابن عباس والحسن
' بالملاهى " ، واشترء لهو الحديث محمول على الشراء على سبيل
الحقيقة - كما قال بعض المفسرين - فمعنى الآية على هذا التفسير :
من يشتري ذات لهو الحديث أو ذا لهو الحديث ، فحذف ذا أو ذات وأقيم
الله مقامه ، مثل قوله سبحانه : " واسأل القرية " (٢) : أى واسأل أهل
القرية ، فدللت الآية بذلك على حرمة شراء العازقات على المعارف .

اعترض على الاستدلال بهذه الآية بما اعترض به من قبل (٣) .

ثانيا : السنة النبوية المطهرة :

روى عن أبى امامة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : " إن الله يعثى رحمة للعالمين ، وأمرنى بمحو المعارف
والمزامير ، لا يحل بيعهن ، ولا شراؤهن ، ولا تعليمهن ، ولا التجارة فيهن ،
وثنهن حرام " .

وجه الاستدلال به :

إن الشارع الحكيم قد نهى عن بيع وابتياح العازقات على آلات اللهو ،
كما نهى عن التجارة فيهن ، وحرّم الثمن المتحصل من بيعهن أو التجارة
فيهن ، والنهى يفيد التحريم لأنه حقيقة ، وليس ثمة ما يصرفه عنه إلى غيره ،

(١) المقدمات الممهدة ٣/٤٢٠ ، المغنى ٤/٢٤٧ .

(٢) من الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٣) ص ٨٣ - ٨٤ .

بل إن التصريح بعدم حل أثمانهن دليل على حرمة بيعهن وابتياعهن
أو التجارة فيهن .

ثالثا : المعقول :

إن بيع العازفات وابتياعهن إنما هو عقد على عين لمعصية الله تعالى
بها ، فلم يصح شأنه في هذا شأن كل ما يقصد به الحرام (١) .

استدل أصحاب المذهب الثاني على جواز بيع الجوارى العازفات
بما يلي :

أولا : الكتاب الكريم :

١- قال تعالى : " خلق لكم مافى الأرض جميعا " .

وجه الاستدلال بالآية :

إن الآية خطاب من الله سبحانه وتعالى إلى عباده يبين لهم فيها أنه
خلق لأجلهم مافى الأرض من الموجودات ، لينتفعوا بها فى أمور دنياهم
بالذات أو بالواسطة ، وأمور دينهم بالاستدلال به على شئون خالقهم ،
والاستشهاد بكل واحد منها على مايلئمهم من لذات الآخرة وآلامها
ومايعم جميع مافى الأرض ، وقوله تعالى : " خلق لكم " دليل على أن
الأشياء التى يصح أن ينتفع بها ، ولم تجر مجرى المحظورات فى العقل
خلقت فى الأصل مطلقا ، لكل أحد أن يتناولها وينتفع بها ، ومما خلقه الله
سبحانه وتعالى الجارية التى تجيد العزف على المعازف ، فيباح الإنتفاع بها
وبيعها وابتياعها ، لاحظ فى ذلك استنادا إلى عموم هذه الآية .

٢- قال تعالى : " وأحل الله البيع " .

وجه الاستدلال بالآية :

إن الآية بعمومها تفيد إباحة جميع البيوع إلا ماورد النص بتحريمه ،

(١) المغنى ٢٤٧/٤ .

•
فيحرم لهذا الدليل الخاص ، ويبقى ماعداه على حكم الأصل وهو الحل ،
بييع العازفات لم يرد نص من الشارع بتحريمه ، فيكون مباحا استنادا
إلى عموم الآية الكريمة .

٣- قال سبحانه وتعالى : " وقد فصل لكم ما حرم عليكم " .

وجه الاستدلال بالآية :

إن الله سبحانه وتعالى قد بين لعباده ما حرمه عليهم ، وليس مما فصل
لهم تحريمه بيع الجوارى العازفات على آلات اللهو ، إذ لم يرد نص
بتحريمه ، فدل هذا على أن يبعهن ليس مما حرم الله .

ثانيا : آثار الصحابة :

روى أن عبدالله بن عمر قد سعى في بيع جارية تجيد ضرب العود
أو الدف من عبدالله بن جعفر ، وفعل هذين لا يكون إلا عن توقيف ، لأن
مثل هذا لا مجال للرأى فيه ، فدل على جواز بيع العازفات على آلات اللهو .

ثالثا : المعقول :

إن الجارية التي تجيد العزف عين طاهرة منتفع بها ، فجاز بيعها
بأكثر من قيمتها كسائر الأعيان (٢) .

المناقشة والترجيح :

إن الذى تميل إليه النفس من هذين المذهبين - بعد استعراض
أدلتهم - هو مذهب القائلين بحرمة بيع وإبتياح العازفات على آلات اللهو ،
وذلك لقوة ما استدلوا به ، ولأنه يبيع نفى الشارع الحل عنه ، فيكون
مخصوصا من العمومات التى استدل بها أصحاب المذهب الثانى ، والتى تفيد
حل الانتفاع بكل ما خلق الله ، أو حل جميع البيوع ، أو حل ما لم ينص

(١) المجموع ٢٤٢/٩ ، المحلى ٧٠١/٩ ، ٧١٤-٧١٥ .

(٢) المجموع ٢٤٢/٩ .

على تحريمه ، وما قيل فى بيع العازقات على المعازف يقال فى بيع الأشرطة أو الإسطوانات التى سجل عليها مقطوعات موسيقية ، لنفس المعنى الذى من أجله حرم بيع العازقات ، ولأنه بيع قصد منه معصية الله تعالى ، ولا يصح بيع كل ما من شأنه ذلك ، ولأن الاستماع إلى هذه المقطوعات مما يلهى القلب عن ذكر الله وعن الصلاة ، واللهو محرم ، فما كان وسيلة إليه يكون محرما كذلك .

الفرع الثالث حكم تعليم العزف وأخذ الاجرة عليه

أتناول فى هذا الفرع حكم تعليم أصول العزف على المعازف ، سواء كان هذا فى معاهد تقام لهذا الغرض أو كان فى غيرها ، وحكم أخذ الاجرة على تعليم مثل ذلك ، وقد سبق أن بينت آراء العلماء فى حكم العزف على آلات العزف المختلفة ، وأن هؤلاء يتفقون فى جواز الضرب على الدف فى النكاح ، ويختلفون فى حكم ضربه فى غيره ، كما يختلفون فى حكم العزف على الآلات الأخرى فى النكاح وغيره ، وجمهور العلماء يرون حرمة العزف على غير الدف فى النكاح وغيره ، وقد ساق العلماء من الأدلة ما تقوم به الحجة على حرمة العزف على هذه الآلات فى مجموعها ، ولما كان تعليم كيفية العزف عليها طريقا موصلا إلى ذلك كان محرما ، لأن ما يعد وسيلة إلى محرم فهو محرم ، ومما يؤيد القول بحرمة تعليم العزف على هذه الآلات، هذا النهى الصريح الوارد فى حديث أبى أمامة رضى الله عنه ، الذى يروى فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله بعثنى رحمة للعالمين ، وأمرنى بمحو المعازف والمزامير ، لا يحل بيعهن ولا شراءهن ولا تعليمهن ولا التجارة فيهن وثمانهن حرام " ، والنهى يقتضى التحريم ، فأفاد هذا الحديث حرمة تعليم الجوارى أو غيرهن العزف ، وإذا كان الفقهاء يرون جواز الضرب بالدف فى العرس ، فإن هذا لا يقتضى جواز تعليم من يضرب به فيه ، وذلك لأن هذا التعليم يؤدي إلى التصنع والتأنق

فى الضرب به ، كما يؤدى إلى الإطراب بضربه ، وقد منع الفقهاء من ذلك كما سبق (١) .

وأما الإجارة على تعليم العزف ، فقياس قول العلماء فى الغناء أنه لا تجوز الإجارة ولا يحل أخذ الأجرة عليه ، إذ المنفعة من هذه الإجارة محرمة فلم تجز الإجارة لاستيفائها ، ولأن الضرب بالمعازف معصية ، فلا يتصور استحقاقها بالعقد ، لأنها لو استحققت به لكان وجوب ما يستحق المرء به عقابا مضافا إلى الشرع ، وهو باطل (٢) .

وبعد فالحمد لله رب العالمين فى البدء والنهاية ، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين ، سيدنا محمد الهادى الأمين ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه ، وسلك سبيله إلى يوم الدين .

(١) ص ١٩٦ .

(٢) تبين الحقائق وحاشية الشلبى عليه ١٢٥/٥ ، العناية على الهداية ١٨٠/٧ ، الفتاوى الهندية ٤٤٩/٤ ، حاشية للمسوقى ٢١/٤ ، جواهر الإكيل ١٨٩/٢ ، التاج والاكليل ٤١٨/٥ ، مغنى المحتاج ٣٣٧/٢ ، المغنى ٥٥٠/٥ .

ثبت بأهم المراجع الواردة في البحث

أولا : القرآن الكريم

ثانيا : كتب التفسير وأحكام القرآن :

١- أحكام القرآن : أبو بكر محمد بن عبد الله (ابن العربي) . دار الجيل . بيروت .

٢- تفسير القرآن العظيم : إسماعيل بن كثير القرشي . مطبعة عيسى الحلبي .

٣- التفسير الكبير : فخر الدين الرازي . دار الكتب العلمية . طهران .

٤- الجامع لأحكام القرآن : محمد بن أحمد القرطبي . دار الكتاب العربي . بالقاهرة .

٥- الدر المنثور في التفسير بالمأثور : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . دار المعرفة . بيروت .

٦- روح المعاني : السيد محمود الألوسي . مكتبة دار التراث . القاهرة .

٧- فتح القدير : محمد بن علي الشوكاني . دار إحياء التراث العربي . بيروت .

٨- الكشاف : محمود بن عمر الزمخشري . المطبعة العامرة الشرفية . القاهرة .

٩- المحرر الوجيز : عبدالحق بن عطية الأندلسي . مؤسسة دار العلوم . الدوحة .

ثالثا : كتب السنن والآثار وشروحها :

١- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان : رتبة علاء الدين بن بلبان الفارسي . دار الكتب العلمية . بيروت .

٢- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري : أحمد بن محمد القسطلاني . المطبعة الأميرية . القاهرة .

٣- تلخيص الحبير : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . دار المعرفة . بيروت .

- ٤- الجامع الصغير : جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر . السيوطى .
مكتبة مصطفى الحلبى .
- ٥- زاد المعاد : محمد بن بكر بن أيوب الزرعى (ابن القيم) . مكتبة
زهران . القاهرة .
- ٦- سنن الترمذى : محمد بن عيسى بن سورة السلمى . مطابع الفجر
الحديثة . حمص .
- ٧- سنن الدارقطنى : على بن عمر الدارقطنى . مطبعة دار المحاسن .
القاهرة .
- ٨- سنن الدارمى : عبدالله بن عبدالرحمن الدارمى . دار إحياء السنة
النبوية .
- ٩- سنن أبى داود : سليمان بن الأشعث السجستانى . المكتبة العصرية .
بيروت .
- ١٠- السنن الكبرى : أحمد بن الحسين بن على البيهقى . مجلس دائرة
المعارف العثمانية . حيدر آباد .
- ١١- سنن ابن ماجة : محمد بن يزيد القزوينى . مطبعة دار الفكر
العربى . بيروت .
- ١٢- سنن النسائى : أحمد بن شعيب بن بحر النسائى . مكتبة مصطفى
الحلبى .
- ١٣- صحيح البخارى : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم . عالم الكتب .
بيروت .
- ١٤- صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج القشيرى . دار إحياء التراث
العربى ، ومع شرح النووى عليه . دار الفكر العربى . بيروت .
- ١٥- عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذى : محمد بن عبدالله (ابن
العربى) . دار العلم للجميع . سوريا .
- ١٦- عمدة القارى : محمود بن أحمد العينى . مكتبة مصطفى الحلبى .
القاهرة .
- ١٧- عون البارى لحل أدلة صحيح البخارى : صديق بن حسن على
القنوجى . مطبعة قطر الوطنية . الدوحة .

- ١٨- عون المعبود شرح سنن أبي داود : محمد شمس الحق آبادي :
المكتبة السلفية . المدينة المنورة .
- ١٩- فتح الباري : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . المطبعة السلفية .
القاهرة .
- ٢٠- الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد : رتبة أحمد بن عبدالرحمن
البنّا . دار الشهاب . القاهرة .
- ٢١- الفردوس بمأثور الخطاب : أبوشجاع شيرويه بن شهر دار الديلمي
(الكيا) . دار الكتب العلمية . بيروت .
- ٢٢- كشف الاستار عن زوائد البزار : علي بن أبي بكر الهيثمي .
مؤسسة الرسالة . بيروت .
- ٢٣- مجمع الزوائد : علي بن أبي بكر الهيثمي . مكتبة القدسي . القاهرة
- ٢٤- المستدرک : محمد بن عبدالله الحاكم . مكتبة المطبوعات الإسلامية
حلب .
- ٢٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل : المكتب الإسلامي . بيروت .
- ٢٦- مصنف عبدالرزاق : عبد الرزاق بن همام الصنعاني . المكتب
الإسلامي . بيروت .
- ٢٧- مصنف ابن أبي شيبة : عبدالله بن محمد بن أبي شيبة العبسي .
الدار السلفية . بومباي .
- ٢٨- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من
الأخبار : الحافظ العراقي عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن .
طبع مع إحياء علوم الدين . دار الغد العربي . القاهرة .
- ٢٩- نيل الأوطار : محمد بن علي الشوكاني . المكتبة التوفيقية . القاهرة .

رابعاً : كتب الفقه الإسلامي :

أ- كتب الفقه الحنفي :

- ١- الاختيار : عبدالله بن محمود الموصلي . المطابع الأميرية . القاهرة .
- ٢- البحر الرائق : زين الدين بن نجيم . دار المعرفة . بيروت .
- ٣- تبين الحقائق : عثمان بن علي الزيلعي ، وحاشية الشيخ أحمد
الشلبى عليه . المطبعة الأميرية . القاهرة .

- ٤- رد المحتار على الدر المختار : محمد أمين بن عابدين . دار إحياء التراث العربى . بيروت .
- ٥- الفتاوى الهندية : جماعة من علماء الهند : المطبعة الأميرية . القاهرة .
- ٦- المبسوط : محمد بن أحمد السرخسى . مطبعة السعادة . القاهرة .
- ٧- الهداية : على بن أبى بكر المرغينانى ، وفتح القدير : كمال الدين محمد بن عبدالواحد (ابن الهمام) ، والعناية : محمد بن محمود البابرئى ، و الكفاية : جلال الدين الخوارزمى . دار إحياء التراث العربى . بيروت .

ب - كتب الفقه المالكى :

- ١- البيان والتحصيل : محمد بن أحمد بن رشد القرطبى . دار الغرب الإسلامى . بيروت .
- ٢- التاج والإكليل : محمد بن يوسف العبدري (المواق) . طبع مع مواهب الجليل للحطاب . دار الكتاب اللبنانى .
- ٣- جواهر الإكليل : صالح عبدالسميع الألبى الأزهرى . مكتبة عيسى الحلبى .
- ٤- حاشية الدسوقى على الشرح الكبير للدردير : محمد بن عرفة الدسوقى . مكتبة عيسى الحلبى .
- ٥- شرح الزرقانى على خليل : عبدالباقي الزرقانى . دار الفكر . بيروت .
- ٦- شرح منح الجليل : محمد بن أحمد المالكى . مكتبة النجاح . ليبيا .
- ٧- الفواكه الدوانى : أحمد بن غنيم النفراوى . مكتبة مصطفى الحلبى .
- ٨- القوانين الفقهية : محمد بن أحمد بن جزى . دار الجيل . بيروت .
- ٩- المقدمات الممهديات : محمد بن أحمد بن رشد القرطبى . دار الغرب الإسلامى . بيروت .
- ١٠- مواهب الجليل : محمد بن محمد بن عبد الرحمن (الحطاب) . دار الكتاب اللبنانى .
- ١١- مواهب الجليل من أدلة خليل : أحمد بن أحمد الشنقيطى . المطبعة الأهلية . الدوحة .

ج- كتب الفقه الشافعى :

- ١- زاد المحتاج : عبدالله بن حسن الكوهجى . إدارة إحياء التراث الإسلامى . قطر .
- ٢- كف الرعاع : أحمد بن محمد بن حجر الهيتمى . مطابع دار الشعب . القاهرة .
- ٣- المجموع : يحيى بن شرف النووى . مطبعة التضامن الأخوى . القاهرة .
- ٤- مفتى المحتاج : محمد بن أحمد الشريينى الخطيب . مكتبة مصطفى الحلبى .
- ٥- المذهب : إبراهيم بن على الفيروزآبادى الشيرازى . مكتبة عيسى الحلبى .
- ٦- نهاية المحتاج : محمد بن أحمد الرملى ، ومعه حاشية الشبراملى عليه . مكتبة مصطفى الحلبى .

د - كتب الفقه الحنبلى :

- ١- رسائل ابن تيمية : أحمد بن عبدالحليم بن تيمية . مكتبة صبيح . القاهرة .
- ٢- شرح منتهى الإرادات : منصور بن يونس البهوتى . مطبعة أنصار السنة المحمدية .
- ٣- الكافى : عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسى : المكتب الإسلامى . بيروت .
- ٤- مطالب أولى النهى . مصطفى السيوطى الرحبىانى : المكتب الإسلامى . دمشق .
- ٥- المفتى : عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسى . مطبعة المنار . القاهرة .

هـ - كتب الفقه الظاهرى :

- المحلى : على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى . مكتبة الجمهورية . القاهرة .

خامسا : كتب التصوف والآداب الشرعية :

- ١- إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين : محمد بن محمد الزبيدي . دار إحياء التراث العربي . بيروت .
- ٢- إحياء علوم الدين : محمد بن محمد بن أحمد الغزالي . دار الفند العربي . القاهرة .
- ٣- تلخيص إبليس : عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي . دار الكتب العلمية . بيروت .

سادسا : كتب اللغة والمصطلحات الفقهية :

- ١- تاج العروس : السيد محمد مرتضى الزبيدي . دار صادر . بيروت .
- ٢- التعريفات : السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني . مكتبة مصطفى الحلبي .
- ٣- القاموس المحيط : محمد بن يعقوب الفيروزآبادي . مؤسسة الرسالة . بيروت .
- ٤- مختار الصحاح : محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي . مكتبة عيسى الحلبي .
- ٥- النظم المستعذب شرح غريب مهذب الشيرازي : محمد بن أحمد ابن بطل . طبع مع المهذب . مكتبة عيسى الحلبي .

سابعا : بحوث في الفقه المقارن :

- ١- أحكام العورة في الفقه الإسلامي : د. عبدالفتاح محمود إدريس . دار النهضة العربية . القاهرة .
- ٢- التصرف في المملوكات قبل قبضها : د. عبدالفتاح محمود إدريس . مكتبات كليات الشريعة والقانون . بجمهورية مصر العربية ، ومركز الشيخ صالح كامل للبحوث الاقتصادية ، ومجمع البحوث الإسلامية ، ومكتبة الجامع الأزهر . بالقاهرة .

ثامنا : كتب المعارف العامة والموسوعات العلمية :

- ١- دائرة المعارف الإسلامية : نقلها إلى العربية : محمد ثابت الفندي ،

- وأحمد الشنتتاوى ، وإبراهيم زكى خورشيد ، وعبد الحميد يوسف .
نشر جهان طهران بوذر جمهرى .
- ٢- الموسوعة الذهبية : وضع مجموعة من العلماء فى فنون شتى .
مؤسسة سجل العرب .
- ٣- الموسوعة العربية الميسرة : مجموعة من العلماء بإشراف محمد شفيق غربال . دار نهضة لبنان . بيروت .
- ٤- هذا هو الأوركسترا : إلسابوزيل : ترجمه نلى عبدالنور . عالم الكتب . القاهرة .

الفهرس التفصيلى للبحث

٦	الفصل الأول : حكم الغناء .
٩	المبحث الأول : حكم الحداء وإنشاد الشعر .
١٠	المطلب الأول : حكم الحداء والنصب .
١٠	الفرع الأول : حكم الحداء .
١٤	الفرع الثانى : حكم النصب .
١٧	المطلب الثانى : حكم إنشاد الشعر وإنشاده .
١٨	الفرع الأول : حكم إنشاء الشعر وإنشاده إذا تضمن محرما .
٢٥	الفرع الثانى : حكم إنشاء الشعر وإنشاده إذا لم يتضمن محرما .
٣٨	الفرع الثالث : حكم إنشاء الشعر وإنشاده إذا رغب فى طاعة أو ساعد على فعلها .
٤٢	المبحث الثانى : حكم النياحة وغناء المناسبات .
٤٢	المطلب الأول : حكم النياحة .
٤٩	المطلب الثانى : حكم الغناء فى المناسبات التى تدعو إليه .
٥١	الفرع الأول : حكم الغناء فى الأعياد .
٥٣	الفرع الثانى : حكم الغناء فى الأعراس .
٥٦	الفرع الثالث : حكم الغناء فى المناسبات الأخر .
٦٠	المبحث الثالث : حكم غناء من لا يحترف الغناء ومن يحترفه .
٦٠	المطلب الأول : حكم غناء من لا يحترف الغناء .
٦١	الفرع الأول : غناء من لا يحترف الغناء لنفسه .
٦٩	الفرع الثانى : غناء من لا يحترف الغناء لغيره .
٧٣	المطلب الثانى : حكم احتراف الغناء و التمسك به .
	المبحث الرابع : حكم الغناء المجرد عن الآلات الموسيقية والمصحوب بها .
٨٠	المطلب الأول : حكم مجرد الغناء .

١٢٧	المطلب الثانى : حكم الغناء المصحوب بالآلات الموسيقية .
١٣٥	المبحث الخامس : حكم غناء المرأة وسماعه منها .
١٤٤	المبحث السادس : حكم قراءة القرآن والأداء بالألحان .
١٤٤	المطلب الأول : حكم قراءة القرآن بالألحان .
١٦٤	المطلب الثانى : حكم التطريب بالأذان .
١٧٠	المبحث السابع : حكم أخذ العوض على الغناء أو تعليمه .
١٧٠	المطلب الأول : حكم المعاوضة على كلمات الأغاني .
١٧١	الفرع الأول : حكم بيع الشعر أو الكلمات الموزونة لمن يتغنى بها
١٧٢	الفرع الثانى : حكم الإجارة على كتابة الغناء .
١٧٤	المطلب الثانى : حكم الإجارة على الغناء .
١٧٦	المطلب الثالث : حكم بيع واقتناء الأغاني المسجلة .
١٨٤	المطلب الرابع : حكم تعليم الغناء وأخذ الأجرة عليه .
١٨٤	الفرع الأول : حكم إنشاء دور لتعليم الغناء .
١٨٨	الفرع الثانى : حكم الإجارة على تعليم الغناء .
١٨٩	الفصل الثانى حكم المعازف .
١٩٠	المبحث الأول : حكم الضرب على آلات القرع .
١٩٣	المطلب الأول : حكم الضرب بالدف .
١٩٣	الفرع الأول : الموضع الذى اتفق على جواز ضرب الدف فيه .
١٩٦	المقصد الأول : صفة الدف الذى يضرب به .
١٩٩	المقصد الثانى : من يجوز له الضرب بالدف .
٢٠٢	المقصد الثالث : الوقت الذى يضرب فيه بالدف .
٢٠٣	الفرع الثانى : المواضع التى اختلف فى جواز ضرب الدف فيها .
٢١٠	المطلب الثانى : حكم الضرب بالطبول والصفائتين .
٢١٠	الفرع الأول : حكم الضرب بالطبول .
٢١٥	الفرع الثانى : حكم الضرب بالصفائتين .
٢٢٠	المطلب الثالث : حكم التصفيق والضرب على أسطح الأجسام .

٢٢٠	الفرع الأول : حكم التصفيق .
٢٢٣	الفرع الثاني : حكم الضرب على أسطح الأجسام .
٢٢٦	المبحث الثاني : حكم العزف على الآلات الوترية وآلات النفخ .
٢٣٢	المطلب الأول : حكم العزف على الآلات الوترية .
٢٤٥	المطلب الثاني : حكم العزف على آلات النفخ .
٢٦٢	المبحث الثالث : حكم المعاوضة على المعارف أو على العزف بها .
٢٦٢	المطلب الأول : حكم المعاوضة على المعارف .
٢٦٣	الفرع الأول : حكم بيع المعارف .
٢٦٧	الفرع الثاني : حكم ضمان المعارف .
٢٧٠	الفرع الثالث : حكم سرقة المعارف .
٢٧٣	المطلب الثاني : حكم المعاوضة على العزف بالمعارف أو تعلمه .
٢٧٤	الفرع الأول : حكم الإجارة على العزف بالمعارف .
٢٧٥	الفرع الثاني : حكم بيع واقتناء المقطوعات الموسيقية .
٢٨٠	الفرع الثالث : حكم تعليم العزف وأخذ الأجرة عليه .
٢٨٢	ثبت بأهم المراجع الواردة في البحث .
٢٨٩	الفهرس التفصيلي للبحث .

- تطلب مؤلفاتنا من المكتبات الكبرى بالقاهرة ومنها :
- دار النهضة العربية ٢٢ ش عبد الخالق ثروت . ت : ٣٩٢٦٩٣١
 - مكتبة النهضة المصرية ٩ ش عدلى . ت : ٣٩١٠٩٩٤
 - دار حراء ٢٣ ش شريف . ت : ٣٩٢٨٩٦٣
 - المكتبة الأزهرية للتراث ٩ رب الأتراك خلف الأزهر . ت : ٥١٢٠٨٤٧
 - مكتبة مدبولي ٦ ميدان طلعت حرب . ت : ٥٧٥٦٤٢١
 - دار الكتاب الجامعي ٨ ش سليمان الحلبي . ت : ٩٨٦٥٤١
 - مكتبة الإيمان ٤ ش أحمد سوكرنو العجوزة
 - ت : ٣٤٥٢٣٠٢ - ٣٤٦٩٦٣٩ فاكس : ٣٠٣٢٢٧٨
 - مكتبة الإعلام - ١٠ ش ابن هاني الأندلسي المنطقة الأولى
 - مدينة نصر . ت : ٢٦٠٠٧٣١
 - الدار المصرية للكتاب - ١٢ ش مصطفى النحاس - مدينة نصر .
 - ت : ٤٠١٢٥٩٣ - ٢٦٣٤٢٥١

رقم الإيداع ٩٤/١١٣٨٧
التّرقيم الدولي I. S. B. N.
977- 00 - 8156 - 6

المؤلف في سطور
د . عبدالفتاح محمود إدريس

المولد :

- ١٩٥٠ بقرية علي محمود . محافظة كفر الشيخ . جمهورية مصر العربية .

المؤهلات العلمية :

- ليسانس في الشريعة والقانون من كلية الشريعة والقانون بالقاهرة . جامعة الأزهر ١٩٧٦ مع مرتبة الشرف .
- ماجستير في الفقه المقارن من الكلية السابقة ١٩٨١ بتقدير ممتاز .
- دكتوراه في الفقه المقارن من هذه الكلية ١٩٨٤ بمرتبة الشرف الأولى .

الوظائف التي عمل بها :

- كلفته جامعة الأزهر بالعمل معيدا بقسم الفقه المقارن بالكلية السابقة . ثم عمل مدرسا مساعدا ، ثم مدرسا بهذا القسم ، ويعمل حاليا أستاذا مساعدا به .
- تولى تدريس الفقه الإسلامي وأصوله لطلاب وطالبات جامعة الأزهر وغيرها .
- شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية والأنشطة الثقافية المختلفة .

له عدة مؤلفات في الفقه الإسلامي المقارن :

طبع منها :

- ١ - حكم النكاح والمعارف في الفقه الإسلامي . الطبعة الثانية .
- ٢ - مواقف الشريعة الإسلامية من الرقص .
- ٣ - حكم التدخين بالمحرمات .
- ٤ - قضايا طبية من منظور إسلامي .
- ٥ - أحكام العورة في الفقه الإسلامي .
- ٦ - ما ينفع الأموات من سعي الأحياء .
- ٧ - القضاء باليمين والتكول .
- ٨ - حكم ولاية الفاسق .
- ٩ - الرخص المتعلقة بالمرضى .
- ١٠ - إحياء أموات كسبب الملك .

مجلدان